استشراف

ISTISHRAF

للدراسات المستقبلية

2019

ISSN 2413-4449 | ISBN 978-614-445-320-9

جميع الحقوق محفوظة لمعهد الدوحة للدراسات العليا
والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES
معهد الدوحة للدراسات العليا

استشراف
ISTISHRAF

رئيس التحرير	**Editor-in-chief**
مراد دياني	Morad Diani
مدير التحرير	**Editorial Manager**
أحمد حسين	Ahmed Hussein
سكرتير التحرير	**Editorial secretary**
نيروز ساتيك	Nerouz Satik
هيئة التحرير	**Editorial Board**
جمال باروت	Jamal Barout
مروان قبلان	Marwan Kabalan
عبد الوهاب الأفندي	Abdelwahab El-Affendi
ربيعة نجيب	Rabiaa Naguib
باسم سرحان	Bassime Sarhane
عبد القادر لطرش	Abdelkader Latreche
تصميم وإخراج	**Design and Layout**
أحمد حلمي	Ahmad Helmy

الهيئة الاستشارية	**Advisory Committee**
هوغ دو جوفنيل	Hugues de Jouvenel
أسعد صعب	Assaad Saab
إبراهيم العيسوي	Ibrahim Issaoui
وليد عبد الحي	Walid Abdel Hay
هند المفتاح	Hind Al-Muftah
كلثم علي الغانم	Kaltham Ali Al-Ghanim
يوسف كورباج	Youssef Courbage
تيسير الرداوي	Tayseer Raddawi
محمد سليم قلالة	Mohamed Salim Kelala
مازن الرمضاني	Mazin al-Ramdani
دارم البصام	Darim al-Bassam
إلياس بلكا	Ilyas Belka
يحيى اليحياوي	Yahya el-Yehyaoui
مالك المهدي	Malik al-Mahdi
إبراهيم فريحات	Ibrahim Freihat

صاحب الامتياز	**The Designated Licensee**
المدير العام للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات	The General Director of the Arab Center for Reasearch and Policy Studies

ترسل المخطوطات وجميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العناوين التالية
Manuscripts and all correspondence should be sent to the Editor-in-Chief through

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شارع الطرفة، منطقة 70، وادي البنات، الظعاين، قطـر.
Al Tarfa Street, Zone 70, Wadi Al Banat, Al Dhaayen, Qatar. PO Box 10277
هاتف: +974 40354111 **Phone:** | **فاكس:** +974 40354114 **Fax:**

أو على البريد الإلكتروني Or, by Email
istishraf@dohainstitute.org

Contents

المحتويات

Research Papers 11

Mahmoud Muhareb 13
Reality and Plans of the Cyberspace in Israel

Rassem Mohee Alden Khamaisi 34
Between Place, Man and Religious/ Geopolitical Doctrine

Halima Abu Haneya 68
Israeli Plans for the Gentrification of Jerusalem under The 5800 Years of Jerusalem Plan: A critical reading of the Jerusalem 2010-2050 vision

Ashraf Bader 90
Jerusalem Population Statistics as a Tool for Control and Colonial Fragmentation

Mohanad Mustafa 115
A Reading of Demographic, Political and Intellectual Changes among Religious People in Israel and Foresighting Future Impact

Ayman Ighbaria | Imad Jaraisi 138
Israeli Plans for the Future of Education under Neoliberal Policy, Identity-building, Religiosity, Zionism, Militarisation

Ahmad Amara 168
A Reading of the Second Wave of Zionist "Redemption" Seizing Land in Beersheba

Adnan Abu Amer 197
On the Israeli Plans for the Future of Gaza

دراسات

محمود محارب
واقع وخطط "السايبر" والطائرات المسيّرة في إسرائيل

راسم محيي الدين خمايسي
بين المكان والإنسان والعقيدة الدينية/ الجيوسياسية

حليمة أبو هنية
المخطط الإسرائيلي لبرجزة القدس في ضوء "خطة القدس 5800: رؤية القدس 2010-2050"

أشرف بدر
التعداد السكاني في القدس بوصفه أداةً للسيطرة والتشظية الاستعمارية

مهند مصطفى
قراءة في التحوّلات الديموغرافية والسياسية والفكرية للمتدينين في إسرائيل واستشراف تأثيراتها المستقبلية

أيمن إغبارية | عماد جرايسي
الرؤى الإسرائيلية لمستقبل التعليم في ظلّ السياسات النيوليبرالية وصناعة الهويّة والتديّن والصهيونية والعسكرة

أحمد أمارة
قراءة في الموجة الثانية من "الخلاص/ التخليص" الصهيوني للأرض: الاستيلاء على الأراضي في قضاء بئر السبع

عدنان أبو عامر
في الرؤى الإسرائيلية الاستشرافية لمستقبل قطاع غزة

Translations 217 ترجمات

Shabtai Shoval 219 شابتاي شوفال
Israel's National Security Strategy for 2030
استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي لعام 2030

Amnon Ramon 225 أمنون رامون
Residents, not Citizens: Israeli Policy toward the Arabs in East Jerusalem, 1967-2017
رعايا لا مواطنون: السياسة الإسرائيلية تجاه العرب في القدس الشرقية 1967-2017

Michal Korach & Maya Choshen 232 ميشال كوراتش ومايا شوشين
Jerusalem: Facts and Trends
القدس: الحقائق والاتجاهات

Book Reviews 247 مراجعات

Editorial Board 249 هيئة التحرير
The Israel 2020 Plan after 25 years
مخطط "إسرائيل 2020" عقب ربع قرن

Ahmed Qasem Hussein 259 أحمد قاسم حسين
How Israel is Preparing its Future Wars
كيف تُحضّر إسرائيل حروبها المستقبلية

Mohanad Mustafa 270 مهند مصطفى
Directions of market society penetration within the Israeli army
اتجاهات تغلغل مجتمع السوق في الجيش الإسرائيلي

Abdellatif El Moutadayene 278 عبد اللطيف المتدين
Deconstructing Israeli Views of the Arab-Israeli Conflict
في تفكيك الرؤى الإسرائيلية للصراع العربي - الإسرائيلي

تقديم

احتلّ التنظير المستقبلي مكانةً مهمة في نشوء الفكر الصهيوني. وفي ما عدا رؤى الآباء المؤسسين للحركة الصهيونية ومحاولات ملاءمتها مع الخطط الاستعمارية للدول الكبرى، يمكن القول باختصار إنّ الحركة الصهيونية حين انتقلت من نطاق الرؤى الأيديولوجية إلى التطبيق العملي، فإنها انتقلت أيضًا إلى التخطيط والدراسات المستقبلية التي أصبحت في صلب المشروع الصهيوني بما هو مشروع إحلالي استيطاني، ومشروع دولة في الوقت ذاته. فعلى سبيل المثال، يحمل كتاب دولة اليهود لمؤسس الصهيونية السياسية، ثيودور هرتزل، تصورات مستقبلية تخص "دولة اليهود" في فلسطين، من حيث شكلها وطبيعتها وبنيتها؛ فهو عبارة عن تنظير مستقبلي للكيان السياسي اليهودي في مفاصله المختلفة. وهكذا، كانت التصورات المستقبلية والتفكير الاستراتيجي من بين السمات المرافقة للمشروع الصهيوني، لا سيّما في طبيعته وأدواته، بصفته مشروعًا استعماريًا استيطانيًا.

وعقب إعلان قيام الكيان الإسرائيلي في عام 1948، بدأ السياسيون والعسكر والخبراء الاستراتيجيون الإسرائيليون يضعون خططًا واستراتيجيات ورُؤًى مستقبلية لمستقبل كيانهم، في شتى المجالات والقطاعات، منها ما انقضى أمده ومنها ما لا يزال ممتدًا. وليس مصادفةً أن تتجند العلوم الاجتماعية والإنسانية في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية ومراكز الخبرة لوضع تصورات مستقبلية للدولة الحديثة، خاصةً في قضايا تعلقت بتطور الدولة؛ على نحو التخطيط والبناء، والتطور الديموغرافي، واستيعاب المهاجرين اليهود وتوزيعهم في المناطق الجغرافية، ولا سيّما في المناطق الحدودية والنقب، والرؤية التكنولوجية، وغيرها. ويمكن القول إنّ إخفاق (أو تعثّر) الكثير من الخطط المستقبلية التي بلورتها الدولة وجيل المؤسّسين دفع إلى تطور حقل معرفي إسرائيلي يتناول الدراسات المستقبلية، وتحديدًا ما كان منها ذا طابع سياساتي. ومما ساعد على ظهور حقل الدراسات المستقبلية تراجع مركزية التخطيط المركزي من رأس الهرم السياسي والأمني، وصعود وحدات البحث التخطيطية في الوزارات المختلفة، كل في مجاله ومحور اهتمامه، فضلًا

عن صعود مراكز الأبحاث والتفكير خارج إطار الدولة والحكم المركزي، على الرغم من بقاء حالة الاشتباك والتعاون بينهما.

وهكذا، أُنجر خلال العقود الأخيرة الكثير من الرؤى والبحوث والدراسات والتقارير التي تتناول مستقبل إسرائيل. ضمن هذه الرؤى والاستراتيجيات والخطط والدراسات، تُجسّد السياسات الإسرائيلية في القدس نموذجًا للتخطيط المستقبلي في التوسيع والضمّ والتهويد وتطبيقه على أرض الواقع. فمن جهةٍ، ما فتئ الإسرائيليون يضعون رؤًى استشرافية لمستقبل القدس تقدح جميعها من رؤى قومية - دينية وتتلاقى جميعها، أيضًا، في تصورٍ للقدس بوصفها "عاصمة أبدية" وموحّدة. ومن جهة أخرى، ما فتئوا يعملون على تغيير وضع القدس القانوني وواقعها السياسي والديموغرافي منذ استيلائهم على شقّها الغربي في عام 1948، ثم شقّها الشرقي في عام 1967. ومن ثمّ، تعمل مراكز أبحاث متخصصة في شؤون القدس، فضلًا عن كتابٍ إحصائي سنوي حول القدس يهدف إلى تزويد متخذي القرارات في إسرائيل بتصورات مستقبلية حول التحولات والتوجهات المستقبلية للقدس على الصعيد الديموغرافي والاجتماعي والتخطيطي، من أجل مواجهة التحديات التي تقف أمام تصور إسرائيل في السيطرة الكاملة على القدس. أضف إلى ذلك تصوّرات مستقبلية تتعلق بالحفريات الأثرية المستقبلية في القدس، ذات الطابع الأيديولوجي التي همّها الوحيد التنقيب عن علاقة ما بين اليهود والقدس. من أجل ذلك، ثبت أنه من الضروري النظر في الرؤى المستقبلية الإسرائيلية لمدينة القدس ومخططاتهم الحضرية والاستيطانية.

تكتسي الديموغرافيا بدورها أهميةً كبرى في نظرة الإسرائيليين إلى أنفسهم في المستقبل؛ نظرًا إلى الثقل الديموغرافي والخصوبة الديموغرافية للفلسطينيين في الحاضر، وترجيح الإسقاطات الديموغرافية أن تميل الكفّة الديموغرافية إلى جهة الجانب الفلسطيني في المستقبل؛ ذلك أن للتصورات المستقبلية الديموغرافية دورًا في القرارات السياسية المصيرية لإسرائيل، ولا سيّما إذا أخذنا في الاعتبار الستة ملايين فلسطيني في الشتات. بل إنّ هذه الإسقاطات الديموغرافية المستقبلية تتوقّع تجاوز الساكنة الفلسطينية للساكنة اليهودية حتى من دون احتساب الشتات الفلسطيني بداية من عام 2025، لتبلغ ما نسبته 53 في المئة[1]. وتتضمّن هذه الدراسات أيضًا مسألة نضوب هجرة اليهود إلى إسرائيل بتزامنٍ مع استمرار ارتفاع معدلات الهجرة العكسية

1 Hussein Al-Rimmawi & Esmat Zeidan, "Effect of Demographic Factor on Palestinian-Israeli Conflict," *International Journal of Humanities and Social Science*, vol. 3, no. 6, Special Issue (March 2013).

في المستقبل من إسرائيل إلى الخارج. ولا تقتصر التصورات المستقبلية الديموغرافية على الشأن الفلسطيني، بل تتناول الشأن اليهودي الداخلي، على نحو تحولات في البنية الديموغرافية اليهودية بين المركبات الإثنية والثقافية المختلفة (شرقيون مقابل إشكنازيين، متدينون مقابل غير متدينين، مهاجرون مقابل القدامى، وغيرها). وتنعكس هذه التحولات على وجهة المجتمع الإسرائيلي على الصعيد السياسي، والثقافي والاجتماعي؛ ومن ثمّ، تنعكس أيضًا على العلاقة بالفلسطينيين داخل الخط الأخضر وخارجه.

كما تكتسي الأبعاد الاقتصادية وقطاعات البحث والتطوير والابتكار أهمية مركزية لدى إسرائيل التي تحتلّ في هذه المجالات مكانة متقدّمة على الصعيد الدولي، وتضع فيها العديد من الخطط المستقبلية للتطوير. وتأتي اكتشافات الاحتياطات الغازية المهمة خلال الأعوام الأخيرة (أهمها حقلَا "تمار" و"ليفياتان"، مع احتمالات تبلغ أكثر من 1500 مليار متر مكعب[2] لتمنح الدراسات المستقبلية الطاقية دفعًا قويًا. فبالتأكيد، بعد أن ضمنت أمنها الطاقي نحو 50 عامًا في المستقبل، بل القدرة على تزويد المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 (أراضي السلطة الفلسطينية) والأردن بالغاز الطبيعي، تسعى إسرائيل لوضع استراتيجيات مستقبلية لتعظيم الأثر الجيوسياسي لصادراتها. علاوةً على ذلك، برزت الدراسات المستقبلية التي تتناول مستقبل البحث والتطوير في إسرائيل، ومستقبل المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية في ظل العولمة، وما تحمل من تحديات مستقبلية: مثل هجرة العقول، وتراجع البحث والإنتاج العلمي الإسرائيلي، واستخدام الأكاديميين، ومستقبل قطاع التكنولوجيا العليا High-Tech الذي بات يمثّل مستقبل إسرائيل اقتصاديًا بعد تراجع قطاعَي الصناعة التقليدية والزراعة.

ترتبط المسألة الطاقية والاستدامة في المستقبل بإشكالية المياه، ولا سيّما بسبب ندرة المياه المتزايدة في المستقبل والاستحواذ الإسرائيلي المتنامي عليها[3]، بعد تراجع معدلات الأمطار في الأعوام الأخيرة، وترتبط أيضًا بالبحث عن خطط بديلة لمصادر المياه، كما تحاول التعامل مع استمرار تراجع معدلات الأمطار والمياه الجوفية، في ظل تنامي الاقتصاد الإسرائيلي من جهة، وتزايد الاستهلاك البشري من جهة أخرى.

---

2 Steven W. Popper et al., *Natural Gas and Israel's Energy Future: Near-Term Decisions from a Strategic Perspective* (Washington: RAND Corporation, 2009); David Lefutso, "Energy Bonanza or Abyss: Israel's Options for the Future," *Journal of Futures Studies*, vol. 17, no. 3 (March 2013), pp. 41-64.

3 Haim Gvirtzman, "The Israeli-Palestinian Water Conflict: An Israeli Perspective," The Begin-Sadat Center for Strategic Studies Bar-Ilan University, *Mideast Security and Policy Studies*, no. 94 (January 2012).

وقد اعتمد المشروع الصهيوني أيضًا على تحليل النظام الدولي وقواه الفاعلة الرئيسة واستشراف تحوّلاته من أجل تحقيق هدفه ببناء دولة "إسرائيل"، في إطار صراع البقاء عبر بناء تحالفاته مع القوى الدولية القادرة على تنفيذ المشروع الصهيوني، وتقديم الحماية والدعم اللازمين له. وبناءً على هذه القراءة، قام التحالف الصهيوني - البريطاني، والتحالف الصهيوني - الفرنسي، ثمّ التحالف الصهيوني - الأميركي الذي كانت آخر ثماره قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة "إسرائيل" في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2017. كما تتجه إسرائيل شرقًا في قراءة جديدة للتغيرات المستقبلية في النظام الدولي وبناء تحالفاتها الاستراتيجية وفق تلك القراءة لمستقبل التحول في بنية النظام الدولي، خاصة مع صعود قوى جديدة (الصين، والهند، وروسيا). وأخيرًا، تهيمن علاقات إسرائيل الإقليمية على حيز كبير من تفكير قادة الدولة، ومن عمل مؤسساتها وأجهزتها المدنية والأمنية، كما تشغل مكانًا حساسًا في خطط إسرائيل في رسم توجهاتها المستقبلية وبناء تحالفاتها وفق التغير في النظام الدولي. ومن ثمّ، هناك أهمية للنظر النقدي في الرؤى الإسرائيلية المستقبلية للتحولات في بنية النظام الدولي والإقليمي.

وتحتلّ الرؤى الدينية مكانة مركزية منذ نشوء الفكر الصهيوني حتى اليوم. وهي لا تزال تكتسي هذه الأهمية المركزية في العديد من هذه الرؤى الأيديولوجية التي تنهل من تأويلات توراتية، وخصوصًا ما تعلّق منها بالاستيطان. ويُزجّ بالبعد الديني في قلب الصراعات السياسية والقومية في التخطيط للقدس ومحيطها وغيرها من المناطق المحتلة[4]. ويلتقي هذا المحور مع تنامي قوة المتدينين ديموغرافيًا وسياسيًا، سواء أكانوا متزمّتين (الحريديم)، أم متدينين من الصهيونية الدينية، وما لهذا التحول من انعكاسات على المجال العمومي الإسرائيلي من جهة، وعلى القضية الفلسطينية من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال، ازدادت في الأعوام الأخيرة الدراسات التي تتناول تديين الجيش الإسرائيلي[5]، وتديين المجال العمومي[6]، والتحولات في المجتمع المتدين المتزمّت[7]، وغيرها. وتظهر في هذا السياق التحولات في مجتمع المستوطنين في الضفة الغربية، وصعود قوة المستوطنين في السياسة الإسرائيلية، ومحاولات اليمين عمومًا، والديني خصوصًا، الهيمنة على المجال العمومي الإسرائيلي وتغيير النخب الإسرائيلية التقليدية بأخرى جديدة تنسجم مع

---

4 Warren R. Bardsley, "The Question of Zion and the Future of Israel/Palestine," Erasmus Darwin Society (March 25, 2009).

5 يغيل ليفي، **القائد السماوي: تديين الجيش في إسرائيل** (تل أبيب: منشورات عام عوبيد، 2014). (بالعبرية)

6 غاي بن بورات، **بين النظرية والتطبيق: علمنة المجال العمومي في إسرائيل** (حيفا: منشورات برديس، 2016). (بالعبرية)

7 بنيامين برؤون، **المرشد للمجتمع المتدين: العقائد والتيارات** (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2017). (بالعبرية)

تصورات اليمين لمستقبل إسرائيل والمشروع الصهيوني. في هذا السياق، برزت في الأعوام الأخيرة دراسات تتناول العلاقة بين الدولة والمواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، من حيث التطور الديموغرافي، والأكاديمي، والاقتصادي، والسياسي، وقضايا التخطيط والبناء، ولا سيّما المخططات الإسرائيلية في النقب، وغيرها.

لم تحظَ هذه الرؤى والاستراتيجيات والدراسات المستقبلية، في الماضي، بما يكفي من الدراسات العربية الأكاديمية النقدية، والمقاربات المعرفية العربية الجدية التي تتناول مستقبل إسرائيل، وتقدم من خلالها معرفة عربية لمستقبل إسرائيل في المجالات والمحاور المختلفة، مشتبكة بالتصورات والدراسات الإسرائيلية وناقدة لها. ومن ثمّ، يأتي العدد الخاص من كتاب استشراف السنوي الرابع للدراسات المستقبلية ليُخصّص للدراسات النقدية التي تُعنى بهذه "الرؤى الاستشرافية والمخططات الإسرائيلية"، ولتدارس هذه القضايا، وتحليل تأثيراتها في مستقبل القضية الفلسطينية، وفي البلدان العربية.

هيئة التحرير

مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية

يعقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الدورة الثامنة لمؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية

آذار/ مارس 2021، بالدوحة – قطر.

يدرس المؤتمر في هذه الدورة موضوع:

الدولة العربية المعاصرة: التصوّر، النشأة، الأزمة.

يهدف مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى تشجيع الباحثين العرب داخل الوطن العربي وخارجه على البحث العلمي الخلّاق والمبدع، في قضايا وإشكاليات تهمُّ صيرورة تطور المجتمعات العربية وبنيتها وتحولاتها ومساراتها نحو الوحدة والاستقلال والديمقراطية والتنمية الإنسانية.

ويأمل المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أن يمثّل المؤتمر فرصة للحوار بين المشاركين من جميع حقول العلوم الاجتماعية والإنسانية حول كافة القضايا والإشكالات ذات الصلة بموضوع الدولة العربية المعاصرة.

دراسات

Research Papers

محمود محارب | *Mahmoud Muhareb

واقع وخطط "السايبر" والطائرات المسيّرة في إسرائيل

Reality and Plans of the Cyberspace in Israel

ملخص: تعالج هذه الدراسة واقع "السايبر" في إسرائيل، في المجالين المدني والعسكري، والرؤى والمقترحات الإسرائيلية لحمايته في الحاضر والمستقبل. وتستند في قراءتها لواقع السايبر في إسرائيل إلى العديد من الكتابات الإسرائيلية، وإلى ثلاث مذكرات صدرت عن معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب. وتعالج الحرب في مجال السايبر وتأثيرها في إسرائيل، ومسألة ضرورة تطوير استراتيجية إسرائيلية في مجال السايبر، وضرورة وضع تعليمات قانونية في مجال السايبر لحمايته وتنظيمه. كما تعالج واقع الطائرات المسيّرة العسكرية في إسرائيل، التي تعدّ من أهم ما توصلت إليه الصناعات الإسرائيلية الدقيقة، وتقف على إمكانية أن تصبح في السنوات والعقود القادمة ليس الأكثر استعمالًا في سلاح الجو الإسرائيلي في عملياته العسكرية فحسب، وإنما أيضًا القوة الأساسية في هذا السلاح.

كلمات مفتاحية: السايبر، الفضاء الإلكتروني، الطائرات المسيّرة، الجيش الإسرائيلي، حرب المستقبل.

Abstract: This study discusses civil and military uses of "Cyber" in Israel and Israeli proposals on how to protect it now and in the future. Its reading is based on numerous Israeli documents as well as three memoranda issued by Ben Gurion University's National Security Studies Institute. It discusses cyberwarfare and its effect on Israel and the necessity of developing an Israeli strategy in the cyber sphere as well as legal provisions to protect and regulate it. It also considers the reality of Israeli drone warfare, one of the most important achievements of Israeli precision engineering, assessing the possibility that it may become in coming decades not only Israel's most commonly used aerial weapon but the backbone of its air force.

Keywords: Cyber, Electronic Space, Drones, Israeli Army, Future War.

* باحث مشارك في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Associate researcher at the Arab Center for Research and Policy Studies.

مقدمة

الفضاء الإلكتروني، أو مجال "السايبر" Cyberspace[1]، هو مصطلح حديث، ظهر في العقود الأخيرة نتيجة لثورة تكنولوجيا المعلومات. ويشمل الفضاء الإلكتروني جميع الحواسيب والمعلومات التي بداخلها، والأنظمة والبرامج والشبكات المفتوحة لاستعمال الجمهور العام، أو تلك الشبكات التي صممت لاستعمال فئة محددة من المستعملين ومنفصلة عن شبكة الإنترنت العامة.

وتعدّ إسرائيل من أكثر الدول تقدمًا في التكنولوجيا الدقيقة وفي تكنولوجيا المعلومات. وقد باتت في العقدين الماضيين دولة "مُحوسبة"، تعتمد مؤسساتها الحكومية ومختلف مرافقها التابعة للقطاعين العام والخاص على شبكة الإنترنت. وأصبحت الغالبية العظمى من معاملات المواطنين في إسرائيل مع مؤسسات الدولة، والمرافق المختلفة فيها، تدار بواسطة الإنترنت. وكانت إسرائيل من أولى الدول التي اهتمت بإقامة شركات السايبر التي سرعان ما احتلت مكانة مهمة في شركات السايبر في العالم. فقد تبين وفق دراسة إحصائية أجرتها مجلة *Cyber Security Venture* عن أول 500 شركة تعمل في السنوات الأخيرة في مجال السايبر، أنّ عدد الشركات الأميركية يبلغ 354 شركة من بين أول 500 شركة في العالم، تليها الشركات الإسرائيلية ويبلغ عددها 42 شركة، ثم تليها الشركات البريطانية ويبلغ عددها 21 شركة، ثم يليها عدد من الشركات التابعة لدول أخرى. وتبيّن من هذه الدراسة أيضًا أنّ 40 شركة إسرائيلية مسجلة في الولايات المتحدة لاعتبارات ضريبية؛ أي أنّ عدد شركات السايبر الإسرائيلية الحقيقي الذي جاء في أول 500 شركة في العالم في مجال السايبر يبلغ 82 شركة، أي بنسبة 16.4 في المئة، وهذه نسبة مرتفعة بكل المعايير[2].

تعدّ إسرائيل مجال السايبر مركّبًا حيويًا في أمنها القومي. ويتعرض مجال السايبر في إسرائيل يوميًا لهجمات إلكترونية سايبرنية كثيرة ومتنوعة. وقد قدّر معهد أبحاث الأمن القومي، في إحدى دراساته، أنّ الأضرار الناجمة عن جرائم السايبر في إسرائيل تصل إلى نحو عشرة مليارات دولار في السنة. ويشمل ذلك عدة مليارات من الدولارات الناجمة عن سرقة معلومات من شركات صناعية وتجارية[3].

---

1 يعرّف الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة ITU "الفضاء الإلكتروني" بأنه: "المجال المادي وغير المادي الذي أنشأته و/ أو يتألف من بعض أو كل ما يلي: أجهزة الكمبيوتر، وأنظمة الكمبيوتر، والشبكات وبرامج الكمبيوتر الخاصة بها، وبيانات الكمبيوتر، وبيانات المحتوى، وبيانات المرور، والمستخدمون"، يُنظر:

International Telecommunication Union, *ITU Toolkit for Cybercrime Legislation, Draft Rev.* (Geneva: International Telecommunication Union, 2010).

2 يغآل أونا، "الدفاع عن السايبر الوطني"، مجلة **سايبر ومخابرات وأمن**، مج 3، العدد 1 (أيار/ مايو 2019). (بالعبرية)

3 أفنير سمحوني، "معركة في السايبر أو سايبر في المعركة"، مجلة **سايبر ومخابرات وأمن**، مج 1، العدد 3 (كانون الأول/ ديسمبر 2017). (بالعبرية)

وقد تعاظم في العقد الأخير اهتمام الحكومة الإسرائيلية والمؤسسة الأمنية ومراكز الأبحاث والأكاديميا الإسرائيلية بالسايبر وبعلاقته بالأمن القومي الإسرائيلي؛ وتميّز معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب باهتمامه بهذا الموضوع. فقد نظّم هذا المعهد في العقد الأخير العديد من الأيام الدراسية عن السايبر، وعن مدى أهميته لإسرائيل، وعن علاقته بأمنها القومي. وأصدر هذا المعهد في العقد الأخير عدة مذكرات، أعدّها باحثون يعملون فيه، عالجت موضوع السايبر في إسرائيل من جوانبه المختلفة: المذكرة الأولى للباحثين، شموئيل إيفن ودافيد بن سيمان - طوف، وعنوانها **حرب الفضاء الإلكتروني: اتجاهات وتأثيرات في إسرائيل** (2011)[4]، أما الثانية فألفها الباحثان، غابي سيبوني وعوفر أساف، وجاءت بعنوان **خطوط توجيهية لاستراتيجية وطنية في مجال السايبر** (2015)[5]، وكانت الثالثة من إعداد الباحثين، غابي سيبوني وعيدو سيفان – سبيليا، وعنوانها **تعليمات في مجال السايبر** (2018)[6].

إلى جانب ذلك، أسّس هذا المعهد في السنوات الأخيرة "برنامج بحث أمن السايبر"، لما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية بالنسبة إلى إسرائيل وأمنها القومي. وفي سنة 2017، بدأ هذا المعهد في إصدار مجلة دورية مختصة في السايبر تصدر ثلاث مرات في السنة، عنوانها: **سايبر ومخابرات وأمن**، ويرأس تحريرها غابي سيبوني رئيس برنامج "بحث أمن السايبر" في المعهد. وتعالج هذه المجلة، وفق ما جاء في مقدمة عددها الأول، جملةً واسعة من المواضيع ذات العلاقة بالسايبر والمخابرات والأمن، من بينها السايبر على الصعيد الدولي، واستراتيجية الدول تجاه السايبر، والتعليمات والقوانين في مجال السايبر، وحماية المناعة الوطنية في مجال السايبر، والدفاع عن البنى التحتية الحيوية، وبناء القوة في مجال السايبر بمركباتها المختلفة: الطاقات البشرية، ووسائل القتال، والعقيدة القتالية، والتنظيم والتدريب، والقيادة، وحرب السايبر الدفاعية والهجومية.

إلى جانب ذلك، أقام "تجمع السايبر الوطني" في إسرائيل، بالتعاون مع الجامعات الإسرائيلية ستة مراكز أبحاث أكاديمية في مجال السايبر، وذلك في سياق تعزيز التعاون بين الدولة والأكاديميا والصناعات في إسرائيل، ذلك أن إسرائيل إن لم تستثمر في الطاقات البشرية وفي الصناعة، فإنها لن تتمكن من الحفاظ على التميّز والتفوق في مجال السايبر[7].

---

4 شموئيل إيفن ودافيد بن سيمان - طوف، **حرب الفضاء الإلكتروني: اتجاهات وتأثيرات في إسرائيل** (تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القومي، 2011). (بالعبرية)

5 غابي سيبوني وعوفر أساف، **خطوط توجيهية لاستراتيجية وطنية في مجال السايبر** (تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القومي، 2015). (بالعبرية)

6 غابي سيبوني وعيدو سيفان - سبيليا، **تعليمات في مجال السايبر** (تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القومي، 2018). (بالعبرية).

7 أونا.

أولًا: واقع السايبر في إسرائيل

الحرب في مجال السايبر

أشار مؤلفا مذكرة **حرب الفضاء الإلكتروني: اتجاهات وتأثيرات في إسرائيل**[8]، والتي جاءت في أربعة فصول وخاتمة، إلى أنّ مجال السايبر بات مجال قتال جديد، وانضم بذلك إلى مجالات القتال الأخرى، في اليابسة والبحر والجو والفضاء. فالدول المتطورة وجيوشها تزيد من نشاطاتها وأبحاثها في مجال السايبر الذي أصبح يمثّل بالنسبة إليها مصدر قوة عظيمة، ولكنه في الوقت نفسه يكشف خاصرتها الضعيفة؛ لأنّ البنى التحتية التي تقوم عليها الدول الحديثة مثل الكهرباء والمياه والمواصلات والاتصالات والبورصة والبنوك تعتمد في عملها على مجال السايبر. وتعتمد عليه كذلك شبكات القيادة والسيطرة والتحكم العسكرية ومختلف أنواع التكنولوجيا المتطورة في ساحات القتال، مثل أنظمة المعلومات واستعمال الأقمار الصناعية والطائرات من دون طيار. ونوّه إيفن وبن سيمان - طوف بميزات مجال السايبر بصفته مجال قتال، وأبرزها التمكن من العمل بسرعة واحد من الألف من الثانية، ضد أعداء يبعدون آلاف الأميال من دون تعرض المهاجمين أو المقاتلين للأخطار. والميزات التي يتمتع بها مجال السايبر تجعله جذابًا للاستعمال في القتال خلال الحرب بالأسلحة التقليدية، مثلما فعلت روسيا، كما يقول المؤلفان، في حربها ضد جورجيا في سنة 2008. ويضيف المؤلفان أنه يمكن استخدام السايبر ضد أهداف استراتيجية، مثل الهجوم الذي شنّته إسرائيل، وفق العديد من المصادر، على المفاعل النووي الإيراني في سنة 2009، والذي يعدّه المؤلفان حدثًا تأسيسيًا في مجال حرب السايبر، ومرحلةً جديدة في تطور استعمال السايبر في مجال القتال[9].

كما اعتبر المؤلفان أنّ استعمال السايبر في القتال، إلى جانب عمليات التطوير والاستعدادات للقتال في مجال السايبر التي قامت وتقوم بها العديد من الدول، يؤكد أنّ سباق التسلح في السايبر قد بدأ فعلًا. وأشارا إلى أنّ العديد من الدول أقامت في السنوات الأخيرة مؤسسات وهيئات متعددة ومختصة باستعمال السايبر بوصفه مجال قتال، وطورت استراتيجيات أمنية في السايبر[10].

السايبر في استراتيجية الأمن الإسرائيلي

يؤكّد إيفن وبن سيمان - طوف أنّ إضافة مجال السايبر، بصفته ساحة قتال جديدة، إلى جانب ساحات القتال في البر والبحر والجو والفضاء، تستوجب دمج الحرب في مجال السايبر في استراتيجية ومفهوم

8 إيفن وبن سيمان - طوف.

9 المرجع نفسه.

10 المرجع نفسه.

الأمن الإسرائيلي؛ وهو ما يستدعي استحداث تغييرات في مفاهيم المصطلحات الأساسية المتعلقة بنظرية الأمن الإسرائيلي[11]. فمثلًا تختلف "البيئة الاستراتيجية" في مجال السايبر عن المفهوم التقليدي لها في نظرية الأمن الإسرائيلي القائم على التهديدات الجيوستراتيجية التقليدية. علاوةً على ذلك، يختلف الزمان والمسافة والمساحة في مجال السايبر عن المفاهيم التقليدية؛ لأن سرعة العملية الهجومية في مجال السايبر، ضد هدف يبعد مئات أو آلاف الأميال، تبلغ واحدًا على الألف من الثانية. ويرى المؤلفان أنه من الصعب للغاية أن تقوم إسرائيل بتطبيق سياسة الردع التي تعتبر حجر الزاوية في الاستراتيجية الإسرائيلية، في الحرب في مجال السايبر، لصعوبة تحديد هوية الطرف المهاجم في الحرب في هذا المجال.

ويرى المؤلفان أن الدفاع في الحرب في مجال السايبر يُعتبر تحدّيًا من نوع جديد لإسرائيل؛ وذلك أن العدو بمقدوره شن هجمات بسرعة البرق، ومن الصعوبة القصوى تحديد هوية المهاجم. ويوصي المؤلفان بأن تتعلم إسرائيل وتستفيد من مفهوم "الدفاع الفعال" في مجال السايبر الذي تتبعه الولايات المتحدة[12]؛ إذ يستند هذا المفهوم إلى قدرة مخابراتية متطورة لتحديد النشاطات في الإنترنت، وإلى أنظمة دفاع دينامية ذات رد تلقائي من دون تدخل الإنسان. ويستطرد المؤلفان قائلَين إن "الدفاع الفعال" لا يعتمد على التكنولوجيا المتطورة فحسب، وإنما على شبكة محكمة ذات قواعد وإجراءات صارمة، وثقافة تفهم المخاطر، وانضباط شديد، وحماية المواقع، ورقابة بشرية قوية. ويوصي المؤلفان، في ضوء اعتراف الجيش الإسرائيلي بمجال السايبر كساحة قتال إلى جانب الساحات الأخرى، بإجراء تغييرات في قوات الجيش الإسرائيلي والعمل على إقامة سلاح خاص بمجال السايبر، أسوةً بالأسلحة البرية والبحرية والجوية[13].

بداية تدابير إسرائيل للدفاع عن مجال السايبر

ذكر إيفن وبن سيمان - طوف، في مذكرتهما، أنّ إسرائيل اتخذت مجموعة من التدابير للدفاع عن مجال السايبر خلال العقدين الأخيرين من أجل حمايته والدفاع عنه[14]. في سنة 1997، أقامت إسرائيل مشروع "بنية الحكومة التحتية لعصر الإنترنت" في وزارة المالية الإسرائيلية. وأقيم في هذا المشروع "مركز حماية المعلومات لحكومة إسرائيل"، وأنيطت به مهمات متابعة تطور وسائل حماية المعلومات في العالم والتنسيق بين الوزارات والمؤسسات الحكومية، من أجل إيجاد حلول لمشكلات حماية المعلومات وكذلك إجراء أبحاث عن هذا الموضوع. وفي سنة 2002، أنشئت "السلطة الرسمية لحماية المعلومات" في جهاز المخابرات العامة الإسرائيلية (الشاباك)، وأنيط بها مهمات حماية البنى التحتية

11 المرجع نفسه.
12 المرجع نفسه.
13 المرجع نفسه.
14 المرجع نفسه.

للحواسيب الحيوية والمهمة في إسرائيل من مخاطر ما أطلق عليه "تهديدات إرهابية"، و"عمليات تخريب"، ونشاطات تجسسية.

وجرى الاتفاق على أن يتم تحديد المؤسسات المهمة والحيوية الخاضعة للحماية، من خلال لجنة مشتركة بين جهاز الشاباك وهيئة الأمن القومي الإسرائيلي. وفي آذار/ مارس 2011، صدّقت الحكومة الإسرائيلية على إقامة "وحدة إدارة المعلومات"، تتبع مدير وزارة المالية الإسرائيلية، وتكون مسؤولة - مسؤولية مباشرة - عن جميع أنظمة الاتصالات المحوسبة الحكومية، بما في ذلك مشروع "بنية الحكومة التحتية لعصر الإنترنت". وفي أيار/ مايو 2011، أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عن إنشاء "هيئة السايبر الوطنية" في ديوان رئيس الحكومة، بناءً على توصية مجموعة من الخبراء من قطاعات ووزارات مختلفة. وذكر نتنياهو أن الهدف الأساسي لهذه الهيئة هو تعزيز قدرات إسرائيل الدفاعية عن أنظمة البنى التحتية الحيوية تجاه "هجمات إرهابية" في مجال السايبر قد تقوم بها دول أجنبية أو "منظمات إرهابية". وأضاف أن إسرائيل مكشوفة لهجمات في مجال السايبر، فكل ما هو محوسب قد يتعرض للهجمات في هذا المجال، التي قد تشل أنظمة مرافق ومؤسسات حيوية للغاية تشغل الدولة مثل: الكهرباء والمياه والاتصالات والمواصلات.

كما أشار سيبوني وسيفان - سبيليا إلى أنّ الحكومة الإسرائيلية أقامت في سنة 2015 "السلطة الوطنية للدفاع عن السايبر" في ديوان رئيس الحكومة، من أجل الدفاع عن مجال السايبر في البنى التحتية والمرافق الحيوية في إسرائيل، والحفاظ على استمرار عملها بانتظام في حال تعرضها لهجمات سايبر معادية. وفي بداية سنة 2018، جرى توحيد "السلطة الوطنية للدفاع عن السايبر" و"هيئة السايبر الوطنية"، ليشكّلا سويةً مؤسّسةً واحدة أطلق عليها "تجمع السايبر الوطني"، وتقرر أن تكون تابعةً لديوان رئيس الحكومة[15].

واقترح إيفن وبن سيمان - طوف أن تتبنّى الحكومة الإسرائيلية استراتيجية وطنية للدفاع عن مجال السايبر في إسرائيل، وفق النقاط التالية:

- الاعتراف بمجال السايبر، بوصفه مجالًا وطنيًا جديدًا (إلى جانب مجالات البر والبحر والجو)، ينبغي حمايته والدفاع عنه من خلال رؤية شاملة وتعاون جميع الأطراف ذات الصلة.
- تأسيس مؤسسة وقيادة مركزية للدفاع عن مجال السايبر في إسرائيل على المستوى الوطني.
- وضع البنى التحتية الحيوية وأنظمة الأمن في قمة الأولويات التي ينبغي حمايتها، وفي الوقت نفسه القيام بمهمة الدفاع عن مركبات أخرى، مثل الدفاع عن المعلومات في الجامعات ومراكز

15 سيبوني وسيفان - سبيليا.

الأبحاث وعن الشركات المهمة التي لها تأثير في الاقتصاد الإسرائيلي ولكنها ليست مصنفة جزءًا من البنى التحتية الحيوية.

- بناء نظام دفاعي وشامل في مجال السايبر، مثل النظام الذي أقامته وزارة الدفاع الأميركية.
- التعاون الدائم في مجال السايبر بين القطاع الحكومي والقطاع الأمني والقطاع الخاص.
- التعاون مع دول أجنبية بشأن السايبر، وخاصة الدول الحليفة.
- سن قوانين في مجال السايبر وتطبيقها على أرض الواقع.
- مساعدة الجمهور العام في زيادة الوعي بالسايبر، وتطوير قدراته على الدفاع في هذا المجال، ومنح الشركات والأفراد محفزات لشراء برامج دفاع، وزيادة الرقابة على شركات الحماية.
- استعمال الوسائل والأجهزة التكنولوجية الأكثر تطورًا المتعلقة بالفضاء الإلكتروني.
- بلورة وتطوير سياسة ردع إسرائيلية، بما في ذلك قدرة الرد المباشر ضد من يهاجم مجال السايبر الإسرائيلي وإلحاق الأذى به، وهذا الأمر من مهمات المؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

معالم الاستراتيجية الوطنية في مجال السايبر

أشار سيبوني وأساف، في مذكرتهما **خطوط توجيهية لاستراتيجية وطنية**، إلى وجود مركبين أساسيين في مجال السايبر وهما الدفاع والهجوم، ودعوَا إسرائيل إلى تبني استراتيجية الدفاع والهجوم في مجال السايبر، وأن تُعدّ الأرضية وكل ما يتطلب لتنفيذ هذه الاستراتيجية[16]. وقسم المؤلفان المؤسسات والمرافق في إسرائيل التي ينبغي الدفاع عنها في مجال السايبر إلى أربعة أقسام:

- المؤسسات العسكرية والأمنية التي تدافع عن الدولة.
- المرافق والمؤسسات التي تقدم خدمات حيوية.
- المرافق والمؤسسات التي لها الدور الأساسي في انتظام الحياة في الدولة على نحو سليم.
- المؤسسات التي إذا ما هوجمت وتضررت، كان لذلك تأثير في معنويات الشعب، وفي السيادة، وفي انتظام الحكم[17].

كما أكد المؤلفان أنّ جميع المرافق والمؤسسات المذكورة سابقًا معرضة للتهديد من أطراف؛ منها دول معادية، ودول منافسة، ومنظمات "إرهاب"، وقراصنة (الهاكرز). وإلى جانب ذلك، ذكر المؤلفان أنّ مجال

16 سيبوني وأساف.
17 المرجع نفسه.

السايبر في إسرائيل يتعرض لجرائم جنائية مختلفة؛ مثل التجسس على الشركات، وسرقة الملكية الروحية، واستعمال مجال السايبر في الاتجار بالمخدرات وبيع السلاح ... إلخ[18].

أكد المؤلفان أنّ الهدف المركزي في استراتيجية الدفاع الوطني، في مجال السايبر، هو الحفاظ على استمرار عمل جميع المرافق والمؤسسات في الدولة عند تعرضها لهجمات معادية في مجال السايبر من أي طرف. وأشارا كذلك إلى هدف آخر مهم في استراتيجية الدفاع الوطني يتمثّل في تمكين متخذي القرار في إسرائيل من اتخاذ القرارات والقيام بعمليات في مجال السايبر وفي مجال الحرب التقليدية ضد أعداء، من منطلق أن إسرائيل تستطيع الدفاع عن مرافقها المختلفة، إذا ما تعرضت هذه المرافق لهجوم في مجال السايبر ردًا على الهجوم الإسرائيلي[19].

وميّز المؤلفان في معالجتهما لاستراتيجية الدفاع بين ثلاثة أنواع هجومية:

- هجوم عمق، يهدف إلى الوصول إلى عمق حواسيب المؤسسات والمرافق.
- هجوم سريع وسطحي، تظهر نتائجه فورًا، ويهدف عادة إلى منع أو عرقلة الوصول إلى الموقع الذي تتم مهاجمته.
- هجوم على المركبات الفيزيائية في الحواسيب. وأوصى المؤلفان باتخاذ الإجراءات التالية للدفاع ضد مختلف أنواع الهجمات:

- التنسيق بين الطاقات الإسرائيلية المختلفة في مجال السايبر، وإعداد الطواقم المهنية التي تمتلك الخبرة بوسائل الهجمات لبناء بنية تحتية للدفاع ضد الهجمات.
- التواصل بين المؤسسات والمرافق الإسرائيلية المختلفة باستمرار وبشفافية بشأن هجمات السايبر التي تتعرض لها.
- إقامة مؤسسة لتقدير حالة السايبر في إسرائيل والاعتداءات التي تتم ضده، على مدار الساعة.
- إقامة هيئات مختصة للرد السريع على أي هجوم، من خلال استعمال المعلومات المتوافرة عن الأطراف والمجموعات التي تشن الهجوم.
- التعاون مع منظمات دفاع في القطاع التجاري، وكذلك مع المؤسسات الدولية المختصة بالسايبر.
- تطوير جمع المعلومات باستمرار عن أعداء وخصوم، من أجل ردعهم والتصدي لهم.
- بلورة ووضع خطط للرد الفوري ضد أعداء محتملين في إطار استراتيجية الردع.

---

18 المرجع نفسه.

19 المرجع نفسه.

✧تطوير القدرة للانتعاش بعد التعرض لهجوم، من منطلق أنه مهما كانت احتياطات الدفاع في مجال السايبر، فإنه في الإمكان اختراق هذه الدفاعات. لذلك ينبغي أن تكون الجاهزية دومًا عالية، من أجل ترميم الأضرار بعد الهجمات المعادية والحفاظ على عمل المرافق والمؤسسات التي تتعرض لها.

✧من الأفضل استعمال خطوط خدمات الإنترنت العريضة التي يكون بمقدورها التغلب على محاولات إغلاقها، أو عرقلة عملها، عند تعرضها للهجمات السطحية السريعة.

✧من المهم التمتع بالقدرة على نقل المواقع التي تتعرض لهجوم إلى مواقع أخرى بديلة في الإنترنت.

✧من الضروري تطوير القدرة في إسرائيل على التعرف إلى الهجمات التي تستهدف المركبات الفيزيائية للحاسوب، ومن المهم استعمال مركبات الحواسيب من إنتاج الصناعات الإسرائيلية التي يصعب إلحاق الأذى بها[20].

كما أكد المؤلفان أنّ القطاع المدني هو الأكثر عرضة للاعتداءات في مجال السايبر؛ لذلك دعوَا إلى إلزام الشركات، عند إنشائها أو عند تجديد ترخيصها، باتخاذ التدابير الضرورية من أجل الدفاع عن السايبر فيها، وجعله شرطًا لمنحها الترخيص بالعمل أو تجديده[21].

وفي ما يخص الهجوم في مجال السايبر، ميّز المؤلفان بين ثلاثة أنواع هجومية:

- هجوم علني.
- هجوم لإيصال رسالة.
- هجوم في سياق معركة سرية.

وأوصيا بالقيام بالخطوات التالية:

- ينبغي أن تقوم مختلف المؤسسات العسكرية والأمنية الإسرائيلية بالتنسيق التام في ما بينها في مجال السايبر، وتحضير كل ما هو ضروري، والبقاء دومًا على أهبة الاستعداد، لشنّ هجمات في مجال السايبر على الأعداء المحتملين.
- يجب أن تكون القدرة الهجومية في مجال السايبر جزءًا من خطة شاملة، كي يكون لها تأثير في المواجهة الشاملة.
- ليس بالضرورة أن يكون الهجوم الناجح والمؤثر جزءًا من هجوم عمق متطور. ومن المفضل تطوير القدرات على شن هجوم فعال ومركز بواسطة هجوم سطحي وسريع وواسع على أهداف متعددة.

---

20 المرجع نفسه.

21 المرجع نفسه.

- من المهم الاستعداد للقيام بشن هجوم في مجال السايبر ضد أعداء محتملين بواسطة "وسيط" Proxy مجهول ومن دون الإعلان عن المسؤولية.
- من أجل شن هجوم واسع وشامل ومؤثر في مجال السايبر، يجب بناء القوة اللازمة لذلك، ومعرفة الهدف بدقة، والتخطيط المسبق.
- في إمكان الهجوم في مجال السايبر أن يكون جزءًا من الحوار بين الدول، حيث يكون هدف الهجوم هو إيصال رسالة.
- من المفضل إدخال "مهاجمين" محترفين وذوي خبرة بالهجوم في الدفاع عن السايبر في إسرائيل[22].

تعليمات في مجال السايبر

ودعا سيبوني وسيفان - سبيليا في **تعليمات في مجال السايبر** الذي صدر في سنة 2018، إلى تنظيم مجال السايبر في إسرائيل، وإلى وضع تعليمات واضحة وشاملة بشأنه. وأكد المؤلفان أن مجال السايبر مركّب ومهم للغاية وديناميي باستمرار، وأن قسمًا كبيرًا منه يستند إلى قطاع الأعمال المدني الذي تكمن فيه إمكانية التسبب بأذى شديد للأمن القومي الإسرائيلي. فهذا القطاع هو الحلقة الأضعف التي يتم من خلالها مهاجمة سايبر الدولة[23].

وقسّم المؤلفان المخاطر التي تهدد مجال السايبر في إسرائيل، ووضع حمايتها والجهة المسؤولة عنه، إلى ست مجموعات، كالتالي:

- المؤسسات التي تراقب وتحمي نفسها ذاتيًا، وهي المؤسسات الأمنية مثل جهاز المخابرات العامة (الشاباك) والموساد والجيش الإسرائيلي بمؤسساته المختلفة والشرطة. وتتخذ هذه المؤسسات الاحتياطات الضرورية لحماية نفسها من دون تدخل أي مؤسسة خارجية.
- المنشآت الحيوية الحساسة ومختلف الصناعات العسكرية، وهي تخضع لإشراف ومراقبة المسؤول عن الأمن في وزارة الأمن الإسرائيلية، ومهمته هي إصدار التوجيهات لحمايتها من هجمات سايبر معادية والحفاظ على سرية المعلومات التي بداخلها.
- البنى التحتية الحيوية في إسرائيل، وهي تخضع لإشراف شامل مشترك مكون من "تجمع السايبر الوطني" وجهاز المخابرات العامة. وتشمل البنى التحتية الحيوية مؤسسات وقطاعات كثيرة مثل قطاعات الغاز والطاقة والكهرباء والمياه والمواصلات والاتصالات والصحة والمطارات والموانئ ومؤسسة التأمين الوطني وغيرها. وتقوم لجنة مشتركة من "تجمع السايبر الوطني"

---

22 المرجع نفسه.

23 سيبوني وسيفان - سبيليا.

والمخابرات العامة بتحديد المؤسسات التي ينبغي أن تخضع لرقابتهما المشتركة وفق تقديرهما لخطورة الضرر الذي قد يتسبب، إذا ما تعرضت هذه المؤسسة أو تلك لهجمات سايبر معادية، في إيذاء انتظام الحياة على نحو عادي في إسرائيل.

- الوزارات الإسرائيلية بأجهزتها المختلفة، ويشرف "تجمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومي" على عملية الدفاع عن مجال السايبر فيها.
- قطاع الأعمال، وغالبيته العظمى، غير خاضعة لتعليمات بشأن الدفاع عن مجال السايبر فيها، باستثناء الرقابة على البنوك وسوق المال ومصانع الطاقة ومؤسسات الصحة.
- المواطنون، وهم غير خاضعين لتعليمات بشأن الدفاع عن السايبر.

إلى جانب ذلك، ذكر المؤلفان أنه صدرت في إسرائيل ست مبادرات وتوجيهات في ما يخص مجال السايبر، هي:

- زيادة الرقابة على الصادرات الإسرائيلية الأمنية، وزيادة عدد المنتجات العسكرية التي يتم وضعها تحت رقابة الدولة، بهدف الحفاظ على تفوق إسرائيل النسبي، ولا سيما في مجال صناعات السايبر الهجومية ومنتجاته. بيد أن المؤلفين ذكرا أن إسرائيل عادت وخففت من وطأة الرقابة على بعض منتجات السايبر، وسعت إلى إيجاد حل وسط بين الحفاظ على تفوق إسرائيل النسبي في مجال صناعات السايبر من ناحية، والحفاظ على قوة المنافسة والتصدير لشركات السايبر الإسرائيلية من ناحية أخرى.
- نشرت "هيئة السايبر الوطنية" في كانون الأول/ ديسمبر 2015، وثيقة سعت فيها إلى تطوير وبلورة الطاقات البشرية الإسرائيلية في مجال السايبر، من أجل ترقية عملية حماية السايبر في إسرائيل والدفاع عنه. وحددت هذه الوثيقة المستوى المهني المطلوب من الطاقات البشرية التي تعمل في مجالات السايبر المختلفة في إسرائيل. ورأت الوثيقة ضرورة رفع المستوى المهني للعاملين في السايبر، بواسطة تعليم مواضيع السايبر ومنح القوى العاملة فيه شهادات علمية، بعد تلقيهم الدراسة والتدريب في مجالات السايبر المختلفة.
- صدّقت وزيرة القضاء في سنة 2017 على تعليمات جديدة ملزمة، بشأن مخازن المعلومات وفق حساسية المعلومات. فكلما كانت حساسية المعلومات مرتفعة، كان ثمة تشديد في الالتزام بتعليمات صارمة في أنظمة حمايتها.
- نشر "تجمع السايبر الوطني" في نيسان/ أبريل 2017 وثيقة "نظرية الدفاع في مجال السايبر عن المؤسسة". وهذه الوثيقة موجهة إلى قطاع الأعمال المدني، وهي تزوده بطرق حماية المؤسسات

وأدواتها، وكيفية تخفيض المخاطر في مجال السايبر في القطاع المدني أساسًا، وذلك لرفع مناعة مؤسسات هذا القطاع.

- نشر "تجمع السايبر الوطني" في سنة 2017 وثيقة "الاستراتيجية الإسرائيلية للدفاع في مجال السايبر"، وهي المرة الأولى التي يتم فيها نشر وثيقة شاملة تعالج بالتفصيل كيفية الدفاع عن مجال السايبر في إسرائيل.
- بادر "تجمع السايبر الوطني" إلى وضع مسوّدة "قانون السايبر" من أجل سَنّه في الكنيست. وتنظم مسوّدة هذا القانون صلاحيات "تجمع السايبر الوطني" الحكومي، وتضع تحت مسؤوليته كل ما يتعلق بالدفاع عن السايبر في إسرائيل. وتعالج مسوّدة القانون مسألة تحديد المؤسسات التي يجب أن تخضع لتعليمات ملزمة في ما يخص احتياطات حماية مجال السايبر فيها. وتقسم المسوّدة المؤسسات في إسرائيل إلى ثلاث مجموعات، وتضم المجموعة الأولى نحو ألف مؤسسة حيوية وحساسة ينبغي أن تكون مهمة الدفاع عنها في يد الدولة، من بين الـ 600 ألف مؤسسة في إسرائيل. أما باقي المؤسسات فتقسم إلى مجموعة ثانية ومجموعة ثالثة، ويتم الحفاظ في هاتين المجموعتين على التعليمات القائمة تجاهها ولكن يتم منحها محفزات لكي تقوم هذه المؤسسات نفسها بوضع الاحتياطات اللازمة لحمايتها[24].

وتمنح مسوّدة القانون "تجمع السايبر الوطني" حق الدخول إلى جميع الحواسيب في إسرائيل، الخاصة والعامة، وأن يأخذ منها ما يشاء من الوثائق والمعلومات، من دون رقابة قانونية ومن دون علم أصحاب الحواسيب التي تؤخذ منها المعلومات. وقد أقر الكنيست مسوّدة هذا القانون في القراءة الأولى في حزيران/ يونيو 2017. وقد أثار طرح هذا القانون في الكنيست معارضة واسعة من جهات مختلفة في إسرائيل، بسبب منح "تجمع السايبر الوطني" صلاحيات واسعة للغاية ولاختراقه الخصوصية الفردية. وإلى جانب ذلك، ثمة خشية قائمة من مسألة سوء استعمال المعلومات التي يجمعها "تجمع السايبر الوطني" التابع رسميًا لديوان رئيس الحكومة، لأغراض سياسية حزبية داخلية، تحت غطاء ذرائع أمنية.

واقترح المؤلفان سيبوني وسيفان - سبيليا تنظيم مجال حماية السايبر في مختلف المؤسسات في إسرائيل. وقسّما هذه المؤسسات إلى ثلاثة أقسام، تخضع لثلاثة أنواع مختلفة من التعليمات، كالتالي:

- تعليمات ذاتية داخلية: ويشمل هذا النوع المؤسسات العسكرية والأمنية، مثل الجيش والمخابرات العامة والموساد والشرطة. وهذه المؤسسات تخضع لتعليمات ذاتية داخلية من أجل حماية مجال السايبر فيها.

---

24 المرجع نفسه.

- تعليمات ملزمة: تفرض الدولة تعليمات ملزمة من الجهات المختصة لحماية مجال السايبر في مختلف المرافق والمؤسسات المهمة والحيوية؛ مثل الصناعات العسكرية التابعة للقطاعين الخاص والعام، ومختلف قطاعات المواصلات والاتصالات والطاقة والمياه والصحة والموانئ والمطارات والبنوك والبورصة، وجميع المرافق الأخرى التي قد يؤدي مجال السايبر فيها، إذا ما تعرض لضرر، إلى تشويش سير الحياة الطبيعية في إسرائيل.
- تعليمات تقوم على التحفيز: تصدر الدولة تعليمات بمنح المرافق والشركات غير الحيوية صلاحية، كي تتخذ هي بنفسها الاحتياطات الدفاعية اللازمة لحماية مجال السايبر فيها[25].

السايبر في الجيش الإسرائيلي

منذ أكثر من عقد، يسود إجماع في المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية مفاده أنّ السايبر بات مجال قتالٍ جديد، وأنه بذلك انضم إلى مجالات القتال الأخرى في البر والبحر والجو والفضاء. وفي العقد الأخير ظهرت في إسرائيل دعوات إلى إقامة سلاح سايبر في الجيش الإسرائيلي ذي قيادة خاصة به أسوةً بالأسلحة البرية والبحرية والجوية.

وفي سنة 2009، اعتبر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي حينئذ، غابي أشكنازي، مجال السايبر مجالَ قتالٍ من الناحيتين الاستراتيجية والعملياتية. وبناء على ذلك، أقام الجيش الإسرائيلي في سنة 2009 "هيئة السايبر" في الوحدة 8200 التابعة لجهاز المخابرات العسكرية فيه (أمان). وفي كانون الأول/ ديسمبر 2009، ذكر عاموس يادلين، رئيس جهاز المخابرات العسكرية حينئذ، في محاضرة له في معهد أبحاث الأمن القومي، أن القيام بهجمات في مجال السايبر على أهداف خارجية من بين مهمات "هيئة السايبر" في جهاز المخابرات العسكرية.

وفي حزيران/ يونيو 2015، أعلن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أنه في ضوء التحديات التي يواجهها الجيش في مجال السايبر، قرر رئيس هيئة الأركان العامة غادي آيزنكوت إقامة سلاح السايبر في الجيش الإسرائيلي، وأنه سيتم تنفيذ هذا القرار خلال عامين. وأشار رئيس الأركان إلى أنّ إقامة سلاح السايبر سيمكن الجيش الإسرائيلي من العمل على نحو أفضل في جبهات مختلفة وفي إظهار تفوقه التقني والبشري[26].

بيد أنّ هذا القرار لم ينفّذ وألغي بعد مداولات طويلة في هيئة أركان الجيش الإسرائيلي. وقد شرح رئيس هيئة الأركان آيزنكوت العوامل التي قادت إلى إقامة، ومن ثم إلغاء، تأسيس سلاح السايبر في الجيش الإسرائيلي، وذلك في مقال له نشره في أواخر سنة 2018[27]. وذكر آيزنكوت أنه جرت مداولات

---

25 المرجع نفسه.

26 مئير الران وغابي سيبوني، "معاني إقامة سلاح السايبر في الجيش الإسرائيلي" (مباط عال) معهد أبحاث الأمن القومي، 2015/7/7، شوهد في 2019/10/8، في: https://bit.ly/2ViQnPk (بالعبرية)

27 غادي آيزنكوت، "السايبر في الجيش الإسرائيلي"، مجلة **سايبر ومخابرات وأمن**، مج 2، العدد 3 (كانون الأول/ ديسمبر 2018)، شوهد في 2019/10/8، في: https://bit.ly/31Zvvz2 (بالعبرية)

مطولة في هيئة الأركان العامة في سنة 2014، بشأن كيفية تنظيم مجال السايبر في الجيش الإسرائيلي. وأضاف أنّ هيئة الأركان العامة فحصت عدة بدائل، وأن بعضها كان يُعتبر قفزة كبيرة؛ إذ دعت إلى جمع مختلف طاقات مجال السايبر في الجيش الإسرائيلي ووضعها تحت قيادة واحدة. أما بعضها الآخر فكان أكثر محافظة، وفي النهاية وبعد دراسة جميع البدائل جرى استخلاص أنه من الخطأ القيام بقفزة كبيرة في تنظيم مجال السايبر في الجيش الإسرائيلي تحت قيادة واحدة. لذلك تقرر قبول مقترح التقدم في تنظيم مجال السايبر في الجيش الإسرائيلي ببطء وعلى نحو مدروس. فتقرر توسيع صلاحيات "قسم المعلومات والاتصالات" في الجيش الإسرائيلي وتغيير اسمه إلى "قسم المعلومات والاتصالات والدفاع عن السايبر"، وأنيطت به مسؤولية الدفاع عن مجال السايبر. وفي موازاة ذلك، أعيد تنظيم عدة وحدات في جهاز المخابرات العسكرية وفي مقدمتها وحدة 8200، وأنيطت بها مهمات القيام بهجمات وجمع المعلومات[28]. وأكد آيزنكوت أنّ سير الجيش الإسرائيلي على نحو مدروس وببطءٍ في مجال السايبر لا يعني إطلاقًا إغلاق الباب أمام إقامة سلاح السايبر فيه في المستقبل[29].

وذكر آيزنكوت في مقاله أنّ الجيش الإسرائيلي تصدّى منذ تأسيس إسرائيل لعدة أخطار هددت أمن إسرائيل، وهي التهديد بالأسلحة التقليدية، والتهديد بالأسلحة النووية التي سعت وما زالت تسعى عدة دول معادية لامتلاكه، وتهديد الحرب غير المتناظرة Asymmetric warfare بين إسرائيل ومنظمات المقاومة. وأضاف أنّ التهديد الجديد الذي يهدد أمن إسرائيل في العقد الأخير هو تهديد السايبر. وأكد آيزنكوت أن السايبر هو أكثر المجالات تطورًا في الجيش الإسرائيلي في العقد الأخير، وقد خصص للسايبر موارد كثيرة للغاية من أجل تحقيق ثلاثة أهداف أساسية: أولًا، الدفاع عن مجال السايبر العسكري والمساعدة في الدفاع عن مجال السايبر المدني في إسرائيل؛ ثانيًا، بذل كل الجهد لتطوير القدرات في جمع المعلومات في مجال السايبر، فالتطورات التكنولوجية قادت إلى ازدياد توافر المعلومات الحيوية المختلفة في مجال السايبر، ولا سيما تلك التي تتعلق بالأمن القومي؛ ثالثًا، تعزيز القدرات الهجومية في السايبر ضد أعداء محتملين[30].

ثانيًا: واقع الطائرات المسيّرة في إسرائيل

واقع الطائرات المسيّرة الإسرائيلية العسكرية

تحتل إسرائيل منذ عدة عقود مكانةً مهمة للغاية في مجال إنتاج الطائرات المسيّرة العسكرية واستعمالها وتصديرها. لقد بدأت في استعمال الطائرات المسيّرة لأغراض التجسس، وتصوير مناطق في الدول العربية

28 المرجع نفسه.

29 المرجع نفسه.

30 المرجع نفسه.

المجاورة لها في أواخر ستينيات القرن الماضي وسبعينياته[31]. واستمرت في استعمال الطائرات المسيّرة في عقدي ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته، في حربها غير المتناظرة ضد القوات الفلسطينية في لبنان في حرب لبنان الأولى، وكذلك ضد حزب الله في لبنان. ومنذ عقد الثمانينيات، استعملت إسرائيل الطائرات المسيّرة؛ ليس فقط في جمع المعلومات، وإنما أيضًا في المشاركة الفعالة في الحرب بواسطة تزويد الجيش الإسرائيلي وسلاحه الجوي بالأهداف المتحركة والثابتة التي يجب استهدافها. وقد استخدمت إسرائيل منذ تسعينيات القرن الماضي الطائرات المسيّرة على نحو مكثف في عمليات اغتيال القادة والناشطين الفلسطينيين واللبنانيين.

وكان اغتيال إسرائيل للأمين العام لحزب الله اللبناني عباس الموسوي، في 16 شباط/ فبراير 1992، من أبرز العمليات التي شاركت فيها الطائرات المسيّرة الإسرائيلية في تلك الفترة. فقد مكثت طائرة إسرائيلية مسيّرة فوق جنوب لبنان في ذلك اليوم، ونقلت مباشرة إلى غرفة العمليات في قيادة الجيش الإسرائيلي في تل أبيب تحركات موكب الأمين العام لحزب الله، الموسوي، الذي كان يزور جنوب لبنان في ذلك اليوم. وفي الوقت نفسه، حددت هذه الطائرة المسيّرة الهدف لسلاح الجو الإسرائيلي الذي أرسل طائرتي أباتشي قصفتا أربع سيارات تابعة لموكب الأمين العام لحزب الله، ما أدى إلى استشهاده هو وزوجته وابنه البالغ من العمر ست سنوات وعددًا من مقاتلي حزب الله[32].

واستمرت إسرائيل في استعمال الطائرات المسيّرة في عمليات اغتيال عشرات القادة والناشطين الفلسطينيين منذ أواخر الانتفاضة الأولى، وفي الانتفاضة الثانية، وفي حروبها ضد قطاع غزة. ولم يقتصر استعمال إسرائيل للطائرات المسيّرة على البلدان المجاورة لها، بل قصفت في العقد الماضي، في كثير من الأحيان، أهدافًا تبعد عنها مئات الكيلومترات.

وصل استعمال إسرائيل للطائرات المسيّرة إلى إحدى ذراه في حرب لبنان الثانية في سنة 2006. فقد فاقت ساعات طيران الطائرات المسيّرة في هذه الحرب ساعات الطائرات الحربية التي يقودها طيارون. وشهدت هذه الحرب الحالة الأولى في التاريخ العسكري الذي استمر فيه عمل الطائرات المسيّرة فوق مسرح القتال طوال الحرب من بدايتها حتى نهايتها. وفي العقد الأخير، استعملت إسرائيل طائراتها المسيّرة على نحو مكثف ودائم في عملياتها العسكرية وفي حروبها الثلاث التي شنتها على قطاع غزة في السنوات 2009 و2012 و2014. وكذلك استعملت إسرائيل، وما انفكت تستعمل، طائراتها المسيّرة في

31 Jef Halper, *War against the People: Israel, the Palestinians and Global Pacification* (London: Pluto Press, 2015), p. 102.

32 رونين بيرغمان، **دولة إسرائيل تفعل كل شيء** (تل أبيب: كنيرت زمورا - بيتان، 2009)، ص 348-367. (بالعبرية)

اعتداءاتها المتكررة على لبنان وسورية والعراق، مستهدفةً الوجود العسكري الإيراني والميليشيات التابعة لإيران في هذه الدول.

إنتاج إسرائيل للطائرات المسيّرة

بدأت إسرائيل منذ عقد ثمانينيات القرن الماضي، وفي عقد التسعينيات، إنتاج أنواع مختلفة من الطائرات المسيّرة، قصيرة المدى ومتوسطة المدى وبعيدة المدى، لأغراض عسكرية مختلفة تشمل جمع المعلومات والتجسس وقصف أهداف قريبة من إسرائيل أو بعيدة عنها[33]. وقد أنتجت إسرائيل منذئذ عدة أنواع من الطائرات المسيّرة بكميات كبيرة، مثل طائرة "سكايلارك" التي تنتجها شركة "ألبيط" الإسرائيلية، وطائرة "هرمس 450" المتعددة الاستعمال للمدى المتوسط، والتي تنتجها أيضًا الشركة نفسها، وقد دخلت في الخدمة في الجيش الإسرائيلي في سنة 1999 ويصل مداها إلى 200 كيلومتر، ويمكنها المكوث في الجو حتى 20 ساعة، وتبلغ أقصى حمولتها 200 كيلوغرام من الأسلحة ومن منظومات التجسس والاتصال، وتبلغ أقصى سرعة لها 175 كيلومترًا/ الساعة[34].

وبدأت الصناعات الجوية الإسرائيلية في سنة 1994 في إنتاج طائرة "هيرون 1"، وشرعت في تصديرها إلى العديد من الدول في سنة 2000، وجرى في العام 2003 الكشف عن هذه الطائرة علنًا. وقد دخلت الخدمة في سلاح الجو الإسرائيلي في سنة 2005. ويبلغ طول هذه الطائرة 8.5 أمتار وارتفاعها 6.5 أمتار وطول جناحيها 16.6 مترًا ووزنها 1150 كيلوغرامًا. وتبلغ حمولتها القصوى 250 كيلوغرامًا، ويبلغ ارتفاع تحليقها في الجو 30 ألف قدم، ويصل مداها إلى 350 كيلومترًا[35].

وأنتجت الصناعات الجوية الإسرائيلية الطائرة المسيّرة "هيرون 2" (التي يطلق عليها أيضًا "إيتان")، ودخلت هذه الطائرة الخدمة في سلاح الجو الإسرائيلي في سنة 2010. وتشبه هذه الطائرة في شكلها طائرة "هيرون 1"، بيد أنها أكبر منها بأربعة أضعاف. وهي تعدّ أكثر الطائرات الإسرائيلية المسيّرة تطورًا. ويبلغ طولها 15 مترًا وارتفاعها 5.6 أمتار وطول جناحيها 26 مترًا، وهي تزن خمسة أطنان. وتبلغ حمولتها القصوى طنًا واحدًا، وتمكث في الجو من دون انقطاع 36 ساعة، ويبلغ ارتفاعها في الجو 45 ألف قدم. وتستعمل هذه الطائرة لأغراض كثيرة، منها جمع المعلومات والتجسس وتصوير مناطق واسعة مع إمكانية بث ذلك بثًا مباشرًا بواسطة القمر الصناعي، وقصف أهداف تبعد عن إسرائيل آلاف

33 للمزيد عن أنواع الطائرات المسيرة الإسرائيلية ومهماتها، يُنظر: Halper, pp. 102-104.

34 غيلي كوهين، "إسرائيل أكبر مصدر للطائرات من دون طيار في العالم"، **هآرتس**، 2013/5/19، شوهد في 2019/10/8، في: https://bit.ly/2noThp2 (بالعبرية)

35 المرجع نفسه.

الكيلومترات بالصواريخ أو بالقنابل[36]. ويراوح ثمن هذه الطائرة بين 20 مليون دولار و80 مليون دولار، بحسب ما تجهز به من منظومات مختلفة[37].

وقد صدّرت إسرائيل طائرات مسيرة، وخاصة طائرات "هيرون 1" و"هيرون 2" إلى الكثير من الدول، كان من بينها روسيا وأذربيجان والإكوادور والبرازيل وألمانيا والهند وتركيا واليونان وكندا والمغرب وكورية الجنوبية وسنغافورة والولايات المتحدة وفرنسا وأستراليا. واحتلت إسرائيل في الفترة 2005-2013 المرتبة الأولى عالميًا في تصدير الطائرات المسيّرة؛ إذ صدرت في هذه الفترة طائرات مسيّرة بقيمة 4.62 مليارات دولار[38].

وإلى جانب الفائدة المادية التي تجنيها من تصدير الطائرات المسيّرة إلى الكثير من الدول في العالم، تحقّق إسرائيل فوائد أخرى من ذلك؛ فتصديرها لهذه الطائرات أثّر (ويؤثّر) في تعزيز علاقاتها بالكثير من الدول، سواء على الصعيد السياسي أو على صعيد التعاون الأمني بينها وبين هذه الدول، مثل صفقات تصدير هذه الطائرات التي عقدتها إسرائيل مع الهند وروسيا والكثير من الدول الأخرى.

ويزداد حجم سوق الطائرات المسيّرة في العالم من عام إلى آخر على نحو سريع. ففي سنة 2015 مثلًا، قدّرت قيمة هذه السوق بنحو ستة مليارات دولار، ومن المتوقع أن تصل قيمة هذه السوق في سنة 2022 إلى نحو 22 مليار دولار[39]. ومن الملاحظ أنه حدثت في هذه السوق في السنوات الأخيرة تغييرات مهمة في ما يخص الدول التي تنتج الطائرات المسيّرة. فلم تعد إسرائيل تحتل المرتبة الأولى في تصدير هذه الطائرات، في الخمس سنوات الأخيرة، بيد أنها ما زالت في مصاف الدول الأولى القليلة التي تصدرها.

لقد بدأت الصين في العقد الأخير في إنتاج الطائرات المسيّرة العسكرية وتصديرها إلى الكثير من الدول، بشروط سهلة وبثمن أرخص من الطائرات الأميركية والإسرائيلية، يصل إلى النصف تقريبًا، مع الحفاظ على جودتها في المنافسة. ووفق تقرير لوزارة الدفاع الأميركية في سنة 2015، فإنّ الصين تهدف إلى إنتاج نحو 42 ألف طائرة مسيّرة عسكرية متطورة ومن أنواع مختلفة حتى سنة 2023[40]. كذلك، زادت الولايات المتحدة من إنتاجها للطائرات المسيّرة العسكرية وجعلته في السنوات الأخيرة من أولوياتها

36 للمزيد عن هذه الطائرة ومهماتها ودورها في سلاح الجو الإسرائيلي، يُنظر: إيتام ألمدون، "الأكبر منها جميعا، تشكيلات طائرة إيتان تتعاظم"، موقع سلاح الجو الإسرائيلي، 2017/11/1، شوهد في 2019/10/8، في: https://bit.ly/2IwAO1n (بالعبرية)

37 يوآب زيتون، "الطائرة من دون طيار طائرة إسرائيل في المستقبل: أقوى وأسرع"، موقع واي نت التابع لجريدة **يديعوت أحرونوت**، 2014/2/11، شوهد في 2019/10/8، في: https://bit.ly/31ZwjUA (بالعبرية)

38 ليران عنتيبي، "إسرائيل أمام تغييرات عالمية في انتشار الطائرات من دون طيار المسلحة: مخاطر وتحديات وفرص"، مجلة **سايبر ومخابرات وأمن**، مج 2، العدد 3 (كانون الأول/ ديسمبر 2018). (بالعبرية)

39 المرجع نفسه.

40 المرجع نفسه.

العليا، وأولت روسيا، أيضًا، في العقد الأخير إنتاج الطائرات المسيّرة العسكرية أهميةً كبيرة، كما هو الشأن بالنسبة إلى إيران التي أولتها أهمية كبيرة وأنتجت عدة أنواع منها. وفي إمكان بعض الطائرات المسيّرة العسكرية التي تنتجها إيران البقاء في الجو 11 ساعة متتالية، ويصل مداها إلى 200 كيلومتر. ولكن إيران لا تستطيع تفعيل طائراتها لمسافات بعيدة تزيد على 200 كيلومتر، لأنّ بث طائراتها المسيّرة وإمكانية تفعيلها والسيطرة عليها تبقى لمسافات قصيرة لا تتعدى 200 كيلومتر، لعدم امتلاك طهران الأقمار الصناعية اللازمة لذلك[41].

ازدياد حجم الطائرات المسيّرة في سلاح الجو الإسرائيلي وأهميتها

ارتفع في السنوات الأخيرة بسرعة كبيرة عدد الطائرات المسيّرة وعدد أسرابها في سلاح الجو الإسرائيلي، ولا سيما طائرات "هيرون 2"، وازدادت كذلك مهماتها المتعددة في ميادين مختلفة[42]. ومن الجدير ذكره أنّ قائد سلاح الجو الإسرائيلي قرر في سنة 2016 تغيير اسم الطائرات المسيّرة التي كان يطلق عليها في إسرائيل في البداية "طائرات من دون طيار" ثم "الطائرات غير المأهولة"، إلى "الطائرات المأهولة عن بعد"؛ وذلك بهدف التشديد على أهمية العامل البشري الذي يشغل هذه الطائرات المسيّرة، أي وضع الإنسان في المركز لتأكيد أن تشغيل هذه الطائرات يتم على أيدي مشغلين ذوي كفاءات عالية[43]. وقد أولى سلاح الجو الإسرائيلي موضوعَ مشغلي الطيارات المسيّرة أهميةً كبيرة، وأسس في سنة 2001 مدرسة في قاعدة "عين شيمر" شمالي تل أبيب، لتعليم مشغلي الطائرات المسيّرة وتدريبهم على قيادتها عن بعد وعلى قراءة المعلومات وتحليلها التي ترسلها هذه الطائرات مباشرة. وفي سنة 2004، نقل سلاح الجو الإسرائيلي هذه المدرسة إلى قاعدة سلاح الجو في "بلمحيم" الواقعة جنوبي تل أبيب. وجرى تقسيم المشغلين إلى قسمين أساسيين، وهما القسم الخارجي وهو القسم المسؤول عن انطلاق الطائرة المسيّرة وهبوطها. أما القسم الداخلي فهو المسؤول عن الطائرة، وعن توجيهها أثناء طيرانها، وعن تحليل المعلومات والصور التي تبثها[44].

وفي سنة 2016، صدّق قائد سلاح الجو الإسرائيلي على خطة كبرى للطائرات المسيّرة في سلاح الجو الإسرائيلي في العقد القادم. وتم وفق هذه الخطة إجراء تغييرات مهمة في سلاح الجو بمجمله، وتعزيز دور الطائرات المسيّرة فيه وحجمها. وتسعى هذه الخطة لتطوير مجمل المجالات المرتبطة بالطائرات

---

41 المرجع نفسه.

42 دافيد غرينفلد، "خلال سنة 2016 سيتضاعف عدد طائرات إيتان"، موقع سلاح الجو الإسرائيلي، 2015/12/30، شوهد في 2019/10/8، في: https://bit.ly/2p4eGUR (بالعبرية)

43 هداس لفاف وإيتام ألمدون، "ماذا يخبئ المستقبل للطائرات المأهولة عن بعد"، موقع سلاح الجو الإسرائيلي، 2018/2/4، شوهد في 2019/10/8، في: https://bit.ly/30Rnk6E (بالعبرية)

44 دافيد غرينفلد، "تحليق النسر"، **مجلة سلاح الجو**، العدد 222 (نيسان/ أبريل 2015). (بالعبرية)

المسيّرة في سلاح الجو الإسرائيلي مثل: الطاقة البشرية، والعمليات العسكرية، والصيانة، والتدريب، والبنى التحتية. وستزداد وفق هذه الخطة على نحو كبير الطاقات البشرية، وعدد الطائرات المسيّرة، وعدد أسرابها، وعدد ساعات طيرانها. وبناءً على هذه الخطة، ازدادت ساعات طيران الطائرات المسيّرة ووصلت في سنة 2018 إلى ثلث ساعات الطيران في سلاح الجو الإسرائيلي، ونفذت ثلثي ساعات الطيران في العمليات العسكرية التي يقوم بها هذا السلاح. إلى جانب ذلك، نُقلت في الأعوام الأخيرة العديد من مهمات الطائرات التي يقودها طيارون إلى الطائرات المسيّرة، مثل عمليات التجسس وجمع المعلومات التي كانت تقوم بها طائرات "بيتشكرافت كينغ إير بي 200". فقد أصبحت الطائرة المسيّرة من "هيرون 2" تقوم بهذه العمليات، وكذلك باتت تقوم بعمليات الاستطلاع فوق شاطئ البحر الأبيض المتوسط بدل الطائرات التي يقودها طيارون.

مستقبل الطائرات المسيّرة العسكرية

من المتوقع أن يتعاظم للغاية اعتماد سلاح الجو الإسرائيلي في السنوات والعقود القادمة على الطائرات المسيّرة العسكرية؛ وذلك يعود لجملة من الأسباب، من أبرزها أنّ هذه الطائرات تتمتع بالقدرة على العمل المتواصل فترةً تزيد على يوم كامل، وستزداد هذه الفترة في المستقبل زيادة كبيرة. ولها القدرة على العمل في مناطق خطرة ومناطق بعيدة توجد فيها مضادات للطائرات، من دون تعريض الطاقم البشري للخطر. كما أنّ الضرر الناجم عن سقوط طائرة مسيّرة أو فقدانها أقل بكثير من سقوط طائرة يقودها طيار، سواء كان ذلك الضرر ناجمًا عن الخطر على حياة الطيار ووقوعه في الأسر، أو لأنّ ثمن الطائرة المسيّرة أقلّ من ثمن الطائرة التي يقودها طيار. كذلك، فإنّ تكلفة تفعيل الطائرة المسيّرة أقلّ بنسبة كبيرة من تفعيل الطائرة التي يقودها طيار. وإلى جانب ذلك، تتمتع الطائرات المسيّرة المتطورة بقدرةٍ على تجنّب الأخطار أكثر من قدرة الطائرة التي يقودها طيار، واكتشافها على أيدي الجهات المعادية أصعب من اكتشاف الطائرة التي يقودها طيار. وتتمتع الطائرات المسيّرة المتطورة بمنظومة اتصالات وأجهزة متعددة أخرى يمكن تفعيلها بواسطة طاقم مشغليها في قاعدة انطلاق الطائرة المسيّرة، بطريقة أسرع من قيام الطيار الذي يقود الطائرة بتشغيل هذه المنظومات والأجهزة. وكذلك تتمتع الطائرات المسيّرة بالقدرة على الإقلاع والهبوط في أماكن لا تستطيع الطائرة التي يقودها الطيار الإقلاع والهبوط فيها.

ورغم وجود بعض المشكلات التي تواجه الطائرات المسيّرة المتطورة، مثل اعتمادها الكلي في عملية تفعيلها وقيادتها على شبكات اتصال بعيدة، ما قد يعرضها لخطر التشويش على شبكات الاتصال من أطراف معادية، فإنّ هذه المشكلات يمكن معالجتها، وتعد هذه الأخطار قليلة مقارنة بالإنجازات الكبيرة للغاية التي تحققها الطائرات المسيّرة.

ومن غير المتوقع الاستغناء في الفترة المنظورة في العقود القادمة عن الطائرات التي يقودها طيار، ولكن من الواضح أن الطائرات المسيّرة المتطورة والطائرات المسيّرة المستقبلية، التي من المتوقع أن تتعاظم سرعتها وفترة مكوثها في الجو ووزن حمولتها، ستزداد أهميتها ودورها في سلاح الجو الإسرائيلي، وأسلحة الجو الأخرى، عامًا بعد آخر، وأنه سيتم الاعتماد عليها أكثر فأكثر في معظم المهمات. كذلك من المتوقع أن يتم توجيه الميزانيات والجهود والاختراعات العلمية في تطوير الطائرات المسيّرة في سلاح الجو الإسرائيلي، وفي قسم كبير في الأسلحة الجوية للدول المتطورة.

خاتمة

باتت إسرائيل في العقدين الماضيين من أكثر الدول تطورًا في مجال السايبر، الذي تعدّه مركّبًا حيويًا للغاية في أمنها القومي. وقد اتخذت إسرائيل في العقدين المنصرمين مجموعة من التدابير الأمنية والمؤسساتية والإدارية والقانونية، من أجل حماية مجال السايبر فيها من هجمات واختراقات خارجية وداخلية. وفي الوقت نفسه، دأبت إسرائيل على تعزيز قدراتها الهجومية والمخابراتية في مجال السايبر إلى أبعد الحدود، وأولت هذا الموضوع أهميةً كبيرة وعدّته جزءًا من أمنها القومي. وفي سنة 2009، اعتبر الجيش الإسرائيلي مجال السايبر مجالَ قتالٍ من الناحيتين الاستراتيجية والعملياتية، وأقام هيئة السايبر في الوحدة 8200 في جهاز المخابرات العسكرية (أمان) بغرض تعزيز قدرات الجيش الإسرائيلي الهجومية والمخابراتية في مجال السايبر ضد أعداء محتملين.

وقد جرت مداولات مطولة في السنوات الأخيرة في هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي بشأن تأسيس سلاح السايبر فيه، ووضع جميع طاقات السايبر تحت قيادة واحدة، أسوةً بالأسلحة البرية والجوية والبحرية. ورغم أنه تقرر عدم إقامة سلاح خاص بالسايبر في الجيش الإسرائيلي في الفترة الحالية، فإنه جرى إعادة تنظيم وتوسيع عدة وحدات في جهاز المخابرات العسكرية، وتخصيص الميزانيات الوفيرة لها، وفي مقدمتها وحدة 8200، وأنيطت بها مهمات التخصص في الحرب في مجال السايبر وشن الهجمات وجمع المعلومات.

أما في ما يخص الطائرات المسيّرة العسكرية، فمن المتوقع أن يتعاظم جدًا اعتماد سلاح الجو الإسرائيلي عليها في السنوات والعقود القليلة القادمة، وأن يتمّ الاعتماد عليها أكثر فأكثر في الغالبية العظمى من عمليات سلاح الجو الإسرائيلي ومهماته.

المراجـع References

العبرية

- أونا، يغآل. "الدفاع عن السايبر الوطني". مجلة **سايبر ومخابرات وأمن**. مج 3. العدد 1 (أيار/ مايو 2019).
- آيزنكوت، غادي. "السايبر في الجيش الإسرائيلي". مجلة **سايبر ومخابرات وأمن**. مج 2. العدد 3 (كانون الأول/ ديسمبر 2018). في: https://bit.ly/31Zvvz2
- إيفن، شموئيل ودافيد بن سيمان - طوف. **حرب الفضاء الإلكتروني: اتجاهات وتأثيرات في إسرائيل**. تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القومي، 2011.
- بيرغمان، رونين. **دولة إسرائيل تفعل كل شيء**. تل أبيب: كنيرت زمورا - بيتان، 2009.
- الران، مئير وغابي سيبوني. "معاني إقامة سلاح السايبر في الجيش الإسرائيلي". مباط عال معهد أبحاث الأمن القومي. 2015/7/7، في: https://bit.ly/2ViQnPk
- سمحوني، أفنير. "معركة في السايبر أو سايبر في المعركة". مجلة **سايبر ومخابرات وأمن**. مج 1. العدد 3 (كانون الأول/ ديسمبر 2017).
- سيبوني، غابي وعوفر أساف. **خطوط توجيهية لاستراتيجية وطنية في مجال السايبر**. تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القومي، 2015.
- سيبوني، غابي وعيدو سيفان - سبيليا. **تعليمات في مجال السايبر**. تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القومي، 2018.
- عنتيبي، ليران. "إسرائيل أمام تغييرات عالمية في انتشار الطائرات من دون طيار المسلحة: مخاطر وتحديات وفرص". مجلة **سايبر ومخابرات وأمن**. مج 2. العدد 3 (كانون الأول/ ديسمبر 2018).
- غرينفلد، دافيد. "تحليق النسر". **مجلة سلاح الجو**. العدد 222 (نيسان/ أبريل 2015).

الأجنبية

- Halper, Jef. *War against the People: Israel, the Palestinians and Global Pacification*. London: Pluto Press, 2015.
- International Telecommunication Union. *ITU Toolkit for Cybercrime Legislation. Draft Rev*. Geneva: International Telecommunication Union, 2010.

راسم محيي الدين خمايسي | *Rassem Mohee Alden Khamaisi

بين المكان والإنسان والعقيدة الدينية/ الجيوسياسية
استشراف لتحديات التخطيط الحيزي الإسرائيلي

Between Place, Man and Religious/Geopolitical Doctrine
Looking ahead to the Challenges of Israeli Spatial Planning

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى الاستعراض الناقد للتحولات في التخطيط الحيزي، ومناقشة مدارس التخطيط وفقهه واستخدامه كأداة هيمنة لإنتاج الحيز، وضبط استخدامات الأراضي لتحقيق أهداف الدولة الإسرائيلية. كما تسعى إلى قراءة مشهد التخطيط المعمول به، وتحاول أن تعرض استشراف بعض محاور التحولات في هذا التخطيط كمركب فيه تعبير عن النقاش المتناول داخل إسرائيل. وتعتمد الدراسة على منهجية السرد التحليلي الناقد، وهي جزء من بحث أجري لمعرفة التحولات في الخطاب واللغة التخطيطية، وإنتاج خطاب تخطيط مستقبلي نحو مئة سنة لقيام إسرائيل. وتنطلق الدراسة من مفهوم أنّ التخطيط الحيزي ليس موضوعًا إجرائيًا تقنيًا محايدًا، بل هو ترجمة لفكر وأهداف جيوسياسية محكومة بعلاقات القوة في تخصيص الموارد.

كلمات مفتاحية: تخطيط حيزي، صهيونية، مخططات قُطرية، إسرائيل، فلسطين.

Abstract: This brief study critically examines transformations in the planning of space and discusses the different schools of planning and its use as a tool to exercise hegemony over the production of space and regulate land usage to serve the aims of the state. The study addresses transformations in planning as a synthesis that gives expression to existing discussion within Israel. The study depends on analytical, critical narrative, and is part of a broader study on analysis of planning discourse and language and the production of a discourse of planning predictions for Israel's centenary. The study proceeds from the assumption that spatial planning is not a neutral, procedural affair but a realization of geopolitical aims governed by power relations in the allocation of resources.

Keywords: Spatial planning, Zionism, Regional Planning, Israel, Palestine.

* أستاذ التخطيط الحضري في قسم الجغرافيا ودراسات البيئة بجامعة حيفا، ورئيس مركز التخطيط والدراسات في كفركنا.

Professor of Urban Planning at the Department of Geography and Environmental Studies, University of Haifa; Head of Planning and Studies in Kafr Kanna.

مقدمة

تخضع عملية استشراف مستقبل الحال في إسرائيل لتحدٍّ ذهني متميز عما يكون، أو هو متعارف عليه، في حالات دول أو مجتمعات أخرى. وهذا التميز، أو حتى الخصوصية، نتيجة لحالة قيام الدولة الإحلالية والاحتلالية، واستمرار الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين[1]؛ هذا الصراع الدامي، المستمر منذ أكثر من مئة عام بين الفلسطينيين والدولة الكولونيالية الإحلالية، والذي ما زالت آفاق تسويته غير واضحة المعالم. وتتركز بعض تصورات آفاق التسويات الجيوسياسية في صياغة ورسم الحدود، وهي مترجمة تحت شعار "حلّ الدولتين" المتجاورتين؛ فلسطين وإسرائيل. وثمة آفاق أخرى ذات دوافع أيديولوجية دينية تخليصية مهدوية[2] لا تؤمن بالتسوية الجيوسياسية، بل تسعى للسيطرة على كلّ فلسطين، أو كما تطلق عليها "أرض إسرائيل" بحسب الرواية اليهودية الصهيونية التوراتية، أو التخلص منها بواسطة القضاء على كيان إسرائيل كدولة. ورغم هذه الآفاق المتناقضة، يوجد حاليًا داخل الحيز ما بين نهر الأردن شرقًا والبحر الأبيض المتوسط غربًا شعبان في حالة صراع على الأرض، لهما روايات وسرديات متناقضة. وفي واقع هذا الصراع، يعيش كلا الشعبين في حالة خوف وسيطرة على موارد القوة بشروط غير متناظرة. ويدفع هاجس الخوف المبرر أو غير المبرّر إسرائيل لصياغة سياسات وإنتاج تخطيط حيزي يؤمّن تحقيق أهدافه على حساب تحقيق أهداف الفلسطينيين.

فكيف استخدم التخطيط الحضري موارد المكان، والإنسان والعقيدة الدينية/ الجيوسياسية، لإنتاج الحيز؟ وما براديغم - نموذج التخطيط الذي يشكل أداة طيعة بيد الدولة لتحقيق مبادئ رئيسة تشكل بوصلة عليا موجهة للتخطيط الحيزي لتوجيه مستقبل الدولة العبرية في فلسطين؟ تهدف هذه الدراسة الموجزة إلى الاستعراض الناقد لهذه التحولات في التخطيط الحيزي، وقراءة مشهد التخطيط المعمول به، مستشرفةً بعض محاور التحولات في التخطيط كمركب فيه تعبير عن النقاش المتناول داخل إسرائيل، ومعتمدةً على منهجية السرد التحليلي الناقد، وهي جزء من بحث أجري لمعرفة التحولات في الخطاب واللغة التخطيطية، وإنتاج خطاب تخطيط مستقبلي نحو مئة عام لقيام إسرائيل، ومنهجيةالدراسة هي "الباحث كلاعب"[3].

تنطلق الدراسة من وضع إطار معرفي لمفهوم التخطيط واستخدامه في الواقع الإسرائيلي، نتبعه بعرض الثبات والتحول في الفكر والممارسة في نماذج التخطيط Shafting Paradigms، التي أعدت وتلك

1 David Lloyd, "Settler Colonialism and the State of Exception: The Example of Palestine/Israel," *Settler Colonial Studies*, vol. 2, no. 1 (2012), pp. 59-80.

2 هناك مدارس دينية داخل المجتمع تؤمن بأنّ الاستعداد العقلاني المخطط للمستقبل في البلاد هو أمر جانبي؛ لأنّ الصراع حتمي، والخلاص يكون مع قدوم المسيح/ المهدي المنتظر. وهذا الخطاب موجود لدى مجموعات دينية أرثوذوكسية.

3 كاتب المقال هو مخطط مدن مشارك في إعداد مخططات حيزية قطرية، إقليمية ومحلية في البلاد، بما في ذلك مخططات بديلة ومقاومة لتلك المعدة أو المقرة من قبل المؤسسات الرسمية، إضافةً إلى كونه باحثًا ناقدًا لسياسات التخطيط. وهو يُجري، حاليًا، بحثًا بشأن الخطاب التخطيطي، كجزء من طاقم أكاديمي ممثل لتسع مؤسسات أكاديمية إسرائيلية تشارك في إعداد مخطط حيزي إستراتيجي "إسرائيل 100".

الموجودة في طور الإعداد، ثم نتناول الخطاب التخطيطي والعلاقة بين التخطيط الحيزي وسياسات حوكمة الأراضي. وفي الجزء الثالث من الدراسة، نتناول الاستشراف المستقبلي للتخطيط الحيزي المتأرجح بين تعريف المكان، وهندسته وإنتاجه، وإشكاليات التعامل مع الإنسان الذي يعيش في المكان، وروايته، وانتماءاته ومتطلباته، والمزج أو التفريق بين العقيدة الدينية والجيوسياسية في تشكيل حالة تميز التخطيط الحيزي، ومعه صياغة الحدود وتوزيع الموارد الفيزيائية والرمزية.

أولًا: مفهوم التخطيط واستخدامه في الواقع الإسرائيلي

انطلق التخطيط الحيزي الرسمي المقنّن كجزء من سياسات تدخل الدولة في صياغة تشكيل إنتاج الحيز مع بداية القرن العشرين[4]؛ إذ إنّ التخطيط جزء من سلطات ومؤسسات الدولة الحديثة، وهو جزء من أدوات الدولة المهيمنة على الإنتاج وامتلاك الحيز العام وإدارته[5]. وقد طُوِعت هذه الأداة الحداثية في صياغة الصراع، وهي جزء من أدوات الكولونيالية التي تساهم في تعميق وثبات سيطرته، باستخدام التخطيط لتحقيق ما يعتبر أهداف الصالح العام[6]. كما يشكل التخطيط أداةً لوضع إطار منظم وناظم، مترجم لفكر وذهنية وأيديولوجية وسلوك تنظم رصد الموارد وصرفها من أجل تحقيق أهداف يجمع عليها أنها لمصلحة المجتمع حاليًا ومستقبلًا؛ أي إن التخطيط ليس عملية ميكانيكية، بل هو نتاج فكر وذهنية وثقافة وسلوك، تتم ممارستها في الواقع من أجل ترشيد إدارة ندرة الموارد، وتوفير استدامة هذه الموارد لمستقبل الأجيال اللاحقة. التخطيط هو عملية اجتماعية وسياسية أيضًا، تسعى لرصد الموارد وتوزيعها بين مجموعات السكان في مواقعها المختلفة. فتوزيع الموارد متأثر مباشرة بعلاقة القوة داخل المجتمع، وتحقيق إتاحة ومنالية الأفراد والمجتمعات للموارد. وهذا يعني أنّ التخطيط متأثر مباشرة بعلاقة القوة عادة بين الأفراد والمجموعات، ممّن يسيطرون على الموارد، ويمتلكون القدرة والهيمنة، ويحظون بموارد أكثر من أولئك الذين لا يملكون. ومن خلال التخطيط، يمكن ترشيد استخدام الموارد، وإعادة توزيعها وخلق عدالة توزيعية ومحاصصة بين أفراد المجتمع ومجموعاته، وهذا الترشيد والعدالة يتحققان عند توافر أيديولوجية وسياسات عامة تسعى لتحقيق العدالة المجتمعية والحيزية[7]، ولكن في الواقع، يوجد

---

4 عنتر عبد العال أبو قرين، **المدخل إلى التخطيط العمراني: المفهوم والخصائص والأساليب** (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2018).

5 يوسف جبارين، **التخطيط القومي في إسرائيل: استراتيجيات الإقصاء والهيمنة**، ترجمة سليم سلامة وسلافة حجاوي (رام الله: مدار، 2013)؛ ثائر مطلق محمد عياصرة، **مدخل إلى التخطيط الحضري: المفاهيم والنظرية والتطبيق** (عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015).

6 Robert Home, *Of Planting and Planning: The Making of British Colonial Cities*, 2nd ed. (London & New York: Routledge, 2013).

7 Marcus B. Lane, "The Role of Planning in Achieving Indigenous Land Justice and Community Goals," *Land Use Policy*, vol. 23, no. 4 (October 2006), pp. 385-394; Marcus B. Lane & Michael Hibbard, "Doing it for Themselves: Transformative Planning by Indigenous Peoples," *Journal of Planning Education and Research*, vol. 25, no. 2 (December 2005), pp. 172-184.

فيه علاقة صراع بين أغلبية مسيطرة وأقلية مسيطر عليها، وإن كانت الأغلبية تسيطر على الموارد (القوة، والأرض، والقرار السياسي، والحيز العام) فإنّ منالية الأقلية لهذه الموارد تكون محدودة وتعاني التخطيط[8].

1. استشراف بناء الأمة ما قبل الدولة

كان احتلال فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى، وبسط الانتداب البريطاني عليها عام 1920، من أجل تحقيق وعد بلفور الصادر عام 1917 الذي نصّ على أن "تنظر حكومة صاحب الجلالة بعين العطف إلى إقامة وطن قوميّ للشعب اليهوديّ، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليًا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر". ويتطلب إنجاز هذا الوعد، الذي صدر بعد مرور عشرين عامًا على عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام 1897، دعم عملية كولونيالية منظمة تشمل امتلاك الأرض، وزيادة السكان بواسطة الهجرة اليهودية، وإقامة مستوطنات، وتشكيل مؤسسات عاملة مدعومة من نظام سياسي مسيطر تمثل بالاحتلال البريطاني في العام 1917 لفلسطين، وتطبيق الانتداب البريطاني عليها، الذي كان في صكه تنفيذ وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود بالتعاون مع وكالة يهودية. وخلال هذه الفترة، صاغت الحركة الصهيونية هويتها الجمعية، مستغلةً شبّاكَ فرصٍ ذاتيًا وعالميًا، مكّنها من شراء أراضٍ بحسب إستراتيجية خلق تواصل إثنوجيوسياسي، مستغلة شراء الأراضي الزراعية في مناطق السهل لترتبط بالزراعة والأرض. وقد بدأ هذا التواصل من مكان موارد المياه في شمال شرق فلسطين، مرورًا بسهل الحولة، ثم سهل بيسان، وبعدها مرج ابن عامر للربط مع سهل زيبلون وميناء حيفا. ومن هناك استمرت السيطرة في اتجاه الجنوب على امتداد السهل الساحلي نحو يافا والرملة، مشكّلة ما يعرف في الفكر التخطيطي الإسرائيلي من ثلاثينيات القرن الماضي بـ N الاستيطاني[9]. وقد شكل هذا التواصل الاستيطاني الصهيوني أساس صياغة قرار الأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947 بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية، وهو ما استشرفه هرتسل عندما قال: "في بازل وضعت الأسس لإقامة الدولة اليهودية [...] وربما خلال خمسة أعوام، وبلا شك بعد خمسين عامًا، سيدرك الجميع ذلك"[10]. وفعلًا تحقق استشراف هرتسل لإقامة الدولة اليهودية التي لخص تبريرها وطبيعتها في كتابه **الأرض القديمة الجديدة** *Altneuland*.

---

8 John Forester, *Planning in the Face of Power* (California & London: University of California Press, 1989).

9 شالوم رايخمان، **من موطئ قدم إلى بلاد مأهولة: تشكيل الخارطة السكانية اليهودية في أرض إسرائيل 1918-1948** (القدس: ياد بن تسفي، 1979). (بالعبرية)؛

Aharon Kellerman, *Society and Settlement: Jewish Land of Israel in the Twentieth Century* (Albany, New York: State University in New York Press, 1993).

10 "هرتصل والحركة الصهيونية"، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، شوهد في: 2019/5/14، في: https://bit.ly/2JmdrZE (بالعبرية)

ومما تقدم يمكن أن نخلص إلى أنّ قيادات الحركة الصهيونية استشرفت مستقبل إحياء الصهيونية، ومعها اليهودية كقومية، ودين مرتبط بمكان، فلسطين، وسعَت لإقامة دولة حديثة فيها.

صحيح أنّ امتلاك الأرض دفع الهجرة اليهودية، وأنّ انتشارها وتوزيعها واختيار مواقع وشبكة المستعمرات لم تكن بموجب مخطط هيكلي ناظم وضابط مُقَر من مؤسسات تخطيط رسمية، كما هو الأمر بعد قيام إسرائيل، بل كانت تخطيطًا فيزيائيًا توجيهيًا يدمج بين المستوى الرؤيوي والإنجازي؛ إذ جرى تخطيط المستعمرات الزراعية الصهيونية التعاونية (الكيبوتس والموشاف - تجميع وجلوس) بموجب تخطيط مبادر وحداثي تديره وتموله الوكالة اليهودية. وبعد سيطرة الانتداب البريطاني على فلسطين، قام هذا التخطيط بإقرار أمر تنظيم المدن لعام 1921، وتبعه أمر تنظيم المدن والأقاليم لعام 1936، ومن ثم وضعت أسس التخطيط الحيزي الرسمي الملزم بها. وبموجب أمر تنظيم المدن 1936، تم تقسيم فلسطين إلى ستة ألوية، ولكل لواء أُعِدّ مخططٌ هيكلي لوائي تم إقراره من جانب مؤسسات تخطيط رسمية شُكّلت بموجب الأمر. واعتمدت مؤسسات التخطيط مبدأ المركزية والتدرج التنازلي الملزم، بحيث تكون قرارات المؤسسات القُطرية التخطيطية ملزمة للوائي والمحلي. كما أقرّ أمر تنظيم المدن منع أيّ بناءٍ إلا بموجب رخصة بناء تصدرها مؤسسات التخطيط، وبحسب مخطط هيكلي مصدق على أرضٍ يوجد عليها إثبات/ سند ملكية لطالب الرخصة. ومنذ 1936، أصبحت رخصة البناء وكوشان الطابو أداة سيطرة على التطوير.

رغم سيادة المؤسسات التخطيطية الانتدابية على المجتمع الفلسطيني الأصلاني وعلى المستعمرات المقامة لاستيعاب الهجرة الصهيونية الوافدة، فإنّ الحركة الصهيونية مارست عمليات تخطيط وتطوير شبه منفصلة، وشكلت مؤسسات شبه ثنائية مستقلة تخدم الاستيطان الصهيوني. هكذا، وفي ظلّ سلطات الانتداب البريطاني الذي عمل لتحقيق وعد بلفور، قامت الحركة الصهيونية ببناء شبكة مستعمرات قروية ثنائية لشبكة القرى والمدن الفلسطينية الأصلانية. وقد كبرت شبكة الاستيطان الصهيونية وتوسّعت لاستيعاب الهجرة الوافدة التي جاءت لتحقق المشروع الصهيوني الذي صاغته الحركة الصهيونية في بازل 1897، وتم دعمه بوعد بلفور 1917، وصاغ الانتداب أدواته من خلال منح الحركة الصهيونية فرص امتلاك الأرض، واستقطاب هجرة أيديولوجية وافدة، وإقامة شبكة استيطان شكّلت أساسًا لتقسيم فلسطين جيوسياسيًا، وإقامة دولة إسرائيل لاحقًا على 77 في المئة من مساحة فلسطين عام 1948.

2. استشراف بناء الدولة وتوجيه مستقبلها

تغير مفهوم التخطيط الحيزي وأدوات استخدامه مع إعلان قيام الدولة، وذلك بعد إنهاء الانتداب البريطاني الذي مهد لبناء الدولة في مرحلة يطلق عليها مرحلة صياغة الأمة في الطريق إلى الدولة.

ففي هذه المرحلة، لم تمتلك الحركة الصهيونية عوامل القوة والسيادة لصياغة تخطيط حيزي رسمي وملزم. وبعد إقامة الدولة، أصبحت الدولة اليهودية تمارس سلطتها لامتلاك الحيز[11]، بواسطة أربعة عوامل للسيطرة على الأرض[12]. وبموجب هذه العوامل، أصبحت الدولة مالكةً ومسيطرة على 93 في المئة من الأراضي التي أعلنت إسرائيل أنها تخضع لسيادتها وإدارتها على نحو مركزي، معتمدةً على أيديولوجيا دينية مفادها أنّ الأرض يمنع بيعها، بل هي ملك للشعب اليهودي، والذي مثلته الوكالة اليهودية والصندوق القومي لإسرائيل قبل قيام الدولة، وبعد إقامتها أضافت إليها إسرائيل أراضي العرب الفلسطينيين الخاصة، الذين تمّ تهجيرهم خلال عملية النكبة، إضافةً إلى أراضي الموات والميري/ الأميرية[13] التي كانت تخضع للسيادة العثمانية، ولاحقًا الانتدابية، وأخذتها إسرائيل على اعتبار أنها السلطة الحاكمة.

في أعقاب النكبة وما رافقها من تطهير حيزي وحضري[14] وتحويل أراضٍ وطرد سكاني عربي فلسطيني[15]، مارست سلطات الدولة الإسرائيلية الحديثة إستراتيجية حيزية تدمج بين إشغال المكان بالإنسان الصهيوني اليهودي المعبأ بأيديولوجية دينية وجيوسياسية، مُتَبنيةً منهجية تخطيط حيزي مركزي مبادر ومُجند، لإعادة تشكيل خارطة إحلالية لانتشار السكان اليهود، في المحيط الذي تمّ تفريغ العرب الفلسطينيين فيه من مدنهم وقراهم ومضاربهم[16]. صيغت هذه المنهجية بوثيقة تخطيط أخرجت عام 1951، تحت عنوان "تخطيط فيزيائي لإسرائيل"، أو كما يعرف بـ "مخطط شارون 1951"[17]. ويشكّل هذا المخطط أول مخطط فيزيائي توجيهي وُضِع ونشر لاستشراف مستقبل إسرائيل الدولة.

---

11 حاييم زندبرغ، **أراضي إسرائيل: الصهيونية وما بعد الصهيونية** (القدس: معهد أبحاث التشريعات والقانون المقارن، 2007). (بالعبرية)

12 راسم خمايسي، "أيديولوجية سياسات وأدوات السيطرة على الأرض وتهويد المكان"، **قضايا إسرائيلية**، العدد 54 (أغسطس 2014)، ص 13-33.

Baruch Kimmerling, *Zionism and Territory: The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics*, Research Series 51 (Berkeley, Ca: University of California Institute of International Studies, 1983).

13 محمد الحزماوي، **ملكية الأراضي في فلسطين 1918-1948** (عكا: مؤسسة الأسوار، 1998).

14 Sari Hanafi, "Explaining Spacio-cide in the Palestinian Territory: Colonization, Separation, and State of Exception," *Current Sociology*, vol. 61, no. 2 (March 2013), pp. 190-205.

15 سلمان حسين أبوستة، **أطلس فلسطين 1917-1966** (لندن: هيئة أرض فلسطين، 2011).

16 Ghazi Falah, "The 1948 Israeli-Palestinian War and its Aftermath: The Transformation and De-Signification of Palestine's Cultural Landscape," *Annals of the Association of American of Geographers*, vol. 86, no. 2 (June 1996), pp. 252-267; Arnon Golan, "The Transfer to Jewish Control of Abandoned Arab Lands During the War of Independence," in: S. Ilan Toren & Noah Locas (eds.), *Israel: The First Decade of Independence* (Albany, New York: State University in New York Press, 1995), pp. 403-440.

راسم خمايسي، "التخطيط القطري في إسرائيل - تتابع وتحولات: وجهة نظر المواطنين العرب"، في: شلومو حسون (محرر)، **بلورة الحيز في إسرائيل: خارطة الإسكان والأراضي** (القدس: كيتر وكيرن كييمت، 2012)، ص 109-132. (بالعبرية)

17 أرييه شارون، **تخطيط فيزيائي بإسرائيل** (القدس: الطباعة الحكومية، 1951). (بالعبرية)؛ سمادار شارون، "المخططون: الدولة وبلورة الحيز القومي في مطلع الخمسينات"، **نظرية ونقد**، العدد 29 (2006)، ص 31–58. (بالعبرية)

وقد لخص هذا المخطط إستراتيجية التخطيط الحيزي وسياسته التي استمرت تشكّل أساسًا لمدرسة التخطيط وفقهه حتى نهاية الثمانينيات[18]. لخّص مخطط شارون 1951 العقيدة التخطيطية المدنية التي اعتمدتها القيادة السياسية الممثلة بالحكومة الإسرائيلية لصياغة الحيز. واعتمدت مبادئ المخطط النقاط التالية: الأرض والشعب والزمان، وعزا المخطط هذه المبادئ إلى استعادة الشعب اليهودي لأرضه، وهذه فرصة كان يجب استثمارها بتخطيط مناسب. لم يضع المخطط حدودًا جيوسياسية، ووضع مبادئ تخطيط تتلخص في النقاط التالية: توزيع السكان اليهود لمناطق الأطراف (الجليل والنقب والمثلث) بحيث يسكن 70 في المئة من اليهود في مناطق الأطراف، وإنتاج شبكة بلدات قروية ومدنية متدرجة تشمل إقامة مدن تطوير أو تحويل المدن العربية الفلسطينية التي تمّ طرد وتهجير سكانها إلى مدن تطوير مثل بيسان وطبريا، تخدم رديفًا قرويًا. كما قسم المخطط الدولة الجديدة إلى 24 منطقة تخطيط/ محافظة، فيها مركز يخدم حوليات قروية. وهَدف المخطط إلى تطبيق كولونيالي داخلي وإحلال عرقي في منطقة الأطراف[19]، إضافةً إلى حماية حدود وقف إطلاق النار واستيطان الأراضي التي جرى فيها تطهير حيزي من العرب الفلسطينيين. وتوقع المخطط أن يرتفع عدد سكان إسرائيل من نحو 900 ألف عام 1949 إلى 2.650 مليون عام 1965، بالنسبة إلى العام الذي استهدفه المخطط[20].

صاغ "مخطط شارون 1951" مدرسة وفقهَ التخطيط الفيزيائي الإسرائيلي خلال العقود الأربعة لتأسيسها، مع التركيز على توزيع السكان اليهود وانتشارهم حيزيًا، وتركيز بقية السكان العرب الفلسطينيين الأصلانيين، وتبني مبدأ التركيز على تطوير الأطراف، وإقامة القرى الزراعية والمدن الصغيرة، وتحفيز المجتمعات القروية ودعمها، وحماية الأراضي الزراعية، واستخدام سيطرة الدولة على الأراضي لتحقيق أهدافها بموجب تخطيط مبادر، مع تجاهل للتخطيط الانتدابي الضابط أو استخدامه على نحو انتقائي[21]. وقد مكّن وفود واستقطاب أكثر من 1.3 مليون مهاجر يهودي إلى الدولة المنشأة، بما في ذلك من الدول العربية والإسلامية خلال العقدين الأولين لتأسيسها، إسرائيل من تحقيق أهداف التخطيط وإعادة رسم خارطة السكان وشبكة الاستيطان اليهودية[22]. وبالنسبة إلى المواطنين العرب الفلسطينيين الذين بقوا في وطنهم، فقد فرضت عليهم الدولة الحكم العسكري

---

18 أرية هيرشكوفيتس، **التخطيط الحيزي في إسرائيل: سياسة راسية في الأرض** (حيفا: مركز أبحاث المدينة التخنيون، 2009). (بالعبرية)

19 Elia Zureik, *The Palestinians in Israel: A study in Internal Colonialism* (London: Routledge & Kegan Paul, 1978).

20 راسم خمايسي، **التخطيط والإسكان لدى المواطنين العرب** (تل أبيب: المركز الدولي للسلام، 1990) (بالعبرية)؛ شارون، "المخططون".

21 Eran Razin (ed.), *National, District and Metropolitan Planning in Israel: A Collection in Memory of Pro. Arie Shachar* (Jerusalem: Floersheimer Studies, 2010).

22 حسون.

خلال الفترة 1949-1966؛ إذ مارس هذا الحكم سياسات الضبط والرقابة، والسيطرة الفردية والجماعية والحيزية، بما في ذلك مصادرة الأراضي والتخطيط الفيزيائي الحيزي الضابط والتبعية الاقتصادية[23].

بعد احتلال إسرائيل الأراضي الفلسطينية ("الضفة الغربية"[24]، والقدس الشرقية، وقطاع غزة)، والجولان السوري، وسيناء المصرية، عام 1967، مورست فيها سياسات تخطيط حيزي تعتمد على تجربة فترة ما قبل الدولة وتشكيل الأمة وفترة بناء الدولة، بحيث أقيمت مستعمرات زراعية في البداية، وتبعتها إقامة بلدات مدينية[25]. وبعد احتلال الضفة الفلسطينية، أعدت مخططات إقليمية حيزية معلنة لتوجيه الاستيطان، وتثبيت الاحتلال العسكري بواسطة تطبيق سياسات وأدوات كولونيالية، مع محاولة منحها خصوصية بالاعتماد على مبررات عقائدية مرتبطة بادعاء تاريخي ديني يتعلق بإنجاز حق اليهود التاريخي بالبلاد[26]. وتم تحقيق هذا الادعاء بواسطة استخدام قوة الدولة وقوانينها التي فرضت ضم القدس الشرقية، وبسط السيادة الإسرائيلية عليها. وترجمت هذه السيادة بمصادرة 40 في المئة من الأراضي المضمومة التي أجري عليها تخطيط مطور وإقامة 13 مستوطنة ("أحياء" بحسب التعريف الإسرائيلي) مدينية، بلغ عدد سكانها اليهود حاليًا نحو 220 ألف مستوطن، بينما استخدم التخطيط مصيدة لضبط تطور الفلسطينيين[27].

في المقابل، طبّق الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الفلسطينية مخططات حيزية إقليمية توجيهية، أعدَّ غالبيتها قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، أو صاغها قادة سياسيون ومؤسسات يهودية صهيونية. وتترجم هذه المخططات الحيزية الأيديولوجية والرؤية الجيوسياسية لمعديها، ويتم إنجازها بممارسة السيطرة على المكان بواسطة إقامة شبكة من المستعمرات القروية والمدينية. لم تُعَدِّل هذه المخططات الإقليمية المخططات الإقليمية الانتدابية رسميًا، بل عدّلتها على نحو جزئي وموضعي بموجب مخططات هيكلية محلية أعدت لإقامة المستعمرة أو تعديلها؛ لإقامة طرق أو منشآت عسكرية يتم مَدينتها بمرور الوقت. كما تستغل إجازة التخطيط الانتدابي إقامة مبانٍ ومنشآت مؤقتة لخدمة الحكم المركزي، وبعد إقامتها يتمّ شرعنتها بموجب قرارات حكومية إسرائيلية متحايلة على القانون الدولي.

---

23 خمايسي، **التخطيط والإسكان**؛ يئير بوبمل، **ظل أزرق أبيض** (حيفا: برديس، 2007).

24 نستخدم في هذا المقال "الضفة الفلسطينية" بدلًا من "الضفة الغربية" الذي أطلق عام 1951 بعد ضمها إلى المملكة الأردنية الهاشمية. وبعد قرار فك الارتباط عام 1988، وعقد اتفاقيات تسوية مرحلية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فإن الاسم المرشح هو الضفة الفلسطينية، أما إسرائيل فتطلق عليها اسم يهودا والسامرة.

25 اليشع أفرات، **جغرافية الاحتلال** (تل أبيب: كرمل، 2002). (بالعبرية)

26 غرشون شفير، "الأرض، العمل والسكان في الاستيطان الصهيوني: جوانب عامة ومميزة"، في: أوري رام (محرر)، **المجتمع الإسرائيلي: جوانب نقدية، خيارات** (تل أبيب: بريروت، 1993)، ص 104، 119. (بالعبرية)

27 راسم خمايسي، "مصيدة التخطيط الحضري في القدس"، **المستقبل العربي**، العدد 475 (سبتمبر 2018)، ص 29-55.

بحسب هذه المخططات، قام الاحتلال الإسرائيلي بتركيز تخطيط استعماري في الضفة الفلسطينية، حتى خلق شبكة استيطان صهيوني تجاوز عدد المستعمرات فيها 220 مستعمرة، يعيش فيها حاليًا ما يزيد على 450 ألف مستعمر، مشكّلين قرابة خُمس السكان في الضفة الفلسطينية[28]. وهكذا، رغم أنّ إسرائيل تمارس سياسات تخطيط في مؤسسات تخطيط منفصلة إداريًا في الضفة الفلسطينية[29]، فإنها تمارس عمليًا سياسات تخطيط تؤمّن استمرار سيطرتها على الضفة الفلسطينية.

ثانيًا: تحولات التخطيط الإسرائيلي

1. التحول من مدرسة التوزيع الموزع إلى مدرسة التوزيع المركز

كان التحول في مدرسة وفقه التخطيط الرسمي التنازلي الإسرائيلي في بداية التسعينيات[30]، وذلك بعد هجرة نحو 750 ألف مهاجر من الاتحاد السوفياتي، وقدومهم إلى إسرائيل نتيجة عوامل طرد من الاتحاد السوفياتي وترحيب إسرائيلي بقدومهم إليها مشكلين موردًا بشريًا لم يكن متوقعًا؛ إذ قامت إسرائيل باستثمار هذا المورد البشري كميًا ونوعيًا. وفي إطار من هذا الاستثمار، كانت إعادة تشكيل الخارطة السكانية وتوزيع السكان؛ بحيث تمّ تغيير سياسة التخطيط من التركيز على توزيع السكان اليهود، ونشرهم في مناطق الأطراف الجغرافية وتأمين تهويدها[31]، إلى منح المدن عامة، ومنطقة تل أبيب خاصة، أهميةً وأولويةً.

إنه التحول من سياسة تخطيط تلخص في "توزيع مُوَزِع"، أي توزيع السكان اليهود في قرى وبلدات صغيرة في الأطراف، إلى سياسة تلخص في "توزيع مُرَكَّز"؛ أي تركيز التطوير في المدن، خاصة في منطقة المركز. وهذا التغيير في مدرسة التخطيط وفقهه عبّرت عنه، في مخطط قُطري لإسرائيل رقم 31، الحكومة الإسرائيلية عام 1992 (انظر الشكل 1). وكان هدف المخطط القُطري رقم 31 عام 1995، أي إنّ هدف تخطيط إسرائيل على المدى القصير، وكانت مهمته استيعاب الهجرة الكبيرة غير المتوقعة

---

28 Shaul Arieli, *Messiansm Meets Reality: The Israeli Settlement Project in Judea and Samaria: Vision or Illusion 1967-2016* (Jerusalem: Economic Cooperation Foundation, 2017).

29 Rami Abdulhadi, "Land Use Planning in the Occupied Palestinian Territories," *Journal of Palestine Studies*, vol. 19, no 4 (Summer 1990), pp. 46-63; Antony Coon, *Town Planning Under Military Occupation: An Examination of the Law and Practice of Town Planning in the Occupied West Bank* (Aldershot: Dartmouth Publishing Company Limited, 1992); علي شعبان عبد الحميد، "التخطيط العمراني وإدارة الحيز المكاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، **سياسات**، العدد 9 (صيف 2009)، ص 1-17.

30 هيرشكوفيتس.

31 راسم خمايسي، "منظومات السيطرة على الأرض وتهويد الحيز"، في: م. الحاج وأ. بن اليعيزر (محرران)، **باسم الأمن: سوسيولوجيا السلام والحرب في إسرائيل في عصر متغير** (حيفا: منشورات برديس؛ منشورات جامعة حيفا، 2003). (بالعبرية)

التي دخلت إسرائيل من دون أن تكون مستعدةً لها، أو مستشرفةً لها ولم تستشرفها. هذه الهجرة الكبيرة تجاوزت كميًا ونوعيًا الهجرة التي كانت في الأعوام الخمسة الأولى لإقامة إسرائيل (انظر الشكل 2). وقد كشفت هذه الهجرة وما رافقها من تخبطات وأزمات لكيفية استيعابها[32]، عجزَ الاستشراف المستقبلي في نموذج التخطيط الإسرائيلي الذي عُمِلَ به في العقود الخمسة الأولى لإقامة الدولة، والتي اعتمدت على خطط توزيع السكان للأطراف لتأمين الحدود والكولونيالية الداخلية، ومنذ عام 1967 مارست عملية كولونيالية في الأراضي المحتلة.

وقد دفع هذا العجز مدارس التخطيط لإنتاج منهجية ونموذج تخطيط حيزي جديد وطويل المدى؛ إذ بادر مخططون من كلية المعمار وبناء المدن في التخنيون عام 1991 إلى إعداد مخطط رئيس حيزي طويل المدى لإسرائيل 2020، متأثرين بالنموذج الهولندي للتخطيط. ودفع إعداد هذا المخطط الرئيس إلى وضع الأسس لسيناريوهات استشراف إسرائيل لعام 2020، انطلاقًا من الواقع عام 1990. وانضم لاحقًا إلى طاقم إعداد المخطط طواقم حكومية لرسم صورة إسرائيل الحيزية والقطاعية لعام 2020[33].

وقد وضع هذا المخطط الرئيس التوجيهي إسرائيل 2020 صورةَ المستقبل الحيزية والوظائفية لإسرائيل، إضافةً إلى سيناريوهات اقتصادية وبيئية وفيزيائية، وترجمها إلى سياسات إنجازية، معتمدةً على قاعدة أنّ التمدن هو قاطرة التطوير ورافعة النمو والتنمية في إسرائيل. لذا، تمّ التركيز على تنمية المدن، استعدادًا للقرن الحادي والعشرين الذي يُعرف بقرن المدن. كما أنّ المخطط أخذ في الاعتبار دخول إسرائيل سوق العولمة والاستدامة البيئية، ووضع قواعد لكيفية استعداد إسرائيل للدخول في العقود الثلاثة القادمة (1990-2020). ولكنّ معدّي المخطط والمشرفين عليه أغفلوا التحولات الجيوسياسية التي شملت عقد الاتفاقيات المرحلية مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولاحقًا مع الأردن.

فتحت هذه الاتفاقيات فرصًا لاستشراف مستقبل حيزي آخر، بما في ذلك إمكانية تحويل إسرائيل من "جزيرة" جسمها في الشرق الأوسط ورأسها ووجهتها نحو الغرب إلى حال دولة مُشبَّكة، لها امتداد وتكامل مع الدول المحيطة، بما في ذلك الدولة الفلسطينية التي سوف تتقاسم معها أرض فلسطين[34]. وبناءً على فكر ومضامين ورسالة المخطط الرئيس التوجيهي "إسرائيل 2020"، تم إعداد مخطط قُطري رسمي رقم 35 حدد سياسات التخطيط وأدواته، من خلال وضع مخطط استخدام أراض لإسرائيل

32 Rachelle Alterman, *Planning in the Face of Crisis: Land Use, Housing and Mass Immigration in Israel* (London: Routledge, 2002).

33 آدم مزور (محرر)، **مخطط إسرائيل 2020: مخطط رئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين** (حيفا: التخنيون، 1997). (بالعبرية)

34 Rassem Khamaisi, "One Country Two States: Planning the Alternative Spatial Relations between Palestine and Israel From Back to Back to Face to Face," in: John Ehrenberg & Yoav Peled (eds.), *Israel and Palestine: Alternative Perspectives on StateHood* (New York: Rowman & Littlefld, 2016), pp. 159-184.

داخل الخط الأخضر. وقد صادقت الحكومة الإسرائيلية، عام 2005، على المخطط القُطري رقم 35، وأصبح مخططًا ملزمًا لمخططات هيكلية لوائية ومحلية لعام 2035. وأدخل هذا المخطط لغةً جديدة لنموذج ومدارس التخطيط، منطلقًا من مبادئ التخطيط المستدام. وظلّت حدود المخطط الرسمي القطري الخط الأخضر، أي حدود إسرائيل قبل 4 حزيران/ يونيو 1967، كما هو سائر المخططات القُطرية والإقليمية الرسمية، إضافةً إلى القدس الشرقية وهضبة الجولان اللتين ضمتا إلى السيادة الإسرائيلية بخلاف القانون والأعراف الدولية والأممية. ولكن المخطط كان نافذًا عمليًا لهذا الحد الرسمي؛ حيث استشرف هذا المخطط المركبات الوظائفية والبيئة خارج الحد الأخضر، ليشمل منطقة الضفة الفلسطينية التي تديرها مؤسسات تخطيط تابعة للاحتلال الإسرائيلي، رغم إبقاء التعامل معها رسميًا وكأنها خارج حدود سيادة إسرائيل. كما أخذ المخطط في الاعتبار احتياجات المستعمرين في الضفة الفلسطينية وربطهم بإسرائيل، بينما تجاهل الفلسطينيين واحتياجاتهم.

2. تحولات في الخطاب التخطيطي

يُعبّر الخطاب عن الموارد الرمزية والأدائية والوظائفية التي يتضمنها التخطيط الحيزي، ويصوغ عمليات إنجازه[35]. ويتحول هذا الخطاب متأثرًا بأهداف التخطيط، وعلاقات القوة والمُنْتَج التخطيطي المرغوب استشرافه[36]. لذا، يمكّننا استعراضنا الموجز للتحولات بالخطاب التخطيطي الحيزي في إسرائيل من تلخيص رؤيته ورسالته وأهدافه. إن التغير في الخطاب والكلمات المفتاحية المستخدمة في المرحلة يوجز مضامين التخطيط واستشراف المستقبل. كما أن مراجعة خطاب التخطيط تظهر أن الكلمات المفتاحية المتكررة في العقد الأول لإقامة إسرائيل ركزت على خطاب بناء أمة، وتهويد الحيز وعبرنته، وصيانة الحدود، وتوزيع السكان اليهود، واستيعاب الهجرة وتوجيهها إلى الأطراف، وخلق ميزان جيوديموغرافي، وصياغة الإسرائيلي الجديد، وإقامة قرى زراعية، وتشكيل شبكة قروية وحضرية متدرجة، وازدهار القفر، وتخطيط مركزي تنازلي، إضافةً إلى الفصل الإثنوقومي الحيزي، وتركيز بقية العرب الفلسطينيين الذين تحولوا إلى أقلية مغلوبة بعد النكبة، وإجراء تطهير حضري Urbocide للمدينة الفلسطينية. وأصبح بقية العرب في إسرائيل بعد النكبة أقلية قروية تسلك أنماطًا اجتماعية تقليدية، وتعيش في الأطراف الجغرافية للدولة المنشأة في قرى وبلدات صغيرة، ومرتبطة اقتصاديًا

35 Barbara Jonstone, *Discourse analysis,* 2nd ed. (Malden, MA, Oxford & Victoria: Blackwell Publishing, 2008); Jan Blommaert, *Discourse: A critical introduction* (Cambidge: Cambridge University Press, 2005); Liz Sharp & Tim Richardson, "Reflections on Foucauldian Discourse Analysis in Planning and Environmental Policy Research," *Journal of environmental policy & planning,* vol. 3, no. 3 (September 2001), pp. 193-209.

36 Marteen A. Hajer, *City Politics: Hegemonic Projects and Discourses* (Aldershot: Gower, 1989); Marteen A. Hajer, *The Politics of Environmental Discourse: Ecological Modernization and the Policy Process* (Oxford: Clarendon Press, 1995); Stephen J. Ball (ed.), *Foucault and Education: Disciplines and Knowledge* (London: Routledge 1990).

الشكل (1)

تطور المخططات الفيزيائية الملخصة للتغيير المفصلي في استشراف مستقبل إسرائيل بحسب المراحل

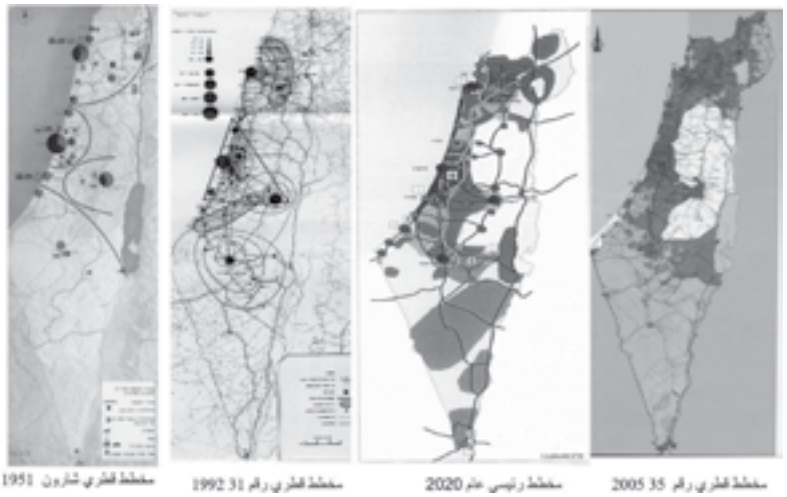

المصدر: اسيف شماي، وزارة الداخلية، مديرية التخطيط، "عن الإصلاحات بالتخطيط والبناء"، معهد القدس (2009/11/2)، شوهد في 2019/11/7، في: https://bit.ly/33w8TXP (بالعبرية)

الشكل (2)

أمواج الهجرة الداخلة إلى إسرائيل (1948-2017) بآلاف ونسبة مئوية من عدد السكان

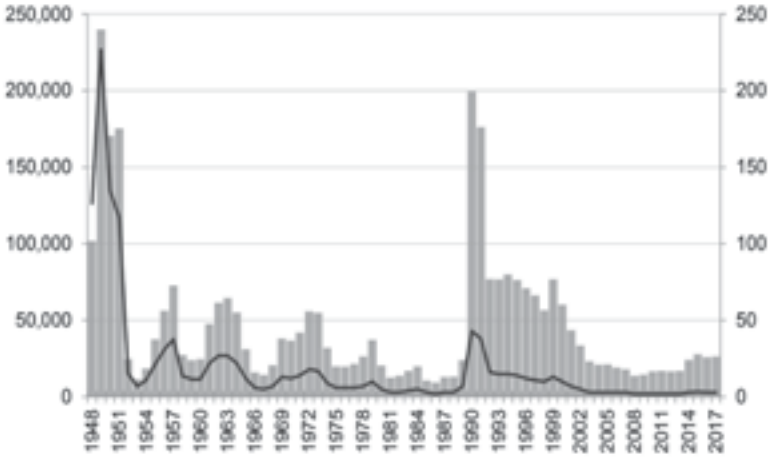

المصدر: **كتاب الإحصاء السنوي 2017**، دائرة الإحصاء المركزية (القدس: الطابع الحكومي، 2018)، ص 24، شوهد في 2019/11/7، في: https://bit.ly/34IPAKT (بالعبرية)

بالمركز والمدينة اليهودية المجاورة. وقد تجاهل مخطط شارون 1951 هذه الأقلية في البداية، وتوقع هجرتها إلى المركز أو تركزها في الأطراف، وأنّ زيادتها سوف تعتمد على الزيادة الطبيعية المتناقصة. هذا التناقص هو نتيجة مباشرة لعملية التمدين والمدينة التي من المتوقع أن يمرّ بها هذا المجتمع، لذا فإنّ الخطاب التخطيطي الضابط والمُحدد تعامل مع العرب على أنهم تهديد للدولة التي أصبحوا مواطنين منقوصي الحقوق فيها.

تحوّل خطاب بناء الأمة والسيطرة على الأرض، الذي فضل الجديد على القديم، والذي يَهاب بقاء أراض فارغة وغير مُشْغَلة بمستعمرات يهودية حلت محل شبكة البلدات العربية الفلسطينية قبل النكبة[37] - إذ ساد هذا الخطاب في العقود الأربعة الأولى لإقامة إسرائيل - إلى خطاب يركّز على تطوير المدينة بدلًا من القرية، وحفظ المناطق المفتوحة مع حفظ الأراضي الزراعية، وتكثيف السكن، وبناء المجتمع بموجب تخطيط ناظم ضابط وموجه يشمل مركبات إجرائية لتطوير إصلاحات في المؤسسات التخطيطية التي تميل إلى التوزيع وتفويض صلاحيات من القُطري إلى المحلي. وتبنى الخطاب الجديد الاستدامة والربط بين الأبعاد السوسيوثقافية والاقتصادية، والبيئية والفيزيائية في الخطاب التخطيطي. وبعد أن ساد الخطاب التخطيطي المؤسس على تبنّي الأيديولوجية الاشتراكية، ولاحقًا أيديولوجية دولة الرفاه، وتطبيقها، بدأ الخطاب التخطيطي وحوكمة الأراضي - منذ بداية العقد الخامس لإقامة إسرائيل - يتأثر، حتى إنه أصبح يعتمد على الأيديولوجية الاقتصادية الاجتماعية الليبرالية، والسوق الحرة كموجهة لسياسات التخطيط، وتخصيص استخدامات الأراضي وحوكمة الحيز. وقد تُرجم هذا التحول من خلال انخفاض دور الدولة في منح الدعم المالي لمناطق الأطراف، الجليل والنقب، بينما انتقل هذا الدعم إلى المستعمرات المنشأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والقدس الشرقية. ورافق هذا التحول دخول إسرائيل عالم العولمة، وتأمين إسرائيل حدودها، بعد الاتفاقيات المعقودة مع الدول العربية المحيطة، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية التي حولت الصراع من حالة صراع على الوجود إلى حالة نزاع على الحدود والروايات. نجد في الخطاب التخطيطي، كَوْنُه مترجمًا كذلك لعلاقات القوة[38]، وصائغًا لعملية إنتاج تخطيط مرغوب فيه، أنّ كلماته المفتاحية تركّز حاليًا على التكثيف الحيزي، والتحديث الحضري، وسوق أراضٍ حرة، وشقق سكنية مكان بيوت سكنية، ومشاركة الجمهور، وتفويض التخطيط للحكم المحلي، وعدل توزيعي، وهجرة إيجابية لمدن المركز، وتكوين

37 راسم خمايسي، "الثابت والمتحول في الانتشار الجغرافي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل"، **الحصاد**، العدد 3 (2013)، ص 17-51.

38 Tovi Fenster, "Planning from 'Below' in Israel: Reflections on the Public Interest," *Geography Research Forum*, vol. 29 (2009), pp. 138-151; Albert Z. Guttenberg, *The Language of Planning: Essays on the Origins and Ends of American Planning Thought* (Urbana and Chicago: University of Illinois Press, 1993); James W. Tollefson, *Planning Language, Planning Inequality: Language Policy in the Community* (London: Longman, 1991).

حاضرات مدينية، وجسر فجوات اجتماعية وحيزية ... إلخ. والسؤالان المطروحان في هذا السياق هما: ما الخطاب التخطيطي الحيزي المستشرف مستقبلًا؟ وما مفاتيحه؟

حاليًا، يجري نقاش جدي بشأن استشراف الخطاب المنشأ نحو العقود القادمة. وترغب إحدى المدارس في تثبيت الخطاب الحالي، لأنه يخدم أجندة الدولة. وفي مقابله، سينشأ خطاب في مركزة العدالة التخطيطية، ودمقرطة التخطيط، وإعادة تقسيم الموارد، وتأمين أعلى درجة من حرية الفرد، وإنشاء حيز عام يحترم الحقوق والتنوع. كما ستكون محاور الخطاب إنتاجَ تسويات جيوسياسية، وتخطيطًا عابرًا للحدود، من التركيز على الحيز للتركيز على الوظائف التي يقدمها التخطيط كأداة تعتمد على المنهج التركيبي الشبكي، بدلًا من المنهج الخطي التسطيحي. وسيتأثر الخطاب التخطيطي بخطاب التخطيط المستحدث عالميًا، والذي يركز على الاستدامة وترشيد الموارد. وسيُوَاجه هذا الخطاب بانتقاد المستعمرين وداعميهم من اليمين السياسي والعقائدي في إسرائيل. وسيستمر هذا اليمين في التركيز على خطاب التميز والخصوصية الإثنية الصهيونية، والسيطرة على الأرض، واستخدام التخطيط لتحقيق أهداف المشروع الصهيوني الذي يربط بين المكان والإنسان اليهودي والعقيدة الدينية والجيوسياسية. إشكاليات الخطاب التخطيطي تعبّر عنه عند قراءة التحولات في سياسات حوكمة الأراضي لارتباطها العضوي المباشر بسياسات التخطيط الحيزي كما سنوضح بإيجاز في ما يلي.

3. تحولات في حوكمة الأرض بوصفها مشكلًا للتخطيط الحيزي

يرتبط إعداد التخطيط الحيزي بهندسة استخدامات الأراضي التي تشمل مجالًا معينًا. ولذا فإن سيطرة الدولة على الأرض تشكل شرطًا أساسيًا لإعداد مخططات حيزية وإنجازها. وقد ساهم وعي الحركة الصهيونية منذ إنشائها لهذه الشرطية، في إعداد مخططات توجيهية استشرافية توجه عملية شراء الأراضي، وإقامة المستعمرات عليها قبل إقامة الدولة[39]. ورغم ما بذل من جهد في عملية امتلاك الأراضي في فلسطين بأدوات مختلفة، فإنّ نسبة الأرض التي تمّ امتلاكها من قبل اليهود والحركة الصهيونية في فلسطين قبل عام 1948، لم تتجاوز 6.4 في المئة من مساحتها على أعلى تقدير[40]. ولكن امتلاك الأراضي بواسطة الشراء جرى، على الغالب، بموجب تصور تخطيطي أخذ في الاعتبار النقاط التالية:

1. التركيز على شراء أراضٍ من الإقطاعيين، خاصةً أولئك الذين عاشوا خارج فلسطين، 2. تجنّب شراء الأرض في مواقع فيها تركيز قرى ومدن فلسطينية وأراضٍ مفلوحة، 3. خلق امتداد وتواصل بين الأراضي المملوكة على المديَين القصير والبعيد، والتي يمكن إقامة المستعمرات الصهيونية عليها، 4.

39 رايخمان.

40 خمايسي، "أيديولوجية سياسات وأدوات السيطرة".

أراضٍ موصولة بموارد الماء وبالعالم الخارجي، وقد بدأ هذا الأمر بمنطقة منابع نهر الأردن وجبل الشيخ ومنطقة الحولة وبحيرة طبريا وسهل بيسان ومرج ابن عامر وميناء حيفا والسهل الساحلي حتى أطراف غزة، مما شكل ما يعرف بـ N الاستيطاني اليهودي، ولاحقًا أساسًا لقرارات تقسيم فلسطين[41]. ولم يرافق عملية امتلاك الأراضي تخطيط حيزي رسمي قُطري، بل ركّز التخطيط على المستوى المحلي الذي شمل تموضع المستعمرة لحماية الأرض المملوكة، ولتشكيل عنقود من المستعمرات القروية الاشتراكية في ما بعد.

بعد إقامة إسرائيل، أصبح امتلاك الأرض[42] يعتمد على أربعة مركبات باستخدام قوة الدولة وسيادتها، 1. استمرار الشراء، 2. الاحتلال بالقوة، 3. المصادرة باستخدام قوانين الدولة، 4. التوريث؛ على اعتبار أنّ إسرائيل "ورثت" كلّ الأراضي العامة التي كانت تخضع للانتداب البريطاني وقبلها الدولة العثمانية[43].

وبعد أن أصبحت الدولة المنشأة تمتلك وتسيطر على الأراضي، تحررت من الضوابط، وصاغت مخططات قُطرية ولوائية ومحلية تهندس الحيز؛ إذ إن استخدام امتلاك الأراضي بيد الدولة، وحوكمتها مركزيًّا كان أداةً طيعة وسهلة في رسم الخارطة الاستيطانية وتوزيع مورد الأرض لتحقيق الأهداف الصهيونية بإحياء الشعب اليهودي، محققًا شعارًا عقائديًا قديمًا، حاضرًا وموجهًا للمستقبل، ملخصًا بالقول: "شعب إسرائيل، أرض إسرائيل، توراة إسرائيل"، وهي قيم موجهة إلى امتلاك الأرض، وتخطيطها وإشغالها في فلسطين، وما زالت هذه شعارات معلنة وموجهة إلى التخطيط الحيزي والسيطرة على الأراضي في المناطق الفلسطينية المحتلة، والتي يتبناها ويمارسها خاصةً اليمين الأيديولوجي الإسرائيلي[44].

ورغم ثبات المنطلق الديني والأيديولوجي للسيطرة على الأرض، وتهويدها لتشكل وعاء لبناء الأمة والدولة اليهودية الصهيونية في فلسطين، فإنه خلال الفترات المختلفة كانت هناك تحولات في نظام شراء، واستملاك، وإدارة وتخطيط الأرض[45]. حاليًا، يوجد تياران مركزيان يتحاوران بشأن سياسات التعامل مع الأراضي والسيطرة عليها، بما في ذلك إدارتها وتخطيطها. ما زال الأول يؤكد أنّ المشروع الصهيوني لم يكتمل، وأنّ الدولة ما زالت في مرحلة البناء والتطور، وحماية حدودها التي ما زالت، هي نفسها، غير ثابتة وغير مشرعنة من جانب أطراف متعددة، خاصة العرب الفلسطينيين أبناء الوطن. وما زال هذا التيار يركّز على استمرار شراء الأرض واستملاكها، وتوسيع الاستيطان اليهودي الصهيوني

41 Kellerman.

42 زندبرغ.

43 Kimmerlin.

44 للمراجعة، انظر: أهداف حزب "البيت اليهودي"، شوهد في 2019/5/15، في: https://bit.ly/2vGrrFc (بالعبرية)

45 عدي نيف، "سياسة الأراضي القومية وتخصيص الأراضي"، في: حسون، ص 71-85؛ عيران فايتلسون، "التخطيط الفيزي في إسرائيل: بين السلطة، المجتمع، رأس المال والبيئة"، في: حسون، ص 87-108.

داخل إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. ويترجم خطاب وسلوك هذا التيار منطلقاته الأيديولوجية اللفظية والمعلنة، والتي تعتمد بالأساس على دوافع إثنوقومية ودينية، رغم أنها لا تخلو من منطلقات عقارية اجتماعية وسياسية. ويمثل هذا التيار معظم الأحزاب والحركات اليمينية، والتي تغذيها فتاوى دينية وأيديولوجية من ناحية، وقوة الدولة التي يسيطر عليها اليمين في إسرائيل من ناحية أخرى. أما التيار الثاني، فإنه يميل إلى التركيز أكثر على جوانب بناء الدولة والمجتمع وتأمين جودة الحياة للسكان والوفرة الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، ويحاول المناداة بتوفير بعض الإنصاف والعدل بين المواطنين اليهود، ولاحقًا ربما مع المواطنين العرب، كجزء من تطبيق فكر بناء الدولة والمجتمع، وممارسة تطبيق ما بعد الصهيونية التقليدية، التي تحتاج إلى إعادة صياغة، في نظرهم، بعد إقامة الدولة لأجل صياغة تسوية جيوسياسية مع الفلسطينيين. وينادي هذا التيار بخلق إصلاحات في نظام الأراضي، وخصخصة بعض منها، من دون إلغاء أو إنكار المبادئ الرئيسة للسيطرة على الأرض بموجب تخطيط حيزي يتبنى مدارس وفقه التخطيط الراشد والمرَشد للموارد، وإدخال إسرائيل إلى عهد العولمة والاقتصاد الحر العابر لحدود الدولة القومية، مع التركيز على جودة الحياة للإنسان، بدلًا من التركيز على السيطرة على الأرض[46].

4. فصل الارتباط بين سياسة الأراضي والتخطيط الحيزي

هذا الخلاف بين التيارات السياسية والسوسيواقتصادية في إسرائيل، بشأن حوكمة الأرض وعلاقتها بالتخطيط الحيزي وإعادة تشكيل الخارطة اليهودية الصهيونية، ليس أمرًا إجرائيًا، بل يعبر عن إعادة تشكيل أهداف المشروع الصهيوني المنقسم بين تيار ما زال يعيش في حالة ما قبل الدولة لإنشاء الدولة المتخيلة، وتيار آخر انتقل إلى مرحلة بناء الدولة وإعادة صياغة الصهيونية. هذا الانقسام الأيديولوجي السياسي المتعلق بسياسات الأراضي وعلاقتها بسياسات التخطيط، تم التعبير عنه بإلغاء دور دائرة أراضي إسرائيل كعضو شريك مبادر ومصدق لمخططات هيكلية من جانب مؤسسات التخطيط الرسمية إلى صفة مراقب منذ عام 1997. وقد أسست دائرة أراضي إسرائيل بموجب قانون أساس عام 1960 لإدارة كل الأراضي غير الخاصة، بموجب سياسة تصوغها الحكومة الإسرائيلية. وكان هذا الجسم الرسمي يبادر إلى إقامة بلدات على أراض تحت سيطرته بالتوافق مع قسم الاستيطان في الوكالة الصهيونية، ويقوم بتصديقها في مؤسسات التخطيط الرسمية وهو عضو كامل فيها. وقد ساد هذا الحال حتى إقرار إصلاحات في جهاز التخطيط، والذي كشف عن تناقض في دور دائرة إسرائيل ووظيفتها المزدوجين في منتصف التسعينيات من القرن الماضي؛ ما أدى إلى اتخاذ قرار الفصل بين سياسات الأراضي وسياسات التخطيط.

---

46 حسون؛ فايتلسون.

كما أنّ دوافع النقاش الدائر حاليًا ليست أمرًا رمزيًا، ولا سيما أنه بين أطياف الأحزاب السياسية والفئات العقائدية الصهيونية بشأن سياسات الأراضي وإجراء إصلاحات مؤسساتية بها[47]، مثل تحويلها من "دائرة أراضي إسرائيل" إلى "سلطة أراضي إسرائيل"، والمطالبة بإلغاء الكيرن كييمت ليسرئيل، أو على الأقل فرض رقابة الدولة عليه، والرقابة على الأراضي المخصصة لاستخدام الجيش، والتي تشكل نحو 50 في المئة من مساحة إسرائيل[48]، بل إن هذا الأمر يعبر عن تحولات جيوسياسية وإدارة دولة، متأثرًا بالمناخ العالمي السياسي والاقتصادي، رغم أنّ المنطلق العقائدي اليهودي الدافع إلى السيطرة الجماعية على الأرض هو أنّ "الأرض لا تباع إلى الأبد". ولكن هذا لا يعني أنه لم تكن تُعقد صفقات عقارية خاصة. وحاليًا يمتلك اليهود نحو 96.2 في المئة من مساحة إسرائيل ويسيطرون عليها، منها نحو 3.4 في المئة أملاك يهودية خاصة. كما أنّ التفريق الذي طالب به ممثلو تيار إدارة الدولة على أسس سيادة القانون، يجب أن يكون بين دائرة أراضي إسرائيل التي تمثل الدولة الرسمية التي يجب أن تعمل بموجب قوانين مدنية، وبين الصندوق القومي اليهودي الذي يعمل بموجب نظم وقوانين داخلية دينية قومية إثنية غير رسمية تخدم اليهود، وتستثني المواطنين العرب؛ لذلك فإنّ بيع الأراضي أو تأجيرها يُمنَعان منعًا باتًا بحسب نظام الصندوق القومي اليهودي، خاصة للعرب. أما الدولة، فقد أجازت بيع أراض أو تبديلها بحسب سقف محدد بموجب القانون. فمثلًا، أجاز لها قانون سلطة التطوير 1950 بيعَ أراض حتى 100 ألف دونم، مع أنها باعت أكثر من مليونَي دونم من الأراضي العربية التي خضعت لسيطرتها للصندوق القومي اليهودي. أما قانون أساس دائرة أراضي إسرائيل 1960، فسمح بإمكانية بيع أراض حتى 100 ألف دونم، إضافةً إلى تحكير الأراضي أو تأجيرها، وقد ارتفعت هذه المساحة عام 2006، بموجب عملية الإصلاحات في سياسات حوكمة الأراضي، وإقرار قانون التسويات الذي أجاز بيع حتى 200 ألف دونم. أما الإصلاحات في نظام ومؤسسات الأراضي التي جرت عام 2009، وبموجبها أسست سلطة أراضي إسرائيل، فقد أجازت بيع حتى 800 ألف دونم، بما في ذلك تمليك الأراضي التي تمّ حكرها من المواطنين من دون تفريق على أسس قومية.

وفي الجدول (1)، تلخيصٌ للتحول في أيديولوجيا النظام السياسي الإسرائيلي وبين سياسات وأدوات السيطرة على الأرض، والتي لها تأثير مباشر في سياسات التخطيط الحيزي.

---

47 جدعون فيتكون، "مطلوب فصل صحيح بين كيرن كييمت وبين مديرية أراضي إسرائيل"، **أراض** (كركع)، العدد 50 (2000)، ص 139-158. (بالعبرية)

48 راسم خمايسي، "منظومات السيطرة على الأرض"؛ أيرز تسفاديا، "العسكرة والحيز في إسرائيل"، **سوسيولوجيا إسرائيلية**، العدد 11 (2010)، ص 337–361. (بالعبرية)؛ عيران أورون ور. رغب، **بلاد بالكاكي: الأرض والأمن في إسرائيل** (القدس: منشورات كرمل، 2008). (بالعبرية)

الجدول (1)

تلخيص مؤشرات التحول الرئيسة في أيديولوجيا النظام السياسي الإسرائيلي وبين سياسات وأدوات السيطرة على الأرض منذ نشوء الصهيونية إلى اليوم كمؤشر لاستشراف المستقبل

الفترة	حتى عام 1948 مرحلة التكوين	حتى عام 1967 قيام الدولة وبناؤها	حتى عام 2000 بناء الدولة وإدارتها	بعد عام 2000
أيديولوجيا النظام السياسي	بناء الهوية الجمعية وتكوين المشروع الصهيوني لإحياء الشعب اليهودي ولإقامة الدولة	نظام اشتراكي مركزي يسعى لإثبات وجوده في الحيز والسيطرة عليه، وتطبيق سياسات كولونيال داخلي	بناء دولة وصياغة مجتمع، تطبيق نظام دولة رفاه اجتماعي واستقرار سياسي واقتصادي، وتطبيق سياسات كولونيال خارجي	تبني سياسة الاقتصاد الليبرالي الحرّ، استقرار سياسي نسبي ووفرة اقتصادية، خصخصة وتفويض صلاحيات واختلاف على الكولونيال الخارجي
سياسة الأرض	شراء الأرض، أخذ امتيازات المشاركة مع المؤسسات المسيطرة الصهيونية لتأمين مصالحها	تأميم امتلاك الأرض، وتحويلها إلى سيطرة الدولة والأجسام اليهودية بواسطة الشراء والاحتلال والمصادرة والوراثة	توسع في عملية شراء الأرض، وتأمين أكبر سيطرة للدولة على الأرض، تأجيرها وحكرها لمواطنين ومستفيدين، وتبديل أراضٍ لتحقيق أهداف الدولة	تباطؤ عملية الشراء، استعداد لبيع أراضي الدولة وتأجيرها، طرح مسألة إعادة توزيع الأراضي والإنصاف على أساس المواطنة، فصل بين الأرض "اليهودية" و"الإسرائيلية"
استعداد سلطات الدولة لبيع أراضٍ لمواطنين ومؤسسات	لم يكن هناك استعداد للبيع، بل كان التركيز على الامتلاك لإنشاء الدولة	سمح بصفة استثنائية ومنع تجاوز بيع حتى 100 ألف دونم لحل مشكلات عينية	سمح بشروط خاصة، والحديث عن بيع مساحة 200 ألف دونم مشروطة لتحقيق أهداف الدولة	تبني سياسة السوق الحرة المشروطة، استعداد لبيع وتمليك نحو 800 ألف دونم مخطط في بلدات مدينية نقلت بواسط الحكر
علاقة سياسات الأراضي بسياسات التخطيط الحيزي	امتلاك الأرض موجه بموجب تخطيط رؤيوي عام. امتلاك الأرض لإقامة المستعمرات	ربط عضوي بين السيطرة على الأراضي وتطبيق تخطيط حيزي مبادر لحفظ الأراضي وتهويدها. سياسة الأراضي موجهة وناظمة لسياسات التخطيط	نقل الربط العضوي بين سياسات الأراضي وسياسات التخطيط إلى الأراضي المحتلة بعد عام 1967، واستخدام ملكية الدولة على الأراضي لرسم الخارطة الرسمية المنشأ	فصل بين سياسات الأراضي وسياسات التخطيط. سياسة التخطيط الحيزي موجهة وناظمة لسياسات حوكمة الأراضي وتخصيصها لتحقيق أهداف سوسيواقتصادية

في إيجاز، نقول إن التحول الجيوسياسي والسوسيواقتصادي في إسرائيل، وتبنّيها سياسات الاقتصاد الحرّ التي منحت المكانة المميزة للمدينة، بدلًا من المكانة المميزة التي منحت للقرية في الفكر والممارسة الصهيونيين، يوجد له أثرٌ في جدلية العلاقة بين سياسات الأراضي وسياسات التخطيط الحيزي في إنتاج الحيز وصياغته[49]. حاليًا، زاد الحديث عن الأرض بوصفها قيمة عقارية، وليس قيمة دينية قومية فقط. وقد بدأت أصوات كثيرة تعارض نظام تخصيص الأراضي وتوزيعها بين المجموعات المصلحية المختلفة. فمثلًا، هناك صراع بين جمعية "ادمتي - أرضي" التي تمثل المستوطنات الزراعية والكيبوتسات وجمعية "كيشت مزرحيت" التي تمثل أبناء مدن التطوير الذين ينتمي معظمهم إلى اليهود السفارديم. كما أنّ مؤسسات التخطيط بدأت تمرّ بعملية توزيع وتفويض صلاحيات جزءًا من عملية دمقرطة العملية التخطيطية. وتخلق هذه التحولات تحديات لكيفية تعامل المجموعات السكانية معها، بمن في ذلك العرب الفلسطينيون. فمثلًا، بدأت ترتفع مطالبة العرب الفلسطينيين باستعادة أراضٍ صودرت أو هُجّر أهلها منها، أو مطالبة بتوسيع مناطق النفوذ لبلداتهم وتعديل المخططات الهيكلية لمدنهم وقراهم ومشاركتهم في إعداد هذه المخططات، والاعتراف بقرى عربية ما زالت غير معترف بها، خاصة في منطقة النقب. كما أنّ تحديات التخطيط الحيزي تواجه مسائل كيفية استشراف المستقبل في واقع تحولات في إسرائيل، ومحيطها الإقليمي والعالمي. وهذه التحديات يتم عرضها ومناقشتها في طواقم تخطيط إسرائيلية مثل طاقم "إسرائيل 100"، وبعضها لخص في أوراق جمعها كتاب **إسرائيل 2048**[50].

ثالثًا: استشراف لتحديات التخطيط الحيزي الإسرائيلي

1. مسائل في استشراف التخطيط الحيزي

تتكهّن دائرة الإحصاء المركزية أنّ عدد السكان في إسرائيل سوف يراوح بين 17.6 مليون نسمة (بديل مرتفع) و13.8 مليون نسمة (بديل منخفض) عام 2050 (انظر الجدول 2)، أي بعد نحو مئة عام لإقامة إسرائيل؛ إذ من المتوقع أن يتضاعف عدد سكان إسرائيل بحسب بديل التكهن المرتفع، بينما يرتفع عدد السكان بنسبة 57 في المئة بحسب التكهن المنخفض في الفترة 2017-2050. وبحسب هذه التكهنات، يرتفع عدد السكان بالاعتماد على هجرة يهودية إيجابية، وزيادة طبيعية تنخفض تدريجيًا مع عملية التمدن والعولمة التي يمر بها المجتمع العربي خاصة. فمنذ إقامة إسرائيل حتى 2017 استوعبت إسرائيل نحو 3.2 ملايين مهاجر يهودي، والعملية مستمرة، حيث هاجر إليها عام 2017 نحو 26.4 ألف مهاجر

---

49 حسون.

50 شلومو حسون، **إسرائيل 2048: التنمية والتخطيط المكاني** (القدس: وزارة المالية/ إدارة التخطيط والجامعة العبرية في القدس، 2016). (بالعبرية)

يهودي[51]. ووفق المعطيات، فإن نحو 46 في المئة من سكان إسرائيل اليهود الحاليين لم يولدوا في إسرائيل، بل هاجروا إليها. كما أن معظم الهجرات اليهودية إلى إسرائيل كانت نتيجة أسباب دفع/ طرد في دول المصدر، وليست نتيجة عوامل جذب واستقطاب الصهيونية في إسرائيل. وحاليًا، فإنّ نحو 50 في المئة من الشعب اليهودي موجود خارج إسرائيل، خاصة في الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية. ولذا، فإنّ التغيرات في حال اليهود ومكانتهم في هذه الدول لهما أثر في هجرة اليهود وزيادة السكان فيها. وهكذا لا تعتمد زيادة السكان في إسرائيل على الزيادة الطبيعية فقط، بل مردها كذلك إلى هجرة يهودية إيجابية إليها. وإنّ الفرق بين التكهن المرتفع والمنخفض مردّه إلى توقع عدد المهاجرين إلى إسرائيل مستقبلًا، وارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية لدى الطبقة الوسطى اليهودية واليهود المتدينين الحريديم، الذين من المتوقع أن ترتفع نسبتهم من 10 في المئة إلى نحو ربع السكان اليهود حتى عام 2050. ويعود هذا الارتفاع إلى عملية التدين التي يمرّ بها المجتمع اليهودي. أما التكهنات بشأن العرب في إسرائيل، فإنّ عددهم سيرتفع بنسبة 94 في المئة بحسب التكهّن المرتفع، أو نحو 58 في المئة بحسب التكهن المنخفض. أما نسبتهم من مجمل عدد السكان، فتبقى تقارب الخُمس. ويشمل عدد السكان العرب سكان القدس الشرقية وهضبة الجولان، ولا يشمل السكان الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وتعتمد فرضية زيادة السكان العرب على الزيادة الطبيعية فقط، بينما تستمر عملية ضبط ومنع عودة أو هجرة فلسطينية إيجابية إلى إسرائيل.

الجدول (2)

تكهن زيادة عدد السكان في إسرائيل بحسب بديل مرتفع ومنخفض مليون نسمة (2017-2050)

البديل / العام		2017		2020		2050	
		عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
بديل مرتفع	مجمل	8. 798	0 .100	9. 371	0 .100	17. 603	0 .100
	يهود	6. 959	1 .79	7. 403	0 .79	14. 033	72 .79
	عرب	1. 838	9 .20	1. 968	0 .21	3. 570	28 .20
بديل منخفض	مجمل	8. 798	0 .100	9. 221	0 .100	13. 793	0 .100
	يهود	6. 959	1 .79	7. 281	96 .78	10. 888	94 .78
	عرب	1. 838	9 .20	1. 940	38 .21	2. 902	06 .21

المصدر: **كتاب الإحصاء السنوي رقم 69، 2017**، دائرة الإحصاء المركزي (القدس: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، 2018)، شوهد في 2019/11/7، في: https://bit.ly/2CoqViL (بالعبرية)

51 دائرة الإحصاء المركزي، **كتاب الإحصاء السنوي رقم 69، 2017** (القدس: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، 2018)، ص 19-24، شوهد في 2019/11/7، في: https://bit.ly/2Q0ANah (بالعبرية)

بعد إقامة إسرائيل عام 1948، عاش فيها نحو 873 ألف شخص. وارتفع هذا العدد بنسبة 1000 في المئة خلال سبعين عامًا (2017)، وسوف يتضاعف حتى عام 2050. وهنا تطرح مسائل استشراف تتعلق بالتخطيط الحيزي، مثل: كيف يكون انتشار السكان وتوزيعهم؟ وبأيّ جودة حياة يعيشون؟ وفي أيّ مستوى نمو اقتصادي وتنمية اجتماعية لتلبية احتياجات السكان من أجل تأمين سلة خدمات نوعية للأفراد؟ ولتلبية مضاعفة عدد السكان المتوقعة، هناك حاجة إلى مضاعفة المساحات المبنية والبنى التحتية داخل الدولة. وبحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية، فإن 5.6 في المئة من مساحة إسرائيل مبنية عام 2013، منها 66 في المئة للسكن. وبحسب فحص استعمالات الأراضي، اتضح أنّ نسبة المنطقة المبنية من مجمل مساحة اللواء تتلخص في لواء تل أبيب بنسبة 64.2 في المئة ولواء المركز بنسبة 24.4 في المئة (تمثل منطقة المركز)، أما لواء الجنوب، فنسبة المنطقة المبنية هي 1.6 في المئة، ولواء الشمال 6.6 في المئة (تمثل منطقة الأطراف)[52]. وسوف يستمر توزيع مضاعفة المنطقة المبنية في التمركز والتكثيف في منطقة المركز، تطبيقًا لمدرسة وفقه نموذج التركيز المركز، مُحَوِلًا نموذج التركيز الموزع بحسب ما جاء في المخططات القُطرية رقم 35. وتستمر منطقة المركز في تركيز نحو 80 في المئة من السكان اليهود. أما منطقة الأطراف، فتبقى تركز 80 في المئة من السكان العرب. هذا التوزيع الجيوإثني - قومي سوف يزيد الفجوات بين المركز والأطراف، خاصةً أن الدولة سوف تستمر في تفضيل اليهود، رغم إعلانها اللفظي لجسر الفجوات بين العرب واليهود وبين المركز والأطراف. كما سيُحافظ على الفصل الحيزي السكني بين اليهود والعرب، وبين اليهود المتدينين - الحريديم والعلمانيين؛ حيث ستتعمق إقامة أحياء وبلدات مفصولة مخصصة للحريديم، مما سيزيد من الفجوات والتصدعات الاقتصادية والإثنية. وبالموازاة، ستستمر تبعية البلدات العربية على المركز والمدينة العبرية، رغم زيادة المشاركة الوظائفية في الحيز، بظروف غير متناظرة.

2. ترنح بين يهودية وإسرائيلية الدولة

يبقى الصراع على هوية الدولة وطابعها الذي لم يحسم خلال العقود السبعة من إقامتها، ومن المتوقع ألّا يحسم خاصةً بعد إقرار قانون القومية؛ إذ انطلق قانون الأساس "إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي 2018" من ثلاثة مبادئ أساسية: الأول، أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وفيها قامت دولة إسرائيل. الثاني، دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير. الثالث، ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي. وفي البند السابع، يقول القانون بشأن الاستيطان اليهودي:

52 "دائرة الإحصاء المركزية؛ 2018"، ص 11، شوهد في 2019/11/7، في: https://bit.ly/32AYfOh

تعتبر الدولة تطوير الاستيطان اليهودي قيمة قومية، وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته[53]. هذا القانون، الذي أقرّ بعد نحو مئة عام من صدور وعد بلفور وسبعين عامًا من إقامة دولة إسرائيل، ترجم رؤية نظام الأراضي ولخص أهداف حوكمة الحيز الذي صاغته الحركة الصهيونية وحققه مشروع إقامة الدولة العبرية، وما زال مستمرًا إنجازه، رغم تغير الأدوات التي تمارس وفق الظرفية الجيوسياسية.

انطلق نظام التخطيط الحيزي الرسمي والتوجيهي من أيديولوجية السيطرة على الحيز وتهويده ومن فهم يربط بين الديني والقومي والمكاني، ويصوغ المستقبل. وحددت هذه الأيديولوجية أهدافًا لإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، وكانت واعيةً أنّ الشرط الأساسي لإنجازه يتمثل بتوافر أرض تحت سيطرتها. وفي سبيل إحقاق هذا الشرط، عملت الذراع السياسية مع الاجتماعية مع الاقتصادية والمؤسساتية، على نحو متناغم ومتآزر، لتحقيق رواية/ سردية الوعد الرباني/ المسيحياني (المهدوي) إلى وعد سياسي من جانب قوى دولية تمثلت ببريطانيا التي بسطت انتدابها على البلاد، وشاركت الحركة الصهيونية بناء ذاتها وبناء الدولة لاحقًا. وبعد قيامها، مارست الدولة سلطتها ونشرت أذرعها التي ما زالت تواصل العمل بها من أجل تطبيق مصفوفة السيطرة على الأرض من خلال تكوين أجهزة تستغل النظام الإثنوقراطي[54]، للسيطرة على الجغرافيا لمصلحة هندسة ديموغرافية تعتمد الانتماء العرقي أساسًا لوجهتها ومُمارَساتِها. وها هو قانون القومية يجسّد أنّ فلسطين "أرض إسرائيل" هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، والاستيطان قيمة قومية تعمل الدولة لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته. وقد تمّ هذا التجسيد، وهو مستمر من خلال نظام أراض وحوكمة حيز مركب يستخدم القانون وقوة الدولة لتحقيقه، باستخدام التخطيط الحيزي كأداة ضبط وتوزيع موارد الأرض واستخداماتها.

إنّ الصوت الرسمي المعلن في صياغة سياسات التخطيط وتطبيقها يميل إلى تطبيع العلاقة بين ظواهر وماهية يهودية الدولة التي تركز على تخطيط يستوعب هجرة يهودية قادمة، ويمنح موارد أرض وتخطيطًا لبلدات يهودية أو إقامة بلدات يهودية جديدة، بما في ذلك في منطقة الضفة الفلسطينية المحتلة، وبين إسرائيلية الدولة التي تركز على حقوق المواطن، وتأمين المساواة بين المواطنين، وإعادة توزيع الموارد وجسر الفجوات، وقبول التنوع والتعددية في المجتمع داخل الدولة، إلا أنّ الصراع الجيوسياسي الداخلي والإقليمي، والتصدعات المجتمعية بين اليهود والعرب، والعلمانيين والمتدينين، والأغنياء والفقراء، والمركز والأطراف، يجعلان محاولات التطبيع بين الإسرائيلي واليهودي والجسر في ما بينهم حالة مستعصية المنال

---

53 جمال زحالقة، "قانون القومية: دستور الأبارتهايد الإسرائيلي"، **الدراسات الفلسطينية**، العدد 116 (خريف 2018)، ص 15-34؛ نضال محمد وتد، "قانون القومية الإسرائيلي: تكريس دولة العنصرية المعلنة"، **العربي الجديد**، 2018/7/19، شوهد في 2019/5/16، في: https://bit.ly/2PLXhYL

54 Oren Yiftachel, "Israeli Society and Jewish-Palestinian Reconciliation: 'Ethnocracy' and its Territorial Contradictions," *Middle East Journal*, vol. 51, no. 4 (Autumn 1997), pp. 505-519; Oren Yiftachel, *Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2006).

في الواقع والمستقبل المنظور؛ حيث ستبقى سمات اليهودية غالبةً على الإسرائيلي، وسياساتُ ومضامين التخطيط وحوكمة الأراضي أيضًا. تبقى حالة الدولة الاستثنائية State of Exception[55] مبرّرًا لاتباع نهج تخطيطي يفضل اليهودي على الإسرائيلي، ويميز ضد العربي، رغم أنّ الظرفية غير مبررة لهذه الاستثنائية المميزة والتفضيلية لليهود.

3. هجين في المدرسة والفقه التخطيطي

يجري نقاش بين فقهاء التخطيط في إسرائيل متسائلين: من أيّ مدرسة وفقه تخطيطي ينتج تخطيط حيزيّ يؤمن احتياجات الدولة والمجتمع المتنوع الذي يعاني تصدعات وشروخ أيديولوجية وجيوسياسية وسوسيواقتصادية وفيزيائية وبيئية؟ هناك من يطالب بإحداث إصلاحات توفيقية في الفكر التخطيطي بتحويله من تخطيط حيزي ملزم على المستوى القُطري واللوائي إلى تخطيط توجيهي للمستوى المحلي. وبحسب هذه الإصلاحات، يجب تفويض وتوزيع الصلاحيات التخطيطية للمستوى المحلي البلدي، وإبقاء المستوى القُطري الشمولي، وإضعاف المستوى اللوائي، ليتحول إلى مستوى إشرافي تنسيقي. وينادي آخرون بإبقاء مدرسة التخطيط الحيزي السائدة، التي تمّت وراثتها من الانتداب البريطاني[56]، ومنحت الدولة قوة التدخل لهندسة الحيز ومنع البناء أو السماح به، بموجب تطبيق مبدأ هيمنة الدولة على التخطيط بحجة تأمين الصالح العام الذي يعلو على الصالح الخاص؛ لتحقيق أهداف الدولة في خلق خارطة سكانية وشبكة بلدية تحقق أهداف الدولة المركزية. وتركز هذه المدرسة على المبنى المركزي المتدرج والتنازلي الملزم لمؤسسات التخطيط. وبحسب هذه المدرسة، يبقى التركيز على إنتاج مخططات هيكلية ملزمة تصدق من مؤسسات التخطيط المسيطرة، وبموجبها تصدر رخص البناء ويتم التطوير الفيزيائي، وتتم مواءمة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وتنسيقها بموجب التخطيط الفيزيائي. أما المدرسة الثالثة، فهي متأثرة بالتحولات العالمية في التخطيط الحيزي الشامل والقطاعي، وهي تعتمد على دمقرطة التخطيط الحيزي وإشراك الجمهور فيه، لإنتاج تخطيط غير متلائم مع المجتمع، وغير مفروض أو مهيمن عليه. وبموجب مدرسة التخطيط هذه، يتم إعداد سيناريوهات تخطيطية عامة وقطاعية، ويتم استقاء التخطيط الحيزي كجزء من شبكة من التخطيط القطاعي الوظائفي الداعم والمكمل للتخطيط الفيزيائي. وتشمل مدرسة دمقرطة التخطيط وتفويض الصلاحيات للمستوى المحلي الدمجَ بين الحيزي والقطاعي، بحسب سيناريوهات متعددة تحكي قصص تطوير المكان مستعينًا ببدائل

---

55 Ronit Lentin, "Race and Surveillance in the Settler Colony: The Case of Israeli Rule over Palestine," *Palgrave Communications*, vol. 3, Article number 17056 (2017), accessed on 16/5/2019, at: https://go.nature.com/2W9Jmmy; Lloyd, pp. 59-80.

56 Home; Rassem Khamaisi, "Israeli Use of the British Mandate Planning Legacy as a Tool for the Control of Palestinians in the West Bank," *Planning Perspectives*, vol. 12, no. 3 (July 1997), pp. 321-340.

مختلفة؛ بحيث يتمّ اختيار البديل بموجب احتمالية قدرة السيناريو على تحقيق إستراتيجية الدولة القُطرية اللوائية والمحلية.

حاليًا، يمرّ فقه التخطيط في إسرائيل بتحديات وتساؤلات تفتش عن منهجية تخطيط تستجيب للتغيرات والتحولات المحلية والعالمية لصياغة التخطيط الحيزي في إسرائيل، وهو ما يواجه طاقم تخطيط "إسرائيل 100"؛ العامل على إعداد مخطط إستراتيجي حيزي لدولة إسرائيل 2048[57]. وللتعامل مع هذه التحديات، سوف يتم تطوير مدرسة تخطيط تشمل مركبات هجينة من مدارس وفقه تخطيط حيزي، وتتضمن كثيرًا من المرونة لتستجيب لسرعة التغيرات التي تمر بها الدولة مستقبلًا. وسيُطور نموذج تخطيط حيزي مُهَجَّن يشمل مركبات قاسية وضابطة في مسائل معينة تتعلق بالحفاظ على الأرض ذات القيمة القومية، إلى جانب الجيوسياسية والزراعية أو المعرفة؛ كمحميات طبيعية، وتلك المعدة لتمرير بنى تحتية غير لينة مثل الطرق القُطرية، وسكك الحديد، والمنشآت العسكرية، بينما تكون لينة في تبني التخطيطي القطاعي الحيزي الذي يوطّن الوظائف والفعاليات، وينقلها من مكان إلى آخر بتكاليف قليلة نسبيًا.

4. تخطيط في غياب تحديد الحدود

سبق أن أشرنا إلى أنّ مخططًا حيزيًا لإسرائيل عام 1951 أُعدّ من دون أن يشير إلى حدود الدولة المنشأة، ووضع إستراتيجية تطوير حيزي بقيت موجهًا لسياسات التخطيط القُطري والإقليمي، وحتى المحلي، حتى تمّ تصديق مخطط قُطري رقم 31 عام 1992. وحاليًا، فإن التخطيط الحيزي في إسرائيل منقسم بين التخطيط الرسمي الذي يتوقف حتى الخط الأخضر ويشمل القدس الشرقية والجولان. وتدير هذا التخطيط مؤسسات التخطيط الإسرائيلي الرسمية، العاملة بموجب قانون التخطيط والبناء الإسرائيلي لعام 1965، والتعديلات التي أجريت له والتي وصلت إلى 116 تعديلًا حتى الآن. أما منطقة الضفة الفلسطينية المحتلة، فتُدار فيها مؤسسات التخطيط وإعداد المخططات بموجب قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية الأردني رقم (79) لعام 1966، وبحسب التعديلات التي فرضها الحكم العسكري بموجب أوامر عسكرية، ما زالت تسود في المنطقة المسماة "ج" بموجب الاتفاقيات المرحلية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الموقعة عام 1994. وتشكل المنطقة "ج" نحو 60 في المئة من الضفة الفلسطينية، ويتركز فيها 132 مستعمرة مقرة رسميًا من الحكومة الإسرائيلية و106 بؤرات استعمارية غير مقرة من الحكومة الإسرائيلية. ويعيش حاليًا في المنطقة "ج" نحو 450 ألف مستعمر إسرائيلي، باستثناء القدس

57 تم تشكيل طاقم تخطيط إسرائيل عام 2017 بمبادرة من شماي أسيف، أستاذ التخطيط الحضري في معهد التخنيون الذي بادر إلى إعداد مخطط إستراتيجي حيزي "إسرائيل 100". يشمل الطاقم مخططين وأساتذة تخطيط في الجامعات والكليات التي تدرس التخطيط الحيزي والعمارة. خلال جلسات إعداد المخطط طرحت نقاشات بشأن المدرسة والفقه التخطيطي الحيزي المطلوب لإنتاج مخطط حيزي طويل المدى في واقع حالة الصراع والتحولات التي تعيشها إسرائيل. كاتب المقال مشارك في هذه النقاشات التي لُخص جزء منها.

الشرقية التي يعيش فيها نحو 220 ألف مستعمر، لهم المواطنة الإسرائيلية الكاملة. كما تشمل هذه المنطقة معسكرات جيش ومنشآت تخدم إسرائيل التي تديرها، رغم أنها ما زالت لا تخضع لسيادتها رسميًا، ولكن إسرائيل تمارس فيها كل الصلاحيات متجاهلة القانون والأعراف الدولية، والاتفاقيات المرحلية التي وضعت على أساس الوصول إلى حل الدولتين. أما داخل المناطق المصنفة "أ" و"ب"، فيعيش نحو 95 في المئة من الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية بنحو 40 في المئة من مساحتها. إن حدود منطقة الضفة الفلسطينية نافذة للإسرائيليين، ولكنّ الفلسطينيين محرومون من عبور حدود إسرائيل ودخول المستعمرات من دون إذن، خاصة منذ عام 2002، وبعد إقامة جدار الفصل النافذ للإسرائيليين والحاجز للفلسطينيين بين الضفة الفلسطينية وإسرائيل. ورغم أنّ اتفاقيات أوسلو المرحلية كانت من المفروض أن تنتهي عام 1999، فإنها ما زالت سارية المفعول بالتزام فلسطيني قسري فيها، وبخرقها ومخالفة إسرائيلية طوعية لها.

حاليًا، يتوقف التخطيط الحيزي في إسرائيل رسميًا على تحديد استخدام الأراضي على حدود الخط الأخضر، ولكنه يستمر عمليًا في تخطيط شبكة الطرق والبنى التحتية، وحتى إقامة المستعمرات لمحو الخط الأخضر، رغم أنّ هذا التخطيط مصدق رسميًا وإجرائيًا من الحكم العسكري وذراعه الإدارة المدنية. كما أنّ المنطقة "ج" تقطع التواصل الجيوسياسي بين المحافظات الفلسطينية الإحدى عشرة ومناطق "أ" و"ب"؛ ما يعوق إعداد تخطيط حيزي فلسطيني متكامل يخدم نحو 882.2 ألف فلسطيني يعيشون في الضفة الفلسطينية عام 2017، ومن المتوقع أن يتضاعف عددهم حتى عام 2050، ليصلوا إلى نحو 5.5 مليون نسمة[58]. وعلى الرغم من هذا الكمّ الكبير من السكان الفلسطينيين، فإنّ منهجية التخطيط الحيزي ونموذجه ومدارسه تتجاهلهم، أي إنّ سياسات التخطيط تتجاهل الإنسان الفلسطيني، ولكنها تستخدم الأرض وتخططها مطبقةً السيطرة الفعلية عليها، ومطبقةً نظام فصل عنصري على مستوى الإنسان. هذا الفصل بين المكان والإنسان كان نموذج طبقة الإسرائيليين من خلال الاتفاقيات المرحلية، وهو يطبق عمليًا في التخطيط الحيزي للمستعمرات الإسرائيلية، مع تجاهل وجود نحو 190 قرية فلسطينية يعيش فيها نحو 350 ألف فلسطيني في المنطقة المسماة "ج".

إن إعداد تخطيط حيزي وتطبيقه في ظل عدم التوافق على حدود جيوسياسية متوافق فيها "يبقيان حالة الدب في الغرفة". في عام 2017، بلغ عدد اليهود نحو 6.959 ملايين إنسانًا، وعدد العرب الفلسطينيين نحو 6.620 ملايين إنسانًا يسكنون بين البحر والنهر؛ أي بنسبة 51.24 في المئة. ومن المتوقع أن يستمر هذا الواقع ليزداد عدد السكان من نحو 13.5 مليون نسمة إلى نحو 21 مليونًا عام 2050 (بحسب بديل التكهن المنخفض). وهذا العدد لا يخطط له التخطيط الحيزي الإسرائيلي ولا الفلسطيني؛ ما سيؤدي

58 عادل الزاغة، "استشراف التغير الديموغرافي بفلسطين في أفق 2030: قراءة في تقرير، فلسطين 2030، التغير الديموغرافي: فرص للتنمية"، **استشراف للدراسات المستقبلية**، العدد 2 (أغسطس 2017)، ص 75-94.

إلى تعميق التوترات والصراعات على الموارد، ويزيد حالة الصدام والعنف والاقتتال، مما سيؤثر في إعادة تشكيل الحدود، وربما تطوير تخطيط وظائفي نافذ للحدود. وهذا الواقع الجيوديموغرافي يطرح تساؤلات رئيسة بشأن استمرار الصراع أو التوافق في تسويات جيوسياسية تؤثر في حالة الفصل مقابل التعاون الوظائفي وتصوغها، والتي بالتأكيد تؤثر في خارطة انتشار السكان وشبكة البلدات الإسرائيلية مقابل الفلسطينية. ويجتهد التخطيط الحيزي في إعداد تصورات وخطط وبرامج تتعلق بالبنى التحتية والمشاركات الوظائفية العابرة للحدود الداخلية والخارجية، إلا أنّ استمرار الصراع وبقاء التوجهات القومية اليمينية اليهودية صائغةً للخطاب والسلوك الإسرائيلي، سوف يعوقان تحول إسرائيل من حال الجزيرة والغربة مع محيطها إلى حال المشارك الندي والنظير. وستكون اختراقات شبكية وظائفية للحدود المفروضة، والتي ستصبح نافذة نتيجة للتقنيات الجديدة والشبكات الافتراضية، ولكن تبقى مسألة إنتاج الحد المتوافق عليه أمرًا خلافيًا له أثر مباشر في التخطيط الحيزي في إسرائيل وارتباطاته مع محيطها.

5. صور المستقبل الحيزية

إن استشراف صورة المستقبل الحيزية التي يواجهها، أو يوجّهها، التخطيط الحيزي التقليدي، أو الهجين المستحدث، متأثر على نحو مباشر بحالة الترتيبات والتسويات الجيوسياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وإذا ما استمرت حالة الصراع، فإنّ الاعتبارات الجيوسياسية والأمنية والسيطرة على الأرض تبقى موجهة لصياغة التخطيط الحيزي. أما إذا تمّ نسج تسوية بالتوافق، فإنّ الاعتبارات الوظائفية والأدائية المبنية على التعاون والمشاركة العابرة للحدود هي السائدة. وبين هذين القطبين من تسوية الصراع، هناك مروحة من الحلول والترتيبات المفروضة نتيجة عدم التناظر في علاقات القوة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. والتوجه العام هو استمرار التمركز الإسرائيلي في منطقة المركز حول القلب تل أبيب. وسوف يتوسع هذا القلب وينزلق ليصبح حاضرة مركزية ويشمل بلدات قريبة منه ويضمها إليه وظائفيًا وحضريًا، كما سيتم تكثيف البناء والتوسع العمودي بالموازاة مع التوسع الأفقي. وسيكون تطوير مراكز ميتروبولونية ثانوية؛ فمثلًا ستكون حيفا شمالًا، وبئر السبع جنوبًا، والقدس شرقًا، تابعة لتل أبيب التي سوف تشكل قاطرة النمو في إسرائيل وجزءًا من شبكة المدن العالمية. وستتشكل الشبكة الحضرية في إسرائيل بين هذه المراكز الحضرية الأربعة، رغم التفاوت بينها من حيث الحجم والدور الوظائفي. وبالموازاة، سيتشكل المركز الحضري الفلسطيني المُقَطع حيزيًا في منطقة ظهر الجبل، الممتد بين الخليل جنوبًا، وبيت لحم حوليات القدس، ورام الله ونابلس شمالًا. وفي قطاع غزة، يستمر التكثيف العمودي نتيجةً لمحدودية الانزلاق الحضري الأفقي.

هناك عوامل متعددة تؤثر في إنتاج صورة المستقبل الحيزية، ولكن هذه الصورة العامة تحتاج إلى تفاصيل بعد أن وضعت محاورها في مخطط إسرائيل 2020، ومخطط قُطري رقم 35. وبحسب هذا

المخطط الذي صودق بموجبه على مخططات تفصيلية لبناء نحو 650 ألف وحدة سكن جديدة، فإنها تستوعب نحو 2.5 مليون نسمة حتى عام 2035. ومع ذلك ما زالت مسألة استشراف صورة المستقبل الحيزية في حاجة إلى دراسة وتبصُّر، رغم أنّ محاورها الرئيسة ربما كانت شبه واضحة نتيجة الظروف البنيوية والبيئية والجيوسياسية.

خاتمة

يَحكي التخطيط الحيزي غير الرسمي والرسمي التوجيهي في إسرائيل قصة ترجمة السردية اليهودية الصهيونية التي ربطت بين المكان والإنسان والعقيدة الدينية، لتنجز مشروع الدولة المنشأ. هذا التخطيط الحيزي يتشابه مع تخطيط حيزي في دول متعددة، من حيث المنهجية والأدوات والنتاج، ولكنه يكتسب خاصية وتميزًا نتيجة للصراع المستمر بين اليهود الصهيونيين والعرب الفلسطينيين الذي تجاوز مئة عام، ولا يوجد له حل في الأفق[59]. وقد شمل هذا الصراع مركبات لينة ورمزية وأخرى قاسية محسوسة؛ مثل الصراع على مورد الأرض، والمكان، والموروث والتراث، والسرديات، ومستقبل المكان والإنسان. وقد صيغت لهذه الصراعات حلول تخطيطية أدت إلى هندسة الوعي والحيز، ومكنت الصهيونية من إنجاز مشروعها الذي يسعى لإحياء اليهود وتمكينهم من إقامة دولة تكون "ملجأ وقلب" اليهود في العالم. كان هذا الإحياء على حساب السكان الفلسطينيين الأصلانيين، الذين طردوا وهجروا من وطنهم وقطعوا إلى ثلاث مجموعات. الأولى تشمل المهجرين في الخارج الذين يسعون للعودة. أما أولئك الذين ما زالوا في الوطن، فمنقسمون إلى مواطنين في إسرائيل ويسعون لتحقيق حقوق المساواة في المواطنة الكريمة، وآخرين محتلين يسعون لأن يتحرروا وينهوا الاحتلال ويقيموا دولة مستقلة على جزء من فلسطين تمثل وتعبر عن تحقيق مصيرهم. لقد رافق تحقيق الصهيونية لمشروعها في امتلاك الأرض (السيطرة على المكان)، مغذًّى ومدعومًا بعقيدة دينية وسردية جيوسياسية، تطبيق تخطيط حيزي ناظم وموجة لإنشاء شبكة استيطان قروي وحضري مبادر لها. وتحوّل هذا التخطيط الحيزي وتغير كجزء من التغيرات التي واكبت الدولة.

وحاليًا، يواجه التخطيط تحديات نظرية وتطبيقية لاستشراف المستقبل، وقد حاولنا استعراض بعضها بإيجاز. وإنّ حالة الخوف وعدم الثقة المتبادلة وغير المتناظرة بين اليهود الصهيونيين والفلسطينيين ستشكل صائغًا لسياسات التخطيط الحيزي. وسيستمر الإسرائيليون في التوسع الاستيطاني، واستقطاب هجرة يهودية بموجب تخطيط حيزي مبادر. ويستمر في هذا السياق تركيز التطوير في منطقة المركز،

59 Nur Masalha, *Maximum Land and Minimum Arabs: Israel, Transfer and Palestinians 1949-1996* (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1997).

للتشبيك والتكامل مع الاقتصاد العالمي. وفي داخل إسرائيل، سوف تتعمق الفجوات وسيحافظ على الفصل الحيزي الإثنوقومي والثقافي، داخل المدن الكبيرة وبين المدن الوسطية والصغيرة والقرى، رغم بعض المشاركات الوظائفية. إنّ استشراف المستقبل المترجم إلى تخطيط حيزي في إسرائيل هو محاولة في حاجة إلى توسع، حاولنا أن نفتح له بابًا أوليًا، ولكن المهمة لم تنتهِ.

المراجع References

العربية

- أبو قرين، عنتر عبد العال. **المدخل إلى التخطيط العمراني: المفهوم والخصائص والأساليب.** الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2018.
- أبوستة، سلمان حسين. **أطلس فلسطين 1917-1966.** لندن: هيئة أرض فلسطين، 2011.
- بويمل، يئير. **ظل أزرق أبيض.** حيفا: برديس، 2007.
- جبارين، يوسف. **التخطيط القومي في إسرائيل: استراتيجيات الإقصاء والهيمنة.** ترجمة سليم سلامة وسلافة حجاوي. رام الله: مدار، 2013.
- الحزماوي، محمد. **ملكية الأراضي في فلسطين 1918-1948.** عكا: مؤسسة الأسوار، 1998.
- خمايسي، راسم. "الثابت والمتحول في الانتشار الجغرافي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل". **الحصاد.** العدد 3 (2013).
- _____. "أيديولوجية سياسات وأدوات السيطرة على الأرض وتهويد المكان". **قضايا إسرائيلية.** العدد 54. أغسطس 2014.
- _____. "مصيدة التخطيط الحضري في القدس". **المستقبل العربي.** العدد 475 (سبتمبر 2018).
- الزاغة، عادل. "استشراف التغير الديموغرافي بفلسطين في أفق 2030: قراءة في تقرير 'فلسطين 2030، التغير الديموغرافي: فرص للتنمية'". **استشراف للدراسات المستقبلية.** العدد 2 (أغسطس 2017).
- زحالقة، جمال. "قانون القومية: دستور الأبارتهايد الإسرائيلي". **الدراسات الفلسطينية.** العدد 116 (خريف 2018).
- عبد الحميد، علي شعبان. "التخطيط العمراني وإدارة الحيز المكاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة". **سياسات.** العدد 9 (صيف 2009).
- عياصرة، ثائر مطلق محمد. **مدخل إلى التخطيط الحضري: المفاهيم والنظرية والتطبيق.** عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.

العبرية

- أفرات، اليشع. **جغرافية الاحتلال.** تل أبيب: كرمل، 2002.
- أورون، عيران ور. رغب. **بلاد بالكاكي: الأرض والأمن في إسرائيل.** القدس: منشورات كرمل، 2008.
- تسفاديا، أيرز. "العسكرة والحيز في إسرائيل". **سوسيولوجيا إسرائيلية.** العدد 11 (2010).

- الحاج، م. وأ. بن اليعيزر (محرران). **باسم الأمن: سوسيولوجيا السلام والحرب في إسرائيل في عصر متغير**. حيفا: منشورات برديس/ منشورات جامعة حيفا، 2003.
- حسون، شلومو (محرر). **بلورة الحيز في إسرائيل: خارطة الإسكان والأراضي**. القدس: كيتر وكيرن كييمت، 2012.
- _____. **إسرائيل 2048: التنمية والتخطيط المكاني**. القدس: وزارة المالية/ إدارة التخطيط والجامعة العبرية في القدس، 2016.
- خمايسي، راسم. **التخطيط والإسكان لدى المواطنين العرب**. تل أبيب: المركز الدولي للسلام، 1990.
- رام، أوري (محرر). **المجتمع الإسرائيلي: جوانب نقدية، خيارات**. تل أبيب: بريروت، 1993.
- زندبرغ، حاييم. **أراضي إسرائيل: الصهيونية وما بعد الصهيونية**. القدس: معهد أبحاث التشريعات والقانون المقارن، 2007.
- شارون، أرييه. **تخطيط فيزيائي بإسرائيل**. القدس: الطباعة الحكومية، 1951.
- شارون، سمادار. "المخططون: الدولة وبلورة الحيز القومي في مطلع الخمسينات". **نظرية ونقد**. العدد 29 (2006).
- شالوم رايخمان، **من موطئ قدم إلى بلاد مأهولة: تشكيل الخارطة السكانية اليهودية في أرض إسرائيل 1918-1948**. القدس: ياد بن تسفي، 1979.
- شماي، اسيف. وزارة الداخلية. مديرية التخطيط. "عن الإصلاحات بالتخطيط والبناء". معهد القدس (2009/11/2). في: https://bit.ly/33w8TXP
- فيتكون، جدعون. "مطلوب فصل صحيح بين كيرن كييمت وبين مديرية أراضي إسرائيل". أراض (كركع). العدد 50 (2000).
- **كتاب الإحصاء السنوي 2017**. دائرة الإحصاء المركزية. القدس: الطابع الحكومي، 2018.
- **كتاب الإحصاء السنوي رقم 69، 2017**. دائرة الإحصاء المركزي. القدس: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، 2018.
- مزور، آدم (محرر). **مخطط إسرائيل 2020: مخطط رئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين**. حيفا: التخنيون، 1997.
- هيرشكوفيتس، أرية. **التخطيط الحيزي في إسرائيل: سياسة راسية في الأرض**. حيفا: مركز أبحاث المدينة، التخنيون، 2009.

الأجنبية

- Abdulhadi, Rami. "Land Use Planning in the Occupied Palestinian Territories." *Journal of Palestine Studies.* vol. 19, no 4 (Summer 1990).
- Alterman, Rachelle. *Planning in the Face of Crisis: Land Use, Housing and Mass Immigration in Israel.* London: Routledge, 2002.
- Arieli, Shaul. *Messiansm Meets Reality: The Israeli Settlement Project in Judea and Samaria: Vision or Illusion 1967-2016.* Jerusalem: Economic Cooperation Foundation, 2017.
- Ball Stephen J. (ed.). *Foucault and Education: Disciplines and Knowledge.* London: Routledge 1990.
- Blommaert, Jan. *Discourse: A critical introduction.* Cambidge: Cambridge University Press, 2005.
- Coon, Antony. *Town Planning Under Military Occupation: An Examination of the Law and Practice of Town Planning in the Occupied West Bank.* Aldershot: Dartmouth Publishing Company Limited, 1992.
- Ehrenberg, John & Yoav Peled (eds.). *Israel and Palestine: Alternative Perspectives on StateHood.* New York: Rowman & Littlefld, 2016.
- Falah, Ghazi "The 1948 Israeli-Palestinian War and its Aftermath: The Transformation and De-Signification of Palestine's Cultural Landscape." *Annals of the Association of American of Geographers.* vol. 86, no. 2 (June 1996).
- Fenster, Tovi "Planning from 'Below' in Israel: Reflections on the Public Interest." *Geography Research Forum.* vol. 29 (2009).
- Forester, John. *Planning in the Face of Power.* California and London: University of California Press, 1989.
- Guttenberg, Albert Z. *The Language of Planning: Essays on the Origins and Ends of American Planning Thought.* Urbana and Chicago: University of Illinois Press, 1993.
- Hajer, Marteen A. *City Politics: Hegemonic Projects and Discourses.* Aldershot: Gower, 1989.
- _____. *The Politics of Environmental Discourse: Ecological Modernization and the Policy Process.* Oxford: Clarendon Press, 1995.
- Hanafi, Sari. "Explaining Spacio-cide in the Palestinian Territory: Colonization, Separation, and State of Exception." *Current Sociology.* vol. 61, no. 2 (March 2013).

- Home, Robert. *Of Planting and Planning: The Making of British Colonial Cities.* 2nd ed. London & New York: Routledge, 2013.
- Jonstone, Barbara. *Discourse analysis.* 2nd ed. Malden, MA, Oxford & Victoria: Blackwell Publishing, 2008.
- Kellerman, Aharon. *Society and Settlement: Jewish Land of Israel in the Twentieth Century.* Albany, New York: State University in New York Press, 1993.
- Khamaisi, Rassem. "Israeli Use of the British Mandate Planning Legacy as a Tool for the Control of Palestinians in the West Bank." *Planning Perspectives.* vol. 12, no. 3 (July 1997).
- Kimmerling, Baruch. *Zionism and Territory: The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics.* Research Series 51. Berkeley, Ca: University of California Institute of International Studies, 1983.
- Lane, Marcus B. & Michael Hibbard. "Doing it for Themselves: Transformative Planning by Indigenous Peoples." *Journal of Planning Education and Research.* vol. 25, no. 2 (December 2005).
- Lane, Marcus B. "The Role of Planning in Achieving Indigenous Land Justice and Community Goals." *Land Use Policy.* vol. 23, no. 4 (October 2006).
- Lentin, Ronit. "Race and Surveillance in the Settler Colony: The Case of Israeli Rule over Palestine." *Palgrave Communications.* vol. 3, Article number 17056 (2017). at: https://go.nature.com/2W9Jmmy
- Lloyd, David. "Settler Colonialism and the State of Exception: The Example of Palestine/Israel." *Settler Colonial Studies.* vol. 2. no. 1 (2012).
- Masalha, Nur. *Maximum Land and Minimum Arabs: Israel, Transfer and Palestinians1949-1996.* Beirut: Institute for Palestine Studies, 1997.
- Razin, Eran. (ed.). *National, District and Metropolitan Planning in Israel: A Collection in Memory of Pro. Arie Shachar.* Jerusalem: Floersheimer Studies, 2010.
- Sharp, Liz & Tim Richardson, "Reflections on Foucauldian Discourse Analysis in Planning and Environmental Policy Research." *Journal of environmental policy & planning.* vol. 3, no. 3 (September 2001).
- Tollefson, James W. *Planning Language, Planning Inequality: Language Policy in the Community.* London: Longman, 1991.
- Toren, S. Ilan & Noah Locas (eds.). *Israel: The First Decade of Independence.* Albany, New York: State University in New York Press, 1995.

- Yiftachel, Oren. "Israeli Society and Jewish-Palestinian Reconciliation: 'Ethnocracy' and its Territorial Contradictions." *Middle East Journal.* vol. 51, no. 4 (Autumn 1997).
- _____. *Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine.* Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2006.
- Zureik, Elia. *The Palestinians in Israel: A study in Internal Colonialism.* London: Routledge & Kegan Paul, 1978.

عزمي بشارة

في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟

في إجابة عن سؤال يُطرح بكثرة في الأعوام الأخيرة، يشرح عزمي بشارة ظاهرة الشعبوية وسياقاتها التاريخية؛ فقد أصبح من الضروري شرح جذور الظاهرة وماهيتها وتدقيق المفهوم، لا سيما بعد أن راج استخدام المصطلح إعلاميًا في وصف حركات يمينية نشأت وانتشرت خارج الأحزاب المعروفة، وفي وصف سياسيين جدد برزوا وصعدوا من خارج المنظومات الحزبية في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية.

ينفرد هذا الكتاب بالانطلاق من نظرية الديمقراطية وبنيتها، وبالفصل بين ظاهرة الشعبوية في الديمقراطيات؛ إذ يُظهر تميّزها بوضوح على نحو مبيّن لحدودها ودرجاتها من جهة، وحالها في البلدان ذات الأنظمة السلطوية التي يصعب التمييز فيها بين الشعبوي والشعبي في المعارضة. كما يناقش الكتاب مصادر الشعبوية في الخطاب الديمقراطي نفسه، وفي التوترات البنيوية للديمقراطية، ووجود درجات من الشعبوية في خطاب الأحزاب الرئيسة ذاتها، والمصادر الثقافية والسوسيو-اقتصادية للمزاج السياسي الشعبوي.

حليمة أبو هنية | *Halima Abu Haneya

المخطط الإسرائيلي لبرجزة القدس في ضوء "خطة القدس 5800: رؤية القدس 2010-2050"

قراءة نقدية

Israeli Plans for the Gentrification of Jerusalem under The 5800 Years of Jerusalem Plan: A critical reading of the Jerusalem 2010-2050 vision

ملخص: تقدم هذه الدراسة قراءة نقدية لخطة إسرائيلية لـ"برجزة" القدس ضمن سياق الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الذي تواصل إسرائيل تطبيقه في المناطق الفلسطينية، وذلك من خلال تحليل نقدي لـ "خطة القدس 5800: رؤية القدس 2010-2050" التي تهدف، في نهاية المطاف، إلى تهويد مدينة القدس كلها، وتعزيز الوجود اليهودي مقابل الوجود الفلسطيني فيها، بفرض تغييرات مكانية وديموغرافية في المدينة. وتقوم الدراسة باستحداث مفهوم "البرجزة ضمن سياق الاستعمار الاستيطاني"، وذلك بنسج علاقة بين إجراءات الاستيلاء على الأرض والسيطرة ومحاولة محو الوجود السكاني الفلسطيني التي تقوم بها إسرائيل باستخدام أدوات نيوليبرالية. ومن ثم تكمن أهمية الدراسة في القراءة النقدية للأدوات الجديدة التي تستخدمها إسرائيل لتعزيز استعمارها الاستيطاني لمدينة القدس، من خلال تقديم مفهوم البرجزة القائم على المنظومة النيوليبرالية بوصفها أداة استعمار استيطاني معاصرة لتحقيق عملية محو الشعب الأصلاني والاستيلاء على الأرض والمكان.

كلمات مفتاحية: القدس، المخططات الإسرائيلية، برجزة القدس، "خطة القدس 5800"، "رؤية القدس 2010-2050".

Abstract: This study presents a critical reading of the Israeli plan to 'gentrify' Jerusalem as part of continuing Israeli settlement in Palestinian areas, taking as its example the 5800 Years of Jerusalem Plan: The Jerusalem 20102050- Vision. This plan ultimately aims to Judaise the whole city and strengthen the Jewish population at the expense of the Palestinian by imposing spatial and demographic changes. The study imagines "settler-colonial gentrification", connecting Israeli land seizure and erasure of the Palestinian population with the use of neoliberal tools. The importance of the study lies in its critical reading of the new tools used by Israel to reinforce its colonisation of Jerusalem by presenting gentrification (based on neoliberalism) as a tool of settler colonialism to erase the original inhabitants.

Keywords: Jerusalem, Israeli Plans, Gentrification of Jerusalem, "Jerusalem 5800 Plan", "20102050- Jerusalem Vision".

* باحثة في الدكتوراه في العلوم الاجتماعية بجامعة بيرزيت، فلسطين.

Doctoral researcher in social science at Birzeit University, Palestine.

مقدمة

منذ احتلال القدس في عام 1967، تطبق إسرائيل خططًا ممنهجة تستهدف بالأساس النسيج الحضري للمدينة، وعزلها عن امتدادها الفلسطيني في باقي المناطق الفلسطينية، إضافة إلى استهداف المقدسيين وحرمانهم من حقهم في المدينة عبر تطبيق عددٍ من الإجراءات، منها سحب هوياتهم بادعاءات مختلفة، ورفض طلبات لمِّ الشمل، وتقليص مساحات البناء الفلسطيني، وهدم البيوت؛ ما أدى إلى أزمة السكن في المدينة وخروج عشرات الآلاف من سكان المدينة الفلسطينيين من وسط المدينة بحثًا عن أماكن أخرى للسكن، وكل ذلك بهدف إفراغ المدينة من السكان الفلسطينيين، وتعزيز الوجود اليهودي فيها[1].

إن إسرائيل تريد أن تكون القدس عاصمتها الأبدية، وهي غير مستعدة للتخلي عن مخططاتها فيها على الرغم من عدم اعتراف المجتمع الدولي بضم القدس؛ إذ إنها تظل مدينةً محتلة وفقًا للقانون الدولي. في الوقت نفسه، يريد الفلسطينيون أن تكون مدينتهم التاريخية العاصمة المستقبلية للدولة الفلسطينية، وهم غير مستعدين للتنازل عنها أيضًا. وقد أدت مركزية مدينة القدس هذه، بالنسبة إلى كل من الفلسطينيين والإسرائيليين، إلى إنتاج كمٍ هائلٍ من الأدبيات المتعلقة بالمدينة من كلا الطرفين. وعلى سبيل المثال، يناقش مناحيم كلاين في كتابه **القدس: المدينة المتنازع عليها**[2] عددًا من الجوانب المتعلقة بالقدس على المستويات السياسية والتاريخية والجغرافية والتخطيطية، إضافةً إلى السياسات والإجراءات الإسرائيلية في المدينة. كما يناقش قضية الهوية الفلسطينية للجزء الشرقي من مدينة القدس، والعلاقة الخاصة للفلسطينيين بمدينتهم. ومن جهته، يدّعي شلومو حسون أن الفصل العرقي والجغرافي بين الفلسطينيين واليهود في المدينة جعل كلًّا منهما يرى المدينة بوصفها رمزًا لوجوده التاريخي والوطني[3]. وبالنسبة إلى الفلسطينيين، يقول حسون إن هذا الوضع دفع بهم إلى اعتماد مفهوم الصمود بوصفه شكلًا من أشكال المقاومة للحفاظ على أرضهم، والحرص على الدفاع عن الأماكن المقدسة والتاريخية في المدينة، والتي تعتبر من أكبر الرموز المعبرة عن وجودهم في المدينة[4]. ويحاول راسم خمايسي ورامي

---

1 انظر على سبيل المثال المراجع التالية:

Danielle C. Jefferis, "The Center of Life" Policy: Institutionalizing Statelessness in East Jerusalem," *Jerusalem Quarterly*, no. 50 (2012); Omar Karmi, "Breathing Life into a Dead Horse: Jerusalem Identity Card Holders Ponder a Future behind or in front of the Wall," *Jerusalem Quarterly*, no. 22 / 23 (2005); Nadav Shargai, "Demography, Geopolitics, and the Future of Israel's Capital: Jerusalem's Proposed Master Plan," *Jerusalem Center for Public Affairs: Global Law Forum and Legacy Heritage Fund* (2010); Badil Resource Center, "Displaced by the Wall: Pilot Study on Forced Displacement Caused by the Construction of the West Bank Wall and its Associated Regime in the Occupied Palestinian Territories," Bethlehem and Geneva: Badil Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights and the Norwegian Refugee Council/ Internal Displacement Monitoring Center (2006).

2 Menachem Klein, *Jerusalem: The Contested City* (London: Hurst and Company, 2001)

3 Shlomo Hasson, "Territories and Identities in Jerusalem," *GeoJournal,* no. 53 (2001), p. 313.

4 Ibid. p. 311.

نصر الله[5] إلقاء المزيد من الضوء على وضع القدس اليوم والوضع الديموغرافي والسكني فيها، إضافةً إلى سياسات التخطيط واستخدام الأراضي في المدينة، في الكتاب الذي قاما بتحريره بعنوان **النسيج الحضري في القدس: الديموغرافيا، البنية التحتية والمؤسسات**. ويقدم الكتاب صورةً واضحة حول البنية الحضرية والديموغرافية للقدس في ضوء الإجراءات الإسرائيلية الممنهجة في المدينة التي تهدف إلى إحكام القبضة على الأرض والإنسان.

تركز هذه الدراسة، تحديدًا، على التصورات المستقبلية للتحولات في البنية التحتية والمشهد في المدينة، وتقدم تحليلًا مفصلًا لمحتوى "خطة القدس 5800"، لإبراز الأساليب النيوليبرالية المعاصرة التي تستخدمها إسرائيل في الاستيلاء على الحيز. وتجادل الدراسة بأن "خطة القدس 5800: رؤية القدس 2010-2050" هي استكمالٌ وجزءٌ لا يتجزأ من الخطة الإسرائيلية الممنهجة لتعزيز استعمارها الاستيطاني في فلسطين بعامة، والقدس بخاصة، وتحقيق الهدف الرئيس المتمثل في تهويد المدينة بزيادة عدد السكان اليهود على حساب الوجود الفلسطيني فيها. ومن ثم، تحاول إسرائيل من خلال الخطط الهيكلية التي تضعها للمدينة تحقيق تغييرات مكانية وديموغرافية جوهرية. وتهدف إجراءات برجزة القدس، ضمن سياق الاستعمار الاستيطاني بالأساس، إلى خلق حقائق على الأرض لمصلحة إسرائيل والوجود اليهودي في المدينة، وتتويجها بتهويد المدينة الذي تخطط له إسرائيل منذ بدء احتلالها للمدينة في عام 1948.

أولًا: عملية البرجزة بوصفها أداةً معاصرة لتعزيز الاستعمار الاستيطاني

تقوم رؤية "خطة القدس 5800" على تعزيز وضع القدس بوصفها عاصمةً لإسرائيل والشعب اليهودي[6]. وقد ابتدأت إسرائيل بتهجير الفلسطينيين من الشطر الغربي للقدس في عام 1948، وبعد عام 1967 انتهجت خطةً ممنهجة تسعى لتهجير الفلسطينيين من الشطر الشرقي للمدينة بتطبيق سياسات وإجراءات تعسفية ضد الوجود الفلسطيني[7]، تمثلت في الضغوطات الواضحة على إجراءات البناء والسكن للفلسطينيين وهدم البيوت؛ ما ساهم في ارتفاع أسعار الأراضي في المدينة ارتفاعًا خياليًّا، ومن ثم ارتفاع تكاليف البناء وارتفاع الإيجارات[8]. وقد دفع هذا كله بعشرات الآلاف من المقدسيين إلى الخروج

5 Rassem Khamaisi & Rami Nasrallah (eds.), *The Jerusalem Urban Fabric: Demography, Infrastructure, and Institutions* (Jerusalem: The International Peace & Cooperation Center, 2003).

6 Global Metropolis Group, "Jerusalem 5800: Jerusalem Vision 2010-2050," (2013), p. 6.

7 Badil, pp. 7-8.

8 Ahmad El-Atrash, "Politics of Informal Urbanization and the Battle for Urban Rights in Jerusalem," *Jerusalem Quarterly*, no. 65 (2016) pp. 104-105.

من وسط المدينة بحثًا عن أماكن سكن أقل تكلفة[9]؛ وهو ما يمكن اعتباره عملية تهجير للمهمشين قبل البدء بعملية برجزة المدينة.

تشتمل "خطة القدس 5800" على رؤية جديدة لبرجزة القدس وتحويلها إلى مدينة سياحية تكنولوجية بأغلبية يهودية، مع الحد قدر الإمكان من الوجود الفلسطيني فيها. وتعتمد الدراسة، نظريًّا، على الربط بين مفهومين أساسيين هما الاستعمار الاستيطاني وعملية البرجزة. ويهدف الاستعمار الاستيطاني إلى محو السكان الأصليين وإحلال المستوطنين محلهم[10]. وفي الحقيقة، فإن عملية محو الشعب الأصلاني هي بنية وليست مجرد حدث[11]. فمحاولات محو الفلسطينيين لم تبدأ في عام 1967 أو حتى قبل ذلك في عام 1948، بل مع بداية الاستيطان اليهودي في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر. وفي كل مرحلة، يستخدم اليهود ما هو متوافر لديهم من أدوات لتحقيق أهدافهم الاستيطانية في فلسطين. ويلتقي مفهوم الاستعمار الاستيطاني بمفهوم البرجزة عند هدف المحو من أجل الإحلال، محو سكان أصليين من أجل إحلال مجموعات أخرى مكانهم.

المفهوم الكلاسيكي لعملية البرجزة هو غزو أفراد الطبقة الوسطى لمناطق الطبقات الأدنى[12]، أو عملية نزوح الطبقات الدنيا وإحلال الطبقات الأعلى مكانها[13]. ويشتمل كلا التعريفين على عملية إعادة تأهيل البناء في المنطقة المستهدفة أو تغيير المشهد، ويشير إلى ضرورة إزاحة مجموعات. لكن كيف تجري عملية الإزاحة؟ تميز الأدبيات المتعلقة بشأن البرجزة بين نوعين من الإزاحة؛ المباشرة وغير المباشرة. فالإزاحة المباشرة تعني إرغام السكان على المغادرة بالإخلاء القسري والمضايقات، في حين تعني الإزاحة غير المباشرة أن تلك المجموعات تغادر أماكن سكناها طواعيةً لأسباب اقتصادية واجتماعية، بحيث لا يعود في إمكانها العيش في ذلك المكان[14]. وفي حالة القدس، يجري استخدام وسائل مباشرة وغير مباشرة لإكراه الفلسطينيين على الانتقال لأسباب مختلفة، سواء أكان ذلك بسحب الهويات منهم أم بهدم البيوت أم بعزلهم خلف جدار الفصل.

---

9 Usama Ibrahim Badawy, Muain Abdel Aziz Jawabrah & Muain Qasem Jawabrah, "Step Towards Upgrading Perspective for Shuafat Refugee Camp –Jerusalem," *European Journal of Academic Essays*, vol. 1, no. 4 (2015), p. 5.

10 Patrick Wolfe, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native," *Journal of Genocide Research*, vol. 8, no. 4 (2006), p. 388.

11 Ibid. p. 390.

12 Ruth Glass (ed.), *London: Aspects of Change* (London: MacGibbon & Kee, 1964), p. xviii.

13 M. Lyons, "Gentrification, Socioeconomic Change, and the Geography of Displacement," *Journal of Urban Affairs*, vol. 18, no. 1 (1996), p. 40.

14 R. Atkinson, "Measuring Gentrification and Displacement in Greater London," *Urban Studies*, vol. 37, no. 1 (2000).

وتشير كل تعريفات البرجزة إلى عدد من العناصر: نزوح الطبقات المهمشة، والاستثمار الرأسمالي، والتغيرات الطارئة على المشهد المكاني للمنطقة المستهدفة وتطويرها[15]. وقد تركز الجدل النظري حول أسباب البرجزة في منظورين:

- ينحاز ديفيد ليي إلى التفسير القائم على الاستهلاك، وهو ما يعني أن تغير العادات الاستهلاكية هو الذي يدفع صوب عملية البرجزة[16].
- ينحاز نيل سميث إلى التفسير القائم على الإنتاج، بناءً على فرضية الفجوة القائمة في الأجور؛ وهو ما يعني أن عملية البرجزة تحدث عندما تكون ثمة فجوة بين عائدات إيجارات السكن والمكاسب الحقيقية التي يمكن أن يجنيها العقار[17].

وتؤيد هذه الدراسة دعوة كريس هامنيت إلى ضرورة وضع نظرية للبرجزة أكثر شمولية[18]، لا ترتكز فقط على عمليات إنتاج البيوت واستهلاك المتبرجزين. فعندما يتدخل الحافز السياسي - كما هو الشأن في حالة القدس - تكون ثمة حاجة إلى تقديم أسباب أخرى لعملية البرجزة. وتقرن الغالبية العظمى من الأدبيات المتعلقة بعمليات البرجزة في العالم بين عملية البرجزة والنزوح، وتبين أن النزوح يحصل في الغالب بعد استكمال عملية البرجزة، بحيث لا تعود الطبقات الدنيا قادرة على العيش في منطقة مرتفعة التكاليف[19]. أمّا في حالة القدس، فتجري عملية الترحيل المتعمد للفلسطينيين، الذين تعتبرهم إسرائيل طبقة أدنى، وفق خطة منهجية منذ عام 1967، وتهدف إلى إنجاز هدفها بحلول عام 2050، بحسب "خطة القدس 5800".

وتكشف عملية إزاحة الفلسطينيين من القدس، إعدادًا لتنفيذ "خطة 2050"، النقاب عن أهداف المؤسسات الرأسمالية الإسرائيلية الساعية لإنشاء بيئة حضرية سياحية تكنولوجية جديدة تخدم أهداف التراكم الرأسمالي على حساب حياة الفلسطينيين. وتتفق هذه الرؤية مع وجهة نظر سميث[20]، إلا

---

15 Mark Davidson & Loretta Lees, "New-Build 'Gentrification' and London's Riverside Renaissance," *Environment and Planning*, no. 37 (2005).

16 David Ley, "Liberal Ideology and the Postindustrial City," *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 70, no. 2 (1980); David Ley, "Gentrification and the Politics of the New Middle Class," *Environment and Planning: Society and Space*, vol. 12, no. 1 (1994).

17 Neil Smith, "Toward a Theory of Gentrification a Back to the City Movement by Capital, not People," *Journal of the American Planning Association*, vol. 45, no. 4 (1979).

18 Chris Hamnett, "The Blind Men and the Elephant: The Explanation of Gentrification," *Transactions of the Institute of British Geographers*, vol. 16, no. 2 (1991), p. 175.

19 Atkinson.

20 Neil Smith, "New Globalism, New Urbanism: Gentrification as Global Urban Strategy," *Antipode*, vol. 34, no. 3 (2002), p. 445.

أنه لم يركز إلا على الأهداف الاقتصادية لعملية البرجزة، في حين تقوم أهداف الاستعمار الاستيطاني، في حالة إسرائيل، بدور فعال في عملية البرجزة في القدس، ومن ثم يجري تحقيق هدفين أحدهما سياسي والآخر اقتصادي.

لتوضيح ذلك، يبين جدول "البرجزة بالمفهوم الكلاسيكي" الفرق بين منظومتي البرجزة بالمفهوم الكلاسيكي، والبرجزة ضمن سياق الاستعمار الاستيطاني الذي تقدمه هذه الدراسة، وذلك من نواحي التعريف، وأنماط المتبرجزين، والمجموعات المستهدفة بعملية البرجزة، ونماذج التهجير والإزاحة التي تقوم عليها عملية البرجزة، والتبريرات المستخدمة لتنفيذ عملية البرجزة، والأهداف الحقيقية من وراء هذه العملية في كل منظومة.

جدول البرجزة بالمفهوم الكلاسيكي مقابل البرجزة ضمن سياق الاستعمار الاستيطاني

	البرجزة بالمفهوم الكلاسيكي	البرجزة ضمن سياق الاستعمار الاستيطاني
التعريف	غزو أفراد الطبقة الوسطى لمناطق الطبقات الأدنى[21]، أو عملية نزوح الطبقات الدنيا وإحلال الطبقات الأعلى مكانها[22]	استخدام الحكومة الاستيطانية آليات القوة والسيطرة لتهجير الشعب الأصلاني وإحلال المستوطنين محلهم بهدف تعزيز المصالح النيوليبرالية ومشروع الاستعمار الاستيطاني في البلاد المستهدفة بدعوى التنمية والتطوير
أنماط المتبرجزين	الطبقة الوسطى - الطبقات العليا	المستوطنون، الحكومة الاستيطانية
المجموعة المستهدفة	طبقة العمال – الطبقات الفقيرة - المهمشون	الشعب الأصلاني
الإزاحة والتهجير	خلال عملية البرجزة وبعدها	قبل عملية البرجزة، وخلالها، وبعدها
التبريرات	مشاريع تنموية تطويرية	مشاريع تنموية تطويرية
الأهداف الحقيقية	الاستثمار - أهداف اقتصادية	أهداف اقتصادية وسياسية - خلق حقائق ديموغرافية جديدة على أرض الواقع

المصدر: من إعداد الباحثة.

21 Glass, p. xviii.

22 Lyons, p. 40.

ثانيًا: سياق التغيرات المطردة في القدس

لم تكن حدود مدينة القدس ثابتةً منذ احتلالها في عام 1948، فقد تغيرت وتوسعت على مدى نحو 70 عامًا لتتلاءم مع المخططات الاستعمارية الإسرائيلية. وقد شهدت خريطة القدس، منذ عام 1948 حتى اليوم، عددًا من التغيرات التي تخدم الأهداف الديموغرافية الإسرائيلية وأغراض الاستعمار الاستيطاني في المدينة. ولطالما مثلت القدس مركزًا مدينيًا للأحياء المحيطة بها؛ فخلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، تم تقديم عدد من مخططات هيكلية للقدس، أولها في عام 1918 وآخرها في عام 1944، تهدف جميعها إلى الاحتفاظ بالشطر الشرقي من القدس بوصفها مساحةً مفتوحة، وتوجيه التطوير المكاني نحو الأجزاء الشمالية الغربية والجنوبية الغربية[23]. وفي عام 1948، قسمت إسرائيل القدس إلى شطرين شرقي وغربي باحتلالها الشطر الغربي من المدينة. وبعد احتلال إسرائيل بقية المناطق الفلسطينية في عام 1967، تم ضم الشطر الشرقي من مدينة القدس إلى حدود البلدية الإسرائيلية للمدينة، وكان كل زعيم إسرائيلي يتسلم زمام الأمور يؤكد أهداف إسرائيل بتوحيد شطرَي المدينة[24]. وعلى الرغم من عدم اعتراف المجتمع الدولي بضم القدس، وهو ما يعتبر مخالفًا للقانون الدولي، واصلت إسرائيل اتخاذ سلسلة من الإجراءات لتعزيز الوجود اليهودي في المدينة وتحقيق السيادة عليها. وحاول العديد من الباحثين دحض ادعاءات إسرائيل في المدينة من خلال البحث في السياسات الإسرائيلية الداخلية[25]، والنيات الإسرائيلية منذ عام 1948 لتهجير المواطنين الفلسطينيين والاستيلاء على أرضهم[26]، وتأكيد أن المعركة حول القدس أساسها الاستيلاء على الأرض وليس خلافات دينية[27].

لقد ارتكزت الإجراءات الإسرائيلية في مجملها على المخططات الهيكلية وفصل المدينة عن محيطها الفلسطيني. فمنذ عام 1967، بدأت هذه الإجراءات بتحديد حدود بلدية القدس وفصلها عن عدد من القرى المحيطة بها، مثل عناتا وحزما وجبع وأبو ديس والعيزرية والرام، وقرى شمال غرب المدينة، التي تم استثناؤها من الحدود البلدية للمدينة. وبعد ذلك عمدت إسرائيل إلى تمييز الفلسطينيين الساكنين داخل الحدود البلدية الجديدة من بقية الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بمنحهم بطاقات هوية خاصة هي عبارة عن وثيقة إقامة دائمة في المدينة تسمح لهم بالعيش والعمل في إسرائيل، إضافةً

---

23 UN-Habitat, *Right to Develop: Planning Palestinian Communities in East Jerusalem* (2015), accessed on 20/5/2017, at: https://bit.ly/30WaEwg

24 Katherine M. Metres, "Israeli Ethnic Cleansing Undiminished in Jerusalem," *Washington Report on Middle East Affairs*, September/ October 1994, accessed on 4/5/2018, at: https://bit.ly/2H1oVP7

25 Meron Benvenisti, *City of Stone: The Hidden History of Jerusalem* (Los Angeles: University of California Press, 1996).

26 Salim Tamari (ed.) *Jerusalem 1948: The Arab Neighbourhoods and their Fate in the War* (Jerusalem and Bethlehem: Institute of Jerusalem Studies Badil Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, 2002).

27 Michael Dumper, *The Politics of Jerusalem Since 1967* (New York: Colombia University Press, 1997).

الخريطة (1)

الحدود المتغيرة لمدينة القدس

المصدر: "القدس بعد حرب 1967"، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا)، شوهد في 2019/7/1، في:
https://bit.ly/2KPD1aJ

إلى منحهم خدمات صحية محدودة، ولكنها لا تصل إلى مستوى الخدمات لحاملي الجنسية الإسرائيلية والمزايا التي تمنحها لحامليها، فاحتفظ المقدسيون بجوازات سفرهم الأردنية التي كانت ممنوحةً لهم خلال الحكم الأردني للأراضي الفلسطينية بعد حرب عام 1948 حتى عام 1967.

وفي بداية التسعينيات من القرن الماضي، بدأت إسرائيل بتطبيق سياسة التصاريح على سكان الضفة الغربية، والتي تحد من وصول الفلسطينيين إلى القدس؛ فمن لا يحمل الهوية المقدسية ينبغي له الحصول على تصريح لدخول المدينة. وهذا التصريح يمنح بناءً على شروط كثيرة، لذلك ساهمت في الحد من وصول غالبية سكان الضفة الغربية إلى القدس.

بعد توقيع اتفاقات أوسلو، عملت إسرائيل على الدفع نحو تأجيج الأوضاع في القدس بهدف فرض إجراءات تؤدي إلى توحيد شطري المدينة، ومن ثم عرقلة أي مفاوضات على وضع المدينة مع الفلسطينيين من خلال فرض حقائق جغرافية وديموغرافية تساهم في احتفاظ إسرائيل بسيادة كاملة على المدينة[28]، ومن أهم هذه الإجراءات تطبيق سياسات تخطيطية مجحفة في حق الفلسطينيين، وسياسة هدم البيوت العشوائية، وسحب الهويات وسياسات الفصل الجغرافي بالتخلص من مناطق ذات كثافة سكانية فلسطينية عالية، وضم مناطق فارغة من السكان أو ذات كثافة سكانية فلسطينية منخفضة، إضافةً إلى سياسة الاستيطان الآخذة في التصعيد منذ عام 1967[29]. وقد قدم فشل عملية أوسلو ووقف المفاوضات حول وضع القدس لإسرائيل فرصةً ذهبيةً لمواصلة خططها في المدينة، وتصعيد سياساتها وإجراءاتها ضد المقدسيين، وحرمانهم من حقهم في مدينتهم[30].

وفي عام 2002، بدأت إسرائيل بناء جدار الفصل الذي عزز مفهوم فصل المدينة عن محيطها. وساهم الجدار في فصل المزيد من الفلسطينيين عن القدس، ومن ضمنهم سكان مقدسيون يحملون الهويات الزرقاء ويسكنون في مناطق هي من المفترض أنها داخل حدود بلدية القدس، لكن الجدار فصلها عن المدينة، مثل أحياء كفر عقب ومخيم شعفاط وضاحية السلام والولجة، ليشكل أداة فعالة لترسيم حدود جديدة للمدينة[31].

لقد أدى غياب رؤية تخطيطية للشطر الفلسطيني من المدينة، إضافةً إلى كل الاجراءات العنصرية ضد المقدسيين، إلى أزمة سكن خانقة في المدينة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية للسكان الفلسطينيين فيها؛ ما دفع بعشرات الآلاف من المقدسيين إلى مغادرة المدينة بحثًا عن سكنٍ أفضل خارجها[32]. وفي عام 1995، بدأت إسرائيل بتطبيق سياسة مركز الحياة؛ أي إن المقدسي ينبغي له أن يثبت أن القدس هي مركز حياته حتى يتمكن من الاحتفاظ بحقه

---

28 Shargai, p. 6.

29 Nizar Ayyoub, "Forced Displacement and Ethnic Cleansing: Israel's Violations of the Palestinians' Rights to Residency in Jerusalem," *Civic Coalition for Defending the Palestinians' Rights in Jerusalem* (2008), pp. 19-21.

30 Cf. Nur Arafeh, "Roundtable: Israel's Colonial Projection and Future Plans for Jerusalem," with comments by Maha Samman and Raja Khalidi, *Jerusalem Quarterly*, no. 68 (2016).

31 Cf. Doaa Hammoudeh, Layaly Hamayel & Lynn Welchman, "Beyond the Physicality of Space: East Jerusalem, Kufr 'Aqab, and the Politics of Everyday Suffering," *Jerusalem Quarterly*, no. 65 (2016).

32 El-Atrash, p. 105.

في الإقامة في المدينة[33]. والهدف الأساسي لإسرائيل من تطبيق هذه السياسة هو سحب الهويات المقدسية من كل المقدسيين الذين وجدوا سكنًا خارج المدينة، ولكن "تجري الرياح بما لا تشتهي السفن"؛ فقد جاءت النتائج على عكس ما أرادت لها إسرائيل، بحيث إن هذه السياسة دفعت بالمقدسيين الذين خرجوا من المدينة بحثًا عن وضعٍ سكني أفضل إلى العودة إليها، ولكن لأسباب اقتصادية تجمعت الغالبية العظمى منهم في المناطق المحيطة بالمدينة الأقل تكلفة من المركز حيث ترغب إسرائيل في تركيز الوجود اليهودي فيه[34].

ومن ثم، مع بناء جدار الفصل حول مدينة القدس في بدايات القرن الواحد والعشرين، وتصعيد البناء الاستيطاني اليهودي في المدينة بالتوازي مع ارتفاع نسبة هدم بيوت الفلسطينيين فيها وتهجير سكانها، ظهرت بوادر لعملية برجزة من نوع خاص في مدينة القدس.

ثالثًا: برجزة القدس ضمن سياق الاستعمار الاستيطاني: قراءة نقدية في "خطة القدس 5800: رؤية القدس 2010-2050"[35]

لا تتم عملية البرجزة بين ليلة وضحاها؛ فهي تجري على مدى أشهر أو حتى سنوات. وفي حالة القدس، حيث الصراع الكولونيالي، يتم التخطيط لهذه العملية داخل المؤسسات الإسرائيلية على مدى عقود من الزمن، انطلاقًا من فكرة أن من يمتلك القدس يقرر مصيرها[36]. وبصفة عامة، تستهدف عملية البرجزة في العالم أحد أحياء المدن أو بعضها. وهذا ما حصل حتى الآن في بعض أحياء القدس، ومنها حي "مأمن الله" الذي تسميه إسرائيل اليوم "ماميلا"، بحكم خبرتها العالية في تحريف أسماء الأحياء الفلسطينية. ويقع هذا الحي خارج أسوار المدينة، وقد تضررت العديد من مبانيه خلال حرب عام 1948، بحيث يقع على خط الهدنة بين شطرَي المدينة الغربي والشرقي. وفي بداية السبعينيات، أقرت إسرائيل خطةً لتطوير الحي وإعادة تأهيل المباني فيه بهدف تعزيز الاقتصاد اليهودي في المدينة[37]؛ إذ يمثّل الحي أحد أهم المراكز التجارية في القدس، ويزخر بالعديد من المحلات التجارية والمكاتب الخدماتية[38].

---

33 Jefferis, p. 94.

34 Karmi, p. 11.

35 يعتمد التحليل في هذه الدراسة على "خطة القدس 5800" المنشورة باللغة الإنكليزية على موقع الخطة: https://bit.ly/2W0id1r، ومن ثم فإن أرقام الصفحات الظاهرة داخل النص تعود إلى صفحات الخطة باللغة الإنكليزية المتوافرة بصيغة "بي دي إف"، ويمكن تحميلها على الرابط: https://bit.ly/2K85kjE

36 Cheshin et al. *Separate and Unequal: The Inside Story of Israeli Rule in East Jerusalem* (Cambridge Massachusetts; London: Harvard University Press, 1999).

37 Tamari, p. 124.

38 Ibid. p. 57.

تعد حارة المغاربة في القدس أيضًا من الأحياء التي تمت برجزتها لأهداف استعمارية وتوسيع ساحة حائط البراق (الحائط الغربي للمسجد الأقصى) لاحتواء الزوار اليهود إلى الحائط، وتطوير ما يدعى حارة اليهود اليوم. فباحتلال الشطر الشرقي من القدس في عام 1967، تم تدمير حارة المغاربة بالكامل، وتهجير نحو 100 عائلة فلسطينية كانت تسكن الحي[39]. وعملية التطهير العرقي التي تمت في حارة المغاربة هي واحدة من الوسائل التي استخدمتها إسرائيل في محو الفلسطينيين، وإحلال اليهود محلهم، فقد تحولت حارة المغاربة إلى حي يهودي كليًّا.

لكن ما نحن بصدده في هذه الدراسة بشأن "خطة القدس 5800"، هو عملية برجزة تستهدف مدينة القدس بأكملها لأهداف استعمارية استيطانية بحتة، وعلى نطاق واسع، أيضًا. وفيما يلي سيجري التركيز على "خطة القدس 5800: رؤية القدس 2010-2050" التي تستشرف عملية برجزة لمدينة القدس للوصول في نهاية المطاف من أجل إحكام السيطرة على المدينة، وتحقيق الهدف الأساسي الذي تسعى له إسرائيل، وهو تهويد القدس بزيادة عدد اليهود في المدينة مقابل الوجود الفلسطيني فيها.

"خطة القدس 5800: رؤية القدس 2010-2050" هي خطة طويلة المدى تشتمل على رؤية إسرائيل وتوقعاتها للقدس خلال العقود القادمة حتى عام 2050. وتنطلق رؤية "خطة القدس 5800" من أن القدس هي المركز الوطني للشعب اليهودي والمحطة الروحية للأديان السماوية (ص 6-8). وتهدف الخطة إلى تمثيل القدس مدينةً عالميةً تكون محطة سياحية وبيئية وروحية وثقافية.

ولتحقيق هذه الرؤية، تركز الخطة على الخطوات العملية القائمة على استخدامات الأراضي، والبنية التحتية وأعمال البناء. وتبحث إسرائيل في الأثر الاقتصادي للخطة محليًّا، وإقليميًّا وعالميًّا وعلى المستويات كافة؛ فمن أجل الحفاظ على استقرار القدس مدينةً عالميةً خلال فترة المشروع، تركز الخطة على إبقاء القدس محطة جذب سياحي في منطقة الشرق الأوسط (ص 9-10).

تعتبر "خطة القدس 5800" مشروعًا استكماليًّا للخطط الهيكلية التي وضعتها إسرائيل للقدس سابقًا ("الخطة 2020" و"خطة ميروم")؛ ومن ثم تقديم رؤية شاملة حول ما يسمى القدس الكبرى. ومع ذلك، فـ "الخطة 5800" تختلف عن الخطط التي وضعتها بلدية القدس سابقًا في أن نجاح الخطة لا يتوقف على قبول السلطات الإسرائيلية لهذه الخطة بشكلها الكلي، بل تقوم الخطة على عدد من المشروعات المستقلة لاعتماد كل مشروع على حدة، ولا يتسبب رفض أي مشروعٍ منها في رفض الخطة بأكملها؛ أي اعتماد كل مشروع بوصفه استثمارًا فرديًا. وبحلول عام 2050، ستتحول القدس إلى مدينة مختلفة عما هي عليه حاليًّا[40]. من هنا يبدأ تبلور العناصر النيوليبرالية في "الخطة 5800" التي تقوم على استثمارات

39 Tom Abowd, "The Moroccan Quarter: A History of the Present," *Jerusalem Quarterly*, no. 7 (2000), p. 7.

40 Jerusalem 5800: Jerusalem Vision 2010-2050. Phase A: Conceptual Plans - Summary. Global Metropolis Group.

فردية للقطاع الخاص، والتي تهدف مجتمعةً إلى جذب نحو عشرة ملايين سائح أجنبي ومليونَي سائح محلي سنويًّا (ص 83).

يتألف الفريق القائم على الخطة من مجموعة من رجال الأعمال والمستثمرين والاقتصاديين في عدد من المجالات الاقتصادية والاستثمارية؛ منها السياحة، والنقل، والبيئة، والتراث والأمن، والذين يعملون بالتعاون مع خبراء دوليين في مجال السياحة (ص 50). ومن ثم، فإن ما يميز "الخطة 5800" من الخطط السابقة هو أنها مبادرة من القطاع الخاص، وليس من بلدية القدس أو الحكومة، مع عدم تجاهل دور هذه المؤسسات العامة لاحقًا في تسهيل عملية تنفيذ هذه المشروعات في مجالات السياحة، والنقل، والتخطيط الحضري والتكنولوجيا والبيئة.

على مدى أربع سنوات، عمل الفريق على جمع المعلومات والبيانات اللازمة من كل الدوائر الحكومية الإسرائيلية بهدف وضع خطة تطويرية للقدس وتحديد المشروعات ذات الأولوية. وقد تبين للفريق أن إسرائيل لا تزال خلف التطور العالمي في المجال السياحي بنسبة 18 في المئة. ولحل هذه المشكلة، هناك حاجة إلى تدخل جهات من الأعلى، وبخاصة فيما يتعلق ببناء المطارات الجديدة وتحديد أفضل المواقع لها[41].

هناك إذًا تركيز خاص على القطاع السياحي في هذه الخطة وفي سابقاتها أيضًا. ومن الواضح أن اهتمام إسرائيل بالقطاع السياحي لا يخدم أهدافًا اقتصادية فحسب، كما تدعي الخطة، بل أهدافًا سياسية استعمارية أيضًا بتعزيز الرواية اليهودية والوجود اليهودي في المدينة، وبإبراز المواقع اليهودية على أي مواقع إسلامية أو مسيحية فيها. ويتضح ذلك من خلال إبراز الأماكن المقدسة وغير المقدسة لليهود التي تبدو واضحةً في الخريطة السياحية (انظر الخريطة 2) التي نشرتها وزارة السياحة الإسرائيلية في عام 2016، والتي تشير إلى كافة المواقع اليهودية، حتى التجمعات الاستيطانية الصغيرة، وإهمال الأماكن السياحية الإسلامية والمسيحية الرئيسة في المدينة.

من ضمن 57 موقعًا سياحيًّا في البلدة القديمة أشارت إليها الخريطة، برزت كنيسة القيامة فقط موقعًا مسيحيًّا، وبرز المسجد الأقصى موقعًا إسلاميًّا، مع عدم ذكر اسم المسجد، بل جرى استخدام الأسماء العبرية لمنطقة الأقصى، مثل استخدام مسمى جبل الهيكل للموقع، واسم إسطبلات سليمان للمسجد المرواني المحاذي للمسجد الأقصى. وبقية المواقع التي تبرزها الخريطة هي في أغلبها عبارة عن بيوت استولى عليها المستوطنون في البلدة القديمة تم اعتبارها مواقع سياحية تستحق الذكر؛ وفي هذا تجاهل لبقية المعالم الإسلامية والمسيحية التي يقصد إليها الملايين من الحجاج سنويًّا، وبخاصة الحجاج المسيحيين

41 5800 Executive Summary, at: https://bit.ly/2KeyePg

الخريطة (2)

الخريطة السياحية لمدينة القدس (وزارة السياحة الإسرائيلية عام 2016)

المصدر: "القدس بالنسبة لـ 'السياحة' الإسرائيلية: مستوطنات وكنس بدلا من المساجد والكنائس!"، صحيفة **القدس**، 2016/4/4، شوهد في 2019/7/1، في: https://bit.ly/2Qy3o54

الخريطة (3)

مخطط القدس الكبرى في شكل حلقات توسعية

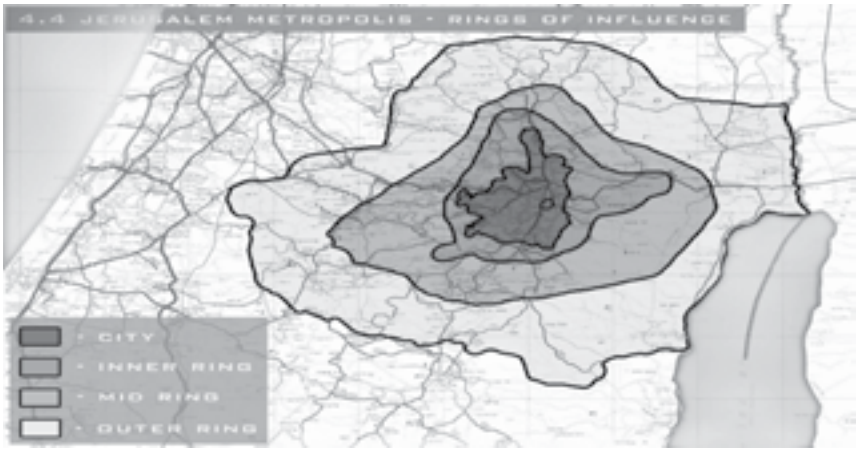

المصدر: "خطط سابقة"، الموقع الإلكتروني لخطة القدس، شوهد في 2019/7/1، في: https://bit.ly/2W0id1r

الذين يصلون إلى المدينة من كل أنحاء العالم. زيادة على ذلك، هناك تعمد واضح لكتابة الأسماء العربية خاطئة في الخريطة[42]؛ وهذا يقع ضمن محاولات تهويد المدينة ومحو الوجود الفلسطيني العربي فيها.

تقسم الخطة القدس إلى عدة مناطق جغرافية محددة على شكل حلقات توسعية، ضمن إطار ما يسمى "مخطط القدس الكبرى" (انظر الخريطة 2):

- تشتمل الحلقة الأساسية على البلدة القديمة.
- تعتمد الحلقة الثانية حدود بلدية القدس كما وضعتها إسرائيل في عام 1967.
- تضم "الحلقة الداخلية" للقدس مستوطنة معاليه أدوميم شرقًا وبيت لحم جنوبًا.
- تمتد "الحلقة الوسطى" حتى بيت شيمش غربًا.
- تتألف "الحلقة الخارجية"، أساسًا، من مناطق ريفية مفتوحة تشتمل على مواقع سياحية كثيرة.

يشير توسيع القدس ضمن هذه الحلقات إلى محاولات تنفيذ ما تسميه إسرائيل "القدس الكبرى"، ليشمل مستوطنات يهودية ومساحات مفتوحة في مناطق رام الله وبيت لحم وأريحا، ومن ثم تجاهل التوسع السكاني الفلسطيني في هذه المدن. ومن شأن التركيز في الخطة على المناطق المفتوحة حول القدس لتحويلها إلى متنزهات سياحية (ص 32-43) أن يحد من التوسع العمراني والسكني للأحياء الفلسطينية المحيطة بمدينة القدس، والتي لا تأبه الخطة لتقديم شيء من أجلها. فالهدف الأساسي هو زيادة نسبة اليهود مقابل الفلسطينيين في المدينة. ويتأكد ذلك في أن إسرائيل لا تخفي في هذه الخطة أهدافها الديموغرافية في المدينة، وتضعها في صميم المبادئ التي تقوم عليها الخطة ضمن عدد من الخطوات، منها تعزيز الهجرات اليهودية من الخارج إلى القدس، إضافةً إلى ضم المستوطنات اليهودية الكبرى على أراضي الضفة الغربية إلى القدس لتحقيق تشكيلة سكانية بنسبة 75.25 في المئة لمصلحة اليهود أو حتى 80.20 في المئة؛ فهي لا تكتفي بالنسبة الموجودة حاليًا (65.35 في المئة)، وتعتبر أنها لا ترتقي إلى المستوى الذي يرجوه اليهود من القدس عاصمةً لدولة يهودية (ص 14-15).

إن إسرائيل حتى اليوم، لم تحدد حدودها كدولة، ومع ذلك فإنها دائمًا مهتمة بوضع حدود لمدينة القدس، مع تعديلها كل حينٍ وفقًا لمصالحها الاستيطانية التوسعية، وتحقيق أهدافها الديموغرافية في المدينة. فمنذ احتلال الشطر الغربي من المدينة في عام 1948، اهتمت إسرائيل بوضع حدود بلدية للمدينة، وقد ضمت إليها الشطر الشرقي من المدينة في عام 1967، وتم تعديل الحدود البلدية لمدينة القدس لاحقًا مع بناء جدار الفصل حول القدس؛ بحيث عمدت إسرائيل في التخطيط لمسار الجدار

42 "القدس بالنسبة لـ 'السياحة' الإسرائيلية: مستوطنات وكنس بدلًا من المساجد والكنائس!"، صحيفة **القدس**، 2016/4/4، شوهد في 2019/5/10، في: https://bit.ly/2Qy3o54

إلى ضم المزيد من المساحات غير المأهولة والمستوطنات في مناطق الضفة إلى حدود القدس، واستثناء مساحات ذات كثافة سكانية فلسطينية عالية هي منذ عام 1967 تقع ضمن الحدود البلدية للمدينة. وهذا أيضًا يقع ضمن الأهداف الإسرائيلية الديموغرافية في المدينة والتوجهات الإسرائيلية نحو زيادة النمو السكاني اليهودي في المدينة، مقابل خفض النمو السكاني الفلسطيني فيها (ص 22).

تعد "خطة القدس 5800" مشروع "بوابات القدس" بهدف تبيان حدود المدينة للسياح، مع تقديم معلومات وشروحات على كل البوابات، كما سيتم وضعها على الطرق الرئيسة على مداخل القدس (ص 64-67). وربما يعطي مصطلح "بوابة" انطباعًا إيجابيًّا بأن المسلك مفتوح للدخول، لكن تعني كلمة "بوابة" في حالة إسرائيل حاجزًا عسكريًّا مجهزًا بوسائل رقابة وتفتيش عالية الدقة مع فترات انتظار وتصاريح دخول بالنسبة إلى الفلسطينيين، ممن يمكن السماح لهم بالوصول إلى المدينة وفق معايير محددة ودقيقة.

وتبدأ الخطة برؤية لإعادة بناء القدس وتأهيل شوارعها ومبانيها داخل البلدة القديمة وخارج سور القدس، بهدف تحويل المدينة إلى مركز جذب سياحي ومقصد للترفيه والتسوق (ص 16). وتصل قمة الثورة السياحية في القدس من خلال بناء المزيد من الفنادق ومراكز الترفيه، وعشرات آلاف الوحدات الفندقية (ص 44-49). وتدّعي إسرائيل بدايةً أن النقص في الغرف الفندقية في القدس وإسرائيل يحد من نجاعة القطاع السياحي فيها، ويضعف الفرص الاقتصادية القائمة على قطاع السياحة خلال العقود القادمة. ومن ثم، تهدف "الخطة 2050" إلى سد هذه الفجوة في القطاع السياحي في القدس بالمساهمة في النمو الاقتصادي (ص 46-47). وقد بدأ كيفين بيرميستر، المؤسس والراعي الرئيس لهذه الرؤية لمستقبل القدس، فعليًا، بشراء مواقع لإنشاء فنادق لزيادة عدد الغرف الفندقية، إضافةً إلى تمويل مشاريع متعلقة بالآثار وغيرها من المشاريع السياحية[43].

وتواصل إسرائيل ادعاءاتها أن "خطة القدس 5800" تهدف بالأساس إلى الحد من نسبة الفقر في القدس وإسرائيل، بتوفير فرص عمل حقيقية للعمال غير المهرة وتوفير فرص اقتصادية جديدة، وأن أفضل طريقة لتحقيق ذلك الهدف هو بناء المزيد من الفنادق؛ ما يترتب عليه زيادة فرص العمل. وبدأ المستثمرون الإعداد فعليًّا لبناء عشرة آلاف غرفة فندقية، إضافةً إلى تمويل بناء مطار جديد؛ بحيث تعتبر الخطة أن مطار بن غوريون الحالي سيكون قاصرًا عن استيعاب النمو المتوقع في القطاع السياحي خلال السنوات العشر المقبلة، ومن ثم فهو غير قادر على تلبية حصة إسرائيل في السوق السياحية العالمية[44].

43 5800 Executive Summary.

44 Ibid.

وكعادتها، لا تفتأ إسرائيل تستغل الحس الديني لمصالحها السياسية والاقتصادية. وفي هذه الخطة، تستغل إسرائيل المواقع الدينية للجذب السياحي. فالخطة تركز على وضع باحات المسجد الأقصى في البلدة القديمة بوصفها نقطة الجذب الرئيسة للسياحة الدينية إلى مدينة القدس "العالمية"، مع تشغيل الباحات والمباني الأثرية فيها متحفًا كبيرًا مفتوحًا لمنح السياح تجربة روحية متميزة، كما تدعي الخطة، والتي لا تذكر بالطبع المسجد الأقصى، بل الهيكل المزعوم لليهود، إضافةً إلى عدد آخر من المواقع التي تعتبرها إسرائيل مقدسة لليهود في القدس داخل السور وخارجه، مثل جبل الزيتون (ص 60-62).

وتشتمل الخطة أيضًا على إنشاء شبكة واسعة من الطرق والمواصلات العامة لتستوعب النمو المتوقع في قطاع السياحة إلى القدس. وستشمل الشبكة خطوط سكك حديد، ونظام حافلات متطورًا، إضافةً إلى مطار ومترو أنفاق؛ بحيث تعتبر الخطة أن شبكة الطرق والمواصلات هي المحرك الأساسي في أي مدينة عالمية. وتتوقع الخطة في هذا الصدد أن يصل النمو السكاني في المدينة في عام 2050 إلى 4-5 ملايين نسمة، إضافةً إلى 12 مليون زائر وسائح في العام، فضلًا عن تحوّل المدينة إلى مركز توظيف رئيس؛ بحيث من المخطط أن تستقبل منطقة عطروت الصناعية نحو 400 ألف موظف في عام 2050 (ص 70-80).

وتولي الخطة إنشاء شبكة مواصلات عامة في المدينة اهتمامًا كبيرًا. وبتحليل السياسات وراء النقل العام، يمكننا قراءة هدفين أساسيين؛ اقتصادي، وسياسي-"أمني". فبالنسبة إلى الهدف الأول، سيتم تسليم إدارة شبكات النقل هذه لشركات خاصة وفقًا للسياسات النيوليبرالية وأعمال الخصخصة التي تعتمدها إسرائيل. ومن ثم، يؤدي هؤلاء المستثمرون دورًا رئيسًا في إدارة هذه الشبكات لزيادة أرباحهم. وبالنسبة إلى الهدف الثاني؛ فإنه إضافةً إلى أن شبكة المواصلات العامة تسهّل على إسرائيل مهمة مراقبة مستخدمي هذه المواصلات بحيث تكون مربوطة بنظام مراقبة متطور، من المعهود أن سياسة شبكات الطرق في إسرائيل يتم تصميمها لإحكام السيطرة على الحركة حول من يستخدم هذه الطرق ومن يمنع منها. فالقيود على الحركة هي إحدى وسائل إسرائيل في السيطرة على الشعب الفلسطيني منذ بداية الاحتلال.

خلاصة

ربما يبدو للوهلة الأولى أن "الخطة 5800" تسعى لتطوير القدس وجعلها في مصاف المدن العالمية المتطورة كما يدعي واضعوها، وأنها تقدم فرصة حقيقية للتنمية، والازدهار الاقتصادي، في المدينة بتوفير فرص عمل وفرص اقتصادية كبرى تخدم جميع سكان المدينة عربًا ويهودًا. لكن بتحليل الخطة وفهم التركيز على التحديات الديموغرافية في المدينة، وخطط التوسع المتعلقة بضم المستوطنات المحيطة بالمدينة والمناطق المفتوحة الخالية، مع استثناء المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية العالية، ندرك تمامًا أن الهدف الأساسي ليس التطوير وتنمية المدينة بقدر ما هو تعزيز السيطرة على المدينة وتثبيت

امتلاكها. والخطة مجرد أداة بآليات معاصرة لتعزيز الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في المدينة، وتشجيع الوجود اليهودي فيها، من خلال بناء مشاريع قوة رأسمالية يتم توجيهها نحو تهويد النسيج المكاني والاجتماعي والاقتصادي في المدينة.

يحمل مفهوم "البرجزة" بعامة معنى سلبيًا، بحيث ينطوي - لا محالة - على أعمال تهجير لا يمكن لأعمال التطوير والتحديث أن تغطي عليها. وفي حالة القدس، تلتقي أعمال التهجير القائمة على عملية البرجزة بأهداف الاستعمار الاستيطاني في تهجير السكان الأصليين وتوطين المستوطنين محلهم. وهنا نأتي إلى السؤال المفاهيمي الأساسي في الدراسة، وهو: ماذا نعني بعملية برجزة القدس ضمن سياق الاستعمار الاستيطاني؟ بناءً على ما سبق تحليله وتوضيحه، إنه استخدام إسرائيل لأدوات القوة والسيطرة لإفراغ القدس من سكانها الفلسطينيين، وإحلال اليهود محلهم، ابتغاء تعزيز مشروع الاستعمار الاستيطاني في المدينة باسم تطويرها.

ومن خلال العودة إلى "جدول البرجزة بالمفهوم الكلاسيكي"، فإن القائم بالعملية هو الحكومة الإسرائيلية، والإسرائيليون بكل أطيافهم، حيث يتم استهداف سكان المدينة الفلسطينيين المهمشين من هذه العملية التهويدية. فأعمال ما تدعوه الخطة "إعادة بناء القدس"، والتي ترمي إلى تغيير المشهد المقدسي الحالي، تهدف إلى تهويد المكان وصبغه بالصبغة اليهودية مع إبراز نوع من الإرث اليهودي الأثري والتاريخي في المدينة. والمشاريع السياحية المتوقعة القائمة على المنظومة النيوليبرالية تهدف كلها أيضًا إلى تغيير المشهد الحضري في المدينة، مع توسيع حدود المدينة بضم التجمعات الاستيطانية الكبرى القائمة على أراضي الفلسطينيين، والسيطرة على المساحات المفتوحة الخضراء حول المدينة. والمشاريع المتعلقة بشبكة الطرق والمواصلات العامة هي أداة فعالة للسيطرة والمراقبة، وتحديد من يسمح له بالدخول إلى المدينة ومن يمنع منها، وبالطبع الكل مسموح له ما عدا الفلسطيني الذي يخضع لعدد من القيود والإجراءات، فهو الوحيد الذي يحتاج إلى تصاريح خاصة للوصول إلى المدينة ضمن شروط قاسية تقع ضمن الخطط الإسرائيلية السياسية والديموغرافية بالحد قدر الإمكان من نسبة الفلسطينيين في المدينة، وزيادة نسبة اليهود باستقدام مهاجرين جدد إلى المدينة وتشجيعهم على السكن فيها. هذه كلها أدوات نيوليبرالية يتم استخدامها في تنفيذ أعمال البرجزة في العالم، تسعى من خلالها لتهجير الفئات غير المرغوب فيها من المكان وتشجيع استقدام فئات غيرها. وفي حالة القدس، يشكل الفلسطينيون الفئة غير المرغوب فيها، ليتم استبدالهم باليهود في المدينة.

يعزز هذا الاستنتاجَ التصريحاتُ الصادرة عن عدد من زعماء إسرائيل المتعلقة بضرورة التخلص من بعض المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية العالية في محيط القدس، مثل كفر عقب ومخيم شعفاط، وضرورة سلخها عن المدينة، وبدء تطبيق ذلك من خلال بناء جدار الفصل الذي فصلها جغرافيًا

عن المدينة، مع توقف بلدية القدس عن تقديم خدماتها لهذه المناطق[45]. إن واضعي الخطة هم من القطاع الخاص، إلا أن أهدافها تصب في رؤية الحكومة الإسرائيلية لمستقبل المدينة وتهويدها، ولهذا تسعى المؤسسات الإسرائيلية الحكومية والوزارات للتعاون مع فريق الخطة في التنفيذ.

لن يكتب بالضرورة لتوقعات عملية البرجزة في القدس وأهداف محو الفلسطينيين وإحلال اليهود محلهم النجاح؛ فلطالما انطوت إجراءات الاستعمار الاستيطاني على تناقضات وفشل في القضاء التام على الشعوب الأصلانية مهما كانت الأدوات المستخدمة. وقد رأينا أن سياسة مركز الحياة التي كان هدفها الأساسي هو التخلص من عشرات الآلاف من المقدسيين الذين خرجوا من المدينة سعيًا للحصول على سكن ملائم خارجها أثبتت عكس ما ترتئيه، وأدت إلى عودة هؤلاء المقدسيين إلى مدينتهم، فضلًا عن استمرار أعمال المقاومة التي يقوم بها الفلسطينيون ضد السياسات الإسرائيلية المتواصلة التي تستهدف وجودهم بالأساس.

---

45 في عام 2015، أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي النيات الإسرائيلية المتعلقة بسحب إقامة ما يقارب ثمانين ألفًا إلى مئة ألف مقدسي يسكنون الأحياء المحيطة بمدينة القدس التي تم فصلها عن المدينة ببناء جدار الفصل. ويشكل هؤلاء المقدسيون نحو 10 في المئة من سكان المدينة بعامة، و25 في المئة من السكان الفلسطينيين في المدينة، انظر:

Ben Lienfield, "Palestinians Slam Benjamin Netanyahu's Threat to Take Away their Residency Rights in East Jerusalem," Independent, 1/11/2015, accessed on 30/5/2019, at: https://ind.pn/2WvvOPy

وفي إحدى جلسات الكنيست الإسرائيلي في عام 2007، تساءل رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، إيهود أولمرت، حول جدوى الإبقاء على ضم بعض الأحياء الفلسطينية المحيطة بالقدس؛ مثل كفر عقب، والولجة، والسواحرة، ومخيم شعفاط، انظر:

Isabel Kershner, "Israelis Press Plan to Block the Division of Jerusalem," *The New York Times*, 15/11/2007, accessed on 30/5/2019, at: https://nyti.ms/2GZ2wSH

References المراجع

- Abowd, Tom. "The Moroccan Quarter: A History of the Present." *Jerusalem Quarterly*. no. 7 (2000).
- Arafeh, Nur. "Roundtable: Israel's Colonial Projection and Future Plans for Jerusalem." with comments by Maha Samman and Raja Khalidi. *Jerusalem Quarterly*. no. 68 (2016).
- Atkinson, R. "Measuring Gentrification and Displacement in Greater London." *Urban Studies*. vol. 37, no. 1 (2000).
- Ayyoub, Nizar. "Forced Displacement and Ethnic Cleansing: Israel's Violations of the Palestinians' Rights to Residency in Jerusalem." *Civic Coalition for Defending the Palestinians' Rights in Jerusalem* (2008).
- Badawy, Usama Ibrahim, Muain Abdel Aziz Jawabrah & Muain Qasem Jawabrah. "Step Towards Upgrading Perspective for Shuafat Refugee Camp –Jerusalem." *European Journal of Academic Essays*. vol. 1, no. 4 (2015).
- Badil Resource Center. "Displaced by the Wall: Pilot Study on Forced Displacement Caused by the Construction of the West Bank Wall and its Associated Regime in the Occupied Palestinian Territories." Bethlehem and Geneva: Badil Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights and the Norwegian Refugee Council/Internal Displacement Monitoring Center (2006).
- Benvenesti, Meron. *City of Stone: The Hidden History of Jerusalem*. Los Angeles: University of California Press, 1996.
- Cheshin, Amir S. Bill Hutman and Avi Melamed. *Separate and Unequal: The Inside Story of Israeli Rule in East Jerusalem*. Cambridge Massachusetts and London: Harvard University Press, 1999.
- Davidson, Mark and Lees, Loretta. "New-Build 'Gentrification' and London's Riverside Renaissance." *Environment and Planning*. no. 37 (2005).
- Dumper, Michael. *The Politics of Jerusalem Since 1967*. New York: Colombia University Press, 1997.
- El-Atrash, Ahmad. "Politics of Informal Urbanization and the Battle for Urban Rights in Jerusalem." *Jerusalem Quarterly*. no. 65 (2016).
- Glass, Ruth (ed.) *Aspects of Change, in Centre for Urban Studies*. London: MacGibbon & Kee, 1964.
- Global Metropolis Group. "Jerusalem 5800: Jerusalem Vision 2010-2050." (2013).

- Hammoudeh, Doaa, Layaly Hamayel & Lynn Welchman. "Beyond the Physicality of Space: East Jerusalem, Kufr 'Aqab, and the Politics of Everyday Suffering." *Jerusalem Quarterly*. no. 65 (2016).
- Hamnett, Chris. "The Blind Men and the Elephant: The Explanation of Gentrification." *Transactions of the Institute of British Geographers.* vol. 16, no. 2 (1991).
- Hasson, Shlomo. "Territories and Identities in Jerusalem." *GeoJournal.* no. 53 (2001).
- Jefferis, Danielle C. "The "Center of Life" Policy: Institutionalizing Statelessness in East Jerusalem." *Jerusalem Quarterly*. no. 50 (2012).
- "Jerusalem 5800-2050: A Futuristic Vision for Metropolitan Jerusalem." at: https://bit.ly/2I5ZL2s
- Karmi, Omar. "Breathing Life into a Dead Horse: Jerusalem Identity Card Holders Ponder a Future behind or in front of the Wall." *Jerusalem Quarterly*. no. 22/ 23 (2005).
- Khamaisi, Rassem and Nasrallah, Rami. (eds.) *The Jerusalem Urban Fabric: Demography, Infrastructure, and Institutions.* Jerusalem: The International Peace & Cooperation Center, 2003.
- Klein, Menachem. *Jerusalem: The Contested City.* London: Hurst and Company, 2001.
- Ley, David. "Liberal Ideology and the Postindustrial City." *Annals of the Association of American Geographers.* vol. 70, no. 2 (1980).
- _____. "Gentrification and the Politics of the New Middle Class." *Environment and Planning*. Society and *Space*. vol. 12, no. 1 (1994).
- Lyons, M. "Gentrification, Socioeconomic Change, and the Geography of Displacement." *Journal of Urban Affairs.* vol. 18, no. 1 (1996).
- Metres, Katherine M. "Israeli Ethnic Cleansing Undiminished in Jerusalem." *Washington Report* (1994).
- Shargai, Nadav. "Demography, Geopolitics, and the Future of Israel's Capital: Jerusalem's Proposed Master Plan." *Jerusalem Center for Public Affairs: Global Law Forum and Legacy Heritage Fund* (2010).
- Smith, Neil. Toward a Theory of Gentrification, A Back to the City Movement by Capital, not People. *Journal of the American Planning Association.* vol. 45, no. 4 (1979).

- _____. "New Globalism, New Urbanism: Gentrification as Global Urban Strategy." *Antipode.* vol. 34, no. 3 (2002).
- Tamari, Salim (ed.) *Jerusalem 1948: The Arab Neighborhoods and their Fate in the War*. Jerusalem and Bethlehem: Institute of Jerusalem Studies Badil Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, 2002.
- UN-Habitat. *The Right to Develop: Planning Palestinian Communities in East Jerusalem* (2015). at: https://bit.ly/30WaEwg
- Wolfe, Patrick. "Settler colonialism and the elimination of the native." *Journal of Genocide Research.* vol. 8, no. 4 (2006).
- Yiftachel, Oren. "Planning and Social Control: Exploring the 'Dark Side'." *Journal of Planning Literature.* vol. 12, no. 4 (1998).

معجم الدوحة التاريخي للغة العربية
The Doha Historical Dictionary of Arabic

ينفرد **معجم الدوحة التاريخي للغة العربية**، الذي أطلقه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الخامس والعشرين من أيار/ مايو 2013، برصد ألفاظ اللغة العربية منذ بدايات استعمالها في النقوش والنصوص، وما طرأ عليها من تغيّرات في مبانيها ومعانيها داخل سياقاتها النصية، متتبّعًا الخط الزمني لهذا التطور.

وبالنظر إلى تاريخ اللغة العربية الطويل وضخامة حجم نصوصها، يجري إنجاز المعجم على مراحل. وقد تكلّلت الجهود بإنجاز المرحلة الأولى منه، وهي تمتد من أقدم نص عربي مُوثق إلى نصوص عام 200 للهجرة، وتمّ تصميم بوّابة إلكترونية تتضمّن زهاء مئة ألف مدخل معجمي، وتقدّم عدة أنواع من الخدمات اللغوية والنصية والإحصائية.

والعمل جارٍ على إعداد المرحلة الثانية من المعجم لتغطية عشرة قرون من تاريخ ألفاظ اللغة العربية ومصطلحاتها، من القرن الخامس قبل الهجرة إلى نهاية القرن الخامس بعد الهجرة.

البوابة الإلكترونيّة لمعجم الدوحة التاريخيّ للغة العربيّة:
https://www.dohadictionary.org

أشرف بدر | *Ashraf Bader

التعداد السكاني في القدس بوصفه أداةً للسيطرة والتشظية الاستعمارية

Jerusalem Population Statistics as a Tool for Control and Colonial Fragmentation

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التعداد السكاني في الجزء المستعمر من القدس في عام 1967؛ سواء التحليل الذي أجراه الجهاز البيروقراطي الإسرائيلي في عام 1967، أم التعدادات السكانية التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الأعوام 1997 و2007 و2017. وبُنيت هذه الدراسة استنادًا إلى ميشيل فوكو الذي افترض أنّ التعداد السكاني يُعدّ أداةً للتحكّم والضبط والسيطرة. وتسعى الدراسة أيضًا للإجابة عن سؤال مركزي مركّب، يتعلق بكيفية مساهمة التعداد السكاني في ترسيخ التقسيمات الاستعمارية (وذلك بالرجوع إلى بندكت أندرسون)، وتمثيل السلطة الحاكمة. ويتفرّع من هذا السؤال أسئلة عدة، أبرزها سؤال العلاقة ما بين التعداد السكاني والصراع الديموغرافي في القدس. وتجادل الدراسة أنّ التعداد السكاني في القدس يُعتبَر أداةً مهمةً لبسط السلطات الاستعمارية سيطرتها، إضافة إلى استخدامه أداةً للتشظية وترسيخ التقسيمات الاستعمارية، وتوظيفه في النزاع الديموغرافي القائم في فلسطين والقدس بشكل خاص.

كلمات مفتاحية: القدس، التعداد السكاني، البيروقراطية الاستعمارية، التشظية الاستعمارية، الخصوبة، النزاع الديموغرافي.

Abstract: This study analyses population statistics in the colonized part of Jerusalem in 1967, whether the analysis conducted by the bureaucratic settlement apparatus in 1967 or the population statistics collected by the Central Palestinian Statistics Agency in 1997, 2007 and 2017. It is based on Foucault's suggestion that population statistics are a tool of control. It tries to answer a complex central question on how population statistics contribute to colonial divisions (following Benedict Anderson) and representation of the governing power. This question produces several others, most importantly the connection of population statistics and demographic conflict in Jerusalem. The study argues that population statistics in Jerusalem are an important tool for extending the control of the settler authority, to fragment and consolidate colonial divisions, particularly within the demographic conflict in Jerusalem.

Keywords: Jerusalem, population statistics, colonial bureaucracy, colonial fragmentation, fertility, demographic conflict.

* باحث فلسطيني متخصص في الاستعمار الاستيطاني.

Palestinian researcher specializing in settler colonialism.

مدخل

ارتبط إجراء التعداد السكاني منذ القِدَم بمحاولات الإمبراطوريات والدول فرْض سيطرتها وسيادتها على الأرض وجباية الضرائب، إضافة إلى ضبط الأفراد. وتمتد ظاهرة التعداد السكاني إلى ما قبل نشوء الإمبراطورية الرومانية، حيث أُجري في بابل القديمة وفلسطين وبلاد فارس والصين ومصر، وكان الرومان يحصون الأفراد وممتلكاتهم كل خمسة أعوام، بهدف تحديد التزاماتهم المالية، وبشكل خاص من يجب إخضاعه للضريبة أو تجنيده. وبما أنّ كلا الأمرين (الضريبة والتجنيد) يتعارض مع مصالح الأفراد، على نحو يقود إلى عدم تقديمهم معلومات دقيقة، فإنّ تلك التعدادات كانت تفتقر إلى الدقة. من ناحية أخرى، لم تسعَ تلك التعدادات إلى إحصاء جميع الأفراد، أو حتى عيّنة ممثلة لهم، إنما انحصرت في عدّ رؤوس الأسر أو الذكور في سن التجنيد. لكن، مع بداية القرن السابع عشر (مع ظهور الدولة القومية الحديثة، بالتزامن مع ظاهرة الاستعمار)، طرأ تطورٌ على التعداد السكاني من ناحية أسلوب التعداد والهدف منه؛ فسابقًا، كان يُجرى التعداد بهدف الضبط والسيطرة على عدد محدود من الأفراد، بينما في عصر ما بعد الدولة القومية، أصبح الهدف هو ممارسة الضبط والسيطرة على مجمل السكان[1].

في ما يخصّ التعداد السكاني لفلسطينيي القدس، هناك شحٌ في الدراسات التي تعرض الموضوع، مع توافر بعض الدراسات التي تتناول موضوع الإحصاء السكاني في فلسطين بشكل عام، وفي مقدمها دراسة إيليا زريق الصادرة في عام 2001 التي يتطرق فيها إلى كيفية تشكيل فلسطين عبر الممارسات الرقابية، وعلى رأسها إحصاء السكان والرصد المكاني، حيث يمكن اعتبار التعداد السكاني وسيلةً أساسيةً للسياسات الحيوية (البيوبوليتك) Bio-politique[2]. أما عنات ليبلير فتنطلق في دراستها الصادرة في عام 2011 من الإطار النظري نفسه الذي استخدمه زريق، في محاولة منها لدراسة ممارسات محددة، مثل الإحصاء السكاني، لتكوين دولة إسرائيل وبنائها، على اعتبار أنّ الإحصاء السكاني من الممارسات التي يتقاطع فيها "العلم" مع السلطة السياسية[3]. وفي المقابل، يَرى عبّاد يحيى في دراسته الصادرة في عام 2014 أنّ الإحصاء الفلسطيني حذا حذو مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي في العمل على تشظية "المجتمع الفلسطيني"، وذلك عبر الاقتصار على إحصاء الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث لم يرد مبرّرٌ علمي أو معرفي لعدم تعامل الإحصاء الفلسطيني مع الفلسطينيين (في فلسطين الانتدابية

1 Census, *Encyclopaedia Britannica*, 2019, at: https://bit.ly/2CjVuq6

2 Elia Zureik, "Constructing Palestine through Surveillance Practices," *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 28, no. 2 (November 2001), pp. 205-227.

3 Anat E. Leibler, "You Must Know Your Stock: Census as Surveillance Practice in 1948 and 1967," in: Elia Zureik, David Lyon & Yasmeen Abu-Laban, *Surveillance and Control in Israel/Palestine* (New York: Routledge, 2011), pp. 239-256.

والشتات) باعتباره وحدة تحليلية واحدة[4]. بينما يعتبر جان باس في دراسته الصادرة في عام 2015 أنّ الإحصاء الفلسطيني لم يأتِ من خلال عملية تطور تاريخي، إنما جاء تأسيسه من الصفر، ومن ثمّ يُمكن أن نلحظ درجةً عاليةً من التكامل العالمي للإحصاء الفلسطيني، ومساهمته في بناء الدولة المرتقبة[5]. أمّا عز الدين التميمي، فيجادل في دراسته الصادرة في عام 2017، أنّ اهتمام الاستعمار بالديموغرافيا تولّد من سعيه لصنع طائفة المستعمَرة، وهويتها وهذا ينطبق على الحالة الاستعمارية الصهيونية التي تستخدم التعداد السكاني أداةً لتحقيق هذه الغاية[6].

تفتقر الدراسات السابقة إلى معالجة التعداد السكاني في القدس وتحليله؛ وإن تطرّقت له، بشكل عابر. ففي دراسة زريق، يُركَّز على التعداد السكاني الإسرائيلي الذي أجري في عام 1948، إضافة إلى التعداد السكاني الفلسطيني في عام 1997. في حين صبّت ليبلير اهتمامها على الإحصاء الإسرائيلي من دون أن تتطرق إلى الإحصاء الفلسطيني، مع التركيز على تأثيرات تعداد عام 1948 ومفاعيله، والعلاقة بين بناء جهاز الإحصاء الإسرائيلي وبناء التوجّهات الديموغرافية لدولة إسرائيل. أمّا يحيى، فاستند في مجادلته إلى تتبع ملابسات تأسيس الإحصاء الفلسطيني، وتبنّيه التصنيفات الاستعمارية التي وضعها الإحصاء الإسرائيلي، ومن بعده مؤسسة "فافو" Fafo النرويجية التي تولّى كبير باحثيها (حسن أبو لبدة) مهمة تأسيس الإحصاء الفلسطيني وإدارته حتى عام 2005. لكن يحيى لم يُسنِد مجادلته بأيّ دلائل أو شواهد من منشورات الإحصاء الفلسطيني؛ فلا يظهر في دراسته تتبع لتفصيلات المطبوعات الصادرة عن الإحصاء الفلسطيني، أو حتى إجراء مقابلات مع العاملين فيه، وذلك لإثبات مجادلته، إنما استند إلى تأطير نظري وبعض الدراسات المنشورة المبنية على الافتراض بأنّ الإحصاء الفلسطيني أداة من أدوات الاستعمار. بينما اقتصر باس في دراسته على البحث في الإحصاء الفلسطيني من دون التطرّق إلى الإحصاء الإسرائيلي. وفي ما يتعلق بدراسة التميمي، فتدور حول تعدادَي عامي 1948 و2008 اللذين أُجريا بوساطة الإحصاء الإسرائيلي، ودورهما في صنع المواطنة.

بناءً على ما سبق، وفي ضوء قلّة الدراسات المتعلقة بالتعداد السكاني في القدس[7]، تسعى هذه الدراسة لسدّ ثغرةٍ معرفية من خلال دراسة التعداد السكاني في الجزء المستعمر من القدس في عام 1967

4 عبّاد يحيى، "الإحصاء والبحث الاجتماعي في الأرض المحتلة 1967: الأثر الاستعماري وتشظية المجتمع الفلسطيني"، **عمران**، مج 2، العدد 7 (شتاء 2014)، ص 63-80.

5 Jan Busse, "The Biopolitics of Statistics and Census in Palestine," *International Political Sociology*, vol. 9, no. 1 (2015), pp. 70-89.

6 عز الدين التميمي، "التعداد الإسرائيلي وصناعة المواطنة"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مج 28، العدد 111 (صيف 2017)، ص 68.

7 في ما انتهى إليه البحث، وبوساطة الاستعانة بقاعدة البيانات المتوافرة في مكتبة جامعة بيرزيت، ومحرك البحث غوغل، إضافة إلى البحث في قاعدة البيانات الأكاديمية Jstor، وباستخدام كلمتي البحث: "الإحصاء الفلسطيني" وPalestinian Statistics.

وتحليله، سواء بوساطة الإحصاء الإسرائيلي[8] أم الإحصاء الفلسطيني؛ وذلك بمنظور نقدي تحليلي، اعتمادًا على مصادر أوّلية من وثائق إسرائيلية باللغة العبرية كُشف عنها أول مرة في عام 2017، في الذكرى الخمسين لحرب 1967، تضمّ تفصيلات جلسات لجنة المدراء، وتقريرًا للمكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي بشأن تعداد عام 1967 في القدس. إضافة إلى ذلك، ستسعى الدراسة لإجراء مسح للمنشورات الصادرة عن الإحصاء الفلسطيني والمتعلقة بالقدس، مع إجراء مقابلات شخصية مع مؤسس الإحصاء الفلسطيني ورئيسه السابق حسن أبو لبدة، إضافة إلى إجراء مقابلات مع عدد من موظفيه.

أولًا: التعداد: تمثيل للسلطة أم ممارسة لدورها؟

يُعدّ التعداد السكاني وسيلةً لتمثيل سلطة الدولة، وأداةً لممارسة دورها. فبحسب بيار بورديو "الدولة تبدأ مع إحصاء النفوس"[9]، وذلك حتى يتعرّف الحاكم إلى المحكومين. لذلك من المنطقي أن يكون أول عمل تضطلع به البيروقراطية الاستعمارية هو السعي لإجراء تعداد للسكان الواقعين تحت سيطرتها. فعقب انتهاء حرب 1967 واستيلاء إسرائيل على ما بقي من فلسطين الانتدابية، تشكلت لجنة المدراء[10] بهدف الإشراف على وضع سياسات إدارة المناطق الجديدة التي استولت عليها إسرائيل، وكان أول قرار اتخذته اللجنة في جلستها التمهيدية (رقم صفر)، في 15 حزيران/ يونيو 1967، هو إعطاء تعليمات للمكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي للاستعداد ببدء إجراء تعداد سكاني في المناطق التي جرى الاستيلاء عليها[11]. وفي الجلسة الثامنة للجنة، أعطت تعليماتها للإحصاء الإسرائيلي بالعمل للحصول على معلومات إحصائية في الجوانب التالية: 1) خدمات الاستيراد والتصدير؛ 2) السكان؛ 3) التوظيف (العمل)؛ 4) الأسعار؛ 5) المحاصيل الزراعية والمناطق المزروعة؛ 6) البيانات المصرفية والنقدية[12]. وبالفعل، بُدئ في تسجيل الفلسطينيين في القسم الشرقي من مدينة القدس في وزارة الداخلية الإسرائيلية، في 26 حزيران/ يونيو 1967، أمّا التعداد السكاني فأجري في 27 أيلول/ سبتمبر 1967 بالتعاون مع بلدية القدس، التي ترأسها وقتئذ الصهيوني تيدي كوليك[13].

---

8 أجرت السلطات الإسرائيلية تعدادًا وحيدًا في القدس في عام 1967، ومن بعده راحت تحدّث البيانات من خلال السجلات الإدارية.

9 بيار بورديو، **عن الدولة: دروس في الكوليج دو فرانس (1989-1992)**، ترجمة نصير مروّة (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 29.

10 لجنة تشرف على وضع السياسات لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء، إضافة إلى الجولان، وتضم وكلاء ومديري الوزارات الإسرائيلية كلها، إضافة إلى القيادة العسكرية للضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان، ويحضر اجتماعاتها مندوب عن بنك إسرائيل والمكتب المركزي للإحصاء.

11 أرشيف دولة إسرائيل، وزارة الدفاع- لجنة المديرين، الجلسة التمهيدية رقم (0)، 1967/6/15، ص 2. (بالعبرية)

12 المرجع نفسه، الجلسة الثامنة، 1967/6/29، ص 42.

13 أرشيف دولة إسرائيل، تعداد السكان والأبنية، ملف: ج ل- 4 / 3550، ص 3. (بالعبرية)

في المقابل، أُنشئ مركز الإحصاء الفلسطيني في القدس بقرار من الرئيس الراحل ياسر عرفات؛ بصفته رئيس دولة فلسطين/ رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ووقّعه في تونس، في 10 كانون الثاني/ يناير 1994[14]، أي قبل تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض الواقع بأربعة شهور، حيث دخلت أولى طلائع القوات الفلسطينية إلى غزة في 10 أيار/ مايو 1994[15]. وأُضيف إلى القرار، بخط يد عرفات، "وله فرعًا [فرعٌ] في غزة وبقية الضفة"[16]، حيث كان الدارج في القرارات كلها القاضية بإنشاء أي من المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير، الإشارة إلى عبارة "في القدس". وجاء إنشاء الإحصاء الفلسطيني، وبحسب حسن أبو لبدة[17]، في سياق العمل على توفير رقم فلسطيني كي تستخدمه الكينونة الفلسطينية المُزمع إنشاؤها، كتتويج للعملية التفاوضية بين المنظمة وإسرائيل.

يجادل ميشال فوكو في معرض مفهمته للسياسات الحيوية بأنّ موضوع الدولة الحديثة تحوّل من "دولة الأرض" إلى "دولة السكان"[18]؛ إذ تتمحور السلطة الحيوية حول وضع قواعد لسلوك أفراد المجتمع. ويحاجّ فوكو بأنّ السياسة الحيوية التي تهتم بإدارة السكان بُنيت على العقلانية السياسية الأوروبية، التي سعت بدورها للتركيز على الجسد من حيث التكاثر والولادات والوفيات والمستوى الصحي ومعدّل العمر والتعمير، ومن ثمّ الاهتمام بالشروط التي يمكن أن تُغيّر هذه الظواهر، من خلال مجموعة كبرى من التدخلات والمراقبات الضابطة[19]. و"كجزء أساسي من نمو السلطة، يتكوّن جهاز وثائقي كبير جدًا يهتم بالتفصيلات الدقيقة. وعبر هذه المراكمة الفردية بانتظام كامل، يُصبح من الممكن قياس عموم الظواهر وتوصيف الجماعات وترسيم الوقائع الجماعية وحساب الفراغات بين الأفراد وتوزيع ذلك كله على سكان معيّنين"[20].

تؤكد عناية زيدان (وكيل مساعد رئيس الإحصاء الفلسطيني للبرامج الإحصائية)[21] أنّ الإحصاء الفلسطيني واجه مضايقات الاحتلال منذ نشأته، خصوصًا في مدينة القدس التي كان مكتب الإحصاء فيها يعمل تحت لافتة مموّهة باعتباره مركزَ أبحاث. وفي نهاية عام 1994، اضطر الإحصاء الفلسطيني

---

14 وثيقة من أرشيف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، صادرة عن دولة فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية، مكتب الرئيس، رقم 995، 1994/2/14.

15 "يوم من الذاكرة، العاشر من أيار/ مايو"، **وكالة "وفا"**، 2006/5/9، شوهد في 2019/9/5، في: https://bit.ly/2T6IMAr

16 حاولنا معرفة سبب إضافة هذه العبارة بخط اليد في أثناء إجراء المقابلات مع الأشخاص الذين عايشوا تأسيس الجهاز، ولم نعثر على تفسير.

17 مقابلة شخصية مع حسن أبو لبدة، رام الله، في 2018/11/18.

18 Michel Foucault, *Security, Territory, Population: Lectures at the Collège de France, 1977-1978*, Michel Senellart (ed.), Graham Bruchell (Trans.) (New York: Palgrave Macmillan, 2007), p. 129.

19 ميشيل فوكو، **يجب الدفاع عن المجتمع**، ترجمة وتقديم وتعليق الزواوي بغورة (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2003)، ص 236.

20 Hubert L. Dreyfus & Paul Rabinow, *Michel Foucault, Beyond Structuralism and Hermeneutics*, with an afterword by Michel Foucault (Chicago, IL.: University of Chicago Press, 1982), p. 59.

21 مقابلة شخصية مع عناية زيدان، وكيل مساعد رئيس الإحصاء الفلسطيني للبرامج الإحصائية، في مقر جهاز الإحصاء الفلسطيني، رام الله، في 2018/11/14.

إلى مغادرة مكتبه في القدس والانتقال إلى رام الله. وفي هذا الشأن، تفيد وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" أنّ دائرة الإحصاء الفلسطيني أُغلقت على يد الاحتلال في 10 تموز/ يوليو 1995[22]. واللافت في الموضوع أنّ أبو لبدة (رئيس الجهاز) نفى بشكل قاطع إغلاق الاحتلال مكتب الإحصاء في القدس في عام 1995، ويؤكد أنّ الإسرائيليين حاولوا في مرحلة ما إغلاق المكتب في القدس (الشيخ جراح)، لكنه حصل على أمر احترازي بعدم الإغلاق وكُسبت القضية في المحكمة الإسرائيلية بوساطة المحامي محمد داود، لكن بُدّل في ما بعد موقع المكتب، والسبب هو "أننا كنا ندفع أجرة المكتب 6000 دولار، لكن صاحب البيت طلب 25000 دولار، دون سابق إنذار، فانتقلنا إلى مكان آخر (في القدس) من دون وضع يافطة عليه". وبقي العمل في القدس قائمًا إلى أن أُجري التعداد السكاني الأول في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1997، فأصدر الكنيست الإسرائيلي في اليوم نفسه وبالقراءات الثلاث، قانونًا يُجرّم عمل الإحصاء الفلسطيني في القدس، ومن يومها أصبح العمل في القدس يجري بشكل غير مكشوف. وبالرجوع إلى أرشيف صحيفة **القدس** لا نجد أي خبر يتعلق بإغلاق الاحتلال مكتب الإحصاء في القدس في تموز/ يوليو 1995؛ كما أوردت وكالة "وفا"، لكننا نجد في أرشيف الصحيفة، في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1997 خبرَ إصدار الكنيست القانون الذي يمنع السلطة الفلسطينية من إجراء التعداد السكاني في القدس العربية[23]. والأرجح، استنادًا إلى أبو لبدة وصحيفة **القدس**، لم يكن هناك أي قانون أو تعليمات إسرائيلية تمنع عمل الإحصاء الفلسطيني قبل تعداد عام 1997، وإلا فما الحاجة إلى أن يُصدر الكنيست مثل هذا القانون، إذا كان عمل الجهاز أصلًا ممنوعًا. وبعد إصدار هذا القانون، بدأ منع موظفي الإحصاء وملاحقتهم، حتى وصل الأمر، كما تشير حليمة سعيد[24] (مديرة العلاقات العامة في الإحصاء الفلسطيني)، إلى إغلاق المكتب في عام 2017 في منطقة الرام (التي تقع خارج نفوذ بلدية القدس بإدارتها الإسرائيلية)، على الرغم من أن الموظفين تابعون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

انعكست العوائق التي تضعها السلطات الإسرائيلية في القدس أمام الإحصاء الفلسطيني، سلبيًا، على دقّة بياناته المتعلقة بسكان القدس الفلسطينيين. وتُصنّف العوائق التي يضعها الإسرائيليون أمام عمل الإحصاء الفلسطيني إلى شكل مباشر وغير مباشر؛ إذ يتمثل الشكل المباشر بمنع العمل في القدس، وفي الحواجز العسكرية التي تعوّق العمل، وبعدم منح التصاريح لموظفي الإحصاء للدخول إلى المناطق المحاطة بالجدار، بل وصل الأمر إلى اعتقال الشرطة الإسرائيلية في مدينة القدس، في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، مجموعة من الفلسطينيين، بتهمة أنهم يعملون لمصلحة الإحصاء الفلسطيني، وذلك بذريعة

22 "مؤسسات فلسطينية أغلقها الاحتلال الإسرائيلي في القدس منذ عام 1967"، وكالة **"وفا"**، شوهد في 2019/9/5، في: https://bit.ly/2EZoVy7

23 "الكنيست تُصادق على مشروع قانون ضد التعداد الفلسطيني في القدس"، صحيفة **القدس**، 1997/12/11.

24 مقابلة مع حليمة سعيد، المدير العام للعلاقات الدولية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، 2017/11/13.

مخالفتهم القانون عبر قيامهم بإجراء تعداد سكاني للفلسطينيين في المنطقة المحتلة من القدس في عام 1967[25]. أمّا الشكل غير المباشر من العوائق، فيتمثل بالتهديدات المستمرة التي يتعرّض لها حمَلة الهوية الزرقاء من القدس على يد السلطات الإسرائيلية، بسحب هوياتهم ومنع إقامتهم في القدس؛ ما قاد إلى انعدام التعاون مع أعمال الإحصاء الفلسطيني. وهذا ما تشير إليه حليمة سعيد في ما يتعلق بتعداد عام 2017، الذي برز فيه رفض نسبة مرتفعة من الفلسطينيين التعاون مع الإحصاء في منطقة العيزرية وكفر عقب (إلى درجة عدم فتح باب البيت لاستقبال مندوب الإحصاء)، خوفًا من تصنيفهم كفلسطينيين تابعين للسلطة الفلسطينية، ومن ثمّ تسحب هوياتهم. وهذا يُفسّر التفاوت في نتائج التعداد السكاني في عام 2017، بين ما أعلنه الإحصاء الفلسطيني (281163 نسمة)[26]، والإحصاء الإسرائيلي (332600 نسمة)[27]؛ وذلك في ما يتعلق بعدد السكان الفلسطينيين في القسم المستعمر من القدس في عام 1967، والتابع إداريًا إلى بلدية القدس بقيادتها الصهيونية، أو كما يُصنّف فلسطينيًا بالمنطقة ج 1، J1. وبحسب حليمة سعيد أيضًا، يمتنع كثيرون من فلسطينيي القدس من التعاون مع الإحصاء الفلسطيني، خشية أن يُسَجلوا فلسطينيين تابعين إداريًا إلى السلطة الفلسطينية، فتُسحَب منهم "الهوية الزرقاء" التي تمنحهم حق الإقامة في القدس. وهذا له علاقة مباشرة بأسلوب التعداد؛ إذ يعتمد الإحصاء الفلسطيني في بياناته على أسلوب العدّ الفعلي للسكان، بينما، في المقابل، نجد الإحصاء الإسرائيلي يعتمد على السجلات الإدارية (المواليد، والوفيات). وفي هذه الحالة، تكون نتائجه أكثر دقة من الإحصاء الفلسطيني. وإضافة إلى عدم تعاون الفلسطينيين في القدس مع الإحصاء الفلسطيني، ووجود علاقة مباشرة بين التفاوت في الإحصاءات، وأسلوب إجراء التعداد، يرتبط التعداد الإسرائيلي بتسجيل الأطفال المواليد في المستشفيات الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية (وكذلك التبليغ عن الوفيات، من دون إشعار وزارة الصحة الفلسطينية)، حتى يضمنوا حصولهم على شهادة ميلاد إسرائيلية تؤهّلهم الحصول على هوية زرقاء.

يُبرز لنا ما سبق السؤال الآتي: لماذا يُصرّ الإسرائيليون على منع الفلسطينيين من ممارسة أيّ عمل إحصائي فلسطيني في القدس؟ وللإجابة عن ذلك، يمكن الاستعانة بالمنهج الأنثروبولوجي الذي يركز في دراسة الدولة على جانبين أساسين من التحليل: أولهما الممارسات اليومية، وثانيهما تمثيلات الدولة[28]؛ إذ توفّر الإجراءات البيروقراطية البسيطة دلائل مهمة لفهم السياسات المايكروسياسية لعمل الدولة، وكيف تعمل سلطة الدولة والحكومة في حياة الناس اليومية، وكيف يتصوّر السكان

25 Ibrahim Husseini, "Israel arrests Palestinians over population count," Aljazeera net, 23/11/2017, accessed on 5/9/2019, at: https://bit.ly/2HxIDE6

26 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب القدس الإحصائي السنوي 2018 رقم "20"** (رام الله: 2018)، ص 27.

27 دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، "إعلان صحافي لمناسبة يوم القدس 2015-2017"، 2018/5/9. (بالعبرية)

28 Aradhana Sharma & Akhil Gupta (eds.), *The anthropology of the State* (Oxford: Blackwell Publishing Ltd., 2006), p. 5.

الدولة ويعيدون تصوّرها[29]. وتساعد التقنيات التمثيلية، مثل الرسوم البيانية التنظيمية والأختام الرسمية والصور الفوتوغرافية لقادة الدولة، في تقوية المستويات المختلفة من البيروقراطية في شكل واضح ومتماسك، وتُحدّد علاقة موظفي الدولة بهذا النظام الأوسع من خلال تَقَنُّع الدولة بقشرة من الاتّساق والمنهجية والسيطرة المركزية، وبهذا تتغلّب على الفوضى والتناقضات والتوترات داخل الدولة، كما تؤدي التمثيلات الإحصائية دورًا حاسمًا في ترسيخ الحدود والسلطة الرأسية للدولة وفي تشكيل المقاومة للدولة. وعلى الرغم من تمييزنا بين الممارسات البيروقراطية اليومية والتمثيل الإحصائي، فإنهما في الواقع مترابطان بشكل متبادل[30].

أما تحوّل السياسة الإسرائيلية تجاه الإحصاء الفلسطيني في القدس من غض النظر عن وجود مكتب لهم، إلى إصدار قانون يمنع عملهم، فناجم عن رفض الساسة الإسرائيليين القطعي أي ممارسة "دولاتية" للسلطة الفلسطينية في القدس. فعندما اقتصر دور مكتب الإحصاء على تمثيل السلطة الفلسطينية في القدس، لم يدفعها ذلك إلى استصدار قانون بإغلاقه وحظره[31]؛ إذ هي، كمثلها من السلطات الاستعمارية، لا تعتبر مسألة التمثيل (أو المظاهر) قضية مصيرية إذا ضمنت حصرية ممارستها (العملية) لدور الدولة. وبما أنّ إجراء التعداد السكاني في القدس يعني ممارسةً لدور الدولة، كان قرار الكنيست بمنع عمل الإحصاء الفلسطيني في القدس. وهذا يتشابه (مع الفارق) مع ما أورده روجر أوين، في معرض تأريخه للبيروقراطية الاستعمارية البريطانية في مصر أيام اللورد كرومر، وكيف حُسم صراع السلطة الفعلية بين كرومر والخديوي عباس حلمي الثاني لمصلحة الأول، لكن على الرغم من ذلك، فإن في القاهرة كان قصران يمثلان السلطة السياسية في مصر، لا يبعد بعضهما عن بعض مئات الأمتار؛ قصر الدوبارة الذي يسكنه كرومر، وقصر عابدين الذي يسكنه الخديوي (المجرد من الحول والقوة) الذي لم يُحرم من بعض "تمثيلات" السلطة، مثل إقامة الحفلات للسياسيين والدبلوماسيين وتوزيع الأوسمة والنياشين، وحتى القيام ببعض الجولات بالعربة في داخل مصر، مع بقاء السلطة الفعلية والممارسات العملية "الدولاتية" بيد كرومر[32].

---

29 Ibid., p. 10.

30 Ibid., p. 19.

31 ربما يكون السبب في ذلك حداثة توقيع الاتفاقات وحرص المستوى السياسي الإسرائيلي على البدء بتطبيق اتفاق أوسلو. وفي هذا الصدد، يشير أبو لبدة، بصفته عضوًا في الوفد الفلسطيني المفاوض، بأنه لا يوجد في الاتفاقات الموقعة ما ينص على منع إقامة أي مؤسسات للسلطة في القدس. وهذا ما دفعه إلى جعل المكتب الرئيس للإحصاء في القدس.

32 Roger Owen, *Lord Cromer: Victorian Imperialist, Edwardian Proconsul* (Oxford/ New York: Oxford University Press, 2005), p. 277.

ثانيًا: التعداد والتشظية الاستعمارية

استخدمت السلطة الاستعمارية الإسرائيلية (منذ نشأتها) الإحصاء والتعداد السكاني أداةً للتشظية الاستعمارية. فبعد أربعة أيام فقط من انتهاء حرب عام 1967، أي في 15 حزيران/ يونيو 1967، سعت لفصل القدس عن المناطق المستعمرة حديثًا، وذلك من خلال العمل على إجراء تعداد لسكان القدس بمعزل عن باقي المناطق المستعمرة. وهذا ما أعلنه مدير وزارة الداخلية في الجلسة الأولى للجنة المديرين بعزم وزارته على التمهيد لتنفيذ هذا القرار من خلال البدء بتسجيل السكان في 19 حزيران/ يونيو 1967[33]. وهكذا قُسّمت هذه المناطق مُبكّرًا، من حيث التعداد أربعة أقسام: القدس، والضفة الغربية، والجولان، وقطاع غزة وسيناء[34]. وكما أسلفنا، بُدِئ بتسجيل الفلسطينيين في القسم الشرقي من مدينة القدس في وزارة الداخلية الإسرائيلية في 26 حزيران/ يونيو 1967، أمّا التعداد السكاني فأُجري في 27 أيلول/ سبتمبر 1967، وذلك بالتعاون مع بلدية القدس، حيث جرى التعامل مع القدس بشكل منفرد واستثنائي حتى قبل صدور أي قرار من المستوى السياسي الإسرائيلي بالضم الإداري لها، الذي تجسّد في ما بعد في الجلسة السادسة للجنة المديرين، في 26 حزيران/ يونيو 1967، باتخاذ قرار بتفعيل لوائح بلدية القدس وقوانينها على القسم الشرقي من المدينة[35]. ليتم في اليوم التالي "تقنين" الضم الإداري للقسم الشرقي لبلدية القدس من خلال قرار الكنيست الإسرائيلي، الذي نصّ على ضم القدس الشرقية إداريًا إلى بلدية القدس، وذلك تمهيدًا لضمها لاحقًا بشكلٍ فعلي، كما أعلن في عام 1980 بموجب قانون "القدس عاصمة إسرائيل"[36]. وهكذا نلاحظ كيف بُنيت السياسة الاستعمارية الإسرائيلية على فرض وقائع إدارية على الأرض، ومن ثمّ العمل على تقنينها وقولبتها سياسيًا.

من الواضح، واستنادًا إلى محاضر اجتماعات لجنة المديرين (الجلسة الأولى) وترتيبات الإحصاء والتعداد السكاني، أنّ المخطط الإسرائيلي للتعامل مع القدس مبنيٌّ على العمل التدرّجي لضمّها، وفصلها إداريًا عن الضفة الغربية، وذلك قبل "قوننة" ذلك من خلال تشريعات الكنيست. وتمظهر هذا الضم الإداري إحصائيًا "بترويسة" استمارة التعداد السكاني في القدس، حيث كُتب في أعلى الاستمارة المستخدمة في الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان، وزارة الدفاع، بينما كُتب في استمارة التعداد في القدس، بلدية القدس؛ مع أنّ محتوى الاستمارتين متطابقٌ والجهة المشرفة على إجراء التعداد واحدة، هي الإحصاء الإسرائيلي[37]. وهكذا جرت تشظية المناطق المستعمرة إحصائيًا من خلال إجراء التعداد في

33 أرشيف دولة إسرائيل، الجلسة الأولى، 1967/6/15، ص 5.

34 كان حينها قطاع غزة وسيناء يشكّلان وحدةً إدارية واحدة.

35 أرشيف دولة إسرائيل، الجلسة السادسة، 1967/6/26، ص 36.

36 Ian S. Lustick, "Has Israel Annexed East Jerusalem?," *Middle East Policy*, vol. 5, no. 1 (January 1997), p. 36.

37 State of Israel, Central Bureau of Statics, Headquarter Israel Defense Army, Census of Population 5727 (1967), Stage A Questionnaire.

الجولان في 15 آب/ أغسطس 1967، واستغرق التعداد في قطاع غزة وسيناء ثلاثة أيام (10-12-14 أيلول/ سبتمبر 1967)؛ مع الاقتصار على إحصاء شمال سيناء من دون جنوبها، وذلك لقلة السكان وتوزّعهم على مساحة جغرافية واسعة. بينما أُجري التعداد في الضفة الغربية خلال أربعة أيام (17-19-21-25 أيلول/ سبتمبر 1967)، وفُصلت القدس عن الضفة الغربية وأُجري التعداد فيها بتاريخ 27 أيلول/ سبتمبر 1967[38].

يلفت بندكت أندرسن في كتابه **الجماعات المتخيلة** إلى أنّ التعداد في البيروقراطيات الاستعمارية اهتم بما كان المستعمِر يتخيّله عن الشعب المستعمَر. ويبني أندرسن مجادلته على الافتراض بوجود ثلاث مؤسسات للسلطة الاستعمارية تتحرك من خلالها: التعداد والخريطة والمتحف، حيث يُربط من خلالها بين طبيعة البشر الذين تحكمهم وجغرافيتهم وشرعية أسلافهم. ويجادل أندرسن في أنّ الخريطة والتعداد يشتركان في التأسيس لتصنيفات شاملة، ويتقاطعان في عملهما من حيث تقسيم الناس؛ إذ كان هدف المستعمِرين دومًا إخضاع المكان للمراقبة، كما في التعداد الذي أُريد منه إخضاع الأشخاص للمراقبة[39]. كما يحاجّ أندرسن بأن الاستعمار أدى دورًا في تشكيل الهويات والقوميات في البلاد المستعمرة، بالاستناد إلى تعريفه الأمة باعتبارها: "جماعة سياسية مُتخيّلة، حيث يشمل التخيّل أنها محدّدة وسيّدة أصلًا"[40]. ومن ثمّ فإنّ هذه الجماعات المتخيلة "صنّفت" و"قُسّمت" من خلال الاستعمار؛ وفي ما بعد تبنّت حركات التحرر الوطني في البلاد المستعمرة هذه التعريفات والتصنيفات والتقسيمات. وبالاستناد دائمًا إلى أندرسن، سعى الاستعمار إلى صنع الطائفة والهوية للبلاد المستعمَرة، وهذا يتطابق مع الحالة الاستعمارية الصهيونية، من حيث استخدام التعداد السكاني أداةً لتحقيق هذا الهدف.

هذا ما نجده أيضًا في دراسة تشارلز هيرشمان التي أجراها في مستوطنات المضائق (سنغافورة، وملقا، وبينانغ)، وتوصل بعد تحليل بيانات التعداد الاستعماري إلى أنّها تغدو أكثر عرقية وطائفية كلما طالت مدة الاستعمار[41]. نُلاحظ ذلك عند عرض وثيقة استمارة التعداد السكاني الإسرائيلي في القدس. وتُظهر الوثيقة أنّ تصنيف الفلسطينيين بحسب الديانة تفرع إلى ستة أقسام (مسلم، (روم) كاثوليك يوناني، (روم) أرثوذكس يوناني، لاتين (كاثوليك)، مسيحيون آخرون، ديانات أخرى)[42]، حيث "قسّم"

38 أرشيف دولة إسرائيل، "تعداد السكان والأبنية"، ص 2.

39 بندكت أندرسن، **الجماعات المتخيّلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، ترجمة ثائر ديب (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 255-283.

40 المرجع نفسه، ص 63.

41 Charles Hirschman, "The meaning and measurement of ethnicity in Malaysia: An analysis of census classifications," *The Journal of Asian Studies*, vol. 46, no. 3 (August 1987), p. 566.

42 State of Israel, Central Bureau of Statics, Headquarter Israel Defense Army, Census of Population 5727 (1967), Stage A Questionnaire, p. 13.

المسيحيين الفلسطينيين أربعة أقسام. وبالاستناد إلى هذه الاستمارة، نستنتج أنّ البيروقراطية الاستعمارية الإسرائيلية سعت لتشظية الهوية الفلسطينية والتأسيس للطائفية إحصائيًا، من خلال التقسيم الديني والطائفي للفلسطينيين في القدس وباقي المناطق المستعمرة منذ عام 1967؛ فحتى أبناء الديانة نفسها (المسيحيون)، قُسّموا أقسامًا عدة بهدف ترسيخ الفوارق بين أبناء الديانة المسيحية.

هناك دلالة سياسية للتقسيمات والتعريفات والمصطلحات الإحصائية التي يستخدمها الإسرائيليون، لذلك من غير المنطقي الأخذ بهذه التقسيمات والمصطلحات من المؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية، من دون التدقيق فيها ومراجعتها. والمزعج في الموضوع أنّ الإحصاء الفلسطيني يعتمد بعض المصطلحات التي وضعها الإسرائيليون، من دون أن يكون واضحًا الحاجة العلمية إلى الاستناد إليها. فعلى سبيل المثال، أُخذت خمسة مصطلحات تصنيفية من منظمة "بيتسليم" الإسرائيلية: قطاع التلال الغربية للضفة الغربية، والقطاع الجبلي للضفة الغربية، والقطاع الشرقي للضفة الغربية، وقطاع القدس الكبرى. وتكمن الخطورة في استخدام هذه المصطلحات من الإحصاء الفلسطيني في أنها استبطان للمعرفة الاستعمارية، حيث يُعتمد مصطلح القدس الكبرى (الذي يُعتبر استعماريًا بامتياز)، ضمن معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز، من دون أن يكون واضحًا لماذا يؤخذ به أو يُعتمد. وبحسب "بيتسليم"، يمتد قطاع القدس الكبرى "ضمن مدى واسع حول القدس الغربية، بالرغم من وقوع معظم هذا القطاع – بالمعنى الجغرافي – ضمن القطاع الجبلي، إلا أنه يمتلك خصائص فريدة تحتاج إلى معالجة مستقلة"[43]. وهنا ينبغي الأخذ في الاعتبار أنّ مصطلح "القدس الكبرى" برز بعد عام 1967، عندما قرّرَت السلطات الإسرائيلية توسيع منطقة صلاحيات بلدية القدس من 38 ألف دونم إلى نحو 110 آلاف دونم، وهذا يعني أنّ مساحة منطقة الصلاحية الجديدة تُعادل 14 في المئة من مساحة الضفة الغربية البالغة 550 ألف دونم، مع الأخذ في الحسبان أيضًا أنّ هذه المنطقة تضم أضخم المستوطنات في الضفة الغربية، مثل معاليه أدوميم[44].

يُقسّم الإحصاء الفلسطيني محافظة القدس منطقتين: ج1 وج 2 (J1;J2)؛ يشمل القسم المنضوي تحت منطقةج1 (J1)[45] أجزاء من القدس التي ضمّتها إسرائيل من جانب واحد في عام 1967، والخاضعة لسيطرة بلدية القدس بقيادتها الصهيونية، بينما تشمل منطقة ج2 (J2)[46] المناطق الباقية من محافظة

43 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز2017-** (رام الله: 2017)، ص 150.

44 خالد عايد، "القدس الكبرى في إسار الأمر الواقع الصهيوني"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مج 4، العدد 15 (صيف 1993)، ص 104.

45 تضم: كَفْر عَقَب، بِيت حَنِينا، مُخَيَّمْ شُعْفَاط، شُعْفَاط، العِيسَوِيَّة، شَيْخ جَرَّاح، وادي الجَوْز، بابْ السَاهِرَة، الصُوَّانَة، الطُورْ (جَبَل الزَيْتُون)، القُدْس (بِيت المَقْدِس)، الشَيَّاح، راس العَامُود، سِلْوان، النَوْرِي، جَبَلْ المُكَبِّر، السَواحِرَة الغَرْبِيَّة، بِيت صَفَافا، شَرَفَات، صُورْ بَاهِر، أمُّ طُوبا.

46 تضم: الشيخ سعد، السواحرة الشرقية، أبو ديس، عرب الجهالين، العيزرية، الزعيم، تجمع الكعابنة، عناتا، حزما، جبع، الرام وضاحية البريد، مخماس، رافات، قلنديا ومخيمها، الخديرة، بيرنبالا، بيت حنينا البلد، بيت إكسا، النبي صموئيل، الجيب، بيت إجزا، بدو، بيت سوريك، القبيبة، بيت دقو، بيت عنان، خرائب أم اللحم، قطنة.

القدس[47]. وبحسب حليمة سعيد، فإنّ هذا التقسيم "عبارة عن تقسيم إداري لا علاقة له بالتقسيمات السياسية". هذا يذكرنا بمجادلة ماكس فيبر في أنّ الدولة عبارة عن مجموعة من المؤسسات التي تؤدي وظائف محددة ذات صلة بالحوكمة والأمن، بنى فيبر هذا التصور عن المفاهيم الهيكلية والوظيفية للدولة؛ على مقولته الشهيرة إنّ الدولة هي التي تمتلك احتكارًا للعنف في بقعة جغرافية معيّنة. نتيجة ذلك، ظهر من يدعي أنّ الإجراءات البيروقراطية تعتبر "غير سياسية". وناقض جيمس سكوت هذا الادّعاء بمحاجّته أنّ الممارسات التقنية هي التي تشكل المهمات السياسية للدولة والحكم، وتجعل ممارسة السلطة قابلةً للتحقيق. ويشير سكوت إلى أنّ ممارسات مثل رسم الخرائط والمسح السكاني، تعمل باعتبارها أجزاء مهمةً من جهاز القابلية للتحكم والسيطرة؛ حيث يصوغان ما تراه الدول، وكيف يحكمون، وكيف ينظر السكان بدورهم إلى الدول[48]. لذلك يحق لنا التساؤل: ألا يعتبر التقسيم الإداري مبنيًا على اعتبارات سياسية؟ وكيف يمكننا الأخذ بهذا التقسيم الذي يستبطن القبول بالتقسيم الاستعماري الإسرائيلي للقدس؟ ومن هنا أيضًا يُمكننا الادّعاء أنّ تضمين الإحصاء الفلسطيني في بياناته التقسيمات الاستعمارية في القدس، هو بمنزلة تماهٍ مع هذا التقسيم.

ثالثًا: التعداد والنزاع الديموغرافي في القدس

وظّفت الحركة الصهيونية الإحصاء والتعداد السكاني (حتى الإعلان عن قيام دولة إسرائيل) لخدمة روايتها بشأن مدينة القدس، حتى أصبح منتشرًا في الكتابات الأكاديمية الادّعاء الصهيوني بوجود غالبية يهودية في مدينة القدس من أوائل القرن التاسع عشر، وذلك بهدف إيجاد الانطباع أنّ هناك وجودًا يهوديًا متواصلًا في القدس منذ ثلاثة آلاف عام. وهكذا نجد كثيرًا من الكتّاب يعتمد في الإحصاءات المتعلقة بالقدس على كتّابٍ صهاينة، من دون الرجوع إلى المصدر الأساس، وهو كتاب النفوس الصادر عن الدولة العثمانية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يستند ألكزاندر شولش في ما يتعلق بتعداد أهل القدس، في كتابه القيم **تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882**، على إحصاءات الصهيوني بن أريه الذي بحسب تعليق مترجم كتاب شولش، بالغ في عدد اليهود في فلسطين. وظهر ذلك بوضوح في الجدول الذي أورده شولش ويعرض فيه التطور السكاني في مدينة القدس، ويظهر فيه اليهود بصفتهم غالبية عددية، والمسلمون والمسيحيون أقلية؛ إذ نجد أن عدد سكان القدس في عام 1890 وصل إلى 42 ألف نسمة، منهم 25 ألف يهودي، و9 آلاف مسلم، و8 آلاف مسيحي[49]. وفنّد رشيد الخالدي الادّعاء بوجود غالبية

47 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب القدس الإحصائي**، ص 25.

48 James C. Scott, *Cities, People, and Language, In Aradhana Sharma and Akhil Gupta, The anthropology of the State* (Oxford: Blackwell Publishing Ltd., 2006), pp. 247-269.

49 ألكزاندر شولش، **تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882**، ترجمة كامل العسلي (عمان: الجامعة الأردنية، 1993)، ص 150.

يهودية في القدس منذ أواسط القرن التاسع عشر، واعتبره من ضمن الأساطير التي تُروّج في ثنايا الكتب، مؤكدًا أنّ عدد اليهود في عام 1895 وبحسب المصادر العثمانية لا يمكن أن يتجاوز في أحسن الأحوال 14 ألف و500 نسمة[50]. وكان باستطاعة شولش تجنّب مبالغات بن أريه (التي من الواضح أنها نابعة من أجندة سياسية) من خلال الرجوع إلى المصادر العثمانية الأولية.

استخدمت البيروقراطية الاستعمارية الإسرائيلية جهاز الإحصاء (التعداد) أداةً لوضع سياسات تواجه ما تعتبره خطرًا ديموغرافيًا، والمتمثل في نسبة الخصوبة الفلسطينية العالية. وهذا يفسر اهتمام الإحصاء الإسرائيلي بالتعداد الذي أجرته بشأن نسبة الخصوبة لدى العائلات الفلسطينية، حيث أُفردت أسئلة عدة عن نسبة الخصوبة في استمارة التعداد[51]. وبنيت الاستراتيجية الصهيونية في مجال النزاع الديموغرافي في القدس على ثلاث ركائز: أولها، التهجير القسري، أو كما يؤطّره باتريك وولف نظريًا بالمحو والإزالة. واستند وولف في تحليله إلى منطق الاستعمار الاستيطاني القائم على فكرة إزالة السكان، وذلك لتفكيك ممارسات الاستعمار الإسرائيلي وتحليلها، المتمثلة في التهجير القسري للسكان الفلسطينيين[52]. وتجسّد ذلك في الأيام الأولى من الاستيلاء على شرق القدس في عام 1967، عبر تهجير سكان ثلاث قرى في اللطرون (يالو، عمواس، بيت نوبا) التي يُقدّر عدد سكانها بنحو 10 آلاف فلسطيني[53]، بعد أن هَجّرت سابقًا من الجزء المستعمر في القدس في عام 1948 "القدس الغربية"، ما يقدر بـ 98 ألف فلسطيني[54]؛ إضافة إلى سحب الهويات "الزرقاء" وحرمان الفلسطينيين من الإقامة في القدس عبر النفي والإبعاد. أمّا الركيزة الثانية، فتقوم على تشجيع الهجرة اليهودية والاستيطان في القدس، عبر تقديم تسهيلات للراغبين في ذلك من المستوطنين اليهود. وتقوم الركيزة الثالثة على رفع نسبة الخصوبة في أوساط المستوطنين اليهود، من خلال تقديم حوافز مادية للعائلات كثيرة العدد؛ فكلما زاد عدد المواليد في العائلة اليهودية، زاد مقدار المخصصات المالية التي توفّرها "الدولة" لها. ومنذ عام 1962، وفي عهد رئيس الوزراء دافيد بن غوريون، شُكّلت لجنة لمعالجة مشكلة تدني نسبة المواليد، ترأسها روبرتو باتشي (مؤسس جهاز الإحصاء الإسرائيلي ومديره حتى عام 1971) الذي اقترح تقديم حوافز مالية إلى العائلات اليهودية بهدف رفع نسبة الخصوبة[55]. وبقيت هذه السياسة متّبعةً منذ ذلك الوقت حتى يومنا الحاضر. ويلقي الجدولان (1) و(2) مزيدًا من الضوء على طبيعة هذه السياسة.

---

50 رشيد الخالدي، "حول منهجية الكتابة في تاريخ القدس، في: سليم تماري وعصام نصار، **مدينة الحجاج والأعيان والمحاشي: دراسات في تاريخ القدس الاجتماعي والثقافي** (القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، 2005)، ص 18.

51 State of Israel, Central Bureau of Statics, Headquarter Israel Defense Army, Census of Population 5727 (1967), Stage A Questionnaire.

52 Patrick Wolfe, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native," *Settler Colonial Studies*, vol. 2, no. 1 (2006), pp. 226-252.

53 John Reynolds, "Where Villages Stood: Israel's Continuing Violations of International Law in Occupied Larton, 1967-2007," *Al-Haq* (December 2007).

54 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب القدس**، ص 21.

55 Alon Tal, *The Land is Full: Addressing Overpopulation in Israel* (New Haven/ London: Yale University Press, 2016), p. 85.

الجدول (1)

الميزانية المخصصة للأطفال المولودين حتى 31 أيار/ مايو 2003

ترتيب الطفل في العائلة	مقدار الدعم المالي (بالشيكل)
الطفل الأول	152
الطفل الثاني	191
الطفل الثالث	191
الطفل الرابع	340
الطفل الخامس فما فوق	359

المصدر: مؤسسة التأمين الوطني، "ميزانية المواليد"، 2019/1/1 (بالعبرية)، شوهد في 2019/8/25، في: https://bit.ly/2HkKRaw

الجدول (2)

الميزانية المخصصة للأطفال المولودين بعد 31 أيار/ مايو 2003 وبداية عام 2019

ترتيب الطفل في العائلة	مقدار الدعم المالي (بالشيكل)
الطفل الأول	152
الطفل الثاني	191
الطفل الثالث	191
الطفل الرابع	191
الطفل الخامس فما فوق	152

المصدر: المرجع نفسه

نستنتج من الجدول (1) كيف بُنيت السياسة الإسرائيلية قبل منتصف عام 2003 على تشجيع الخصوبة، من خلال زيادة المخصصات الشهرية، مع ازدياد عدد مواليد العائلة؛ إذ تزداد الميزانية المخصصة بشكل تصاعدي لتبلغ ذروتها عند الطفل الخامس ومَن بعده، ولتصل إلى 359 شيكلًا (102 دولار أميركي)، في حين يُخصص للطفل الأول 152 شيكلًا (43 دولارًا أميركيًا) فقط. بينما يُظهر الجدول (2) المتعلق بفترة ما بعد منتصف عام 2003 أنّ الطفل الخامس ومَن بعده، يحصل على ميزانية مشابهة للطفل الأول، وهي 152 شيكلًا. ويعود السبب في ذلك إلى أنّ القادة الإسرائيليين لمسوا أنّ المستفيد الأساسي من سياسة ما قبل منتصف عام 2003 هو شريحة المتدينين اليهود، فنتج من ذلك ارتفاع نسبة المتدينين اليهود في المجتمع الإسرائيلي. وحتى لا يختل الميزان الديموغرافي في داخل المجتمع الإسرائيلي لمصلحة المتدينين، عدّلت الحكومة الإسرائيلية "ذات التوجه العلماني" سياستها، حيث لا يزداد الدعم بعد الطفل الخامس. لكن، على الرغم من ذلك، فإن العائلات اليهودية المتدينة لم تتأثر كثيرًا بتغيير السياسة الحكومية، لأنّ

الجمعيات الخيرية والأحزاب الدينية عوّضت الفارق في الدعم الذي تقدمه الحكومة، وذلك بهدف زيادة نسبة الخصوبة في أوساط المتدينين. ومن ثمّ، ضربت عصفورين بحجر واحد: مواجهة "الخطر الديموغرافي" الفلسطيني، وزيادة عدد المصوّتين المحتملين للأحزاب الدينية في الانتخابات الإسرائيلية.

في المقابل، أجرى الإحصاء الفلسطيني أول مسح ديموغرافي في الضفة الغربية (بما فيها شرق القدس) وقطاع غزة في عام 1995، بالتعاون مع مؤسسة "فافو"، وهي مؤسسة بحثية نرويجية، تدير معهد العلوم الاجتماعية التطبيقية الذي أدّى دورًا مركزيًا في المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، التي تُوّجت باتفاق أوسلو (1993)؛ إذ هناك من يُرجع أصل هذا الاتفاق إلى مشروع بحثي بدأه معهد فافو في الأراضي الفلسطينية[56]. وتشير عناية (التي كانت نائبة مدير مشروع المسح وقتئذ) إلى أنّ دور فافو تمحور حول تطوير استمارة المسح، والموضوعات التي يجب أن تكون فيها. وبحسب أبو لبدة، اقتصر دور فافو على تمويل المسح وتقديم بعض "النصائح" حول صوغ استمارة المسح بعد مراجعتها، لكن تصميم الاستمارة من الألف إلى الياء كان بيدٍ فلسطينية، اعتمادًا على المعايير الدولية، والهدف السياسي غير المكتوب لإشراك فافو هو أنّ "صدور دراسة عن طريق مؤسسة دولية سيكون له وزن أكبر"، فكانت الاستعانة بهذا الاسم الدولي المعروف بصدقيته بمنزلة أداة للتدليل على صدقية بيانات الإحصاء الفلسطيني. ويُحيلنا تفسير أبو لبدة إلى الاستعانة بفافو والإصرار على استخدام المعايير الدولية إلى ثنائية فوكو (المعرفة والسلطة) التي يجادل فيها بأنّ الخطاب العلمي ليس نتاج دراسة موضوعية لظاهرة ما، إنما نتاج منظومات من علاقات القوة التي تعمل على إيجاد مجالات معرفية داخل مجتمع ما[57]. ويمكننا الادّعاء، استنادًا إلى تحليل استمارة المسح، أنّ علاقات القوة انعكست انعكاسًا غير مباشر على أعمال الإحصاء الفلسطيني.

اعتبر مشروع المسح بمنزلة تحدٍ للإحصاء الفلسطيني، كونه الأول من نوعه من حيث حجم العيّنة التي وصلت إلى 15 ألف عائلة فلسطينية؛ وبسبب عدم وجود "ميراث" إحصائي فلسطيني أو خبرات عملية سابقة يمكن البناء عليها. ومن ثمّ، كان على الإحصاء الفلسطيني التأسيس لكل شيء من أصغر الأمور إلى أكبرها. وتحتوي استمارة المسح الديموغرافي[58] على بيانات تعريفية (الاسم، الجنس، العمر، مكان الولادة، تاريخ الولادة، التحصيل الأكاديمي، نوع آخر مكان للدراسة "مدرسة/ معهد/ جامعة"، الحالة الاجتماعية،

---

56 Jane Corbin, *Gaza first: The Secret Norway Channel to Peace between Israel and the PLO* (London: Bloomsbury Pub., 1994).

57 ميشال فوكو، **المعرفة والسلطة**، ترجمة عبد العزيز العيادي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994).

58 وثيقة تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معنونة بـ "استمارة المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة 1995". تتكوّن الوثيقة من 22 صفحة.

عدد الزيجات، اللاجئين "مسجل/ة كلاجئ/ة أم أنك لاجئ/ة غير مسجل/ة"، العمل "المهنة"، رقم الهوية، الوفيات، ظروف السكن، الأقارب خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، توجهات الإنجاب).

اللافت هو تركيز الاستمارة على التوجهات الإنجابية (التنبؤات السكانية) للعائلة الفلسطينية، التي فتحت قسم "بيانات حول طريقة الاختية والتكاثر" الموجود في الاستمارة، وجرى توجيه 33 سؤالًا، من أبرزها الموجّه إلى النساء المتزوجات (على سبيل المثال: "S26- أنت بتحبي أنك تجيبي أطفال آخرين؟"، "S27- حسب توقعك، قديش عدد الأطفال الآخرين إلي بدك اتجيبيهم"، "S28- قديش عدد الذكور (الأولاد) إلي بتحبي إنك اتجيبيهم في المستقبل، بالإضافة إلى الأطفال الذين ولّدتيهم في السابق؟"، "S29- قديش عدد الإناث (البنات) إلي بتحبي إنك اتجيبيهن في المستقبل، بالإضافة إلى الأطفال الذين ولدتيهم في السابق؟"، "S30- بدك اتجيبي طفل آخر في هذه الأيام، ولّا عايزة تأجلي ذلك للسنة القادمة أو إلى السنة إلي بعدها؟"، "S31- حسب اعتقادك، زوجك بدو نفس عدد الأطفال إلي أنت بدك إياه ولا أقل ولا أكثر؟"، "S32- في السابق ناقشتي زوجك في عدد الأطفال إلي بتحبي إنك تخلّفيهم؟").

بحسب أبو لبدة، جاءت هذه الأسئلة ضمن سياق تزويد الوزارات الفلسطينية، وعلى رأسها وزارة الصحة، ببياناتٍ إحصائية تساعدها في بناء خططها المستقبلية. لكن يحق لنا التساؤل عن أولوية الاهتمام بهذا الجانب. صحيحٌ أنّ الديموغرافيا تُعدّ العامل الرئيس الذي يؤثر في الوضع الصحي، والذي يشتمل على مؤشرات عدة، من ضمنها التنبؤات السكانية[59]، لكن هل يُعتبر الاهتمام بفحص "التنبؤات السكانية" من الأولويات لدى الإحصاء الفلسطيني؟ الإجابة عن هذا السؤال موجودة في منشورات الإحصاء الفلسطيني نفسها؛ فبحسب تقرير الوضع الراهن (رقم 4)، المتعلق بالشأن الصحي والصادر عن الإحصاء الفلسطيني، لا تُدرج "التنبؤات السكانية" ضمن الحقول الأساسية من المعلومات التي لا بد من أخذها في الحسبان، أو من الأولويات الواجب البدء بها في مرحلة إعداد نظام صحي فاعل وبنائه[60].

من المرجّح أن يكون السبب في الاهتمام بالتنبؤات السكانية والتوجّهات الإنجابية هو وقوعه في دائرة اهتمامات مؤسسة فافو التي أجرت دراسة عن الخصوبة الفلسطينية في عام 1992 قبل تأسيس الإحصاء الفلسطيني، بوساطة باحثين عدة، على رأسهم أبو لبدة[61]. فبحسب الإحصائي شتاينار تمسفوس الذي شارك في عمل مسوحات ميدانية في عامي 1991-1992 في الضفة وقطاع غزة لمصلحة فافو، فإنّ المعضلة

---

59 دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، **الإحصاءات الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، سلسلة تقارير الوضع الراهن (رقم 4) (رام الله: 1995)، ص 17.

60 المرجع نفسه، ص 18.

61 H. Abu Libdeh, G. Ovensen & H. Burnborg, "Population Characteristics and Trends," in: M. Heiberg, & G. Ovensen (eds.), *Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem; A Survey of Living Condition*, Report 151 (Oslo: FAFO, 1993), pp. 35-97.

الأساسية التي تواجه الإحصائيين هي الحصول على "ثقة" المستجيبين. فبمجرد رؤية الفلسطينيين أشخاصًا يحملون خرائط أو نماذج، فإنهم يُحجمون عن التعامل معهم، ويتوجّسون منهم ريبة، خشية من أن يكونوا من طرف الضريبة "الإسرائيلية"، أو جاءوا لإجراء مسح بهدف التمهيد لهدم بيوتهم[62]. من هنا، يمكننا استنتاج صعوبة طرح مثل هذه الأسئلة في بحث تُشرف عليه مؤسسة "أجنبية" أو إسرائيلية، بينما يمكن تحقيق ذلك من خلال مؤسسة فلسطينية، سبق عملها على الأرض حملةٌ إعلاميةٌ فلسطينية ترويجية، هدفها كسب "ثقة" الجمهور الفلسطيني والتوعية بأهمية الإحصاء الفلسطيني ودوره في بناء الدولة المنشودة.

من الصعب تجاهل دلالة الأسئلة الواردة في استمارة المسح في ضوء الصراع الديموغرافي مع الكيان الصهيوني الذي يتلبّسه هاجس "القنبلة الديموغرافية". وعلى الرغم من إصرار أبو لبدة على استقلالية الإحصاء الفلسطيني وعدم تدخّل الجهات المانحة في أعماله، فإنّ السؤال يبقى قائمًا بشأن مدى تأثير مؤسسة فافو في صوغ أسئلة هذه الاستمارة التي قدمت "بعض النصائح" بشأن طريقة صوغها. في الأحوال كلها، من الصعب فصل إحصاءات معدّلات الخصوبة والتوجهات الإنجابية عن الخطاب التنموي العالمي السائد الذي يتمحور حول خفض معدّل الخصوبة بهدف رفع مستوى معيشة الأفراد، حيث تخصص ميزانيات من الدول المانحة تحت بند "الصحة الإنجابية"، هدفها التوعية بمخاطر الزواج المبكر والحثّ على تقليل الإنجاب؛ وذلك بالاستناد إلى نظرية السكان لتوماس مالتوس الذي ينطلق في نظريته من أربع "حقائق": أولها أنّ العلاقة بين الجنسين هي أمر فطري ثابت؛ وثانيها أنّ التزاوج المبكر سيؤدي إلى نمو سكاني سريع؛ أمّا الحقيقة الثالثة، فهي أنّ الموارد الاقتصادية لا تستطيع مواكبة هذا النمو؛ بينما تنصّ الرابعة على أنّ هناك ميلًا إلى أن يستوعب أيّ نمو في الموارد بسرعة السكان المتصاعدين. ومن شأن ارتفاع مستوى الثراء أن يخفض معدل الوفيات وأن يُتيح أيضًا للأشخاص التعبير بحرية عن "العاطفة بين الجنسين". وسوف يرتفع عدد السكان بسرعة. ومن ثمّ، سيصبح لا مفرَّ من الضوابط الإيجابية، وهي "البؤس"، أو بالتحديد الموت بسبب الحرب والمجاعة والمرض. ويدّعي مالتوس أنّ الموارد الاقتصادية، ولا سيما إنتاج الأغذية، لا تستطيع مواكبة النمو السكاني في اقتصاد زراعي يعتمد أساسًا، وإلى حدٍّ بعيد، على العمل البشري؛ ويرجع ذلك إلى قانون تناقص العائدات الهامشية. وفي حين قد تكون هناك فترات ترتفع فيها معدلات النمو في الزراعة إلى ثلاثة أو أربعة في المئة سنويًا، وهو ما يعادل

62 Palestinian Bureau of Statistics, *Success against All Odds-International Expert Discussion of the Master Plan for Palestinian Official* (Rammallah: 1995), p. 171.

مضاعفة الغذاء في جيل واحد، فإنّ هذه الفترات لا يمكن أن تستمر أكثر من بضعة عقود. وكانت نتيجة هذه الحقائق اتجاهًا قويًا للسكان لتجاوز الموارد[63].

تتجسّد إحدى نقاط الضعف الرئيسة في نظرية مالتوس في إهماله جانب القوى العاملة في النمو السكاني، حيث أعلن تشاؤمه وخوفه من الزيادة في عدد السكان، ونسي كما يقول كانان، أنّ "الطفل يأتي إلى العالم ليس بالفم والمعدة فحسب، لكن أيضًا مع زوج من الأيدي"[64]. وهذا يعني أنّ الزيادة في عدد السكان تعني زيادة في القوى العاملة، التي قد تميل إلى الزيادة ليس في الإنتاج الزراعي فحسب، لكن أيضًا الصناعي، ومن ثمّ تجعل البلاد غنية بالتوزيع العادل للثروة والدخل. من هنا انتقد سمير أمين في معرض تحليله مشكلة التنمية، الأسسَ التي بنيت عليها النظرية المالتوسية، من قبيل "قانون الإيرادات المتناقصة" (أو قانون تناقص العائدات الهامشية) الذي يتغافل عن الوقائع التاريخية بالادّعاء أنّ الديموغرافيا تفسر التخلف. فالوقائع التاريخية تشير إلى نموّ بريطانيا وألمانيا في الفترة 1870-1910، على الرغم من الزيادة السكانية التي وصلت إلى 58 في المئة. في المقابل، نجد أنّ الهند في الفترة الزمنية نفسها، والتي زاد فيها السكان بنسبة 19 في المئة، بقيت متخلفة. ومن ثمّ، فإنّ مشكلة البلدان المتخلفة لا تكمن في ضعف الفائض، إنما في استعماله بشكل غير منتج[65]. ومن ثم يدافع أمين عن أنّ أشكال الفائض وطرائق استعماله، تتوقف على تشكيلات الأطراف وعلى أواليات انخراطها في المنظومة الرأسمالية العالمية. إضافة إلى ذلك، وفي أيامنا المعاصرة، وعلى الرغم من تضاعف عدد السكان مقارنة بالوقت الذي وضع فيه مالتوس نظريته، فإننا نجد أنّ متوسط دخل الفرد الواحد أعلى، وذلك بسبب التطور التكنولوجي المستمر الذي يوجِد مواردَ جديدة[66].

على الرغم مما سبق، فإن الإحصاء الفلسطيني لا يتحمل مسؤولية كيفية استخدام الأرقام والإحصاءات التي ينشرها، حيث لها أوجه متعددة للاستخدام؛ إذ قد تُستخدم من الوزارات لوضع خطط مستقبلية هدفها رفع مستوى الخدمات المقدمة، وربما يستخدمها بعض الجهات "المانحة" لتحقيق أجندة سياسية. وهنا يجدر الالتفات إلى الإحصاءات المنشورة بوساطة الإحصاء الفلسطيني، التي تشير إلى انخفاض معدل الخصوبة في الضفة الغربية (بما فيها شرق القدس) وقطاع غزة في الفترة 1997-2013 بنسبة

---

63 Alan Macfarlane, *Thomas Malthus and the Making of the Modern World* (South Carolina: Amazon CreateSpace, 2013), p. 46.

64 V. C. Sinha & Easo Zacharia, *Elelment of Demography* (New Delhi: Allied Puplisher, 2009), p. 233.

65 سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف** (بيروت: دار ابن خلدون، 1978)، ص 33.

66 Abhijit V. Banerjee & Esther Duflo, *Poor Economics: A Radical Rethink of the Way to Fight Global Poverty* (New York: Public Affairs, 2011).

الثلث تقريبًا (من 6 إلى 4.1 في المئة)[67]. فبماذا يمكننا تفسير هذا الانخفاض؟ توجد علاقة مباشرة بين انخفاض معدل الخصوبة والسياسات التنموية التي تنتهجها السلطة الفلسطينية. فمن بين الأهداف التنموية التي اعتمدتها السلطة الفلسطينية بشكل رسمي بعد عام 2006؛ خفض النمو السكاني ومعدلات الخصوبة، وذلك بهدف تحقيق انتعاش اقتصادي ينعكس إيجابيًا على نوعية الخدمات التي تقدم إلى الأفراد. وبرز ذلك بشكل واضح ومباشر في الدراسة الصادرة في عام 2016 بعنوان: **فلسطين 2030 - التغير الديموغرافي: فرص للتنمية**[68] التي ساهم الإحصاء الفلسطيني في إعدادها مع اللجنة الوطنية للسكان؛ والمتشكلة بموجب قرار من رئاسة الوزراء الفلسطينية في عام 2006، وبحسب المادة الخامسة من القرار: "تشكل لجنة فنية بحيث تضم مجموعة من المتخصصين من الوزارات المشاركة في أعمال اللجنة الوطنية للسكان، بالإضافة إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وذلك بهدف تقديم المساندة الفنية لوزارة التخطيط"[69]. وسعت الدراسة لتحليل أثر التغير السكاني الديموغرافي في فلسطين في جهود التنمية في القطاعات الرئيسة، مثل الصحة والتعليم وسوق العمل. كما قدّم معدّو الدراسة توصياتهم في ما يتعلق بالفرص والتحديات التي تحملها التغيرات الديموغرافية، حيث يمكن تضمينها في خطط التنمية الفلسطينية. واعتبرت الدراسة أنّ معدلات الخصوبة والنمو السكاني في فلسطين ما زالت مرتفعة، وأنّ انخفاض معدلات الخصوبة الحاصل في العقود الأخيرة غير كافٍ، ويجب العمل على تقليل معدل الخصوبة. كما توصي الدراسة في الفصل الثالث "وضع الصحة الجنسية والإنجابية"، بالتركيز على تقليل ظاهرة الزواج المبكر، وحثّ النساء على استخدام موانع الحمل، والتثقيف الصحي بشأن الصحة الإنجابية، إضافة إلى الاهتمام بتعليم الفتيات والتحاقهن بسوق العمل، ما يتيح للمرأة حرية القرار بشأن توقيت الإنجاب وعدد مرات الحمل. وذلك بهدف تحقيق التوقعات المأمولة بانخفاض معدّلات الخصوبة إلى 2.9 في عام 2030، وإلى 2.17 في عام 2050.

---

67 "السيدة عوض، تستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2015"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، شوهد في 2019/9/5، في: https://bit.ly/2O36oFi

68 يوسف كرباج وبسام أبو حمد وعادل الزاغة، **فلسطين 2030/ التغير الديموغرافي: فرص للتنمية**، شارمن سير (محرر)، مراجعة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومجدي مالكي ومايكل هيرمن، ترجمة مالك قطينة (رام الله: مكتب رئيس الوزراء - اللجنة الوطنية للسكان/ صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2016).

69 "قرار مجلس الوزراء رقم (22) لسنة 2006 بتشكيل اللجنة الوطنية للسكان"، المقتفى/ معهد الحقوق بجامعة بيرزيت، رام الله، 2006/10/20، شوهد في 2019/9/5، في: https://bit.ly/2Y2bsyz

خلاصة واستنتاجات

عُدّ التعداد السكاني منذ القدم وسيلةً لتمثيل سلطة الدولة وأداةً لممارسة دورها؛ ومن ثمّ حرصت البيروقراطية الاستعمارية الإسرائيلية على إجراء التعداد السكاني في القدس منذ الأيام الأولى لسيطرتها عليها، بهدف تحقيق هدف مزدوج، فمن ناحية يتمّ إيصال رسالة إلى مجموع السكان الفلسطينيين بقدوم سلطة جديدة، وانتهاء عهد سيطرة السلطة القديمة (التي تتمثل بالسلطة الأردنية)، حيث يمثل الإحصاء السلطة الجديدة ويمارس مهمات الدولة ووظائفها بالدخول إلى كل بيت؛ ومن ثمّ يمسّ التعداد الجميع بلا استثناء، ويوصل الرسالة على أتم وجه. ومن ناحية أخرى، يتمّ تجميع المعلومات والبيانات اللازمة للسيطرة على السكان ووضع الخطط المناسبة لخدمة المشروع الصهيوني. في المقابل حرصت منظمة التحرير الفلسطينية على تأسيس جهاز الإحصاء حتى قبل قدومها من الخارج بأربعة شهور، كما حرصت على أن يكون المركز الرئيس لمؤسسات السلطة الفلسطينية في القدس، في تمثيل للوجود الفلسطيني، وكتعبير عن الكينونة الفلسطينية. وتغاضت السلطة الاستعمارية الإسرائيلية (على مضض) عن وجود مؤسسات تمثيلية للفلسطينيين في القدس، لكن وبمجرد تحوّل بعض المؤسسات من حالة التمثيل إلى حالة ممارسة أدوار الدولة، كما حدث في حالة التعداد السكاني الأول في عام 1997، استنفرت المؤسسة الإسرائيلية واستصدرت قانونًا يحظر عمل هذه المؤسسة في القدس، وذلك بهدف إيصال رسالة سياسية واضحة، مفادها أنّ السيطرة على القدس ستبقى إسرائيلية، ولن يسمح للفلسطينيين بممارسة أي دور ينتقص من فكرة "القدس الموحدة" تحت السيادة الإسرائيلية.

استخدمت السلطة الاستعمارية الإسرائيلية منذ نشأتها الإحصاء والتعداد السكاني أداةً للتشظية الاستعمارية، سواء عبر التصنيفات الإدارية أم التقسيمات الإثنية والدينية، وهذا ما نلمسه في التعداد الذي أُجري في القدس في عام 1967، حيث عُمل على إجراء تعداد لسكان القدس بمعزل عن باقي المناطق المستعمرة في عام 1967. كما قُسّم، في استمارة التعداد، الفلسطينيون على أساس ديني (مسلم/ مسيحي)، إضافة إلى تقسيم المسيحيين الفلسطينيين أربعة أقسام، في سعي مكشوف لتشظية الهوية الفلسطينية والتأسيس للطائفية، من خلال التقسيم الديني والطائفي للفلسطينيين في القدس. لا خلاف على وجود دلالات سياسية للتقسيمات والتعريفات والمصطلحات الإحصائية التي يستخدمها الإسرائيليون، لذلك يعتبر الأخذ بهذه التقسيمات والمصطلحات من المؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية، من دون التدقيق فيها، خطأ يجب تداركه، كما هي الحال في أخذ الإحصاء الفلسطيني بمصطلح "القدس الكبرى".

وظّفت الحركة الصهيونية (حتى قبل الإعلان عن قيام دولة إسرائيل) جهودها "العلمية" في ما يتعلق بالإحصاء والتعداد لخدمة روايتها بشأن مدينة القدس، وذلك بهدف إيجاد الانطباع بأنّ هنالك وجودًا يهوديًا متواصلًا في القدس منذ ثلاثة آلاف عام. إضافة إلى ذلك، استخدمت البيروقراطية الاستعمارية

الإسرائيلية جهاز الإحصاء أداةً لوضع سياسات لمواجهة ما تعتبره خطرًا ديموغرافيًا، تمثل ذلك بوضع رئيس الإحصاء روبرتو باتشي سياسة دعم المواليد، وذلك لرفع نسبة الخصوبة في أوساط اليهود. بينما، في المقابل، يساهم الإحصاء الفلسطيني (من خلال اللجنة الوطنية للسكان) بوضع سياسات تهدف إلى خفض معدل الخصوبة، وذلك بهدف تحقيق انتعاش اقتصادي ينعكس إيجابيًا على نوعية الخدمات التي تُقدّم إلى الأفراد، بدلًا من الاهتمام بوضع سياسات تنموية تهتم بتشغيل الأيدي العاملة والتوزيع العادل للثروة، وكأنّ السلطة الفلسطينية تعيش حالة طبيعية، وكأنه لا يوجد شيء اسمه الصراع الديموغرافي، وكأنّ السلطة ليست في مواجهة مع استعمار استيطاني همه الأساس الاستيلاء على الأرض والتخلّص من السكان.

المراجـع References

العربية

- أمين، سمير. **التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف.** بيروت: دار ابن خلدون، 1978.
- أندرسن، بندكت. **الجماعات المتخيّلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**. ترجمة ثائر ديب. تقديم عزمي بشارة. بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- بورديو، بيار. **عن الدولة: دروس في الكوليج دو فرانس (1989-1992).** ترجمة نصير مروة. بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
- التميمي، عز الدين. "التعداد الإسرائيلي وصناعة المواطنة". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. مج 28. العدد 111 (صيف 2017).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز2017-.** رام الله: 2017.
- _____. **كتاب القدس الإحصائي السنوي 2018 رقم "20".** رام الله: 2018.
- تماري، سليم وعصام نصار. **مدينة الحجاج والأعيان والمحاشي: دراسات في تاريخ القدس الاجتماعي والثقافي.** القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، 2005.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. **الإحصاءات الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة.** سلسلة تقارير الوضع الراهن (رقم 4). رام الله: 1995.
- "السيدة عوض، تستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2015". الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. في: https://bit.ly/2O36oFi
- شولش، ألكزاندر. **تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882.** ترجمة كامل العسلي. عمّان: الجامعة الأردنية، 1993.
- عايد، خالد. "القدس الكبرى في إسار الأمر الواقع الصهيوني". **مجلة الدراسات الفلسطينية.** مج 4. العدد 15 (صيف 1993).
- فوكو، ميشال. **المعرفة والسلطة.** ترجمة عبد العزيز العيادي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994.
- _____. **يجب الدفاع عن المجتمع.** ترجمة وتقديم وتعليق الزواوي بغورة. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2003.

- كرباج، يوسف وبسام أبو حمد وعادل الزاغة. **فلسطين 2030/ التغير الديموغرافي: فرص للتنمية.** شارمن سير (محرر). مراجعة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومجدي مالكي ومايكل هيرمن. ترجمة مالك قطينة. رام الله: مكتب رئيس الوزراء - اللجنة الوطنية للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2016.
- "مؤسسات فلسطينية أغلقها الاحتلال الإسرائيلي في القدس منذ عام 1967"، **وكالة "وفا"**. في: https://bit.ly/2EZoVy7
- يحيى، عبّاد. "الإحصاء والبحث الاجتماعي في الأرض المحتلة 1967: الأثر الاستعماري وتشظية المجتمع الفلسطيني". **عمران**. مج 2. العدد 7 (شتاء 2014).
- "يوم من الذاكرة، العاشر من أيار/ مايو". **وكالة "وفا"**. 2006/5/9. في: https://bit.ly/2T6IMAr

العبرية

- أرشيف دولة إسرائيل. تعداد السكان والأبنية. ملف: ج ل- 4 / 3550.
- _____. وزارة الدفاع - لجنة المديرين. الجلسة التمهيدية رقم (0). 1967/6/15.
- دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية. "إعلان صحافي لمناسبة يوم القدس 2015-2017". 2018/5/9.

الأجنبية

- Banerjee, Abhijit V. & Esther Duflo. *Poor Economics: A Radical Rethink of the Way to Fight Global Poverty*. New York: Public Affairs, 2011.
- Busse, Jan. "The Biopolitics of Statistics and Census in Palestine." *International Political Sociology*. vol. 9, no. 1 (2015).
- Corbin, Jane. *Gaza first: The Secret Norway Channel to Peace between Israel and the PLO*. London: Bloomsbury Pub., 1994.
- Dreyfus, Hubert L. & Paul Rabinow. *Michel Foucault, Beyond Structuralism and Hermeneutics*. with an afterword by Michel Foucault. Chicago, IL.: University of Chicago Press, 1982.
- Foucault, Michel. *Security, Territory, Population: Lectures at the Collège de France, 1977-1978*. Michel Senellart (ed.). Graham Bruchell (Trans.). New York: Palgrave Macmillan, 2007.
- Heiberg, M. & G. Ovensen (eds.). *Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem; A Survey of Living Condition*. Oslo: FAFO, 1993.

- Hirschman, Charles. "The Meaning and Measurement of Ethnicity in Malaysia: An Analysis of Census Classifications." *The Journal of Asian Studies*. vol. 46, no. 3 (August 1987).
- Husseini, Ibrahim. "Israel Arrests Palestinians over Population Count." Aljazeera net. 23/11/2017. at: https://bit.ly/2HxIDE6
- Lustick, Ian S. "Has Israel Annexed East Jerusalem?." *Middle East Policy*. vol. 5, no. 1 (January 1997).
- Macfarlane, Alan. *Thomas Malthus and the Making of the Modern World*. South Carolina: Amazon CreateSpace, 2013.
- Owen, Roger. *Lord Cromer: Victorian Imperialist, Edwardian Proconsul*. Oxford/ New York: Oxford University Press, 2005.
- Palestinian Bureau of Statistics. *Success Against All Odds-International Expert Discussion of the Master Plan for Palestinian Official*. Rammallah: 1995.
- Reynolds, John. "Where Villages Stood: Israel's Continuing Violations of International Law in Occupied Larton, 1967-2007." *Al-Haq* (December 2007).
- Scott, James C. *Cities, People, and Language, in Aradhana Sharma and Akhil Gupta, the Anthropology of the State*. Oxford: Blackwell Publishing Ltd., 2006.
- Sharma, Aradhana & Akhil Gupta (eds.). *The Anthropology of the State*. Oxford: Blackwell Publishing Ltd., 2006.
- Sinha, V. C. & Easo Zacharia. *Elelment of Demography*. New Delhi: Allied Puplisher, 2009.
- State of Israel. Central Bureau of Statics. Headquarter Israel Defense Army. Census of Population 5727 (1967).
- Tal, Alon. *The Land is Full: Addressing Overpopulation in Israel*. New Haven/ London: Yale University Press, 2016.
- Wolfe, Patrick. "Settler Colonialism and the Elimination of the Native." *Settler Colonial Studies*. vol. 2, no. 1 (2006).
- Zureik, Elia. "Constructing Palestine through Surveillance Practices." *British Journal of Middle Eastern Studies*. vol. 28, no. 2 (November 2001).
- Zureik, Elia. David Lyon & Yasmeen Abu-Laban. *Surveillance and Control in Israel/Palestine*. New York: Routledge, 2011.

المؤشّر العربي

المؤشّر العربي استطلاعٌ سنوي ينفّذه المركز العربي في البلدان العربية التي يُتاح فيها تنفيذ الاستطلاع، وتتوافر فيها الأطر الإحصائية العامة لسحب العيّنات الممثّلة لمجتمعاتها.

يهدف المؤشر العربي إلى الوقوف على اتجاهات الرأي العام العربي نحو مجموعة من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ بما في ذلك اتجاهات الرأي العام نحو قضايا الديمقراطية، وقيم المواطنة والمساواة، والمشاركة المدنية والسياسية. كما يتضمن تقييم المواطنين أوضاعهم العامة، والأوضاع العامة لبلدانهم، وكذلك تقييمهم المؤسسات الرئيسة الرسمية في هذه البلدان، والوقوف على مدى الثقة بهذه المؤسسات، واتجاهات الرأي العام نحو القطاع الخاص، ونحو المحيط العربي، والصراع العربي - الإسرائيلي.

يمكن الاطلاع على ملخّص "المؤشر العربي" في دوراته و/أو نتائجه الكاملة، على موقع المركز العربي:

https://www.dohainstitute.org

مهند مصطفى | *Mohanad Mustafa

قراءة في التحوّلات الديموغرافية والسياسية والفكرية للمتدينين في إسرائيل واستشراف تأثيراتها المستقبلية

A Reading of Demographic, Political and Intellectual Changes among Religious People in Israel and Foresighting Future Impact

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مناقشات التحوّلات الديموغرافية والسياسية والفكرية التي حدثت في صفوف المتدينين اليهود في العقود الأخيرة، بغية استشراف تأثيراتها المستقبلية المحتملة، وتحديدًا تبيان التأثير الذي أحدثته هذه التحوّلات في مدى حضور المتدينين اليهود في المجال العام والسياسة الإسرائيلية وتأثيره. وتروم الدراسة تحليل مصادر قوّة المتدينين، وللدّقة، المصادر التي ساهمت في صعود تأثيرهم في المشهد الإسرائيلي العام، وترصد مجموعةً من مصادر هذه القوّة، رغم التباين حول أهميتها وديناميتها، أو ثباتها وتقاطعاتها. وتتمثل في المصدر الديموغرافي، إذ يزداد عدد المتدينين في إسرائيل نتيجة التكاثر الطبيعي لديهم، والمصدر الأيديولوجي التاريخي النابع من سياقات سياسية وتاريخية. وبناءً على ذلك، تتعرض الدراسة لتعبيرات هذا الصعود على ثلاثة مستويات: السياسي، والعسكري، والمجال العام.

كلمات مفتاحية: إسرائيل، القومية اليهودية، المتدينون، الحريديم، العلمانيون، الصهيونية.

Abstract: This study discusses demographic, political and intellectual transformations among religious Jews in the last few decades with the aim of predicting the future impact of these developments, particularly the effect that this has had on their presence in Israeli politics and public sphere. It analyses the sources of their power, or more precisely, how their influence on the Israeli public sphere has increased. It traces a number of these sources despite differences in their importance and how fixed or intersecting they are: the demographic source, since the number of religious people in Israel is increasing because of natural population growth; the ideological source produced by the political and historical context. It approaches their rising influence on three levels: political, military and public sphere.

Keywords: Israel, Jewish Nationalism, Haredim, Secularists, Zionism.

* مدير عام مركز "مدى الكرمل" في حيفا، ومحاضر في الكلية الأكاديمية في بيت بيرل.

Director-General of Mada Karmel Centre, Haifa, and Lecturer at Beit Berl.

مقدمة

تمرّ إسرائيل بدينامية مثيرة بين التدين والعلمنة في المجال العام، نابعة من التداخل في فترة تبلور المشروع الصهيوني بين القومية والدين، إلى درجة التطابق في تعريف مفهوم القومية اليهودية[1]، ونابعة أيضًا من حالة التوتر بين التدين والعلمنة في مرحلة دولة إسرائيل؛ فالتيارات الدينية تحاول غزو مواقع جديدة في المجال العمومي من أجل فرض القوانين الدينية عليه، أو على الأقلّ ممارسات تدينية فيه، وفي المقابل، تقاوم الجماعات والنخب غير المتدينة عملية تديين المجال العام. ومن الصعب الجزم أنّ إسرائيل تتجه بخطّ متصاعد وثابت نحو تديين ذاتها، غير أنّه من اليسر الادعاء أنّ العلمانيين الإسرائيليين في حالة دفاع عن مواقعهم ومجالهم، أكثر من حالة الهجوم على مواقع المتدينين.

ينتج من هذا الصراع حالة من المدّ والجزر؛ فمرّة ينجح العلمانيون في صدّ محاولات قانونية إجرائية في فرض أنماط من المجال العام المتدين عليهم، وفي بعض الأحيان يخسرون. لذلك فإنّ القول إنّ مجرد الانتقال من حالة الهجوم إلى حالة الدفاع هو انتصار مهمّ للتيار الديني المركزي في إسرائيل على اختلاف مدارسه. فضلًا عن أنّ هذا التوتّر يُنتج بذاته تحوّلات غير محسوبة داخل المجموعتين، تُنتج أنماط سلوك وتفكير مختلفة عمّا كان عليه في السابق.

انقسم التيار الديني من المشروع الصهيوني عمومًا إلى تيارين؛ تيار يعارض الصهيونية باعتبارها تدنيسًا للمقدّس الديني، واستغلالًا لليهودية من أجل تحقيق خلاص سياسي دهري خارج اليهودية ومعتقداتها، وتبنّى هذا الموقف التيار الديني الأرثوذكسي، على تباين مواقفه الصلبة من المشروع الصهيوني، إذ "جاء الموقف [...] المعادي للصهيونية من داخل التيارات الدينية اليهودية الرئيسة؛ لا لكونها حركة علمانية يهودية فحسب، فقد وُجِد الكثير من العلمانيين اليهود قبلها، بل لأنّها في نظر المتدينين جريمة لا تُغتفر وهي علمنة اليهودية ذاتها بقومنتها؛ أي بتحويلها إلى إثنيّة قوميّة"[2]. بينما تبنّى التيار الثاني فكرة الخلاص السياسية الدهرية، واعتبرها جزءًا من فكرة الخلاص الدينية، وتبنّى هذا الموقف التيار الديني القومي، أو الديني الصهيوني، معتبرًا أنّ المشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين هو حلقة من صيرورة الخلاص الدينية وتمهيد لها، وأنّ قيام دولة إسرائيل جزء من الخلاص "المسياني" كما ورد في المقدس الديني اليهودي.

---

1 عزمي بشارة، **من يهودية الدولة حتى شارون** (القاهرة: دار الشروق، 2005)، ينظر خاصة القسم الأول من الكتاب حول الدين والدولة في إسرائيل.

2 عزمي بشارة، "أصحيح أن معاداة الصهيونية هي أحد الأشكال الحديثة لمعاداة السامية؟"، **تقييم حالة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019/2/28، ص 2، شوهد في 2019/6/15، في: http://bit.ly/2Zo608X

أولًا: تطوّر التيارات الدينية المركزية في إسرائيل: صهينة التيار الأرثوذكسي وحردنة التيار الديني القومي

في كتابه الذي حرّره حول **أرض إسرائيل في الفكر اليهودي الحديث**، يشير أليعازر ربيتسكي إلى أنّ أرض إسرائيل أدخلت في وعي اليهودي في المنفى حالةً من الخوف، وذلك لأنّ قداستها ازدادت مع الابتعاد عنها، واعتبر أنّ الخوف من العودة إليها كان نابعًا تحديدًا من الخوف من علمنتها، ويعتبر ربيتسكي أنّ ازدواجية العودة والخوف منها أثرت كثيرًا في الوعي اليهودي الجمعي في التاريخ المعاصر[3]، وهو ما يؤكّد أنّ فكرة العودة مثّلت في الفكر اليهودي الأرثوذكسي جزءًا من علمنة المقدس. ويمكن الادّعاء أنّ الصهيونية الدينية في هذا السياق قامت بوصفها وكيلًا لعلمنة المقدّس ومن ثمّ تديينه من جديد، وخصوصًا بعد الاحتلال عام 1967.

ومع قيام دولة إسرائيل، اندمج التياران الدينيان في المجال السياسي والعام في الدولة الجديدة؛ فقد اندمج فيها التيار الأرثوذكسي، بعد أن ضعف مركزه الديني التاريخي والأكبر في أوروبا نتيجة "الكارثة اليهودية" أو "الهولوكوست"، وحصل على بعض الامتيازات من الدولة في إطار اتفاق الوضع القائم الديني مع الدولة وزعيمها في ذلك الوقت دافيد بن غوريون. وكان الإنجاز الأهمّ له هو الحصول على اعتراف رسمي بإقامة جهاز تعليمي ديني، يُركّز على تعليم التوراة، فضلًا عن إجراءات تتعلّق بمكانة الدين، مثل محاكم دينية لقضايا الأحوال الشخصية، والاعتراف بالسبت عطلةً رسمية، وإعطاء المؤسسة الدينية صلاحية البتّ في مسائل تتعلّق بحياة الناس اليومية، مثل الطعام الحلال "كوشير"، وتحديد من هو اليهودي شرعيًا. كما منحت الدولة الحق للمتدينين في إقامة نمط حياة منعزل في حاراتهم وشوارعهم، ومجالهم العام المنعزل عن المجال العام الإسرائيلي، لا سيما يوم السبت.

اندمجت التيارات الدينية المركزية في إسرائيل في المشهد السياسي الإسرائيلي الصهيوني العلماني الاشتراكي الذي ميّز العقدَين الأوّلَين من قيام إسرائيل. وجاء الاندماج على شاكلة أحزاب دينية تُمثّل قطاعات دينية، فتشكّلت أحزاب تُمثّل المتدينين الحريديم، مثل "أغودات يسرائيل"، و"يهدوت هتوراه"، و"ديغل هتوراه"، وحزب مركزي يمثّل المتدينين القوميين أو الصهيونيين، وهو حزب "المفدال". كانت المهمة المركزية لهذه الأحزاب في العقدين الأوّلين، على المستوى السياسي، هي المحافظة قدر المستطاع على مصالح المتدينين فيما يتعلق بتوفير الميزانيات للجهاز التعليمي الخاص بهم، والحرص على تطبيق التعاليم الدينية الرسمية في الدولة، وزيادة أهمية المؤسسة الدينية الرسمية في مسألة تعريف من هو اليهودي. فعلى سبيل المثال، يؤثّر تعريف من هو اليهودي في تطبيق قانون العودة الإسرائيلي الذي يمنح كلّ يهودي الحقّ في الهجرة إلى إسرائيل والحصول على المواطنة الإسرائيلية. وبما أنّ تشكُّل مفهوم

3 أليعازر ربيتسكي (محرر)، **أرض إسرائيل في الفكر اليهودي المعاصر** (القدس: منشورات يد إسحق بن تسفي، 1998). (بالعبرية)

القومية اليهودية يتحدّد بالانتماء إلى الشعب اليهودي دينيًا، كان تعريف من هو اليهودي تعريفًا دينيًا بالأساس، وهو صلاحية مخوّلة بها المؤسسة الدينية في إسرائيل. وكان اندماج التيار الديني القومي أكثر عمقًا، لأنّه لم يكن لديه حاجز ثيولوجي يقيّده، فلم يرَ في إسرائيل حالة منفى مثل التيار الأرثوذكسي، بل جزءًا من مسار الخلاص الديني.

جاء احتلال الأراضي الفلسطينية في عام 1967 نقطةً فارقة في مسيرة التيار الديني في إسرائيل؛ فالاحتلال الذي أدّى إلى سيطرة إسرائيل على مناطق مهمة في المخيال الديني اليهودي مثل القدس، ونابلس، والخليل، وغيرها، قدّم صدقية للمقولات الخلاصية "المسيانية" للتيار الديني القومي، ودفع التيار الأرثوذكسي تدريجيًا إلى أحضان الصهيونية، مع التنبيه إلى أنّ انعكاسات الاحتلال على التيارين المذكورَين كانت متفاوتة في إيقاعها. ويمكن الإشارة إلى تحوّلين مركزيَّين حدثا منذ الاحتلال وحتى الآن في صفوف التيارَين هما؛ صهينة التيار الأرثوذكسي، وحردنة التيار الديني القومي. وإجمالًا، ساهم الاحتلال في تديين المشروع الصهيوني؛ فالمفردات الدينية والعودة إلى الدين في تبرير المشروع الصهيوني بعد علمنته أدّتا إلى "سيطرة" المقدس الديني على هذا المشروع بعد الاحتلال. فالمقولات الخلاصية التي بقيت خيالية قبل الاحتلال تحوّلت إلى واقع على الأرض تمثّلت في الاستيطان في الضفة الغربية، والعودة إلى الأماكن الدينية التاريخية والسيطرة عليها، وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك[4]، وكان أبناء التيار الديني القومي طلائع في الاستيطان في قلب الضفة الغربية، وجاء تأسيس حركة "غوش إيمونيم" الاستيطانية لتقدّم المسوّغات الدينية للاستيطان في الضفة الغربية، عبر دعم كبير من حاخامات الصهيونية الدينية، وعلى رأسهم الحاخام كوك الابن.

اختلف الحاخام كوك الابن (1891-1982)، من قيادات الصهيونية الدينية الأشد تأثيرًا، عن أبيه الحاخام كوك الأب (1865-1935) في درجة قدسية الأرض ومفهوم الخلاص. ويوضح الحاخام يوفال أنّ التجديد الذي أحدثه كوك الأب كان في منح معنى شامل للمقدس الديني؛ ففي حين شمل هذا المعنى عند اليهودية الأرثوذكسية تعليم التوراة وإقامة الشعائر الدينية، فهو يشمل عند كوك الأب مجالات غير محدودة. فقد اعتبر أنّ كلّ فعل إنساني، تعليمي، أو اقتصادي، أو رياضي، أو سياسي، وغيرها يدخل في المجال المقدس. كما عدّ الصهيونية جزءًا من المقدس، ليس لذاتها بل لأنّها تحقّق إرادة الرب من دون وعي قيادتها. واعتبر أنّ العمل الذي يقوم به الصهيونيون العلمانيون فيه شيء من المقدس لأنهم ينفّذون إرادة الرب[5]. لهذا السبب عارض الحاخام كوك الأب فكرة إقامة دولة لليهود في أوغندا، وعارض

4 مهند مصطفى، "المسجد الأقصى في الخطاب الديني الصهيوني: من علمنة المقدس إلى استعادته"، **قضايا إسرائيلية**، العدد 60 (2015)، ص 67-78.

5 يوآف بيلد وغابي شفير، **من هو الإسرائيلي؟ ديناميكية المواطنة المركبة** (تل أبيب: جامعة تل أبيب، 2005)، ص 173. (بالعبرية)

تلامذته فكرة تقسيم فلسطين. ومثّلت فكرة "أرض إسرائيل" موضوعًا مركزيًا في فكره، ليس بسبب كونها وطنًا، بل لأنّها أرض الخلاص.

بخلاف أبيه، لم يحافظ ما قام به كوك الابن على التوازن في مركبات المقدس، بل أعطى الأولوية لمركب "أرض إسرائيل"؛ فقد اعتبر القومية اليهودية أداةً مقدّسة لتحقيق العودة إلى "أرض إسرائيل". وتحوّل مصطلح الخلاص إلى الكلمة السياسية المهيمنة في فكر كوك الابن، فدولة إسرائيل ليست فقط كيانًا سياسيًا، بل أساس لتحقيق الخلاص[6]. كتب الحاخام كوك الابن لتلاميذه العبارة التالية: "هذه الأرض لنا، لا يوجد هنا مناطق عربية وأراضٍ عربية، بل أرض إسرائيل، أرض آبائنا الخالدة، وهي في كلّ حدودها التوراتية تابعة لحكم إسرائيل"[7]. وفي تصريح آخر له قال: "أقول لكم بوضوح أنّ هنالك تحريمًا في التوراة، ضدّ التنازل عن بوصة واحدة من الأرض المحررة، لا يوجد غزوات هنا، ونحن لا نحتل أرضًا أجنبية، إننا نعود إلى وطننا، أرض الأجداد، لا توجد أرض عربية هنا، بل ميراث ربنا، وكلما اعتاد العالم على هذا الفكر يكون أفضل لنا جميعًا"[8]. وقد حرّم الحاخام كوك الابن تقسيم البلاد، واعتبره "خطيئةً وأثّم كلّ نقلٍ لأرضنا إلى الأغيار"، كما صبغ العمليات العسكرية بصبغة دينية، قائلًا "هذا قرار السياسة الإلهية، حيث لا تقدر عليها أي سياسة أرضية"[9].

يتبنّى المتدينون اليهود مواقف غير ديمقراطية عمومًا؛ ففي مقياس الديمقراطية السنوي الذي يجريه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، يتضح أنّ المتدينين يفضّلون تعزيز الطابع اليهودي للدولة على حساب مركّبها الديمقراطي. ففي مقياس الديمقراطية لعام 2018، قال 84 في المئة من الحريديم أنّهم يفضّلون الطابع اليهودي على المركب الديمقراطي، و14 في المئة فقط يرون أهمية التوازن بين المركّبين، في حين أنّ 57 في المئة من المتدينين يفضّلون الطابع اليهودي على الديمقراطي، بينما 41 في المئة يرون أهمية التوازن بينهما[10]. وفي المقياس نفسه، أشار 61 في المئة من الحريديم، ونحو 69 في المئة من المتدينين، أنّهم يؤيدون نزع حق الانتخاب لمن يعارضون مقولة إنّ إسرائيل هي البيت القومي للشعب اليهودي[11]. كما أيّد 83 في المئة من الحريديم، و90 في المئة من المتدينين، مقولة إنّ أيّ قرار يتعلّق بقضايا السلام

---

6 يوفال شرلو، "النخب الدينية - القومية الجديدة"، في: أليعازر بن رفائيل وإسحق شترنبرغ، **النخب الجديدة في إسرائيل** (القدس: مؤسسة بيالك، 2007)، ص 337-340. (بالعبرية)

7 شاؤول أرييلي، **حدود بيننا وبينكم: الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والطرق لتسويته** (تل أبيب: منشورات يديعوت أحرونوت، 2013)، ص 237. (بالعبرية)

8 نور مصالحة، "الاستيطان التبشيري - اليهودي والفلسطينيون: السياسة الجغرافية، المستوطنات، المؤسسات والثقافة لدى غوش إيمونيم"، في: أسعد غانم (محرر)، **الهويات والسياسة في إسرائيل** (رام الله: مركز مدار، 2003)، ص 130.

9 توم سيغف، **1967، والأرض غيرت وجهها** (تل أبيب: منشورات كيتر، 2005)، ص 577 (بالعبرية)؛ غدعون شمعوني، **الأيديولوجيا الصهيونية** (القدس: الجامعة العبرية، 2003)، ص 317. (بالعبرية)

10 تمار هرمن [وآخرون]، **مقياس الديمقراطية الإسرائيلية 2018** (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2018)، ص 73. (بالعبرية)

11 المرجع نفسه، ص 76.

والأمن يجب أن يتمّ اتخاذه بأغلبية يهودية فقط[12]. وأشار 72 في المئة من الحريديم، و60 في المئة من المتدينين إلى أنّ المواطنين العرب في إسرائيل يمثّلون خطرًا أمنيًا على الدولة[13]. ويشير الباحث الإسرائيلي شوكي فريدمان أنّ الحريديم والمتدينين يعبّرون عبر هذه المواقف عن تضامن كبير مع الدولة اليهودية، ولكنّهم لا يتضامنون مع قيمها الديمقراطية وسلطة القانون، موضحًا أنّ أبحاث مقياس الديمقراطية تؤكد أنّه كلما ارتفعت درجة التدين تراجعت نسبة تأييد القيم الديمقراطية وسلطة القانون؛ إذ عبّر المتدينون على نحو ثابت عن عدم ثقتهم بالمحكمة العليا، مبرّرين ذلك أنّ إسرائيل لديها وفرة في تحقيقات الفساد، وهو الأمر الذي يُلحق ضررًا، كما يؤيدون التعامل غير المتساوي مع الأقليات[14]. وفي قراءة مختلفة، يمكن القول إنّ المعطيات تؤكد أنّ الحريديم يتبنّون مواقف يمينية متطرفة فيما يتعلق بالقيم الديمقراطية، والعلاقة بالفلسطينيين مواطني إسرائيل، وهذا يشير إلى حالة تَصَهيُن هذه المجموعة في المجتمع الإسرائيلي.

يشير آفي ساغي، أحد المفكرين اليهود المهمّين من الصهيونية الدينية، إلى تراجع الصهيونية الدينية عن القيم الديمقراطية، مُرجِعًا ذلك إلى الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967؛ إذ بات الحفاظ على "أرض إسرائيل" الهدف الأسمى في خطاب الصهيونية الدينية، وحول هذا الهدف تتقزّم القيم الإنسانية، وسلطة القانون، فبات من الصعوبة إيجاد حاخامات من الصهيونية الدينية يشاركون في نشاطات داعمة لحقوق الإنسان، للعدل والمساواة في المجتمع الإسرائيلي؛ إذ تحوّلت الدولة إلى مركز المنظومة الخلاصية الدينية، وتتمثّل شرعيتها في تنفيذها للرؤية "المسيانية"، والتي تتركز في السيطرة على "أرض إسرائيل"[15].

ثانيًا: مصادر قوّة المتدينين في إسرائيل

ترجع قوة المتدينين في إسرائيل إلى مصادر عديدة، ديموغرافية، وأيديولوجية - تاريخية، وسياسية، يمكن إجمالها في المصادر التالية:

المصدر الديموغرافي

تُعتبر دراسة عدد المتدينين في إسرائيل وصفاتهم الديموغرافية من القضايا المختلَف عليها في إسرائيل؛ فهنالك تقديرات مختلفة لعدد المتدينين، وتحديد صفة المتدين. وفي العموم، تُقسّم المجموعات الدينية

12 المرجع نفسه، ص 80.

13 المرجع نفسه، ص 129.

14 شوكي فريدمان، "لماذا لا يثق المتدينون بماندبليت" [المستشار القانوني للحكومة]، **هآرتس**، 2019/3/17، ص 13. (بالعبرية)

15 أفي ساغي، "حتى الله ليس فوق القانون"، **هآرتس**، 2019/5/28، ص 13. (بالعبرية)

في المجتمع اليهودي إلى مجموعات ثلاث أساسية: المحافظون، أي أصحاب التديّن المحافظ الشعبي، والمتدينون الأرثوذكسيون (الحريديم) من شرقيين وأشكنازيين، أي اليهود المتزمتون دينيًا في نمط حياتهم الدينية، والمتدينون القوميّون، أي أبناء الصهيونية الدينية.

وللوصول إلى عدد المتدينين، وخاصّة المجموعتين الأخيرتين، يتبع الباحثون طرقًا عديدة للوصول إلى عددهم الدقيق أو الأقرب إلى الدقة في المجتمع اليهودي. وفي غالبية الطرق، يتم الوصول إلى العدد الأقرب إلى الحقيقة، وليس إلى عددهم الدقيق في المجتمع. فهنالك من يحاول الوصول إلى عددهم ونسبتهم من خلال معطيات حول جهاز التعليم الديني في إسرائيل؛ فكلّ تيار ديني يتمتّع باستقلالية تعليمية معيّنة. فهناك التعليم الحريدي - الأرثوذكسي الحكومي التابع لوزارة التعليم الإسرائيلية، وهناك التعليم الحريدي الخاصّ، ولكنّه يحصل على تمويل من الوزارة بحسب عدد الطلاب، كما هو الحال مع جهاز التعليم الخاصّ بحركة "شاس" الدينية المسمّى "همعيان" (النبع). وكذلك الأمر بالنسبة إلى التعليم الديني القومي، وهو أيضًا جهاز تعليمي حكومي تابع لوزارة التعليم الرسمية. ومن خلال أجهزة التعليم الدينية، مثلًا، يستطيع الباحثون الوصول إلى عدد تقريبي لنسبة المتدينين في المجتمع الإسرائيلي. كما توجد هناك طرق أخرى، مثل التعريف الذاتي لمستوى التديّن في عدد من المسوحات الإحصائية التي تقوم بها دائرة الإحصاء المركزية، أو مراكز أبحاث مستقلة، إضافة إلى طرق أخرى يعتمدها الباحثون، مثل مخصّصات الطلاب المتدينين الذين يدرسون في المدارس الدينية الأرثوذكسية. وفي الفقرات التالية، سنستعرض بعض القراءات الديموغرافية لعدد المتدينين اليهود.

تعتمد الفقرات التالية على قراءة تحليلات الكتاب السنوي للمجتمع المتدين المتزمّت (الحريديم) الذي يصدره المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، والذي يعتمد في جزء كبير منه على معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، وفيها يستعرض أهمّ المعطيات حول المجتمع المتديّن، ومنها المشهد الديموغرافي[16]. وصل عدد المتديّنين الحريديم في إسرائيل في عام 2017 إلى أكثر من مليون نسمة (تحديدًا 1033000 نسمة)، وذلك مقابل 750 ألفًا في عام 2009. ويعدّ النمو السكاني للحريديم كبيرًا، إذ استقر على 4.4 في المئة في السنة منذ عام 2009، وذلك مقابل نسبة نموّ تصل إلى 1.9 في المئة لإجمالي السكان في إسرائيل، و1.4 في المئة للنمو السكاني في المجتمع اليهودي تحديدًا. يعود النمو السكاني الكبير للمجتمع الحريدي إلى تمازج عوامل عديدة، أهمها معدلات الولادة العالية والزواج المبكّر. وقد ارتفعت نسبة الحريديم من إجمالي سكان إسرائيل من 10 في المئة في عام 2009 إلى 12 في المئة في عام 2017. وإذا استمرت

16 لي كاهنر وغلعاد ملئاخ ومايا حوشن، **الكتاب السنوي للمجتمع الحريدي في إسرائيل 2017** (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2017). (بالعبرية)

هذه التوجّهات الديموغرافية، فإنّ المجتمع الحريدي سيضاعف نفسه عدديًا كلّ 16 عامًا، مقابل 50 عامًا في المجتمع اليهودي عمومًا، و37 عامًا لدى سكان إسرائيل. إلّا أنّ التوقعات تشير إلى تراجع في نموّ السكان في المجتمع الحريدي بسبب تراجع التكاثر الطبيعي في أوساطهم في المستقبل وكذلك ارتفاع سنّ الزواج[17].

يتميّز المجتمع المتدين بكونه مجتمعًا فتيًّا، إذ تصل نسبة الشريحة الجيلية 0-19 سنة في هذه المجموعة إلى 58 في المئة من إجمالي المتدينين المتزمتين في إسرائيل، مقابل 30 في المئة من إجمالي السكان اليهود. وتدلّ هذه المعطيات على أنّ المجتمع الحريدي أصغر جيليًا من المجتمع اليهودي عمومًا.

وكما ذكرنا سابقًا، تعتمد التوقعات الديموغرافية المستقبلية للمجموعة الحريدية على المعطيات الحالية، وتشير التقديرات إلى أنّ نسبة الحريديم ستصل في عام 2030 إلى نحو 16 في المئة من إجمالي سكان إسرائيل، وسيصل عدد الحريديم حتى جيل 20 سنة إلى قرابة مليون نسمة، فضلًا عن أنّ نسبتهم من الشريحة الجيلية نفسها ستصل إلى 25 في المئة من إجمالي هذه الشريحة في إسرائيل، أي إنّ ربع سكان إسرائيل حتى جيل 20 سنة سيكونون من الحريديم، في حين سيصل عدد الحريديم في عام 2033 إلى قرابة مليونَي نسمة[18]. ووفق التوقعات الديموغرافية نفسها، سيتجاوز عدد الحريديم في إسرائيل عدد المواطنين الفلسطينيين فيها في عام 2043. وفي عام 2060، ستصل نسبة الحريديم من إجمالي اليهود في إسرائيل إلى نحو 40 في المئة.

تشير المعطيات التي أوردها تقرير معهد "شموئيل نآمان" في معهد التخنيون في حيفا إلى أنّ معدل الزيادة في عدد الحريديم في إسرائيل يراوح بين 4 و7 في المئة في السنة، وذلك يعني أنّ الحريديم يُضاعفون عددهم كل 10-16 سنة[19]. وبحسب تقرير صدر بعنوان **إسرائيل 2028**، فإنه إذا استمرت المؤشرات الديموغرافية الحالية للحريديم في الاتجاه نفسه، فإنّ نسبة السكان الحريديم ستشكّل في عام 2028 نحو خمس السكان اليهود في إسرائيل، وسيشكّل الطلاب الحريديم الذين سيلتحقون بالصفّ الأول نحو 40 في المئة من إجمالي طلاب الصف الأول اليهود في العام نفسه[20]. وبحسب تنبؤات دائرة الإحصاء المركزية، المعتمِدة على السمات الديموغرافية الحالية للحريديم في إسرائيل، فإنّ عددهم سيصل في عام 2059 إلى نحو 4 ملايين و100 ألف نسمة، وسيشكّلون نحو 35 في المئة من إجمالي السكان في إسرائيل، بينما ستشكل شريحة الجيل 0-19 سنة الحريدية في العام نفسه ما يقارب 50 في

---

17 المرجع نفسه، ص 11.

18 المرجع نفسه، ص 15.

19 المرجع نفسه.

20 إيلي هوروفيتش وبرودوت ديفيد، **إسرائيل 2028: تصور واستراتيجية اقتصادية - اجتماعية في العالم المعولم** (حيفا: مركز شموئيل نآمان لدراسة السياسات الوطنية، 2008). (بالعبرية)

المئة من إجمالي السكان في الدولة، وليس اليهود فقط[21]. وتوضّح المعطيات أنّ معدل التكاثر الطبيعي للمرأة المتديّنة الحريدية يصل إلى 6.5 في المئة، مقارنةً بـ 2.9 في المئة في المجتمع اليهودي عمومًا[22].

الجدول (1)

المميزات الديموغرافية للحريديم مقارنةً بإجمالي اليهود في إسرائيل

	سنة المقارنة	السكان الحريديم	إجمالي السكان اليهود
نسبة الزيادة السنوية (ولادة وهجرة)	2002	7.1 في المئة	1.4 في المئة
معدل عدد الأولاد للمرأة (التكاثر الطبيعي العام)	2001	7.7 أولاد	2.6 أولاد
الشريحة الجيلية 25-29: نسبة المتزوجين	2006	93.4 في المئة	47.2 في المئة
الشريحة الجيلية 25-29: نسبة من لديهم أولاد (0-5 أولاد)	2006	73.4 في المئة	32.7 في المئة
معدل الفقر	2007-2006	1.59 في المئة	14 في المئة

المصدر: إيلي هوروفيتش وبرودوت ديفيد، **إسرائيل 2028: تصور واستراتيجية اقتصادية - اجتماعية في العالم المعولم** (حيفا: مركز شموئيل نآمان لدراسة السياسات الوطنية، 2008)، ص 4. (بالعبرية)

وفي استطلاع أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية حول درجة التدين في المجتمع اليهودي في إسرائيل، أشار 11 في المئة إلى أنهم متدينون حريديم، و6 في المئة عرّفوا أنفسهم أنهم حريديم - قوميون، و31 في المئة متدينون قوميون، و24 في المئة متدينون محافظون، و12 في المئة متدينون ليبراليون[23]، والباقي عرّف نفسه على أنه علماني. يدلّ هذا الاستطلاع المبني على تعريف الفرد الذاتي لمستوى تديّنه أنّ 48 في المئة من اليهود عرّفوا أنفسهم على أنهم متدينون (حريديم، وحريديم قوميون، ومتدينون قوميون)، بينما يعتبر ربع اليهود أنفسهم أنهم محافظون متدينون، وبذلك يبقى ربع اليهود في إسرائيل في خانة غير المتدينين أو العلمانيين. في المقابل، تعرض المسوحات التي تجريها دائرة الإحصاء المركزية (ينظر الجدول 2) صورة معتدلة أكثر من استطلاع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، حيث تشير إلى أنّ نسبة اليهود الذين يعرّفون أنفسهم على أنهم متدينون من خلال أنماط تديّن مختلفة يشكّلون 33 في المئة من المجتمع اليهودي.

21 أحمد حليحل، **التكاثر الطبيعي في صفوف النساء اليهوديات والمسلمات في إسرائيل حسب درجة تدينهم في السنوات 1997-2009** (القدس: دائرة الإحصاء المركزية، 2011). (بالعبرية)

22 رؤوبين غال (محرر)، **بين الطاقية الدينية والقلنسوة: الدين، السياسة والجيش في إسرائيل** (بن شيمن: منشورات مودان، 2012)، ص 3. (بالعبرية)

23 تمار هرمن [وآخرون]، **متدينون؟ قوميون! المعسكر الديني القومي في إسرائيل 2014** (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2014)، ص 43. (بالعبرية)

الجدول (2)

أنماط التدين في المجتمع اليهودي بحسب استطلاعات دائرة الإحصاء المركزية (في المئة)

	2009	2010	2011	2012	2013
حريدي	2.8	8.8	8.8	4.9	9.8
متدين	7.11	6.9	10	9.9	5.1
محافظ - متدين	3.13	7.13	15	6.13	5.13
محافظ غير متدين	2.25	4.24	2.23	6.22	3.23
غير متدين	1.41	4.43	5.42	9.43	4.43
غير معروف	3	4	3	7	3

المصدر: تمار هرمن [وآخرون]، **متدينون؟ قوميون! المعسكر الديني القومي في إسرائيل 2014** (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2014)، ص 44.

تتفق جميع التقديرات الديموغرافية بين الدراسات المختلفة حول عدد المتدينين في إسرائيل، على الرغم من اختلافها، أنّ هناك ازديادًا في نسبتهم السكانية في المجتمع اليهودي. وتؤدّي التحوّلات الديموغرافية في صفوف المتدينين والمحافظين إلى زيادة قوة الأحزاب الدينية واليمينية؛ فالمتدينون، ولا سيما المحافظون منهم، يصوّتون للأحزاب الدينية، أو الأحزاب اليمينية القومية، بينما يميل العلمانيون أو غير المتدينين إلى التصويت لأحزاب اليسار أو المركز.

في المقابل هنالك باحثون[24] يشكّكون في المصدر الديموغرافي للمتدينين اليهود، ويعتبرون أنّ هذا المتغير لن يكون ثابتًا، ومن الصعب بناء تصوّرات مستقبلية عليه، بل يتوقعون انخفاضًا في عدد المتدينين في إسرائيل، رغم أنّهم يعترفون بنسبة الزيادة الطبيعية لهم حاليًا مقارنةً بمجموعات أخرى في المجتمع الإسرائيلي. ويزعم الباحثان ألكس فينرب وناحوم بالص أنّ معدلات التراجع في مستوى التدين هي أكبر من توجه التدين في المجتمع اليهودي، ويؤسسان هذه النتيجة على دراسة جهاز التعليم في إسرائيل بتياراته المختلفة: الرسمي العلماني، والحريدي والرسمي الديني، وعمليات الانتقال من التعليم الديني إلى التعليم الرسمي العلماني[25].

24 ألكس فينرب وناحوم بالص، **توجهات متغيرة في مستوى التدين في المجتمع اليهودي** (القدس: معهد طاوب لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل، 2018). (بالعبرية)

25 المرجع نفسه، ص 3.

المصدر الأيديولوجي - التاريخي

أما مصدر القوة الثاني للمتدينين، وخاصة المتدينين القوميين، فكان الدعم الحكومي والشعبي الكبير، بعد الاحتلال مباشرة، لحركة الاستيطان. فصدمة الانتصار في عام 1967 والانبهار القومي والديني الذي رافقه، جعلا فكرة التخلّي عن "أرض إسرائيل" فكرة صعبة وشبه مستحيلة في أوساط يهودية دينية وحتى علمانية. وفي الوقت نفسه، لم يكن المجتمع الإسرائيلي "العلماني" الطلائعي مستعدًا للاستيطان بكثافة في الضفة الغربية. فقد أخذ دوره في هذا الفعل التاريخي الاستيطاني قبل عام 1967، كما أنّ استقراره الاجتماعي والاقتصادي داخل الخط الأخضر، والذي عزّزه الاحتلال في عام 1967، لم يدفعه إلى البدء مرة أخرى في بناء مشروع استيطاني جديد؛ لهذا فإنه رأى في الحرب تعزيزًا لمكانته داخل الخط الأخضر، وليس فرصة للاستيطان في مكان جديد خارجه، ما دفع أبناء الصهيونية الدينية إلى أخذ هذه المهمّة الاستيطانية. إلا أنّ الالتفاف الشعبي والرسمي لفكرة الاستيطان كان أكبر من ذلك، لا سيما الدعم الذي أظهره حزب العمل الحاكم في العقد الأول بعد الاحتلال[26].

يمثّل المصدر الأيديولوجي المرجعية القومية الدينية للجيل الأول من المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وهم الذين كانوا طلائع التيار الديني القومي. فعلى خلاف المستوطنين الأوائل الذين هاجروا إلى فلسطين في بداية القرن العشرين واستوطنوا البلاد، وشيّدوا منظومة قومية بالغة الإحكام من المصطلحات والروايات والأساطير الدينية المؤسّسة، إلا أنّ مرجعيتهم بقيت علمانية بالأساس، إذ تعاملوا مع المسألة اليهودية تعاملًا تاريخيًا وليس خارج التاريخ، واعتبروا أنّ حلّ المسألة اليهودية يكون من خلال إقامة دولة يهودية في فلسطين كحلّ سياسي، وليس حلًّا دينيًّا - مسيانيًا[27]. أمّا المستوطنون المتدينون - القوميون في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد أرادوا تحقيق الأهداف السياسية نفسها للمستوطنين الأوائل، إلا أنّ مرجعيتهم ودافعهم لتحقيق ذلك كانا المرجعية الدينية في بُعدها الخلاصي. وإذا اعتبرنا أنّ حرب فلسطين في عام 1948 أسست لهيمنة الفكر الصهيوني العلماني الاشتراكي على المستوطنين المهاجرين الأوائل، فإنّ الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967 أسّس لهيمنة الفكر الديني الخلاصي في أبعاده السياسية على المستوطنين في الضفة الغربية. ويبقى المشترك بين اللحظتين التاريخيتين هو أنّ الصهيونية السياسية في شكلها الاشتراكي هي التي احتلت الأرض في الحالتين، لكنّها استوطنت الأولى، وتركت الثانية للصهيونية الدينية[28].

---

26 للمزيد يُنظر: مصالحة؛ عقيبا إلدار وعديت زرطال، **أسياد البلاد: المستوطنون ودولة إسرائيل 1867-2004**، ترجمة عليان الهندي ([د. م.]: [د. ن.]، 2006)، ص 244؛ داني روبينشطاين، **غوش إيمونيم** (تل أبيب: كاف أدوم، 1982). (بالعبرية)

27 بشارة، **من يهودية الدولة حتى شارون**.

28 سيغف.

لم تكن الرموز والمفردات الدينية غائبة أبدًا عن الخطاب السياسي أو العسكري الإسرائيلي؛ فالصهيونية وظّفت المفردات الدينية في مشروعها القومي الاستعماري وإقامة دولة إسرائيل، فكانت الرموز الدينية تقف جنبًا إلى جنب مع الخطاب القومي الذي يرى في حلّ مشكلة اليهود مشكلةً سياسية، وحلّها يكون سياسيًا قوميًا من خلال إقامة دولة قومية. ولكن سرعان ما انقلب توظيف الدين إلى جزء مهمّ من ماهيّة الخطاب الصهيوني عندما نجح الخطاب الديني في توظيف الصهيونية الاستعمارية في استعمار الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967 واستيطانها. وبسبب العلاقة الوطيدة بين الدين والقومية في الحالة اليهودية، يشير شلمون إلى أنه لم يكن هناك تيار مؤثر في القومية اليهودية طالب بفصل الدين عن القومية أو آمن بذلك[29].

ويشير إيان لوستيك في كتابه **حول الأصولية اليهودية في إسرائيل** (1996)إلى تبادل الأدوار بين الدولة والدين في المشروع الصهيوني، ويستحضر العلاقة الدينامية التي نشأت بين الحاخام كوك الابن والمؤسسات الصهيونية العلمانية؛ فقد كان الحاخام كوك يرى إرادة الرب في أعمال أبناء الكيبوتسات والاشتراكيين اليهود العلمانيين الذين كانوا يخالفون تعاليم الدين، ولكنهم كانوا ينفذون إرادة الرب ويعتبرون أنفسهم، رغم كل ذلك، يهودًا. وقد استغلّ القائد الصهيوني الإسرائيلي الاشتراكي العلماني الأول دافيد بن غوريون الحاخام كوك الابن من أجل بناء دولة يهودية علمانية وتسويغها دينيًا. وفي السبعينيات، أسّس تلامذة الحاخام كوك حركة "غوش إيمونيم"، التي اعتبرت الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة جزءًا من الحفاظ على "أرض إسرائيل". وقد اقتبسوا من التوراة الحدود الجغرافية لأرض إسرائيل، ومنها استلهموا أفعالهم وسياستهم العسكرية، وكان حزب العمل الاشتراكي هو الأول الذي دعم الجهد الاستيطاني الديني، وهكذا تحوّل من مستغِلّ للدين، إلى مُستغَل من طرف المتدينين[30].

يمثّل هذا التحول التاريخي الذي ذكره لوستيك جوهر صعود التيار الديني القومي في إسرائيل. فقد نشأت حركة فكرية جديدة في الصهيونية بعد عام 1967 تسعى إلى تديين القومية، بعد فترة من علمنة للدين قامت بها الحركة الصهيونية العلمانية التقليدية. وتديين القومية هو حالة طبيعية لكلّ علمنة مكثّفة للدين بهدف بناء مشروع قومي. فمع تحقيق المشروع القومي، يبقى الدين المركب الحيّ الوحيد في كل زمان ومكان، بينما يفقد المشروع القومي بريقه بعد تحقيق أهدافه أو جُلّ أهدافه، فيسيطر الدين على القومية ومشروعها، كمرجعية أخلاقية وقيمية، ويقوم بدوره بتديين القومية وليس التخلّي عنها. وهذا هو ملخّص صعود التيار القومي الديني في إسرائيل بعد عام 1967 وهيمنته

29 Yousef Shalmon, "Religion and Nationalism in Jewish National Movement," in: Benhas Genosar & Avi Brali (eds.), *Zionism: Current Debate* (Tel-Aviv: University of Tel Aviv, 1996), p. 367.

30 Ian Lustick, *For the Land and Lord: Jewish Fundamentalism in Israel* (New York: Council on Foreign Relations, 1994).

الفكرية على قطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي، وتغلغله في مؤسسات الدولة السياسية بما فيها المؤسسة العسكرية والجيش[31].

ثالثًا: تعبيرات صعود قوّة المتدينين

مشاركتهم في المشهد السياسي

اندمج المتدينون في المشهد السياسي حتى قبل قيام دولة إسرائيل، من خلال مؤسسات المجتمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين. ولم يقاطع التيار الديني الحريدي المشهد السياسي الإسرائيلي بعد قيام دولة إسرائيل، وأدى اندماجهم في المشهد السياسي إلى تطبيعهم للواقع السياسي الإسرائيلي، ليس على المستوى السياسي فحسب، وإنما على المستوى الثيولوجي - الديني في اعتبار إسرائيل مكانًا طبيعيًا ومقبولًا دينيًّا فيما يتعلق بالمحافظة على الهوية الدينية، لينتقل الصراع إلى فرض قيم وممارسات دينيّة على المجال العام أيضًا.

وهكذا ازداد عدد أعضاء البرلمان المتدينين في الكنيست الإسرائيلي منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين؛ ففي انتخابات الكنيست السابعة عشرة لعام 2006، وصل عددهم إلى 34 عضوَ كنيست؛ وفي انتخابات الكنيست الثامنة عشرة لعام 2009، وصل إلى 29 عضوًا؛ وفي انتخابات الكنيست التاسعة عشرة لعام 2013، وصل إلى 40 عضوًا، أي بنسبة تصل إلى نحو 31 في المئة من أعضاء الكنيست. أمّا في انتخابات الكنيست العشرين لعام 2015، فتراجع عددهم إلى 27 عضوًا، وذلك بسبب تراجع تمثيل "شاس" و"البيت اليهودي"، والانشقاق الذي حدث في "شاس" وخسارة الطرف المنشق في الانتخابات، وهو ما أدى إلى ضياع أربعة مقاعد على الحركة، ثم بسبب سياسات الليكود التي جذبت مصوتين من القواعد الاجتماعية لحزب "البيت اليهودي".

ازداد كذلك تمثيل المستوطنين (أبناء الصهيونية الدينية غالبًا) في الكنيست. فبينما كان هنالك عضو كنيست واحد من المستوطنات في عام 1984، وصل تمثيلهم في انتخابات الكنيست التاسعة عشرة لعام 2013 إلى 12 عضوًا (6 من قائمة "الليكود – بيتنا"، و5 من "البيت اليهودي")، ووصل تمثيلهم في انتخابات الكنيست العشرين لعام 2015 إلى 10 أعضاء؛ وهو تمثيل أكبر من نسبتهم من بين السكان في إسرائيل. وزاد تمثيل الأحزاب الدينية في انتخابات الكنيست الحادية والعشرين لعام 2019 إلى 21 مقعدًا، فضلًا

31 غال (محرر).

عن المتدينين القوميين في حزب الليكود. ويبيّن الجدول (3) قوة الأحزاب الدينية الانتخابية، ولكنّه لا يعبّر عن قوّة المتدينين الموجودين في أحزاب غير دينيّة وخصوصًا في حزب الليكود.

الجدول (3)

نتائج الأحزاب الدينية في انتخابات الكنيست

	حركة شاس	يهدوت هتوراه[32]	المفدال/ الاتحاد الوطني - المفدال/ البيت اليهودي[33]
1977			12
1981			6
1984	4		4
1988	6		5
1992	6	4	6
1996	10	4	9
1999	17	5	5
2003	11	5	6
2006	12	6	9
2009	11	5	3
2013	11	7	12
2015	7	6	8
2019	8	8	5

المصدر: من إعداد الباحث.

مشاركتهم في المؤسسة العسكرية

تعزّز انخراط المتدينين في الجيش نتيجة التقاطع الذي حدث بين الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في عام 1967، ومكانة الجيش الإسرائيلي في الحفاظ على الأرض والاستيطان فيها. وقد اعتُبِر الاحتلال في عام 1967 في نظر الصهيونية الدينية معجزة، وجزءًا من عملية الخلاص والعودة إلى "أرض إسرائيل"

32 يهدوت هتوراه هي قائمة نتجت من توحيد حركتَي التيار الديني الأرثوذكسي الأشكنازي "ديغل هتوراه" و"أغودات يسرائيل"، وخاضت الانتخابات أول مرة عام 1992 بهذا الاسم. قبل ذلك، خاضت الحركتان المذكورتان الانتخابات على نحو مستقل. فقد خاضت "أغودات يسرائيل" الانتخابات منذ عام 1951 حتى عام 1988، بينما خاضت ديغل هتوراه الانتخابات مرة واحدة في عام 1988.

33 خلال الفترة 1959-2003، خاض حزب المفدال، حزب الصهيونية الدينية الانتخابات بصورة منفردة. وفي عام 2006، خاض الانتخابات بتحالف مع حزب الاتحاد الوطني. ومنذ عام 2009، يخوض الانتخابات ضمن تحالف سمّي "البيت اليهودي" الذي يضمّ المفدال والاتحاد الوطني. وفي عام 2019، خاضت أحزاب اليمين الديني الانتخابات ضمن قائمة "اتحاد أحزاب اليمين".

الحقيقية[34]؛ فالضفة الغربية، القدس والخليل ونابلس، هي المناطق الدينية المركزية للديانة اليهودية. وجرى تفسير الاحتلال والاستيطان من خلال خطاب ديني طغى عليه الطابع المسياني. وبعد الحرب، وجَّه حاخام الصهيونية الدينية تسفي يهودا كوك (الابن) نداءً إلى طلاب المدارس الدينية يطالبهم فيه بالعمل على تحقيق الأهداف اليهودية - القومية، والاستيطان والتجند للجيش؛ بوصف الأخير هو إحدى أدوات الاستيطان وترسيخ السيطرة اليهودية على "أرض إسرائيل". وهكذا ازدادت المدارس الدينية العسكرية من مدرسة واحدة قبل الاحتلال إلى اثنتي عشرة مدرسة في عام 1980، وتضاعفت إلى ثلاثين مدرسة في عام 1998[35]. وجاءت المدارس الدينية العسكرية والتمهيدية العسكرية كحلقة وصل بين الشباب المتديّن (الذي يرى، بناءً على اليهودية، أنّ تعليم التوراة هو قيمة عليا في حياته)، من جهة، والجيش كقيمة قومية - دينية، من جهة أخرى. ومثّلت هذه المدارس وكيلًا غير رسميّ للصلة بين اليهودية والجيش، كما فعل وكلاء رسميون آخرون مثل المؤسسة الدينية العسكرية داخل الجيش.

أشار أحد الجنود الذين درسوا في المدارس الدينية العسكرية التابعة للصهيونية الدينية في لقاء نشرته صحيفة **هآرتس** أنه "في كلّ كنيس للصهيونية الدينية تُسْمَع الجملة 'دولة إسرائيل بداية خلاصنا'"[36]؛ والمقصود بذلك هو الخلاص بمفهومه الديني المسياني. ويضيف هذا الجندي: "الجمهور الديني، وإنْ لم يكن مؤمنًا بأرض إسرائيل الكاملة، يؤمن بمشروع المستوطنات. وإذا ربطنا كلّ الخيوط سوف نفهم الوضع الحالي. الصراع على الأرض يفسَّر لدى جزء كبير من أبناء الصهيونية الدينية، وبمن فيهم الجنود المتدينون، كصراع مسيانيّ - خلاصيّ"[37].

يشير زئيف دروري إلى أنّ التدين داخل الجيش نابع من حرص الجيش على الحفاظ على شرعيته ومكانته. فالجيش مفتوح لكلّ القطاعات الاجتماعية والثقافية في المجتمع اليهودي، وهو يحاول إدارة هذا الاختلاف الثقافي من خلال تلبية الاحتياجات الثقافية لكلّ مجموعة ثقافية من خلال بناء هيكليات تنظيمية واضحة تلبّي هذه الحاجات، ما أدّى إلى حضور الدين ومَوْضَعته بوصفه جزءًا من الثقافة التنظيمية للجيش. وبحسب دروري، أصبحت الاعتبارات الدينية مؤثّرة أو متساوية التأثير مع الاعتبارات المهنية العسكرية[38].

---

34 يوئيل بن نون، **معجزة جمع الشتات: قوة اليهودية الإسرائيلية** (تل أبيب: منشورات يديعوت أحرونوت، 2011). (بالعبرية)

35 زئيف دروري، "البعد بين القلنسوة والطاقية اليهودية: كيف يواجه الجيش الإسرائيلي صيرورة التدين؟"، في: غال (محرر)، ص 124. (بالعبرية)

36 كوبي بن سمحون، "الله يحفظ"، **ملحق هآرتس**، 2014/10/31، ص 26. (بالعبرية)

37 المرجع نفسه.

38 دروري، ص 141-142.

إلى جانب التحولات السياسية والاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي التي أثّرت في التدين في الجيش، يعتقد أودي ليبل وشوشانا لوبيش - عومر أنّ وجود الصهيونية الدينية في الجيش يمثّل توجّهًا فكريًّا عسكريًّا محافظًا مضادًّا يحاول إعادة الجيش كحالة نوستالجيا للجيش الكلاسيكي بعد أن اجتاز تحوّلات أوصلته إلى مواقع "عسكرية ما بعد حداثية". ولا ينحصر هذا التضادّ في الجيش ضدّ ما بعد الحداثية العسكرية فحسب، وإنما له حضور في المجتمع الإسرائيلي عمومًا. فالصهيونية الدينية تمثّل التوجه الفكري المضاد لـ "ما بعد الحداثة" في المجتمع اليهودي[39]. وتتجلى "عسكرية ما بعد الحداثة" في تحوّل الجيش إلى مؤسسة تقوم بنشاطات عسكرية غير حربية، وفي ازدياد تأثير منظمات المجتمع المدني في قادة الجيش، وفي قيام الجيش بالعمل بحسب مواثيق الحرب الدولية، وفي الاهتمام بالانتصار الإعلامي أو الافتراضي على الانتصار الفعلي في أرض المعركة، وفي محاولة إبعاد الجنود عن أرض المعركة والاعتماد على وسائل تكنولوجية من بعيد، وفي تفضيله الحرب الجوية على المعركة البرية الكلاسيكية، وفي أنّه يمتلك حساسية اجتماعية لقواعده الاجتماعية وقتلاه.

دفعت حالة التديين في المؤسسة العسكرية قيادات عسكرية من داخل المؤسسة إلى التحذير من التطرف الديني في الجيش. ففي عام 2011، أرسل رئيس قسم القوى البشرية، آفي زامير، رسالةً إلى قائد الجيش يطالبه فيها بوقف التطرف الديني في المؤسسة العسكرية والجيش[40]. واعتمد زامير في رسالته على تقرير أعدته مستشارة قائد الجيش غيلا خليفي - أمير، التي ادّعت في تقريرها أنّ القواعد الاجتماعية الجديدة في الجيش تفرض تصورات دينيةً متطرفة على الجيش. وظهر في تقارير أخرى أنّ المؤسسة الدينية العسكرية اجتاحت شعبة التربية في الجيش، وسيطرت عليها، وتزوّد الجنود بمواد تعليمية وتنظم لقاءات تربوية تشدّد على المفاهيم الدينية، إلى درجة أنّ مراقب الدولة أشار إلى هذه الظاهرة في صفوف شعبة التربية في الجيش، وخصوصًا بعد مشهد قيام حاخام الجيش السابق، حاييم رونتسكي، بالتنقل بين الجنود وتشجيعهم قبل الذهاب إلى المعركة في الحرب على غزة 2008/ 2009 مستخدمًا خطابًا دينيًّا؛ وهذا ليس من وظائفه بوصفه حاخامًا عسكريًّا للجيش[41]. ولاحقًا، أدخل الجيش قسمًا تربويًّا وتعليميًّا خاصًّا يقوم على تعزيز الهُويّة اليهودية في صفوف الجنود؛ إذ يجري التعامل مع الجيش بوصفه "جيشًا يهوديًا"[42].

---

39 أودي ليبل وشوشانا لوبيش - عومر، "العودة إلى ما كنا عليه: معتمرو الطاقية الدينية الكحلية في الجيش الإسرائيلي كمعارضة محافظة للجيش ما بعد الحداثي"، في: غال (محرر)، ص 151-203. (بالعبرية)

40 بن سمحون، ص 24-26.

41 المرجع نفسه، ص 24.

42 المرجع نفسه، ص 26.

أدّت التحولات الديموغرافية الحاصلة للقواعد الاجتماعية للجيش الإسرائيلي "بوصفه جيش الشعب"، وخصوصًا الحضور الكبير لأبناء الصهيونية الدينية وحتى الأرثوذكسية في المؤسسة العسكرية والأمنية، إلى إنتاج حقل معرفيّ جديد في إسرائيل يبحث في العلاقة بين الدين والمؤسسة العسكرية، وخصوصًا بعد صعود أبناء الصهيونية الدينية والمدارس الاستيطانية إلى المراكز العليا في الجيش والأجهزة الأمنية. ويشكّل ضباط الصهيونية الدينية من أبناء المستوطنات عصبًا مهمًا في الجيش الإسرائيلي؛ وقد ظهر ذلك جليًّا في الحرب على غزة في عام 2014. فقائد كتيبة غفعاتي حينها كان مستوطنًا، وهو المسؤول عن المجازر التي ارتكبت في غزة في حي الشجاعية. وبرز التفسير الديني للحرب من داخل المؤسسة العسكرية نفسها؛ ففي 9 تموز/ يوليو 2014، أصدر قائد لواء غفعاتي، عوفر فينتر، بيانًا حربيًا إلى أفراد اللواء كما هو متّبع قبل كل حرب أو عملية عسكرية، وهو يحتوي على هدف الحرب، ويُوجّه مباشرةً إلى الجنود لتحفيزهم على القتال. وجاء في الوثيقة: "الضباط والمقاتلون الأعزاء: شرف كبير حظينا به لأنّنا نقود ونخدم في لواء غفعاتي في هذه الأثناء. **لقد اختارنا التاريخ لنكون رأس الحربة** [التشديد من المصدر] في قتال العدو الإرهابي 'الغزاوي' الذي يسبّ، ويشتم، ويلعن إله إسرائيل. لقد استعددنا وتحضّرنا لهذا اليوم ونأخذ على عاتقنا المهمّة كرسالةٍ وبتواضع كبير، ولأنّنا قادرون على أن نخاطر ونضحّي بأنفسنا لكي ندافع عن عائلاتنا، وعن شعبنا وعن وطننا. سوف نعمل معًا بقوة ومثابرة، من خلال المبادرة والمناورة ونسعى للالتحام بالعدو. سنفعل أيّ شيءٍ لكي **ننفذ مهمتنا** وذلك بضرب العدو وإزالة التهديد عن شعب إسرائيل [مصطلح ديني]. بالنسبة إلينا، **'لا نعود من دون تنفيذ'**. سوف نعمل أي شيء **لكي نعيد شبابنا بسلام**، وذلك من خلال استعمال كلّ الوسائل لدينا وبكلّ القوة المطلوبة. أنا أعتمد عليكم. وعلى كلّ واحدٍ فيكم بأنكم سوف تتصرفون بهذه الروح، روح المقاتلين الإسرائيليين الذين يذهبون في طليعة المعسكر. **'الروح التي أسميها غفعاتي'**. أرفع عيني إلى السماء، وأدعو معكم **'اسمع إله إسرائيل الواحد'**، سدّد طريقنا، فنحن ذاهبون لنقاتل من أجل شعبك إسرائيل ضدّ عدوٍّ يسبّ اسمك. أدعوك باسم مقاتلي جيش الدفاع الإسرائيلي، وخاصّة مقاتلي اللواء وضباطه، أقم فينا قول 'وقل إلهكم الذي يقاتل معكم أعداءكم لينقذكم'، ونقول آمين. **'معًا وفقط معًا سننتصر'**"[43].

مشاركتهم في المجال العام

تزداد في السنوات الأخيرة محاولات المتدينين فرض أوامر وتعاليم ونمط حياةٍ دينية في المجال العام الإسرائيلي، وذلك من خلال اقتحام هذا المجال. فقد حافظ المتدينون، لا سيما الحريديم، على نمط حياةٍ متدين صارم في مجالهم الجغرافي الخاصّ في مدنٍ ذات طابع حريديّ أو في أحياء سكنية خاصّة

43 عوفر فنتر، "بيان القائد للمعركة: منشور الضابط فنتر لجنوده في كتيبة 'غفعاتي' قبل دخولهم لقطاع غزة في صيف 2014"، **هآرتس**، 2014/7/11، شوهد في 2019/11/9، في: https://bit.ly/2NTuZwO (بالعبرية)

بهم في المدن اليهودية الكبيرة. كما يحاول المتدينون فرض تصوراتهم الدينية الأرثوذكسية على الخطاب والممارسات الدينية للدولة. وفي المقابل، يشير عالم الاجتماع الإسرائيلي غاي بن بورات إلى أنّ الاعتقاد بأنّ المجال العام الإسرائيلي يتعرّض لحالة من التديين غير دقيق. فعلى العكس من ذلك، هو يشير إلى أنّ الكثير من الممارسات العلمانية تزداد في العقدَين الأخيرَين، مركّزًا على مسائل مثل الزواج المدني، ودفن الأموات، والسفر يوم السبت، وفتح المحلات التجارية يوم السبت، واحتفالات المثليين الآخذة في الانتشار في المدن اليهودية، ويذهب إلى أنّ الاعتقاد السائد بأنّ المجال العام في حالة تديينٍ ينبع من الخلط بين التدين وسلطة المؤسسة الدينية. فهو يشير إلى أنّ العلمنة لا تعني ازدياد حالات التدين في المجتمع، وإنما بتراجع سلطة المؤسسة الدينية على المجتمع[44]. وفي المقابل، يشير عالم الاجتماع النقدي باروخ كيمرلنغ إلى أنّ الجمهور العلماني في إسرائيل لا يرى أهمية النضال على علمنة المجال العام الإسرائيلي، إلّا إذا كان ذلك لتحقيق مصالح حياتية عينيّة، أو من أجل مصالح جماعات معينة، وتنبع صعوبة النضال حول علمنة المجال العام، برأي كيمرلنغ، من غياب قدرة الجمهور اليهودي على مواجهة حقيقة فصل القومية عن الدين، وتأثير ذلك في الهوية اليهودية في إسرائيل.

وبسبب نفوذ المتدينين داخل الحكومة الإسرائيلية، تتبنّى الحكومة على نحو متزايد خطابًا أرثوذكسيًّا فيما يتعلق بمسألة التهويد الديني الشخصي (غيور)، والعلاقة بالتيارات الدينية اليهودية غير الأرثوذكسية، ومسألة فتح المحلات التجارية والمواصلات العامة يوم السبت. وتظهر في هذا الصدد هيمنة المؤسسة الدينية الأرثوذكسية الرسمية على الخطاب الحكومي فيما يتعلّق بهذه المسائل؛ فالمؤسسة الدينية الرسمية الأرثوذكسية لها الحقّ في تحديد من هو اليهودي. وقد ظهرت مبادرات خاصّة لتحدّي هذه الهيمنة، لا سيما في صفوف حاخامات من الصهيونية الدينية، إلا أنّ المحكمة العليا "العلمانية" أقرّت بهيمنة المؤسسة الرسمية، نافيةً المحاولات الخاصّة للتهويد. كما تعترف المؤسسة الرسمية بعملية التهويد في العالم فقط لحاخاماتٍ تمّ إقرار أهليتهم من طرف المؤسسة الرسمية؛ فضلًا عن رفض الأخيرة عمليات التهويد التي تقوم بها التيارات غير الأرثوذكسية، مثل التيار الإصلاحي اليهودي، وهو التيار السائد لدى غالبية يهود العالم، لا سيما في الولايات المتحدة الأميركية.

نتج من هذه الهيمنة شرخ كبير بين إسرائيل واليهود في العالم عمومًا، واليهود الأميركيين خصوصًا، وذلك في ضوء قرارَين اتخذتهما الحكومة الإسرائيلية الحالية؛ الأول بشأن إعطاء سلطة مطلقة وحصرية للمؤسسة اليهودية الأرثوذكسية في إسرائيل لتحديد صيرورة التهويد الشخصي؛ إذ ترفض هذه المؤسسة أيّ صيرورة إدخال شخصٍ في اليهودية لا تكون خاضعةً لمؤسساتها وحاخاماتها؛ وهذا يضرب المئات من المؤسسات الدينية في العالم وينزع الشرعية عن عمليات التهويد التي يقوم بها رجال دين يهود لا ينتمون

44 غاي بن بورات، **النظرية والتطبيق: علمنة المجال العام في إسرائيل** (حيفا: منشورت برديس، 2016). (بالعبرية)

إلى اليهودية الأرثوذكسية؛ إذ هناك أيضًا التياران الإصلاحي والمحافظ في اليهودية، تنزع عنهما اليهودية الأرثوذكسية شرعية التهويد، والبعض يشكّك في صفائهم الديني. أمّا القرار الثاني، فهو القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية بإلغاء التسوية التي تمّ التوصّل إليها بين التيارات الدينية اليهودية حول الصلاة في الحائط الجنوبي (حائط البراق) للمسجد الأقصى المبارك. فبعد أن اتخذت الحكومة قرارًا بتقسيم مساحة الحائط وإعطاء حيّز لليهودية الإصلاحية وللنساء اليهوديات لإقامة شعائر دينية فيها، تراجعت الحكومة وألغت هذه التسوية، ما أثار غضب المجموعات اليهودية في العالم، وفي أميركا خصوصًا.

وقد اعتبر الصحافي الأميركي اليهودي توماس فريدمان أنّ هذه القرارات تشكّل خطرًا على الأمن القومي الإسرائيلي. ويشير فريدمان إلى أنّ هناك ستة ملايين يهودي في إسرائيل، وستة ملايين يهودي في الولايات المتحدة الاميركية، وأربعة ملايين في أنحاء العالم، إذ إنّ 75 في المئة من يهود العالم هم يهود غير أرثوذكس[45]، واعتبر أنّ هذه القرارات ستُحدِث قطيعةً بين إسرائيل ويهود العالم الذين يدعمونها ماليًا وسياسيًا في دولهم. كما عدّ هذه القرارات خطرًا إستراتيجيًا على مستقبل العلاقات بين الطرفين، وليس مجرّد حدث عابر؛ فهي تعني في جوهرها نزع الشرعية عن يهودية غالبية يهود العالم من أجل تحقيق مصالح أحزاب يهوديّة أرثوذكسية في الائتلاف الحكومي.

رابعًا: قراءة في التحولات الديموغرافية والسياسية والفكرية للمتدينين في إسرائيل واستشراف تأثيراتها المستقبلية

عالجت المحاور السابقة مسألة صعود المتدينين اليهود في المشهد الإسرائيلي، وبيّنت مصادر قوتهم وتمثّلات هذه القوة في إسرائيل. وقد بيّنت الدراسة أنّ هناك تحوّلات ديموغرافية وأيديولوجية حدثت في سياق تاريخي ساهمت كلها في صعود تأثير المتدينين في المجال العام الإسرائيلي. وفي الوقت ذاته، تتحفظ الدراسة عن حتمية هذا الصعود، على المستوى السياسي؛ إذ ترى أنّ التيار العلماني لا يزال يقاوم تأثير المتدينين، محاولًا صدّ توسع هذا التأثير عمومًا، وفي المجال العام خصوصًا، تحديدًا في المناطق التي تتمتع بطابع علمانيّ في الحياة اليومية. لا يمكن التغاضي عن حقيقة أنّ المشروع الصهيوني بات يصطبغ بطابع ديني، وذلك لأنّ الدين مثّل الأساس الذي قامت عليه الفكرة القومية اليهودية، وبعد الاحتلال في عام 1967، سيكون الدين هو الجوهر في المشروع الصهيوني؛ فمحاولة الحركة الصهيونية علمنة الدين في بداية طريقها كان لا بدّ لها في النهاية من أن تؤدّي إلى سيطرة الدين على هذا المشروع، وهو ما أعطى صدقيةً أكبر للتيار الديني الخلاصي ومنحه قوةً أكبر في المشروع الصهيوني. فاليمين الإسرائيلي اليوم هو

45 Thomas Friedman, "Israel Sees World Jews as Irrelevant," *The New York Times*, 13/7/2017, pp. 1, 10.

دينيٌّ أكثر ممّا كان في السابق، والأحزاب الدينية هي أكثر صهيونيةً مما كانت في الماضي، وجاء قانون أساس القومية اليهودية ليؤكّد هذه الصيرورة في المشروع الصهيوني.

تشير التقديرات الديموغرافية إلى أنّ المتدينين سوف يزداد عددهم في المجتمع اليهودي نتيجة ارتفاع نسبة التكاثر الطبيعي في صفوفهم. إلا أنّ الأمر الأهم ليس الديموغرافيا فحسب، بل اعتبار غالبية اليهود أنّ اليهودية هي حالة مركزية في تعريف هويتهم القومية على المستوى الفردي والجماعي. وفي هذا السياق، لا بدّ من التفريق بين التديّن في المجتمع اليهودي والهوية اليهودية؛ فالصراع المركزي مع المتدينين ليس في حضور الدين في الهوية القومية، وفي تعريف إسرائيل كدولة يهودية، بل يتجاوز مجرّد كونها دولةً فيها أغلبية يهودية، في نمط الحياة اليومية، مثل فتح محلات تجارية والمواصلات العامة يوم السبت. هنا يكون الصراع مع المتدينين، وهنا يظهر النقاش حول موجة تسلّط المتدينين على المجال العمومي. وللدقة أكثر، فإنّ الصراع مع المتدينين ينحصر في رغبتهم في فرض نمط حياتهم على المجال العام، بينما ليس هنالك صراع حقيقي على جوهر الهوية الدينية في تعريف المجموعة قوميًّا.

بالنظر إلى التفاعلات التي نظرنا فيها، لا يبدو أنّ الصراع سيحدث في المستقبل بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل بمعزل عن تحوّلات داخل التيار الديني نفسه؛ فالصراع ليس بين كتلتين ثابتتين، بمنأى عن تحوّلات تحدث داخل المجموعات المتدينة نفسها.

خلال السنوات الأخيرة، ثمّة تحوّلات اجتماعية وفكرية تجري في صفوف المتدينين عمومًا، لا سيّما في صفوف الحريديم، تتمثّل في خروج النساء للعمل على نحو متزايد، وازدياد عدد الطلاب المتدينين الحريديم الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية، وازدياد انخراطهم في الجيش، وإن لم يكن بأعداد كبيرة كما كان مخطّطًا لها من طرف الجيش أو الدولة. كما أنّ هناك بروزًا لطبقة وسطى حريديّة تتوسع مع الوقت ناتجة من انخراط أفرادها في سوق العمل الإسرائيلي العام. أمّا التحول الفكري الأكبر في صفوفهم، فهو تبنّيهم للصهيونية ومشروعها، وبروز تيار يسمى "الحردليم"، وهي كلمة تدمج بين "حريديم" و"قوميين"، على غرار المتدينين القوميين أتباع تيار الصهيونية الدينية. وتعدّ مجموعة "الحردليم" من المجموعات الأشد تطرّفًا، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ "الحردليم" هو أيضًا مسار معاكس يحدث في التيار الصهيوني الديني نحو تبنّي أفراد منه نمط التدين الحريدي مع توجّه صهيوني قومي.

المهم في هذه التحولات أنّها خلقت أيضًا صراعات داخلية في التيار الديني، حول مكانة المرأة المتدينة، والتعليم الديني، والانخراط في الجيش، وتبنّي الرواية الصهيونية، ومكانة الدين في المجال العام، وغيرها من الأمور بين تيارات بقيت في مواقعها الأصلية القديمة وتيارات جديدة تكيّفت عميقًا في السياق الإسرائيلي.

خاتمة

تعرضت هذه الدراسة لأهمّ التحوّلات التي مرّت بالتيار الديني في إسرائيل، ومصادر قوته وتجلياتها. وتعرض هنا بعض أهم الخلاصات التي يمكن أن تشير إلى مستقبل التيار الديني، والتي يمكن إجمالها في عدّة نقاط:

- سيزداد تأثير الأحزاب الدينية والمؤسسات الدينية في السياسة الإسرائيلية والمجال العام الإسرائيلي في السنوات القادمة؛ وينبع ذلك من تصاعد تأثيرها السياسي وتبعية اليمين الإسرائيلي للأحزاب الدينية لتشكيل حكوماته. فاليمين لا يستطيع تشكيل حكومته إلا بوجود أحزاب دينية، لا سيما في ضوء الاستقطاب السياسي داخل المشهد الإسرائيلي. وقد مكّن هذا الأحزاب الدينية وسيمكّنها مستقبلًا من تحقيق مصالح سياسية واقتصادية، والأهم التأثير في التوجهات الرسمية فيما يتعلق بقضايا الدين والدولة، نحو تبنّي خطاب ديني محافظ في المجال العام، وفي قضايا تقع في صلب مسألة الدين والدولة في إسرائيل.
- ستزداد نسبة المتدينين في المجتمع الإسرائيلي، خاصّة في صفوف الأطفال وداخل جهاز التعليم، إذ سيصل عدد الطلاب المتدينين من إجمالي الطلاب في المجتمع الإسرائيلي إلى نحو 25 في المئة، ما سينعكس مستقبلًا على جودة التعليم الإسرائيلي وترتيبه العالمي؛ إذ لا يدرس الطلاب المتدينون في الغالب المواضيع الأساسية التي تؤهّل الطلاب للانخراط في الحياة الاقتصادية الحديثة.
- لا يعني ما جاء في النقطة الثانية أنّ المجتمع الديني المتزمت لا يمرّ بتحولات نتيجة احتكاكه بالمجتمع الإسرائيلي؛ فهناك بوادر لنشوء طبقة وسطى دينية، وزيادة انخراط النساء المتدينات في سوق العمل الإسرائيلية لمساعدة أزواجهن على الاستمرار في التعليم الديني، كما هناك انخراط في صفوف الجيش؛ وقد أدّى هذا الأمر إلى صهينة المجتمع الديني المتزمت واقترابه من أيديولوجيا اليمين الديني تحديدًا، وهو يُنذر بتراجع سيطرة المؤسسة الدينية الشاملة والمُحكمة على وجهة المجتمع الديني المتزمت.
- سيزداد التوتر بين العلمانيين والمتدينين حول تدين المجال العام أو علمنته، خصوصًا مع زيادة تأثير الأحزاب الدينية من الناحية السياسية. وثمّة إمكانية أن يؤدّي هذا التوتر إلى انعكاسات على كلا الطرفين، نحو الوصول إلى تسويات تُشكّل من جديد وضعًا قائمًا جديدًا يوسّع مساحة الاعتبار الديني في الشأن العام، ولكنّه في الوقت نفسه يساهم في دمج أكبر للمتدينين في التجربة الإسرائيلية الحديثة.

المراجع References

العربية

- إلدار، عقيبا وعديت زرطال. **أسياد البلاد: المستوطنون ودولة إسرائيل 1967-2004**. ترجمة عليان الهندي. [د. م.]: [د. ن.]، 2006.
- بشارة، عزمي. **من يهودية الدولة حتى شارون**. القاهرة: دار الشروق، 2005.
- _____. "أصحيح أن معاداة الصهيونية هي أحد الأشكال الحديثة لمعاداة السامية؟". **تقييم حالة**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2019/2/28. في: http://bit.ly/2Zo608X
- غانم، أسعد (محرر). **الهويات والسياسة في إسرائيل**. رام الله: مركز مدار، 2003.
- مصطفى، مهند. "المسجد الأقصى في الخطاب الديني الصهيوني: من علمنة المقدس إلى استعادته". **قضايا إسرائيلية**. العدد 60 (2015).

العبرية

- أرييلي، شاؤول. **حدود بيننا وبينكم: الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والطرق لتسويته**. تل أبيب: منشورات يديعوت أحرونوت، 2013.
- بن بورات، غاي. **النظرية والتطبيق: علمنة المجال العام في إسرائيل**. حيفا: منشورات برديس، 2016.
- بن رفائيل، أليعازر وإسحق شترانبرغ. **النخب الجديدة في إسرائيل**. القدس: مؤسسة بيالك، 2007.
- بن نون، يوئيل. **معجزة جمع الشتات: قوة اليهودية الإسرائيلية**. تل أبيب: منشورات يديعوت أحرونوت، 2011.
- بيلد، يوآف وغابي شفير. **من هو الإسرائيلي؟ ديناميكية المواطنة المركبة**. تل أبيب: جامعة تل أبيب، 2005.
- حليحل، أحمد. **التكاثر الطبيعي في صفوف النساء اليهوديات والمسلمات في إسرائيل حسب درجة تدينهم في السنوات 1997-2009**. القدس: دائرة الإحصاء المركزية، 2011.
- ربيتسكي، أليعازر (محرر). **أرض إسرائيل في الفكر اليهودي المعاصر**. القدس: منشورات يد إسحق بن تسفي، 1998.
- روبينشطاين، داني. **غوش إيمونيم**. تل أبيب: كاف أدوم، 1982.
- سيغف، توم. **1967، والأرض غيرت وجهها**. تل أبيب: منشورات كيتر، 2005.
- شمعوني، غدعون. **الأيديولوجيا الصهيونية**. القدس: الجامعة العبرية، 2003.

- غال، رؤوبين (محرر). **بين الطاقية الدينية والقلنسوة: الدين، السياسة والجيش في إسرائيل**. بن شيمن: منشورات مودان، 2012.
- فينرب، ألكس وناحوم بالص. **توجهات متغيرة في مستوى التدين في المجتمع اليهودي**. القدس: معهد طاوب لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل، 2018.
- كاهنر، لي وغلعاد ملئاخ ومايا حوشن. **الكتاب السنوي للمجتمع الحريدي في إسرائيل 2017**. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2017.
- هرمن، تمار [وآخرون]. **مقياس الديمقراطية الإسرائيلية 2018**. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2018.
- هرمن، تمار [وآخرون]. **متدينون؟ قوميون! المعسكر الديني القومي في إسرائيل 2014**. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2014.
- هوروفيتش، إيلي وبرودوت ديفيد. **إسرائيل 2028: تصور واستراتيجية اقتصادية - اجتماعية في العالم المعولم**. حيفا: مركز شموئيل نآمان لدراسة السياسات الوطنية، 2008.

الأجنبية

- Lustick, Ian. *For the Land and Lord: Jewish Fundamentalism in Israel*. New York: Council on Foreign Relations, 1994.
- Genosar, Benhas & Avi Brali (eds.). *Zionism: Current Debate*. Tel-Aviv: University of Tel Aviv, 1996.

أيمن إغبارية | *Ayman Ighbaria
عماد جرايسي | **Imad Jaraisi

الرؤى الإسرائيلية لمستقبل التعليم في ظلّ السياسات النيوليبرالية وصناعة الهويّة والتديّن والصهيونية والعسكرة

Israeli Plans for the Future of Education under Neoliberal Policy, Identity-building, Religiosity, Zionism, Militarisation

ملخص: تعرض هذه الدراسة السياسات النيوليبرالية في إسرائيل، خاصة في قطاع التربية والتعليم. وتُبرز أنّ هذه السياسات أدّت إلى صياغة نظام التعليم في إسرائيل من جديد، بهدف تهيئة الفرد للانخراط في السوق الحُرّة واقتصاد تكنولوجيا المعرفة، وتبنّي القيم المتصلة بحرية الفرد، وتحقيق الذات والنجاح الشخصي إلى حدّ النزوع إلى الفردانية الشرسة والداروينية المجتمعية، وترسيم حدود الإجماع الصهيوني من جديدٍ برسم قناعات ومصالح اليمين المتدين والاستيطاني في إسرائيل. وأخيرًا، تستشرف الدراسة قضيتين مركزيتين في العقد القادم؛ تحسين جودة التعليم بوصفه رافعة أساسية للنموّ الاقتصادي، واستمرار تعزيز المضامين القومية - الدينية في مناهج التعليم ودعم الأطر التعليمية التي تنسجم مع هذا التوجه.

كلمات مفتاحية: إسرائيل، التعليم، السياسات النيوليبرالية، الصهيونية، العسكرة.

Abstract: This study assesses neoliberal policies in Israel, particularly in the education sector. It highlights how these policies have led to the reconstruction of the education system in Israel, preparing individuals to enter the free market and the information technology economy, to adopt the values of individual freedom, self-realisation and personal success to the point of ultra-individualism and social Darwinism, to delineate the Zionist consensus by establishing the convictions and values of the religious and settler right in Israel. It finally attempts to make predictions about two central issues for the coming decades: improving the quality of education as a fundamental driver of economic growth and the ongoing reinforcement of nationalist-religious content in curricula and supporting educational frameworks that accord with this ideology.

Keywords: Israel, Education, Neoliberal Policy, Zionism, Militarization.

* رئيس برنامج دراسات التربية والمجتمع والثقافة بجامعة حيفا.
Head of Education, Society and Cultural Studies at the University of Haifa.
** باحث دكتوراه بجامعة حيفا.
Doctoral researcher at the University of Haifa.

مقدمة

أدّت العولمة وثورة التكنولوجيا إلى تغيّرات جوهرية في أُطر وسيرورات الأسرة والعمل والاستهلاك وأوقات الفراغ والتعليم في الكثير من بقاع الأرض. وتغيّرت تحديدًا طريقة استعمال المعلومات وطرق التفكير وحلّ المشاكل، إضافةً إلى المهارات المطلوبة لسوق العمل؛ الأمر الذي أدّى بدوره إلى المطالبة بملاءمة قطاع التعليم مع ما تفرضه هذه التغيّرات من استحقاقات على مواضيع وطُرق التدريس والتأهيل والتقييم ضمن هذا القطاع. كذلك أصبحت السياسات النيوليبرالية، بمختلف أنواعها، سائدةً ومتسيّدةً في كثير من القطاعات، ومن ضمنها قطاع التربية والتعليم[1].

تهدف هذه السياسات تحديدًا إلى إخضاع البرامج الاجتماعية لقوانين العرض والطلب، والربح والخسارة، والمنافسة والنجاعة. وتقوم هذه السياسات في جوهرها على منطق السوق والإيمان بقدرة الاقتصاد الحرّ، من دون أيّ تدخل حكومي، على جلب الازدهار والرخاء للجميع، وعلى تصحيح مساره وإصلاح إخفاقاته بنفسه ومن خلال آلياته الداخلية. وهي إخفاقات ومشاكل قد تتجلى مثلًا في احتكار وتواطؤ منظّم في تحديد الأسعار في بعض الأسواق والسّلع، وفي اتساع الفوارق المجتمعية وازدياد منسوب الفقر، ولكن تبقى حلول هذه المشاكل منوطةً بيد السوق ومن خلالها[2].

أدّت السياسات النيوليبرالية في الاقتصاد الإسرائيلي منذ بداية الثمانينيات إلى خصخصة الكثير من القطاعات ورفع الدعم الحكومي عن كثير من السلع والخدمات، ما أدّى إلى تعميق الفروق في الدخل بين المجموعات السكانية المختلفة، واتساع رقعة الفقر وتغيّرات جوهرية في نظام التعليم[3]. وتضمّنت هذه التغيّرات في قطاع التعليم وضع ثقلٍ متزايد على تحصيل الطلاب التعليمي، وارتفاع وتيرة استعمال اختبارات التقييم وإجراءات المساءلة وتقديم التقارير الدورية، واعتماد مقاييس معيارية للتدريس ولمضامينه، وازدياد المنافسة بين المدارس وفي داخلها، وازدياد استخدام امتحانات القبول والتصنيف للمدارس المتميّزة ولتقسيم التلاميذ مجموعات بحسب قدراتهم التعليمية، وإتاحة المزيد من الحريّة للأهل في اختيار المدارس والمضامين لأولادهم، ومنح المديرين المزيد من الأدوات والصلاحيات

---

1 Ayman K. Agbaria, "The Social Studies Education Discourse Community on Globalization: Exploring the Agenda of Preparing Citizens for the Global Age," *Journal of Studies in International Education*, vol. 15, no. 1 (February 2011), pp. 57-74.

2 David Harvey, *A Brief History of Neoliberalism* (Oxford: Oxford University Press, 2007).

3 Asa Maron & Michael Shalev (eds.), *Neoliberalism as a State Project: Changing the Political Economy of Israel* (Oxford: Oxford University Press, 2017); Amir Paz-Fuchs, Ronen Mandelkern & Itzhak Galnoor (eds.), *The Privatization of Israel: The Withdrawal of State Responsibility* (New York: Palgrave Macmillan, 2018).

التنظيمية[4]. كما أدّت هذه التغيّرات أيضًا إلى انشغال دائم لدى صُنّاع السياسات التعليمية بالامتحانات الدولية، وفي نتائج إسرائيل مقارنةً بغيرها من الدول.

وقد تمّ تكريس هذه التغيّرات بواسطة برامج الإصلاحات البنيوية التي شهدها جهاز التربية والتعليم في إسرائيل في العقدَين الأخيرَين[5]، ومن أبرزها إنشاء السُّلطة الوطنية للتقييم التربوي في عام 2005، وتأسيس معهد "أفني روشاه"، وهو المعهد المسؤول عن إعداد مديري المدارس في عام 2007، وإطلاق برنامج "أوفق حداش" للمدارس الابتدائية في عام 2008، وبرنامج "عوز لتموراه" للمدارس الإعدادية في عام 2012. يُعدّ البرنامجان الأخيران المثالين اللذين يُعبّران بوضوحٍ عن تَسيُّد السياسات النيوليبرالية في التعليم بإسرائيل. فما يُميِّز هذين البرنامجين هو تعزيزُ دور المديرين والمعلمين واستقلاليتهم، ورفع أجور المعلمين وتخصيص ساعات تعليمية إضافية للعمل على نحو فرديّ أو بواسطة مجموعات صغيرة مع الطلاب.

وفي الوقت الذي أدّت فيه هذه السياسات النيوليبرالية إلى صياغة نظام التعليم في إسرائيل من جديد، بهدف تهيئة الفرد للانخراط في السوق الحُرّة واقتصاد تكنولوجيا المعرفة، وتبنّي القيم المتصلة بحرية الفرد، وتحقيق الذات والنجاح الشخصي إلى حدّ النزوع إلى الفردانية الشرسة والداروينية المجتمعية، فقد أنيط بالنظام المدرسي في إسرائيل دور لا يقلّ أهميةً عن ذلك، وهو إعادة إنتاج الهوية الجمعية في إسرائيل وترسيم حدود الإجماع الصهيوني من جديد برسم قناعات ومصالح اليمين المتدين والاستيطاني في إسرائيل[6].

بهذا الدور، تسهم المدرسة في إسرائيل في تدين المجتمع وصهينة الدين، وذلك بتعزيز حضور الأخلاقيات والرؤى الدينية وتعظيم دور حامليها ونفوذهم ضمن الحيّز العام، خصوصًا من أتباع ومؤسسات تيّار الصهيونية الدينية. ويقوم النظام المدرسي أيضًا، تنظيميًا وفكريًا، بزحف بطيء إلى داخل أطر ومؤسسات اليهود المتزمتين دينيًا "الحريديم" الذين كانوا حتى قبل وقت قصير لا يعترفون برموز الدولة وهيئاتها التمثيلية، لتسيّسهم بروح الصهيونية المتدينة[7]. وقد أنتج هذا التسييس للحريديم تيّارًا يجمع ما بين

---

4 Halleli Pinson & Ayman K. Agbaria, "Neo-Liberalism and Practices of Selection in Arab Education in Israel: Between Control and Empowerment," *Diaspora, Indigenous, and Minority Education*, vol. 9, no. 1 (2015), pp. 54-80.

5 Dan Gibton, "Post-2000 Law-Based Educational Governance in Israel: From Equality to Diversity?" *Educational Management Administration & Leadership*, vol. 39, no. 4 (July 2011), pp. 434-454.

6 Ayman K. Agbaria, "The 'Right' Education in Israel: Segregation, Religious Ethnonationalism, and Depoliticized Professionalism," *Critical Studies in Education*, vol. 59, no. 1 (February 2018), pp. 18-34; Yotam Hotam & Philip Wexler, "Education in Post-secular Society," *Critical Studies in Education*, vol. 55, no. 1 (2014), pp. 1-7.

7 Ayman K. Agbaria, "Israeli Education and the Apartheid in South Africa: Ongoing Insights," *Intercultural Education*, vol. 29, no. 2 (April 2018), pp. 218-235; Shlomo Fischer, Yotam Hotam & Philip Wexler, "Democracy and Education in Postsecular Society," *Review of Research in Education*, vol. 36, no. 1 (March 2012), pp. 261-281.

التطرّف الديني والتطرف القومي، وهو ما يسمّى "تيار الحريديم القوميين" (بالعبرية: "الحردليم")، وهو شائع ضمن المستوطنين وحركاتهم مثل فرق "شبيبة التلال" و"تدفيع الثمن". وممّا يجدر ذكره أنّ ما يميّز السياسة الإسرائيليّة في العقد الأخير ونيّف هو صعود قوى اليمين الاستيطاني وتعاظم تأثيرها. وهذه القوى تُعلي البعد الإثنيّ - الديني للمواطنة الإسرائيلية بوصفه شرطًا لتحصيل كامل الحقوق والامتيازات المترتبة عليها، ومن حيث كونه المبدأ الناظم لهويّة الدولة والمجال العمومي.

عقب هذا التمهيد، يقدّم المحور الأول من الدراسة الملامح العامّة لجهاز التربية والتعليم في إسرائيل، ويسلّط الضوء على الفوارق القائمة بين اليهود والعرب الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل. بعد ذلك، يستعرض المحور الثاني بعض وثائق السياسات المتعلقة بالتعليم، والتي تضمّنت رؤى مختلفة حول مستقبل التعليم المنشود في إسرائيل، وهنا، يتوقف تحديدًا عند الدور المنتَظَر لنظام التعليم في تعزيز الأمن القومي الإسرائيلي وتمتين الهوية القومية لدى الطلاب اليهود. كما يُشير المحور أيضًا إلى مقاومة التربويين والناشطين الفلسطينيين في إسرائيل هذه التوجهات القومية المتشدّدة من خلال التطرّق إلى وثيقتين تربويتين عربيتين تقترحان أهدافًا بديلة من التعليم العربي. ويَستشرف المحور الثالث قضيتين تُراهن الدراسة على استمرارهما بوصفهما نقطتي ارتكازٍ واشتغالٍ دائمتَين في السياسات التعليمية في إسرائيل في العقد القادم؛ الأولى، تحسين جودة التعليم بوصفه رافعة أساسية للنموّ الاقتصادي، يتضمّن ذلك جَسْر الفوارق في التحصيل التعليمي ما بين الفئات السكانية المختلفة من أجل رفع مستوى إنتاجيتها الاقتصادية وتسهيل انخراطها في سوق العمل؛ والثانية، استمرار تعزيز المضامين القومية - الدينية في مناهج التعليم ودعم الأطر التعليمية التي تنسجم مع هذا التوجه، ويتضمّن ذلك تشجيع عسكرة التعليم وتقوية تداخل قوى اليمين الاستيطاني في جهاز التعليم عبر جمعيات ومناهج مكمِّلة تسعى إلى نشر أفكار تيار الصهيونية المتدينة وشرعنة الرؤى الاستيطانية والميسيانية. وهنا تنبِّه الدراسة أيضًا إلى استمرار تكثيف الضغط على المدارس الفلسطينية في القدس من أجل "أسرلتها" ودمجها في جهاز التعليم الإسرائيلي. ويقدّم المحور الأخير أفكارًا ختاميّة حول تضافر السياسات النيوليبرالية والتوجهات القومية المتشدّدة في التعليم في إسرائيل.

أولًا: واقع جهاز التربية والتعليم في إسرائيل

يحدّد قانون التعليم الرسمي لعام 1953، الذي تمّ تعديله في عام 2000، أهداف التربية في إسرائيل، ويُرسِّم مبنى جهاز التعليم الرسمي. ويؤكّد هذا القانون يهودية الدولة (البند 2.1)، وأهمية تدريس تاريخ "دولة إسرائيل" و"أرض إسرائيل" بمعناهما التوراتي، إضافةً إلى تراث الشعب اليهودي والوعي بالهولوكوست (البندان 2.3 و2.4). كما يدعو القانون (البند 2.11) إلى التعرّف إلى اللغة والثقافة

والتاريخ لدى "السكان العرب" والمجموعات الأخرى. وفي حين يستخدم القانون عبارات واضحة تدعو إلى "تدريس"، و"غرس"، و"تأسيس"، و"تقوية" معايير التعلّق بيهودية الدولة، تظلّ المعايير التربوية المتعلقة بالسكّان العرب رخوةً وتدعو إلى "التعرّف" ليس أكثر[8].

من نافلة القول إنّ هذا "التعرّف" يأتي ضمن فرض إسرائيل بوصفها "دولة يهودية وديمقراطية"، وكونه إطارًا ناظمًا لعلاقات القوّة بين الفلسطينيين واليهود القائمة على ترسيخ دونية الفلسطينيين وتبعيتهم. وممّا يجدر ذكره في هذا السياق أنّ القانون بنسخته المُعدّلة في عام 2000 لم يُغيّر في المبنى الإداري لجهاز التربية والتعليم، الذي يُعطي استقلالية ثقافيّة وإدارية للتعليم الرسمي الديني والقومي الديني، فيما يخصّ تحديد مناهجه وطواقمه التدريسية، ويُبقي التعليم العربي مُهمّشًا ضمن ما يسمى "مديرية التعليم الرسمي في وزارة التربية والتعليم". هذا التهميش له تجليات واضحة في كلّ ما يتعلّق بالتمييز في تخصيص الموارد والميزانيات، وبالمشاركة الشكليّة للقيادات التربوية العربية في صناعة القرارات والسياسات المتعلقة بالتعليم العربي[9].

على أرض الواقع، ينقسم نظام التعليم في إسرائيل إلى أربعة أنظمة فرعية: أولها نظام التعليم الحكومي العام الذي يخدم اليهود غير المتدينين بالأساس، وثانيها نظام التعليم الحكومي الديني الذي يُلبّي احتياجات اليهود المتدينين، خصوصًا أتباع التيار القومي - الديني، وثالثها نظام تعليميّ مخصّص للعرب ينقسم إلى أنظمة تعليميّة فرعيّة مخصّصة للعرب بأطيافهم المختلفة من العرب الدروز، والعرب البدو، وباقي المواطنين العرب في حدود عام 1948، ورابعها النظام التعليمي الديني المستقلّ الذي يخدم اليهود المتزمتين دينيًا "الحريديم"[10]. بناءً على ذلك، وعلى الرغم من أنّ غالبية تلامذة المدارس يلتحقون بنظام التعليم الحكومي، فإنّ في الإمكان المُحاجَجة بأنّ النظام التعليميّ للدولة، وإلى حدٍّ بعيد، قائم على الفصل والعزلة والتجزئة على أسس القوميّة ما بين العرب واليهود، والدين ما بين غير المتدينين والمتدينين، ونمط التديّن ضمن المجتمع اليهودي ما بين أتباع الصهيونية المتدينة وأتباع الأصولية الدينية.

ويجدر الذكر أنّ نظام التعليم الديني الرسمي مصمَّم لتعزيز الأيديولوجيا الصهيونية الدينية، التي تُملي مواقف يمينيّة متشدّدة. فبموجب أحكام قانون التعليم الحكومي لعام 1953، يتمتّع هذا النظام باستقلال إداري وتربوي، لا سيّما في الحالات التي تتعلق بمحتوى المناهج التعليمية اليهودية التي

---

8 Yousef T. Jabareen & Ayman K. Agbaria, "Minority Educational Autonomy Rights: The Case of Arab-Palestinians in Israel," *Virginia Journal of Social Policy & the Law*, vol. 24, no. 1 (2017), p. 25.

9 Ayman K. Agbaria, "Arab Civil Society and Education in Israel: The Arab Pedagogical Council as a Contentious Performance to Achieve National Recognition," *Race Ethnicity and Education*, vol. 18, no. 5 (September 2015), pp. 675-695.

10 خالد أبو عصبة، **التعليم في إسرائيل: معضلات أقلية قومية** (القدس: معهد فلورشايم، 2007). (بالعبرية)

يشملها. ومع ذلك، عُدّل القانون في عام 1998 للتشديد على أنّ الغاية المتوخاة من هذا النظام هي تعليم روح الصهيونية الدينية[11]. وفي عام 2008، بيّنت وزارة التربية والتعليم ما الذي تعنيه هذه "الروح" على وجه التحديد، إذ صرّحت بأنّ وجهة النظر الصهيونية الدينية "ترى في انبعاث الشعب اليهودي في أرضه وإقامة دولة إسرائيل بداية الخلاص"[12].

أمّا فيما يخصّ المؤشرات الرقمية لجهاز التربية والتعليم في إسرائيل، فيشير بحث نشره مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست إلى أنّ عدد الطلاب في إسرائيل قد وصل في العام الدراسي 2016/ 2017 إلى 2230252 طالبًا، من بينهم 1685655 طالبًا يهوديًّا يمثّلون 75.6 في المئة من عدد الطلاب الكُلّي، مُقابل 544597 طالبًا عربيًّا، يمثلون 24.4 في المئة من إجمالي الطلاب في إسرائيل[13]. كما تُظهِر معطيات وزارة التربية والتعليم في إسرائيل أنّ نسبة الحاصلين على شهادة "البجروت"، وهي توازي شهادة "التوجيهي" في الدّول العربية، بين الطلاب اليهود للعام الدراسي 2016/ 2017 قد وصلت إلى 68.2 في المئة[14]، مقابل 64 في المئة بين الطلاب العرب[15]. وفي هذا السياق، تشير معطيات بحثية إلى أنّ نسبة التسرّب في العام الدراسي 2015/ 2016 قد وصلت إلى 2.9 في المئة في المدارس اليهودية مقابل 6.3 في المئة في المدارس العربية[16].

علاوةً على ذلك، فقد وصل عدد المعلمين في جهاز التربية والتعليم في إسرائيل إلى 175305 معلّمين في العام الدراسي 2017/ 2018، من بينهم 133905 معلمين يهود، يمثلون 76 في المئة من النسبة العامّة للمعلّمين في إسرائيل، مُقابل 41400 معلّم عربيّ يمثلون 24 في المئة من نسبة المعلّمين في إسرائيل[17]. هذا وقد طرأ ارتفاع ملحوظ في أجور المعلّمين في إسرائيل، بين عامَي 2003 و2014؛ إذ وصل أجر المعلّم في عام 2003 إلى نحو 6750 شيكلًا (1820 دولارًا تقريبًا)، بينما وصل في عام 2014 إلى 10930 شيكلًا (2955 دولارًا تقريبًا)[18].

---

11 ميخائيل باراك، **التعليم السياسي في إسرائيل** (القدس: مركز تجديد الديمقراطية الإسرائيلية، 2014). (بالعبرية)

12 المرجع نفسه، ص 5.

13 أساف فينغر، **نظرة على التعليم العربي في إسرائيل** (القدس: مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست، 2018). (بالعبرية)

14 "الصورة التربوية للعام الدراسي 2016-2017"، وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، شوهد في 2019/10/30، في: https://bit.ly/2u8WwRw (بالعبرية)

15 **عارضة تلخيص العام الدراسي 2017/ 2018 والتحضير للعام الدراسي 2018/ 2019** (القدس: وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، 2018). (بالعبرية)

16 فينغر.

17 المرجع نفسه.

18 **أجور المعلمين: 2003-2014** (القدس: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، 2016). (بالعبرية)

بقي أن نشير إلى أنّ جهاز التربية والتعليم يؤدّي دورًا مهمًّا في صقل هويّة الطالب الوطنية والدينية والقيميّة، وبذلك، يُمكِّن جهاز التربية والتعليم من تعزيز الحصانة القومية وتمتين الأمن القومي، ويمكّن معتقدات الطالب، خصوصًا في المجال القومي والأمني.

ثانيًا: التربية والتعليم في مرآة الوثائق التربوية الرؤيوية

ثمَّة العديد من الوثائق الرؤيوية التربوية في إسرائيل التي تؤكّد دور نظام التربية والتعليم في تعزيز الأمن القومي الإسرائيلي أو المناعة القومية كما تسميها بعض الوثائق، وتؤكّد أهميّة هذا الدور في بلورة هويّة الطالب ومعتقداته القومية والأمنية. ومع أن الوثائق تتطرّق، بوجه عام، إلى قضايا جودة التعليم ودورها في التنمية الاقتصادية، وجَسْر الفوارق بين الفئات السكانية المختلفة، وإنتاج الأيديولوجيا الصهيونية ورؤاها ونشرها، فإنّه يغيب عنها أيّ تعاطٍ جوهريّ مع قيم وقضايا المساواة، والعدالة والاعتراف بالحقوق الجمعيّة.

وفيما يلي بعض الوثائق التربوية التي تتناول دور نظام التربية والتعليم في تعزيز الأمن القومي ومساهمته في النمو الاقتصادي.

1. وثائق مؤتمرات هرتسليا

يُعدّ مؤتمر هرتسليا، الذي يقيمه مركز الدبلوماسية والدراسات الاستراتيجية سنويًّا في معهد الدراسات المتعدّدة المجالات الذي يعدّ جامعة خاصّة منذ عام 2000، أحد أهمّ المؤتمرات في إسرائيل، حيث تلتقي قيادات سياسيّة وعسكريّة وأمنيّة واقتصاديّة، إضافةً إلى نخب أكاديميّة وثقافيّة. ويتناول المؤتمر مواضيع بحث ذات أهميّة قومية للشعب اليهودي، خصوصًا في مجال التخطيط الاستراتيجي القومي، والسياسات الخارجية والعلاقات الدولية، والاتفاقيات السياسية، ومواضيع أمنيّة قوميّة من مختلف الزوايا، ومن ضمنها دور التربية والتعليم في تعزيز الأمن الداخلي[19]. وفي هذا السياق، أكّدت أريان دي روتشليد في مؤتمر هرتسليا الرابع عشر، في عام 2014، وهي مسؤولة عن صندوق "روتشيلد" الذي يساهم في إقامة مؤتمرات هرتسليا، أنّ "المناعة القومية لا يمكن حصرها في موضوع الأمن فحسب. إنّما علينا أنْ نكون قياديين وليس فقط مشاهدين. لذلك هناك أهمية أيضًا للمناعة الاجتماعية من خلال الإصرار، والإبداع، وأن نكون قياديين"[20].

19 مؤتمر هرتسليا الـ 19، شوهد في 2018/11/24، في: https://bit.ly/2RFApLK (بالعبرية)

20 مؤتمر هرتسليا الـ 14، "البارونة دا روتشلد، 2014"، شوهد في 2018/11/20، في: https://bit.ly/2VT6w0q (بالعبرية)

وثابرت مؤتمرات هرتسليا على تناول دور التربية والتعليم في مجال الحصانة القومية وتعزيز الانتماء القومي والديني للشعب اليهودي. فعلى سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى ثلاث وثائق مركزية حول هذا الموضوع تمّ نشرها في مؤتمرات أعوام 2004، و2006، و2007. أكّدت هذه الوثائق أنّ المناعة القومية لدولة إسرائيل تتعلّق بالاستثمار في جودة رأس المال البشري وأهمية التعليم في الحفاظ على القدرات الاقتصادية، والاجتماعية والأمنية وتطويرها، لتبقى إسرائيل تنافسيّة ومتقدّمة على غيرها من الدول. كما تطرّقت أيضًا إلى مركزية التعليم في صقل الهوية اليهودية، وإلى دوره المنشود في ضمان مستقبل الشعب اليهودي ووحدته في إسرائيل، خصوصًا في ظلّ الصراع الدائم بين مُركّبات المجتمع الإسرائيلي.

وفي هذا الصدد، تمّ في المؤتمر الخامس في عام 2004 تقديم توصيات عينيّة بخصوص مأسسة العلاقة بين اليهود في إسرائيل واليهود في بقيّة الدول. وتضمنت هذه التوصيات إثراء مضامين التربية والتعليم اليهودية - الصهيونية المُخصّصة للشباب، وتطوير قيادات شبابية يهودية في "الشتات"، ودعم زيارات تعليميّة إلى إسرائيل، وتشجيع الشباب اليهود في "الشتات" على الالتحاق بالجيش الإسرائيلي. وتحديدًا، دعت الوثائق إلى دعم مشاريع "الاكتشاف" و"التجربة الإسرائيلية" و"مجلس الشعب"[21].

واستمرارًا لتوصيات المؤتمر الخامس لعام 2004، جاء في ورقة خلال مؤتمر هرتسليا لعام 2006 أنّ هناك أهميّةً لتوطيد علاقة الشعب اليهودي بمدينة القدس، كونها جزءًا من الحصانة القومية للشعب اليهودي، وذلك عبر تذويت القدس كرمز وطنيّ ودينيّ للشعب اليهودي بأسره؛ إذ أكّدت الورقة أنّ "حصانتها القومية لدولة إسرائيل متعلّقة بحصانة عاصمتها القدس"[22].

إلى جانب التشديد على أهمية نظام التربية والتعليم بتعزيز الأمن القومي ودوره في ترسيخ القيم اليهودية والصهيونية بين الطلاب، ناقشت لجنة التوجيه لمؤتمر هرتسليا في عام 2007 أهمية الاستثمار برأس المال البشري. فقد أشارت اللجنة في ورقة موقف بعنوان "السياسات الوطنية لتطوير التميّز العلمي" إلى ما يلي: "تعتمد حصانة دولة إسرائيل، كباقي الدّول المتطورة، على تعزيز الحصانة القومية، والاجتماعية، والسياسية والاقتصادية. وتستثمر المجتمعات المُتحضّرة في رأس المال البشري بهدف التّطور والنّمو لمواجهة تحدّيات القرن الحادي والعشرين، ويجب على هذا الاستثمار، في إسرائيل تحديدًا، أن يعتمد على نظام التربية والتعليم"[23].

---

21 **الورقة التلخيصية لمؤتمر هرتسليا الخامس** (هرتسليا: معهد الدراسات المتعددة المجالات، 2004)، ص 69-72. (بالعبرية)

22 يسرائيل كمحي ومايا حوشان ويائير أساف شافيرا، **القدس كمُركب بحصانتها القومية لإسرائيل** (القدس: معهد القدس للأبحاث الإسرائيلية، 2006). (بالعبرية)

23 "السياسات الوطنية لتطوير التميّز بالتربية والتعليم"، ورقة مقدمة في مؤتمر هرتسليا السابع، هرتسليا، إسرائيل، 2007، ص 4. (بالعبرية)

2. وثيقة الرؤية المستقبلية "إسرائيل 2020"

صدرت وثيقة الرؤية المستقبلية "إسرائيل 2020" في عام 1997، وقد طرحت رؤية اقتصاديّة واجتماعيّة وبيئيّة مستقبليّة، وذلك بهدف تهيئة دولة إسرائيل لتحدّيات القرن الحادي والعشرين. وقد شارك في صياغة الوثيقة أكثر من 250 مختصًا من المهنيين والأكاديميين، وبمشاركة 13 وزارة حكومية. وقد تمّت صياغة التحديات المستقبلية في ثلاثة محاور مركزية هي: إسرائيل في مسار الدول المتطورة، وإسرائيل والشعب اليهودي، وإسرائيل في بيئة سلام[24].

ويتمثل أحد التحديات المركزية لدولة إسرائيل، بناءً على الوثيقة، في كيفية التحاق إسرائيل بالدول الأربع والعشرين المتطورة أو الدول الغربية، وتهيئة نفسها لمتطلبات القرن الحادي والعشرين وتحدياته، الأمر الذي يتطلّب من إسرائيل العمل على المبادرة في تنشئة بنى تحتيّة تهدف إلى التطوير التكنولوجي والصناعي، إضافةً إلى العمل على الحفاظ على البيئة، وسدّ الفجوات القائمة بين المجموعات السكانية المختلفة، باعتبار أنّ من شأن تنشئة بنى تحتيّة كهذه الإسهام في ضمان استقلاليّة اقتصاديّة ونموّ اقتصاديّ. ونتيجةً لذلك، من شأن جودة الحياة للمواطنين في إسرائيل أن تتحسّن، التي بدورها تستطيع الالتحاق بالدول المتطورة، خصوصًا في المجال التكنولوجي والاقتصادي والبيئي[25].

كما تطرّقت الوثيقة إلى نظام التربية والتعليم، ودوره المركزي في المساهمة في نقل الموروث اليهودي والصهيوني إلى الأجيال القادمة، والحفاظ على الذاكرة الجمعيَّة للشعب اليهودي. فقد جاء في الوثيقة أنّ "التوقعات تشير إلى أنه سيسكن في إسرائيل حتى عام 2020 أكثر من نصف الشعب اليهودي، وستكون نسبة الشباب منهم بمعدّل الثلثَين؛ أي أكثر من 66 في المئة. ولذلك تزداد المسؤولية لتعليم الجيل الشاب قيم اليهودية، ولتوطيد مكانة إسرائيل بين اليهود الشباب"[26]. وبناء عليه، أوصت الوثيقة بأن تشمل مناهج التعليم زيارات تعليمية وجولات ميدانية لمناطق ومواقع تاريخيّة تُبرِز المضامين والقيم اليهودية الصهيونية، بهدف تمتين العلاقة بين الشباب اليهود ودولة إسرائيل والقيم اليهودية والصهيونية[27].

3. وثيقة "حكومة إسرائيل تؤمن بالتربية والتعليم"

صدرت وثيقة "حكومة إسرائيل تؤمن بالتربية والتعليم" في عام 2009، قدّمها وزير التربية والتعليم من حزب الليكود الحاكم، جدعون ساعر. وتعرض الوثيقة خطّة تعليميّة لأربع سنوات تهدف إلى تعزيز

---

24 **إسرائيل 2020: الخطة المستقبلية لإسرائيل بسنوات الألفين** (حيفا: معهد إسرائيل للتقنية؛ معهد شموئيل نآمان، 1997). (بالعبرية)

25 المرجع نفسه.

26 المرجع نفسه، ص 3.

27 المرجع نفسه.

القيم اليهودية والصهيونية عند الطلاب، وتحسين جودة التعليم في إسرائيل، وقد شملت الخطّة أربعة أهداف مركزية، وهي:

- تعزيز التربية القِيم الصهيونية واليهودية والديمقراطية والاجتماعية.
- السّعي إلى تطوير "التميّز" عند الطلاب، وتحسين التحصيل وجودة التعليم، وتقليص الفجوات الاجتماعية.
- جعل جهاز التعليم أكثر فاعليّة وكفاءة، وجعله أيضًا ملائمًا لاحتياجات الفرد ودولة إسرائيل.
- اعتراف حكومة إسرائيل والكنيست الثامن عشر بأنّ الميزانيات المخصصة للتعليم هي بمنزلة ميزانيات استثمار وليس نفقات.

وممّا يجدر ذكره أنّ الوثيقة تضمّنت مبادرات تربوية وتعليميّة لتحقيق الأهداف الأربعة المذكورة أعلاه. وتتمثّل إحدى المبادرات لتحقيق هدف "تعزيز التربية للقيم الصهيونية واليهودية" في التّعرف إلى معالم مدينة القدس كعاصمة لدولة إسرائيل والشعب اليهودي من خلال جولات ميدانيّة، إضافةً إلى تشجيع الطلاب للتجنّد للخدمة العسكرية والمدنية. علاوةً على ذلك، تضمّنت الوثيقة مبادرات لبناء بنى تحتيّة تعليميّة لتحسين التحصيل العلمي عند الطلاب، مثل تخصيص 25 ألف ساعة تعليمية أسبوعية لصفوف السوابع لتحسين مهارات الطلاب في موضوع الرياضيات والمواضيع العلمية واللغة الأم[28].

4. وثيقة "الآخر هو أنا" وثيقة إرساء مجتمع مثالي

صدرت وثيقة "الآخر هو أنا" بمناسبة افتتاح العام الدراسي 2013/ 2014. هدفت الوزارة في هذه الوثيقة إلى وضع تصور للمجتمع المثالي في إسرائيل، المجتمع القادر على التعالي على الاختلافات المجتمعية والثقافية في إسرائيل وجسر الفوارق بين الفئات السكانية المختلفة. وفي واقع الأمر، تماهت هذه الوثيقة تمامًا مع القيم اليهودية والصهيونية، ورأت كغيرها من الوثائق أنّ التعليم أداة لتمتين الحصانة القومية عند الطلاب اليهود، ومحاولة لنزع الطلاب العرب عن انتمائهم القومي والثقافي.

افتُتحت الوثيقة باقتباسٍ من وثيقة الاستقلال الإسرائيلية، "دولة إسرائيل ستكون مفتوحةً للهجرة اليهودية ولجمع الشتات، وستعمل على تطوير البلاد لمصلحة جميع مواطنيها، وستكون مبنيّةً على أسس الحرية والعدالة والسلام، وعلى نور رؤية أنبياء إسرائيل"[29]. تُظهر هذه الافتتاحية البُعد الديني والقومي للوثيقة، إذ تؤكّد أنّ دولة إسرائيل "مفتوحة للهجرة اليهودية ولجمع الشتات"، إضافةً إلى أنّ

28 **حكومة إسرائيل تؤمن بالتربية** (القدس: وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، 2009). (بالعبرية)

29 **وثيقة "الآخر هو أنا"** (القدس: وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، 2013)، ص 1. (بالعبرية)

إسرائيل ستكون مبنيةً على "رؤية أنبياء إسرائيل"؛ بمعنى أنّ الافتتاحية لم تتطرّق إلى المواطنين العرب وخصوصيتهم القومية والثقافية، على الرغم من أنّهم أقليّة قوميّة أصلية تمثّل نحو خُمس المواطنين.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى ما لم يُكتب في الوثيقة، كدلالةٍ على تعزيز الحصانة القومية ومحاولةٍ لتهميش الأقلية العربية وثقافتها. فالوثيقة لم تذكُر بتاتًا مصطلحات تدلّ على وجود المواطنين العرب، كأقليّةٍ عربيةٍ لها حقوق جمعيَّة وغير ذلك، ولم تتطرق أيضًا إلى علاقة الأقليّة الأصلية بالأكثرية وكيفية حصانة الموروث الثقافي للأقلية وتعلُّمه، رغم صدور العديد من المواثيق عن الأمم المتحدة التي تُعنى بالحقوق السياسية والثقافية والتربوية للشعوب والأقليات الأصلية. كما لا يُمكن العزوف عن استثناء القيادات العربية والمهنيين العرب من المشاركة في صياغة الوثيقة وتوقيعها، كجزءٍ من الالتزام بمضامينها، بل اكتفت وزارة التربية والتعليم، بعد صياغتها، بإصدارها بتواقيع رئيس الدولة، ورئيس الوزراء، ووزير التربية والتعليم، ووزيرة الثقافة والرياضة.

5. وثيقة "التربية لمجتمع الثقافة والمعرفة: تغييرات في القرن الحادي والعشرين وانعكاساتها"

طلب شمشون شوشاني، مدير عام وزارة التربية والتعليم في حينه، في نهاية عام 2010، تعيين لجنة باحثين مستقلّة لمناقشة إمكانيّات تنظيم جهاز التربية والتعليم الإسرائيلي بصورة جديدة لملاءمته للإمكانيات والمتطلّبات والتحدّيات التي يضعها القرن الحادي والعشرون أمامه. وأوصت الوثيقة التي صاغتها اللجنة بضرورة القيام بتغييرات في استثمار الموارد والميزانيات والقوى البشرية بهدف تقليص الفروق بين المجموعات السكانية، مقترحةً زيادة الاستثمار في المجموعات السكانية منخفضة الدخل عبر تشجيع معلّمين على تعليم طلاب من عائلات ذات خلفيّة اجتماعية - اقتصادية متدنية، والتركيز على سنّ الطفولة، وإعداد برنامج خاصّ للتعاون مع أولياء أمور أبناء الطبقات المحرومة، وبلورة طرق لإشراكهم على نحوٍ أكبر في تحديد الاحتياجات، واتخاذ القرارات المتعلّقة بهم، والتركيز على تحسين المدارس الابتدائية التي تخدم مجموعاتٍ سكانيّةً ضئيلة الإمكانيات، وتدعيم استقلالية المدارس فيما يتعلق بتحديد المضامين الخاصّة بها[30].

ما زال حتّى يومنا تآكل بين المعلّمين، على الرغم من إدخال إصلاحات وبرامج تربوية مثل "أوفق حداش" و"عوز لتموراه"، إضافةً إلى مشكلة التسرّب ومشكلة في القوى البشرية، وخصوصًا في المجتمع العربي والمناطق المحرومة. لذلك، أوصت اللجنة بتحديد خصائص التعليم النوعي كأساسٍ لسياسة تنمية القوى

30 عفرا براندس وعمانوئيل شتراوس (محرران)، **التربية لمجتمع الثقافة والمعرفة: تغييرات في القرن 21 وانعكاساتها - توصيات لملاءمة جهاز التربية والتعليم في إسرائيل للقرن الحادي والعشرين** (القدس: مبادرة البحث التطبيقي في التربية الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم، 2013). (بالعبرية)

البشرية، مثل: المهارات الإدارية والحوار الأكاديمي المثمر، والتعليم المُعمّق، والدعم المادي وامتحانات الترخيص التي تساهم في انتقاء القوى العاملة[31].

ويمكن تلخيص رؤى الوثائق التربوية المعروضة سابقًا، في أنّها تتعامل مع جهاز التربية والتعليم من منظور الانشغال بالأمن القومي الإسرائيلي، وكأداة مركزية لتحصين الطلاب اليهود قوميًّا ودينيًّا، وتهميش الهُويّة القومية والثقافية عند الطلاب العرب. ويتحقق ذلك من خلال ثلاثة أهداف تجتمع عليها هذه الوثائق: تمتين الهوية اليهودية - الصهيونية من خلال السّردية الصهيونية والهوية اليهودية الجامعة، وجودة التعليم وأهميته والتنافسية وعلاقتها بالسوق العالمية، وسدّ الفوارق بين المجموعات السكانية وخصوصًا داخل المجتمع اليهودي والعمل على النمو الاقتصادي للمجموعات السكانية اليهودية لتعزيز الأمن القومي. وسيؤدي سدّ هذه الفوارق إلى تدعيم الاقتصاد ودمج قطاعات جديدة لسوق العمل، مثل النساء المتزمتات دينيًّا أو الحريديم.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ مُقابل هذه الوثائق الرؤيوية التي تُعزّز القيم الصهيونية واليهودية وتُعسكِر جهاز التربية والتعليم وتهدف إلى سدّ الفوارق داخل المجتمع اليهودي، هناك وثائق رؤيوية عربية بادرت إلى صياغتها مؤسّسات عربية تربوية بهدف الحفاظ على الذاكرة الجمعية والرواية الفلسطينية.

6. وثائق عربية لمنظومة التربية والتعليم في إسرائيل

يعاني التعليم العربي، منذ تأسيس دولة إسرائيل، تردّيًا في جودة التعليم وتمييزًا مُجحِفًا في تخصيص الموارد الحكومية، وتهميشًا للقيادات العربية في صناعة السياسات التعليمية، إضافةً إلى تنكّر مستمرّ للرواية والهوية الفلسطينيتين[32]. لكن، على الرغم من التمييز فيما يخص المساواة في الحقوق والاعتراف بالهوية الجمعية الفلسطينية، وتخصيص سياسات تربوية جزئية وقصيرة المدى تجاه التعليم العربي، لا تتلاءم أصلًا مع الاحتياجات الاجتماعية الداخلية للمجتمع العربي[33]، ثمّة مبادرات من مؤسسات عربيّة في إسرائيل تسعى إلى بلورة مضامين تربوية بديلة لمقاومة تهميش الموروثات التاريخية والثقافية والقومية للأقلية العربية، منها:

---

31 المرجع نفسه.

32 Ayman K. Agbaria, Muhanad Mustafa & Yousef T. Jabareen, "'In your Face' Democracy: Education for Belonging and its Challenges in Israel," *British Educational Research Journal*, vol. 41, no. 1 (February 2015), pp. 143-175.

33 يوسف جبارين وأيمن إغبارية، **تعليم تحت الانتظار: السياسات الحكومية والمبادرات الأهلية للنهوض بالتعليم العربي** (الناصرة/ حيفا: مركز دراسات وكلية الحقوق في جامعة حيفا، 2010). (بالعبرية)

أ. "ميثاق اللغة العربية"

كان آخر هذه المبادرات هو إصدار "ميثاق اللغة العربية" في أيلول/ سبتمبر 2018 من قِبَل لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، وذلك بعد إقرار قانون القومية، الذي فقدت اللغة العربية بموجب المادّة الرابعة منه مكانتها الرسمية في إسرائيل. ويؤكّد الميثاق أهمية الحفاظ على اللغة العربية عمادًا للهوية العربية والفلسطينية، وواجب فرضها في المنظومة التربوية. وقد أكّد الميثاق أيضًا أنّ "اللغة جزء من تكوين الإنسان، ومن شخصيته وهويته القومية والوطنية"، كما شجّع الميثاق على "وضع سياسات لغويّة تحافظ على اللغة العربية كأساس للهوية العربية والفلسطينية، وفرض التعليم والعمل والتعامل بها في بلداتنا وقرانا العربية"[34]. وأكد شرف حسّان، رئيس لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، معلّقًا على الميثاق، أنّ الفلسطينيين في إسرائيل يحتاجون إلى "المزيد من العمل لخلق نهضة ثقافية حقيقية، وتعريف الجيل الشاب بالأدب الفلسطيني، بلغتنا العربية وهويتنا. وأنْ نتعامل مع اللغة العربية كلغة هوية في المدارس، لأنّ مناهج التعليم الإسرائيلية لا تتعامل معها على هذا الأساس، وهنا يكمن التحدّي"[35].

ب. وثيقة أهداف التربية والتعليم للأقلية الفلسطينية في إسرائيل

بادر المجلس التربوي العربي، وهو مجلس من تأسيس لجنة متابعة قضايا التعليم العربي في إسرائيل، في عام 2012، إلى إصدار وثيقة أهداف التربية والتعليم لدى الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل. وتؤكد الوثيقة أنّ أهداف التربية والتعليم للأقلية العربية تشمل الأطر المنهجية وغير المنهجية، كما تستند أهداف الوثيقة إلى دور المدرسة كرافعة مجتمعيّة واقتصاديّة وكهيئة للمشاركة الجماهيرية ضمن مشروع تربويّ متكامل ومستدام يهدف إلى تطوير المجتمع العربي في شتّى المجالات[36]. وأكّدت الوثيقة في هذا السّياق أهمية تطوير جهاز التربية والتعليم العربي وجعله "مستقلًا ثقافيًّا وذا خصوصيّة قوميّة تدعمه الدولة، وتكفل له الموارد اللازمة لتحقيق فرادته اللغوية واستقلاليّته التنظيميّة"[37].

وقد شملت الوثيقة عشرة أهداف للتعليم العربي في إسرائيل، تطرّقت فيها إلى أهمية توفير بيئة تربوية - تعليمية آمنة تساهم في استكشاف قدرات الطالب، ومكانة المعلّمين وانخراطهم في المجتمع وسوق العمل، وتهيئة الفرد للتعامل مع الثورة المعلوماتية والمعرفية، وتيسير الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

---

34 **ميثاق اللغة العربية** (الناصرة: لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، 2018). (بالعبرية)

35 "'عام اللغة العربية والهوية' في مدارس الداخل الفلسطيني لمواجهة عنصرية إسرائيل"، **العربي الجديد**، 2018/9/3، شوهد في 2019/10/30، في: https://bit.ly/2Lwfblq

36 المجلس التربوي العربي، **نحو صياغة أهداف التربية والتعليم للأقليّة الفلسطينيّة في إسرائيل** (الناصرة: لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، 2012).

37 المرجع نفسه، ص 2.

فضلًا عن ذلك، تطرّقت الوثيقة بوضوح إلى أهمية صقل هوية وطنية عربية فلسطينية وتأصيلها، والحفاظ على الموروث الثقافي والتاريخي والذاكرة الجمعية للأقلية العربية في إسرائيل، وتمتين اللغة العربية وتأكيد الحقوق التاريخية والسياسية للشعب الفلسطيني من خلال "تعزيز اللُّحمة بين أبناء الشعب الفلسطيني الواحد"، إضافةً إلى "تعزيز الذاكرة الجمعية والرواية التاريخية الفلسطينية، والتأكيد على الحقوق التاريخية والسياسية للشعب الفلسطيني"[38].

كما لا يمكن العزوف عن تطرّق الوثيقة في أهدافها إلى أهمية تعزيز الحوار مع المواطنين اليهود، بحثًا عن أُفق للعيش المشترك، بمساواة وأمان وتعاون، من دون هيمنة أيّ مجموعة على الأخرى، وذلك من خلال "السّعي إلى بناء مجتمع مدني يعكس الاحترام المتبادل بين الشعبين"؛ إضافةً إلى "التّعرف على تاريخ وموروث الشعوب الأخرى والديانات المختلفة"[39].

باختصار، لا يمكن غضّ الطرف عن المشاكل والتحديات التي يعانيها جهاز التربية والتعليم في إسرائيل، خصوصًا في كلّ ما يتعلّق بقضايا المساواة بالموارد والميزانيات ومضامين مناهج التعليم وأهدافها من جهة، وجودة التعليم من جهة أخرى.

ثالثًا: التعليم: تحدّيات الجودة والفوارق

تستعرض التقارير السنوية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، المعروفة باسم **التعليم في لمحة**، واقع التعليم في إسرائيل وتحدياته الملحّة. وإجمالًا، تشير التقارير الأخيرة إلى مشاكل كثيرة ومتنوعة يعانيها قطاع التعليم في إسرائيل مثل قضايا المساواة ما بين الفئات السكانية المتمكّنة وغير المتمكّنة اقتصاديًّا، وانخفاض الاستثمار الحكومي في قطاع التربية للطفولة المبكرة، والجودة المتدنية للتعليم المهني، والتهيئة للقطاعات الصناعية، والإنفاق العامّ على التعليم، والاكتظاظ في الصفوف المدرسية، وغير ذلك[40]. لكن، تبقى هذه التقارير أسيرة المنظور الاقتصادي والنيوليبرالي الذي تعبّر عنه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والذي يرى في التعليم رافعةً للدينامية والنمو الاقتصاديين فحسب، وينظر إليه من باب الاستثمار في رأس المال البشري من أجل رفع معدّلات دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وغير ذلك من المقاييس الاقتصادية.

---

38 المرجع نفسه، ص 3.

39 المرجع نفسه.

40 *Education at a Glance 2016: OECD Indicators* (Paris: OECD Publications, 2016), accessed on 30/10/2019, at: http://bit.ly/2WtJivL

من هنا، تُعنى هذه الدراسة بالتعليم في إسرائيل بمنحى مختلف في تحديدها التحديات المركزية التي يقف إزاءها جهاز التعليم في إسرائيل؛ وذلك من حيث عنايتها بهذه التحديات من وجهة نظر نقديّة تقدّم التحدّيات كما يستشرفها صنّاع السياسات في إسرائيل، إلى جانب التركيز على البعد الفلسطيني لهذه السياسات من حيث مداها وتأثيرها. وينبغي لنا، كي نستشرف صنع السياسة التعليمية والتربوية في إسرائيل، التطرّق إلى الميزانيات والموارد المخصّصة لجهاز التربية والتعليم.

تضاعفت، في العقد الأخير، ميزانية وزارة التربية والتعليم من نحو 30 مليار شيكل (8.5 مليارات دولار) إلى ما يُقارب 60 مليار شيكل (17 مليار دولار) في عام 2019[41]. أما فيما يتعلّق بالإنفاق القومي على التعليم العام والخاصّ في كلّ الأجيال، من الطفولة المبكّرة حتى التعليم العالي، يشير تقرير هيئة الإحصاء حول النفقات على جهاز التربية والتعليم بين عامَي 2015 و2017، إلى أنّ إجمالي الإنفاق القومي على التعليم في عام 2017 قد وصل إلى 102.8 مليار شيكل، 28.75 مليار دولار، أي نحو 8.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا الصدد، حريّ بنا أنْ ننتبه إلى أنّ تقديرات أرقام هيئة الإحصاء المركزية تشير أيضًا في تقريرها إلى أنّ أولياء الأمور قد قاموا بتمويل نظام التعليم بمبلغٍ يُقدّر بـ 23 مليار شيكل، 6.43 مليارات دولار، في عام 2017، أي بنسبة 22.5 في المئة من هذا الإنفاق، في حين موّل القطاع الحكومي بقيّته، أي نحو 77.5 في المئة. وتشمل مدفوعات أولياء الأمور شراء الكتب والمعدّات الدراسية وإحضار مدرّسين خاصّين لأولادهم[42].

لكن على الرغم من هذه النسبة العالية للإنفاق على التعليم قياسًا بالدول المتطوّرة اقتصاديًّا، وكميّة الساعات الدراسية في جهاز التعليم في إسرائيل، التي تُعدّ من كميّة الساعات الأعلى بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأعلى حتى بـ 10 في المئة من اليابان، تبقى جودة التعليم في إسرائيل تُمثّل تحديًا مركزيًّا أمام صنّاع السياسات التربوية.

وفي هذا السياق، يشير تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخير لعام 2016 إلى أنّ جهاز التربية والتعليم في إسرائيل قد فشل في تنشئة خرّيجيه لمتطلبات القرن وتحدياته، خصوصًا في كلّ ما يتعلق بمجال التكنولوجيا والثورة المعلوماتية. وعلى سبيل المثال، يشير التقرير إلى أنّ هناك فجوات كبيرة في المهارات التكنولوجية المتطوّرة بين المواطنين اليهود والمواطنين العرب. ويُظهِر التقرير أنّ نحو 33 في المئة من البالغين العرب يفتقرون إلى المعرفة الأساسية لاستعمال الحاسوب، مقابل 9 في المئة عند البالغين اليهود. ومن شأن هذه الفجوات في مجال إتقان المهارات التكنولوجية أنْ تُشكِّل مانعًا أساسيًا

41 **اقتراح ميزانية وزارة التربية والتعليم للعام 2019: مُقدّم إلى الكنيست الـ 20** (القدس: وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، 2018). (بالعبرية)

42 **النفقات الوطنية على جهاز التربية والتعليم للأعوام 2015-2017** (القدس: وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، 2018). (بالعبرية)

أمام دمج المواطنين العرب في سوق العمل والوظائف المهمة، المتطلبة مهارة تكنولوجية ومعرفيّة متطوّرة. وهنا، يؤكّد تقرير المنظمة أنّ هناك أهميّة كبيرة لدمج طلاب العائلات الفقيرة بمدارس قويّة من الناحية التعليمية والاقتصادية، وذلك بهدف تنشئتهم تربويًا وتعليميًّا بأساليب حديثة تتلاءم مع احتياجات العصر وتحدّياته[43]. كما يشير تقرير **التدريبات المهنية والتعليم في إسرائيل**، الذي نشرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2018، إلى أنّ إسرائيل لا تُقدّم لطلابها في المرحلتين الإعدادية والثانوية مهارات مهنيّة وتربويّة كافية، مقارنةً بدول أخرى، مثل مهارات حرفية وفنّية وتجاريّة، رغم أنّ هذه المهارات مهمّة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لسببَين: الأول هو تلبية احتياجات سوق العمل ومتطلّباتها، والثاني هو مساعدة الطلاب الذين لم يستطيعوا الالتحاق بالتعليم الأكاديمي، للاندماج في سوق العمل من خلال إكسابهم مهارات حرفيّة[44].

وفي سياق متّصل، تشير المعطيات الرسمية لنتائج الامتحانات الدولية إلى أنّ الطلاب في إسرائيل، عربًا ويهودًا على حدّ سواء، يندرجون في أدنى سُلّم التحصيل العلمي في مواضيع العلوم والرياضيات واللغة الأم. وفضلًا عن ذلك، هناك فروق وفجوات واضحة في التحصيل العلمي في هذه الامتحانات بين الطلاب العرب واليهود. وعلى سبيل المثال، صُنّف الطلاب في إسرائيل بحسب نتائج امتحان "بيزا" لعام 2015، الذي يمتحن الطلاب في مواضيع الرياضيات والعلوم واللغة الأم، في موضوع العلوم في الرتبة 40 من أصل 70 دولة مشاركة. كما حصل الطلاب في إسرائيل في مجال القراءة على الرتبة 37، بينما حصلوا في موضوع الرياضيات على الرتبة 39. وتُظهر نتائج الامتحان وجود فجوات بين تحصيل الطلاب العرب مقارنةً بالطلاب اليهود؛ إذ تُشير المعطيات إلى وجود فجوة بنحو 87 نقطة في المعدّل العام في موضوع العلوم، و116 نقطة في موضوع القراءة، و104 نقاط في موضوع الرياضيات[45].

وفي هذا السياق، نورد مقولة الخبير الاقتصادي والمحاضر في جامعة تل أبيب ورئيس معهد "شورش" للاقتصاد الاجتماعي، دان بن ديفيد، حول واقع جهاز التعليم في إسرائيل وطبيعته من حيث ارتباط السياسات الموجهة لهذا الجهاز بالمسألتين الاقتصادية والعسكرية في إسرائيل والانشغال الدائم بمقارنة نتائج إسرائيل في الامتحانات الدولية بنتائج الدولة المتطوّرة اقتصاديًّا ضمن منظمة التعاون الاقتصادي

---

43 "Education at a Glance 2016: Israel," OECD Library, 2016, accessed on 30/10/2019, at: http://bit.ly/2pslKuZ

44 Małgorzata Kuczera, Tanja Bastianić & Simon Field, *Apprenticeship and Vocational Education and Training in Israel* (Paris: OECD Publishing, 2018).

45 **نتائج البحث الدولي: امتحان بيزا 2015** (القدس: وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية؛ السلطة الوطنية للتقييم التربوي، 2016). (بالعبرية)

والتنمية[46]. بناءً عليه، يدَّعي بن ديفيد أنّ هناك حاجةً إلى تحسين جودة التعليم في إسرائيل كونها الآليّة الأهم لمواجهة التحدّيات التي تقف أمام دولة إسرائيل.

ونتيجة حصول الطلاب في إسرائيل على رتبة متأخّرة في التدريج العام للتحصيل العلمي من بين الدول المشاركة في امتحان "بيزا"، أقرّت وزارة التربية والتعليم خطّة تعليميّة شاملة لتحسين قدرات الطلاب، عربًا ويهودًا، في مواضيع العلوم، والرياضيات واللغة الأُم، موازاةً للتربية القومية والدينية.

وبادرت الوزارة في عام 2015 إلى بناء خطّة تعليمية بعنوان "إعطاء خَمس" أي خمس وحدات تعليمية تهدف إلى تحسين التحصيل العلمي في موضوع الرياضيات وتهيئة الطلاب للتقدُّم لامتحانات الـخمس وحدات. كما أصدرت الوزارة في عام 2016 "دليلًا استراتيجيًا" يسعى إلى تعزيز قدرات الطلاب في مواضيع العلوم واللغة الأُم، إضافةً إلى تعزيز القيم اليهودية والصهيونية[47]. ويعدّ هذا "الدليل الاستراتيجي" آليّةً لخلق توازن بين تعليم القيم اليهودية والصهيونية وبين تعزيز قدرات الطلاب في مواضيع العلوم والرياضيات واللغة الأُمّ.

من نافلة القول إنّ تحسين مهارات الطلاب في مواضيع العلوم والرياضيات واللغة الأُمّ من شأنه أن يسهم في تنشئة الطلاب لمواكبة احتياجات العصر ومتطلباته، وتعزيز قدرتهم على الاندماج في سوق العمل. وفي هذا الصدد، يؤكد بن ديفيد أنّ لجهاز التربية والتعليم دورًا حاسمًا ومهمًّا في تحريك عجلة التغيير المستقبلي وتحسين المستوى المعيشي وخفض نسبة الفقر، ولا سيّما أنّ إسرائيل تواجه تحدّيات اقتصادية واجتماعية كثيرة، ليس فحسب بسبب الإنتاج الذي يحدّد مستوى المعيشة والذي يُعدّ أقلّ من باقي الدّول المُتقدّمة، وإنّما أيضًا بسبب الفجوات الكبيرة بمعدّل مستوى المعيشة والنسبة المرتفعة للمواطنين الذين هم تحت خطّ الفقر[48].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الساعات التعليمية المخصصة لتعزيز قدرات الطلاب ليست المؤشر الوحيد إلى تحسين المستوى المعيشي واكتساب المهارات لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية. فجودة التعليم تُعدّ المؤشر الأهم لاكتساب الطلاب مهارات حياتية وتعليمية. فعلى الرغم من أنّ متوسط سنوات التعليم للعامل في إسرائيل قد بلغ 13.4 سنة، حيث يعدّ سكان الولايات المتحدة وسويسرا هم الأكثر تلقيًا للساعات التعليمية من المواطنين في إسرائيل، كما أنّ إسرائيل تحتلّ المركز الرابع عالميًا بنسبة

---

46 يقول بن ديفيد إنّ "جودة التعليم التي يتلقاها التلاميذ في إسرائيل اليوم، ستُحدّد مستقبل الدولة. هذه المقولة صحيحة لكلّ دولة، ولكنْ لا توجد أُمّة قد حصدت إنجازات كثيرة بسنوات قليلة، والتي تواجه تهديدات وجودية وقد تخسر كلّ شيء، إذا لم تفهم التحديات في مسارها"، يُنظر: دان بن ديفيد، "دليل جذور: التربية والتعليم في إسرائيل وإسقاطاتها 2017-2018"، معهد شورش، شوهد في 2018/11/28، ص 89، في: https://bit.ly/2vMG7CX (بالعبرية)

47 **الخطة الاستراتيجية: دليل للمخطط** (القدس: وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، 2016). (بالعبرية)

48 بن ديفيد.

حاملي الألقاب الأكاديمية من سنّ 35 إلى 54 عامًا، وبذلك يحمل نحو ثُلث المواطنين في إسرائيل شهادات أكاديمية، فإنّ هذا لا يدُلّ على مستوى ثقافيّ ومعرفيّ مُرتفع، خصوصًا عند المواطنين العرب. فقد أشار بن ديفيد في تقريره، إلى أنه على الرغم من هذه المعطيات المذكورة، فلا يمكن تجنب الصورة المُحزنة لوضع الطلاب العرب في إسرائيل؛ إذ يتبيّن أنّ تحصيلهم في مواضيع الرياضيات والعلوم والقراءة ليس فقط أدنى من المعدل في جميع الدول المتقدمة، وإنّما هو أيضًا أدنى من المعدلات في العديد من دول العالم الثالث، كما أنّه أدنى من المعدلات في غالبية الدول الإسلامية والعربية التي شاركت في امتحان "بيزا"[49].

ورغم ذلك، يؤكد بن ديفيد أنّ التدني الكبير للمستوى التعليمي في إسرائيل ليس نابعًا من نقصٍ في أيام التعليم ولا من نقصٍ في ساعات التعليم. وأوضحت المعطيات أنّ ما يميّز جهاز التعليم هو انعدام النجاعة تحديدًا، إذ يتعلّم التلاميذ في إسرائيل ساعاتٍ أكثر ممّا هو متعارف عليه في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وخصوصًا في الدول ذات التحصيل العلمي المتفوّق، ومع ذلك فتحصيل التلاميذ الإسرائيليين أدنى بكثير؛ فمثلًا، يتعلم التلاميذ في المدارس الابتدائية في إسرائيل 5755 ساعةً في السنة بالمعدل، مُقابل 4620 ساعةً في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وللاستدلال أكثر، يُعدّ معدل ساعات التعليم في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال القراءة والكتابة والأدب مجتمعةً أقلّ بـ 21 في المئة مُقارنةً بإسرائيل، لكنّ تحصيل التلاميذ في موضوع القراءة في تلك الدول أعلى بـ 3 في المئة فقط من التلاميذ في إسرائيل. بينما يُعدّ عدد ساعات التعليم في موضوع الرياضيات أقلّ بـ 28 في المئة لكنّ العلامة أعلى بـ 4 في المئة، وكذلك في موضوع العلوم حيث عدد الساعات أقلّ بـ 29 في المئة والعلامة أعلى بـ 6 في المئة[50].

وادّعى بن ديفيد أيضًا أنّ التناقض بين كمّية ساعات التعليم المرتفعة والتحصيل العلمي المتدني هو بسبب ما يدور في غرفة الدراسة، بدءًا من مناهج تعليم منقوصة، مرورًا بالدمج بين مشاكل الطاعة الخطيرة والازدحام الكبير في الصفوف، وانتهاءً بمستوى المعلمين. وكانت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد شدّدت في تقاريرها خلال السنوات الماضية على وجوب إجراء إصلاحات في جهاز التعليم الإسرائيلي من خلال التشديد على جهازَي التعليم العربي والحريدي وتقليص الفجوات بين التلاميذ. وكتب بن ديفيد في هذا الصدد أنّ العلاقة بين تحصيل التلاميذ ومستوى تعليم الأم قوية جدًّا.

---

49 المرجع نفسه.

50 المرجع نفسه.

وأخيرًا، أكّد بن ديفيد في تقريره أنّ جهاز التعليم الإسرائيلي قد فشل في تقليص الفجوات القائمة. ولذلك، ليس صدفةً أنّ الفجوات التعليمية في تحصيل المواضيع الدراسية الأساسية بين الطلاب في إسرائيل هي الأعلى في العالم الصناعي في كلّ الامتحانات الدولية منذ سنوات التسعينيات من القرن الماضي[51].

وعلى الرغم من واقع جهاز التعليم في إسرائيل الذي يحتاج إلى تحسين جودته التعليمية في مجال العلوم والرياضيات واللغة الأُم، استمرّت الوزارة في وضع ثِقَل استثمارها في تعزيز القيم اليهودية والصهيونية والمبادرات إلى مساقات تعليميّة منهجيّة ولامنهجيّة في هذا المجال، خصوصًا في ظلّ سيطرة الأحزاب اليمينية المتطرفة على دوائر اتخاذ القرار في إسرائيل.

رابعًا: التديّن والصهيونية والعسكرة: تحدّيات بنيوية وقيمية جديدة

أصبحت إسرائيل في سعيها لتدين الدولة ورسم هوية إثنية دينية يهودية تعتمد على مبادئ الخلاص في الديانة اليهودية. ويدُلّ هذا الأمر على تزايد قوّة اليمين المتطرف وتعاظم تأثيره في تعميق سياسة تهويد فلسطين التاريخية، وتكريس الطابع اليهودي لدولة إسرائيل، وتعزيز الاستيطان الصهيوني، خصوصًا في مناطق الضفة الغربية والقدس الشرقية. وفي هذا السياق، يشير أوري رام[52] إلى أنّ غالبية الأحزاب اليمينية المتطرفة، وتشمل شرائح واسعة من حزب الليكود الحاكم، تتشارك في الاعتقاد بأنّ السيادة على "أرض إسرائيل التوراتية" هي بمنزلة غاية دينية سامية تتفوق في أهميتها على المبادئ الديمقراطية. وفضلًا عن ذلك، تسعى هذه الأحزاب إلى تحقيق وحدة سياسية وثيولوجية في آن واحد بين الشعب اليهودي وتوراة إسرائيل و"أرض إسرائيل"، بغية تأكيد ارتباط العبادة بالسيادة، والدين بالقومية، وتاريخ الشعب اليهودي بمستقبل الأرض[53].

كما يُنظر إلى مشروع الاستيطان بوصفه خطوةً مهمّةً لتحقيق وحدة الثالوث، ولإضفاء القداسة على دولة إسرائيل، تمهيدًا لمجيء "المسيح" اليهودي. وتتجلّى هذه الثيولوجيا السياسية الميسيانية بكامل غيبياتها في معتقدات الحركة الصهيونية المتدينة التي تؤمن بأنّ الخلاص التام لن يتحقق إلّا بعد مجيء جميع أبناء الشعب الإسرائيلي للعيش في أرض إسرائيل وفي ظلّ سيادة يهودية حصرية[54].

---

51 المرجع نفسه.

52 Uri Ram, "National, Ethnic or Civic? Contesting Paradigms of Memory, Identity and Culture in Israel," *Studies in Philosophy and Education*, vol. 19, no. 5-6 (November 2000), pp. 405-422.

53 David Ohana, *Political Theologies in the Holy Land: Israeli Messianism and its Critics*, Routledge Jewish Studies Series (London/ New York: Routledge, 2010).

54 Moshe Hellinger, Isaac Hershkowitz & Bernard Susser, *Religious Zionism and the Settlement Project: Ideology, Politics, and Civil Disobedience* (New York: State University of New York Press, 2018).

استنادًا إلى ما ذُكر، لم تأتِ سياسة تديين وصهينة مناهج التعليم من فراغ، وإنّما هي نتاج سيطرة الأحزاب اليمينية، واليمينية المتطرفة على سدّة الحكم في إسرائيل. ومن المتوقع تعميق هذه السياسة نظرًا إلى التغيير المتوقع في التركيبة السّكانية في دولة إسرائيل. ولكن، تجدر الإشارة إلى أنّ التوقعات لعام 2065 تُفيد أنه لن يحدث تغيير في نسبة المواطنين اليهود والعرب والمجموعات الأخرى في السنوات القادمة، إلّا أنّ التغيير سيحدث فقط في مُركّبات المجتمع اليهودي[55]. ففي عام 2018، قُدّر عدد السُّكان في إسرائيل بـ 8907000 نسمة، منهم 6625000 مواطن يهوديّ أي ما يساوي 74.4 في المئة من السكان، و186400 مواطن عربيّ[56] أي ما يساوي 20.9 في المئة من السكان، ونحو 418 ألف مواطن ينتمون إلى مجموعات أخرى يمثلون 4.7 في المئة من عدد السّكان[57]. ومن المتوقع أن يصل عدد سكان إسرائيل في نهاية عام 2024 إلى 10 ملايين نسمة، وفي نهاية عام 2048 إلى 15 مليون نسمة، وفي نهاية عام 2065 إلى 20 مليون نسمة. كما تفيد التوقعات أنْ تبقى نسبة اليهود والمجموعات الأُخرى غير العربية في عام 2024 مشابهة لنسبتهم في عام 2015 أي 79 في المئة، و21 في المئة للأقلية العربية. وفي عام 2065، ستصل نسبة اليهود والمجموعات غير العربية الأخرى إلى 81 في المئة، ونسبة العرب ستقلّ بـ 2 في المئة لتصل إلى 19 في المئة[58].

الأهم في هذا الأمر، أنه من المتوقع أن يحدث تغيير جذري في مُركّبات المجتمع الإسرائيلي اليهودي؛ إذ تشير التوقعات إلى أنّ نسبة اليهود المتزمتين سترتفع من 11 في المئة في عام 2015 إلى 32 في المئة في عام 2065. ومُقابل ذلك، من المتوقع أن يطرأ انخفاض في نسبة اليهود غير المتزمتين من 68 في المئة في عام 2015 إلى 49 في المئة في عام 2065. فضلًا عن ذلك، تُظهِر المعطيات أيضًا أنه لم يعُد هناك تحدّيات كبيرة في استيعاب المهاجرين اليهود إلى إسرائيل. ووفقًا لتقرير دائرة الإحصاء المركزية **توقعات المجتمع الإسرائيلي 2015-2065**، فقد هاجر إلى إسرائيل في عام 2016 نحو 20700 مهاجر، حيث لا يُشكل هذا الرّقم تحدّيًا كبيرًا لإسرائيل، على الأقل في مجال التربية والتعليم واستيعابهم في المدارس الإسرائيلية[59].

وتذهب الدراسات المستقبلية التي تُعنى بجهاز التربية والتعليم في إسرائيل، إلى أنّه في عام 2023 سيصل عدد الطلاب في إسرائيل إلى 1.94 مليون، أي بزيادة 180 ألف طالب مُقارنةً بعام 2018، مسجلًا ارتفاعًا بنسبة 10

---

55 صوفيا فران وأفيعاد كلينغر، **توقعات المجتمع الإسرائيلي 2015-2065** (القدس: دائرة الإحصاء المركزية، 2018). (بالعبرية)

56 تتضمن هذه النسبة سكان القدس والجولان المحتلين، ما يستوجب التحذير من المعنى السياسي لهذه الأرقام من جهة محاولة إسرائيل تطبيع ما يسمى "ضم" القدس والجولان تحت السيادة الإسرائيلية.

57 **إسرائيل بالأرقام بمناسبة رأس السنة العبرية 2018: معطيات مُختارة** (القدس: مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست، 2018). (بالعبرية)

58 فران وكلينغر.

59 المرجع نفسه.

في المئة[60]. وفي هذا السّياق، لا يُمكن غضّ الطّرف عن أنّ في الأعوام القادمة سيطرأ ارتفاع بنسبة الطلاب اليهود المتزمتين، نظرًا إلى ارتفاع نسبتهم العامة مستقبلًا في المجتمع الإسرائيلي. وتشير المعطيات إلى أن نسبة الطلاب اليهود غير المتزمتين، في الفئة العمرية 0-14 عامًا، في عام 2015 هي 56 في المئة، مُقابل 19 في المئة للطلاب اليهود المتزمتين (الحريديم)، و25 في المئة للطلاب العرب. إلّا أنه في الأعوام القادمة، سترتفع نسبة الطلاب الحريديم بهذا الجيل لتصل إلى 33 في المئة في عام 2040، مُقابل 46 في المئة للطلاب اليهود غير المتزمتين و21 في المئة للطلاب العرب. وفي عام 2065، ستصل نسبة الطلاب اليهود المتزمتين في الفئة العمرية 0-14 عامًا إلى 49 في المئة، مقابل 35 في المئة للطلاب اليهود غير المتزمتين، و15 في المئة للطلاب العرب[61].

الشكل (1)

نسبة الطلاب في الفئة العمرية 0-14 عامًا في عام 2015 والتوقعات في عامَي 2040 و2065 لليهود المتزمتين وغير المتزمتين والعرب

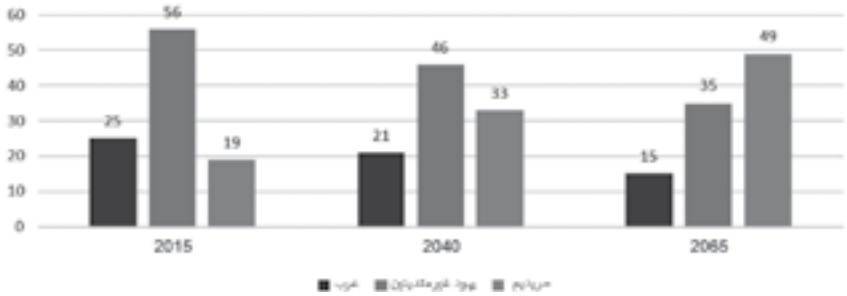

المصدر: صوفيا فران وأفيعاد كلينغر، **توقعات المجتمع الإسرائيلي 2015-2065** (القدس: دائرة الإحصاء المركزية، 2018). (بالعبرية)

يتضّح أنّ تأثير المُركّب الديني أخذ يتزايد في هوية اليهود في إسرائيل. وتأكيدًا لذلك، دلَّ استطلاع رأي حول نسبة التديّن في المجتمع الإسرائيليّ أجرته صحيفة **هآرتس** بمناسبة رأس السنة اليهودية في عام 2018، أنّ 75 في المئة من المجتمع الإسرائيليّ مجتمع مؤمن: 54 في المئة يؤمنون بالله، و21 في المئة يؤمنون بقوّةٍ عليا ليست الرب ولا التوراة. ويعتقد 56 في المئة من المجتمع الإسرائيليّ أنّ اليهود هم شعب الله المُختار، في حين يؤمن 64 في المئة من الشباب في الفئة العمرية 18-24 عامًا بالله وبالتوراة، مقابل 22 في المئة فقط من غير الشباب[62].

60 **إسرائيل بالأرقام بمناسبة رأس السنة العبرية 2018**.

61 فران وكلينغر.

62 "استطلاع رأي حول التدين في المجتمع اليهودي في إسرائيل، 2018"، **هآرتس**، 2018/9/9، شوهد في 2019/10/30، في: https://bit.ly/2WAPtxw

من هنا، تشير دراسة للباحثين فينرف وبلس في عام 2018 إلى أنّ النّمو السريع للجمهور الديني عمومًا، والديني المُتزمّت خصوصًا، هو حقيقة غير قابلة للجدل. فبحسب الدراسة، يُغذّي هذا النموَ مصدران مركزيان هما: الزيادة الطبيعية المرتفعة في عدد السّكان المتدينين، خصوصًا الأرثوذكس المتزمتين، مُقارنةً بالسكان التقليديين والعلمانيّين، وظاهرة واسعة الانتشار لزيادة التّديّن بين مختلف السكان، بما في ذلك اليهود العلمانيّون[63].

ويؤكد حليحل وجود علاقة وطيدة في إسرائيل بين مستوى التدين ومستوى الخصوبة؛ فالأخيرة ترتفع بقدر ارتفاع مستوى التدين نفسه[64]. وعلاوةً على ذلك، تُظهر التقديرات الأخيرة لمدى التغيّر الديني، مثل مسح "بيو" لعام 2016، أنّ هناك زيادةً في الاتّجاه الديني. وعمومًا، تشير دراسة الباحثَين فينرف وبلس إلى أنّ حصّة السكان المُتدينين، وخصوصًا المُتزمتين منهم، قد ارتفعت بسرعة، مؤكدّيَن أنّ هذا الواقع سيخلق مجتمعًا أكثر استقطابًا، وربما حتى مجتمعًا ثنائي القُطبية[65].

وينعكس ارتفاع التدين في المجتمع الإسرائيلي وسيطرة الأحزاب اليمينية على الحُكم في تجلّي تعزيز القيم والتوجهات الدينية القومية المتزمتة في الكثير من المجالات في جهاز التربية والتعليم. فمثلًا، يشير بحث مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست حول معطيات توزيع الميزانيات في وزارة التربية والتعليم إلى أنّ الأخيرة تُنفق على نظام التعليم الديني الرسمي أكثر من أيّ نظامٍ تعليمي آخر؛ فقد أنفقت الوزارة في العام الدراسي 2013/ 2014 على كلّ طالبٍ في جهاز التعليم الديني الرسمي في المرحلة الابتدائية 16646 شيكلًا، بينما أنفقت على كلّ طالب يهوديّ في التعليم الحكومي الرسمي 14026 شيكلًا، وعلى كلّ طالب عربيّ 15373 شيكلًا[66].

يُعزى الإنفاق الأكبر على الطالب في جهاز التعليم اليهودي الديني الرسمي، بناءً على المعطيات، إلى تخصيص ساعات تعليميّة لتعزيز القيم اليهودية والصهيونية والتوراتية، مثل ساعتين للصلاة، وساعات أخرى للطلاب اليهود "المهاجرين" إلى إسرائيل. والدليل على ذلك أن الوزارة خصّصت، في العام الدراسي 2012/ 2013، لجهاز التعليم الديني الرسمي 47.97 ساعة تعليميّة، مُقابل 44.92 ساعة لجهاز التعليم اليهودي الرسمي، و46.48 ساعة لجهاز التعليم العربي[67].

---

63 أليكس فينرف وناحوم بلس، **تغيّر الاتجاهات في مستوى التدين في المجتمع اليهودي** (القدس: منشورات مركز طاوب، 2018). (بالعبرية)

64 أحمد حليحل، **الخصوبة عند النساء اليهوديات وفقًا لمدى تدينهنّ بين السنوات 1979-2017** (القدس: دائرة الإحصاء المركزية، 2017). (بالعبرية)

65 فينرف وبلس.

66 أساف فينغر، **معطيات عن توزيعة ميزانيات وزارة التربية والتعليم حسب المدارس والمجموعات السكانية** (القدس: مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست، 2015). (بالعبرية)

67 المرجع نفسه؛ براندس وشتراوس.

أما فيما يتعلق بالقدس، فتستمرّ المساعي لتهويد التعليم المقدسي بالضغط على المدارس الفلسطينية من أجل التخلّي عن المنهاج الفلسطيني ودعم المدارس التي تتبنى المنهاج الإسرائيلي وتسهيل التحاق خريجيها بمؤسسات التعليم العالي في إسرائيل. ومن المؤشرات في هذا الاتجاه، ستخصص الدولة 260 مليون شيكل لدمج الطلاب من القدس الشرقية في الأكاديمية الإسرائيلية. إضافةً إلى رصد حكومة إسرائيل ميزانية تُقدّر بمليارَي شيكل للقدس الشرقية حتى عام 2023، إذ ستخصص نصفها لتطوير البنى التحتية والنصف الآخر لتطوير جهاز التربية والتعليم، والرفاه الاجتماعي والتشغيل. وفضلًا عن ذلك، هناك مؤشرات أخرى تدلّ على الاستمرار في عسكرة التعليم، كتعزيز مثالية الجندي كنموذج تربويّ، وعقد محاضرات وورشات عمل يُقدّمها ضُبّاط في الجيش، ومنح مكافآت للمعلمين بناءً على معايير تتعلق بخدمتهم العسكرية، وعقد لقاءات بين الطلاب والجيش[68].

علاوةً على ذلك، بادرت وزارة التربية والتعليم في السنوات الأخيرة إلى بناء برامج تعليمية جديدة تهدف على نحو واضح إلى تعزيز القيم اليهودية بين الطلاب اليهود. ففي عام 2010، بادر وزير التربية والتعليم آنذاك، جدعون ساعر، إلى بناء برنامج تعليميّ بعنوان "ثقافة إسرائيل وتراثها"، حيث خُصِّص للبرنامج ساعتان إلى أربع ساعات تعليمية إلزامية أسبوعيًا للمرحلة الابتدائية، وأربع ساعات تعليمية إلزامية أسبوعيًا للمرحلة الإعدادية. وفي عام 2014، أقرَّ وزير التربية والتعليم، شاي بيرون، برنامجًا تعليميًّا بعنوان "الثقافة اليهودية الإسرائيلية"، للمرحلتين الابتدائية والإعدادية[69]، إذ تمّ تطبيق البرنامج في العام الدراسي 2016/ 2017 في فترة الوزير نفتالي بينت. ويهدف هذا البرنامج إلى كشف الطلاب المفاهيم اليهودية وكيفية ملاءمتها في السياق الإسرائيلي الواسع، إضافةً إلى تطوير شخصية الطلاب وهويتهم اليهودية والإسرائيلية وتعزيز قدراتهم الحوارية مع الآخرين، كما يشمل البرنامج تشجيع الطلاب على قراءة الكتب اليهودية المتعلقة بالقيم والمجتمع والشعب اليهودي[70]. وكتب بينت في كلمته في كرّاسة البرنامج، "إنّ الفكر الصهيوني - الديني يجمع بين وجهة النظر اليهودية الدينية ووجهة النظر المعاصرة، ويجمع أيضًا التربية لحبّ الوطن، والتعرّف إلى القيم الروحانية والوطنية والتاريخية لدولة إسرائيل، والمسؤولية المستقبلية على دولة إسرائيل وعلى الإنسان ووطنه ودولته"[71].

فضلًا عن ذلك، يُظهر بحث مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست حول مشاركة مؤسسات وجمعيات خارجية في فعاليات تربوية يهودية بمؤسسات التعليم أنّ قاعدة البرامج لوزارة التربية والتعليم

---

68 نيز غازيت وياجيل ليفي (محرران)، **جيش يُعلّم شعبًا: العلاقات العسكرية مع نظام التعليم المدني** (رعنانا: الجامعة المفتوحة، 2016). (بالعبرية)

69 فينغر.

70 **إصلاح العام: تحضير لخدمة ذات مغزى** (القدس: وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، 2017). (بالعبرية)

71 المرجع نفسه، ص 7.

تشمل ما يقارب 2500 فعالية، وتقدّم للمدارس 60 في المئة من هذه الفعاليات مؤسساتٌ وجمعيات ناشطة في مجال التربية اليهودية[72].

كما لم يكتفِ الوزير بينت بمبادرات تعليمية تعزّز القيم اليهودية والصهيونية. فقد أقرّ الكنيست أيضًا قانونًا باسم "كاسرو الصمت" بمبادرة الوزير بينت نفسه، يمنح الشرعية للوزير بمنع مؤسسات ومنظمات أو أكاديميين ومهنيين من الدخول إلى المدارس للمشاركة في محاضرات وورشات عمل بسبب مواقفهم الرافضة للخدمة العسكرية أو المدنية، مثل جمعية "كاسرو الصمت". كما يؤكد القانون أهمية ترسيخ القيم التي شملتها وثيقة الاستقلال الإسرائيلية في كلّ ما يتعلق بالمبادئ اليهودية والديمقراطية لدولة إسرائيل وتاريخها وشملها في المناهج التعليمية، إضافةً إلى شمل تعليم التوراة وتاريخ الشعب اليهودي وموروثاته وذكرى المحرقة وتنشئة الطلاب على قيم الخدمة[73].

غير أنّ اللافت للنظر في السنوات الأخيرة هو ظاهرة انتشار الأكاديميات التحضيرية العسكرية التي تُنتج النُخب العسكرية الجديدة، خصوصًا من أبناء تيار الصهيونية المُتدينة، كما يتم تأهيلهم لتبوّؤ رُتب عسكرية عالية. فمثلًا، يَعُدّ قانون "التحضيرات قبل الخدمة العسكرية"، الذي سُنّ في عام 2008، هذه التحضيرات بمنزلة إطار تربويّ مخصّص للمرشحين للاندماج في الخدمة الأمنية والعسكرية، وهي التحضيرات التي تهدف إلى إعداد الطلاب للخدمة العسكرية وللمشاركة الاجتماعية، وتبلغ مدّة البرنامج نحو 10 شهور.

خاتمة

عمومًا، أدَّت السياسات النيوليبرالية، نتيجة انسحاب الدولة من أدوارها السابقة في سياسات الرفاه والتضامن الاجتماعي وفي برامج الهندسة المجتمعية[74]، إلى تآكل سياسة "بوتقة الانصهار" التي سعت إلى إذابة الفوارق الثقافية والإثنية بين المواطنين اليهود، وإلى تفتيت الهوية الجمعية الإسرائيلية التي صقلها الآباء المؤسسون للدولة ورسموها إجمالًا كهويّة "بيضاء"، غربية وعلمانية. لذلك، كان لا بد، إزاء التركيز على الفرد وإنجازاته ورخائه، من سياسات جديدة لهندسة الهويّة الجمعية في إسرائيل. وفي هذا السياق،

---

72 عيدو أفجر، **معلومات عن مشاركة مؤسسات خارجية بالنشاطات التربوية بالمؤسسات المدرسية – معلومات وتوسّع، مع التركيز على النشاط بمجال التدريس لليهودية** (القدس: مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست، 2018). (بالعبرية)

73 "الموافقة على القراءة الثانية والثالثة لاقتراح قانون التعليم الحكومي 'تصحيح رقم 17'": منع نشاطات بمؤسسات تربوية لمؤسسات خارجية أهدافها ضد أهداف التعليم وضد الجيش الإسرائيلي"، موقع الكنيست، 2018/7/3، شوهد في 2019/10/30، في: https://bit.ly/2vMvlN2 (بالعبرية)

74 أيمن إغبارية وأحمد مهجانة، "التعليم العربي في إسرائيل بين الإنجاز والاعتراف"، **ألبيم**، مج 34 (2009)، ص111-129. (بالعبرية)

تكرّس سياسات اليمين، ومن ضمنها قانون القومية الأخير، إجماعًا جديدًا ينقض ما غزله الجيل المؤسس من نُخب ومؤسسات، وتؤسِّس هذه السياسات مرحلة جديدة من التوسع والهيمنة والعزل والفصل على أساس يهودية الدولة كخيار سابق وأول على أي اعتبار ديمقراطيّ. ففي حين حاول الآباء المؤسسون بعد قيام الدولة تغليب منطق الدولة ومركزية القرار فيها، وإيجاد توازنٍ ما بين يهودية الدولة وديمقراطيتها كغطاء أخلاقيّ للصهيونية، يسعى اليمين الجديد للعودة إلى منطق المستعمرة على حساب منطق الدولة، ويهدف إلى بناء هويّة إسرائيل برسم مصالح وأيديولوجيا اليمين المتدين الاستيطاني في إسرائيل[75].

فمن ناحية، يهدم التوجه النيوليبرالي ما سبق ويعطي الضمان أنّ الاحتلال والأبارتهايد سيبقيان من دون ثمن يدفعه المواطن الإسرائيلي، إذ يشعر اليهود الإسرائيليون عمومًا برخاء اقتصاديّ. ومن الناحية الأخرى، يبني التوجه القومي - الديني ويعيد إنتاج الجماعة اليهودية من جديد، مبقيًا المجموعة العربية في حالة إقصاء وتهميش، محاولًا تفتيتها إلى مجموعات دينية وجهوية ومناطقية من دون الاعتراف بفلسطينيتها أو بحقّها في تقرير المصير، في حين هي فريسة سهلة للسياسات النيوليبرالية الهادمة لكلّ ما هو جمعيّ أو تضامنيّ، والمنتجة لنُخب مهنية واقتصادية جديدة، وغير مسيّسة وطنيًا، وغير مهتمة بالشأن العام بوصفه قضية سياسية لا خدماتية فحسب. وفي هذا السياق، نحاجج بأنّ التوجه النيوليبرالي سيعزّز تدابير السيطرة والضبط تجاه الأقلية الفلسطينية في إسرائيل بواسطة إنتاج خطاب تربويّ جديد يهدف إلى إنتاج ذات فلسطينية تبحث عن خلاصها الشخصي ونجاحها الفردي، وبأنّ الحلم مستمر بإمكانية كسر حاجز التمييز والعنصرية والالتحاق بركب النجاح الاقتصادي الإسرائيلي، بواسطة الاستثمار في الذات بالتعليم وتحصيل الشهادات العليا، تحت شعارات محايدة وغير مسيّسة مثل الكفاءة والعملانية والمهنية والتقدم، وستصبح السيطرة على نظام التعليم العربي من داخله أسهل من ذي قبل؛ إذ إنه يتيح لائتلافات جديدة من الأطراف الفلسطينية المحلية والقوى التابعة للسلطات الرسمية الإسرائيلية أنْ تعمل معًا لضبط التعليم والمتعلمين[76].

وبعد، تدّعي هذه الدراسة أنّ نظام التعليم الحكومي في إسرائيل يتأثر بتوجهين مركزيين ويؤثر فيهما في آنٍ واحد؛ هما التوجه النيوليبرالي والتوجه الديني - القومي. وندّعي أنّ هذين التوجهين يتضافران في صياغة مستقبل التعليم في إسرائيل في الأعوام القادمة. كما تدّعي هذه الدراسة أنّ التوجه الأول، تحديدًا، يساهم في استمرار انشغال جهاز التعليم بخطاب جودة التعليم في إسرائيل من خلال مقارنة نتائج إسرائيل بالبلدان المتطورة اقتصاديًا. غير أنّ الانشغال بخطاب الجودة لا يعبّر عن استمرار تجنيد

---

75 Nadim N. Rouhana, "Homeland Nationalism and Guarding Dignity in a Settler Colonial Context: The Palestinian Citizens of Israel Reclaim Their Homeland," *Borderlands*, vol. 14, no. 1 (2015), pp. 1-37.

76 Ayman K. Agbaria, "The New Face of Control: Arab Education under Neoliberal Policy," in: Nadim N. Rouhana (ed.), *Israel and its Palestinian Citizens: Ethnic Privileges in the Jewish State* (Cambridge: Cambridge University Press, 2017), pp. 299-335.

جهاز التعليم في إسرائيل في خدمة النمو الاقتصادي فحسب، وإنما أيضًا استمرار نشر ثقافة وقيم الفردانية الشرسة والنفعية والتفوق والمنافسة ومنطق السوق، ضمن جهاز التعليم الإسرائيلي، ومن ضمنه جهاز التعليم العربي المخصَّص للفلسطينيين مواطني إسرائيل، إذ يبدو أنّ وَقْع هذه القيم سيكون هدّامًا أكثر في ظلّ استمرار العمل الدؤوب على نفي أيّ طابعٍ قوميٍّ أو وطنيٍّ عن هذا التعليم وتكريسه تعليمًا تقنيًا، نفعيًا ومعزولًا عن أيّ تواصلٍ حقيقيٍّ ومؤثرٍ ما بين الفلسطينيين واليهود في إسرائيل. أمّا التوجه الثاني الديني - الإثني، فيساهم في استمرار تطوّر محافظة جهاز التعليم على وظيفته في إنتاج الأيديولوجيا الصهيونية ونشرها، ونفي وجود الجماعة الوطنية الفلسطينية الأصلانية، والنظر إليها باعتبارها جماعةً أجنبية وطارئة تهدّد وجود اليهود وهويتهم. وبناء عليه، وفي ظل التوجه الأول المفتّت للهويات الجمعية والمعزز للنزعات الفردانية، سيستمر السعي إلى ترسيخ تفوق الهوية اليهودية من خلال تكريس روح الجماعة ونشر الرواية الصهيونية والسرديات التوراتية بوتيرةٍ أكبر.

المراجع References

العبرية

- أبو عصبة، خالد. **التعليم في إسرائيل: معضلات أقلية قومية**. القدس: معهد فلورشايم، 2007.
- **أجور المعلمين: 2003-2014**. القدس: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، 2016.
- **إسرائيل 2020: الخطة المستقبلية لإسرائيل بسنوات الألفين**. حيفا: معهد إسرائيل للتقنية؛ معهد شموئيل نآمان، 1997.
- **إسرائيل بالأرقام بمناسبة رأس السنة العبرية 2018: معطيات مُختارة**. القدس: مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست، 2018.
- **إصلاح العالم: تحضير لخدمة ذات مغزى**. القدس: وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، 2017.
- إغبارية، أيمن وأحمد مهجانة. "التعليم العربي في إسرائيل بين الإنجاز والاعتراف". **ألبيم**. مج 34 (2009).
- **اقتراح ميزانية وزارة التربية والتعليم للعام 2019: مُقدّم إلى الكنيست الـ 20**. القدس: وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، 2018.
- باراك، ميخائيل. **التعليم السياسي في إسرائيل**. القدس: مركز تجديد الديمقراطية الإسرائيلية، 2014.
- براندس، عفرا وعمانوئيل شتراوس (محرران). **التربية لمجتمع الثقافة والمعرفة: تغييرات في القرن 21 وانعكاساتها - توصيات لملاءمة جهاز التربية والتعليم في إسرائيل للقرن الحادي والعشرين**. القدس: مبادرة البحث التطبيقي في التربية الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم، 2013.
- جبارين، يوسف وأيمن إغبارية. **تعليم تحت الانتظار: السياسات الحكومية والمبادرات الأهلية للنهوض بالتعليم العربي**. الناصرة/ حيفا: مركز دراسات وكلية الحقوق في جامعة حيفا، 2010.
- **حكومة إسرائيل تؤمن بالتربية**. القدس: وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، 2009.
- حليحل، أحمد. **الخصوبة عند النساء اليهوديات وفقًا لمدى تدينهنّ بين السنوات 1979-2017**. القدس: دائرة الإحصاء المركزية، 2017.
- **الخطة الاستراتيجية: دليل للمخطط**. القدس: وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، 2016.
- **عارضة تلخيص العام الدراسي 2017/ 2018 والتحضير للعام الدراسي 2018/ 2019**. القدس: وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، 2018.
- عيدو أفجر. **معلومات عن مشاركة مؤسسات خارجية بالنشاطات التربوية بالمؤسسات المدرسية – معلومات وتوسّع، مع التركيز على النشاط بمجال التدريس لليهودية**. القدس: مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست، 2018.

- غازيت، نيز وياجيل ليفي (محرران). **جيش يُعلّم شعبًا: العلاقات العسكرية مع نظام التعليم المدني**. رعنانا: الجامعة المفتوحة، 2016.
- فران، صوفيا وأفيعاد كلينغر. **توقعات المجتمع الإسرائيلي 2015-2065**. القدس: دائرة الإحصاء المركزية، 2018.
- فينرف، أليكس وناحوم بلس. **تغيّر الاتجاهات في مستوى التدين في المجتمع اليهودي**. القدس: منشورات مركز طاوب، 2018.
- فينغر، أساف. **معطيات عن توزيعة ميزانيات وزارة التربية والتعليم حسب المدارس والمجموعات السكانية**. القدس: مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست، 2015.
- _____. **نظرة على التعليم العربي في إسرائيل**. القدس: مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست، 2018.
- كمحي، يسرائيل ومايا حوشان ويائير أساف شافيرا. **القدس كمُركب بحصانتها القومية لإسرائيل**. القدس: معهد القدس للأبحاث الإسرائيلية، 2006.
- "السياسات الوطنية لتطوير التميّز بالتربية والتعليم". ورقة مقدمة لمؤتمر هرتسليا السابع. هرتسليا، إسرائيل، 2007.
- المجلس التربوي العربي. **نحو صياغة أهداف التربية والتعليم للأقليّة الفلسطينيّة في إسرائيل**. الناصرة: لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، 2012.
- **ميثاق اللغة العربية**. الناصرة: لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، 2018.
- **نتائج البحث الدولي – امتحان بيزا 2015**. القدس: وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية؛ السلطة الوطنية للتقييم التربوي، 2016.
- **النفقات الوطنية على جهاز التربية والتعليم للأعوام 2015-2017**. القدس: وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، 2018.
- **وثيقة "الآخر هو أنا"**. القدس: وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، 2013.
- **الورقة التلخيصية لمؤتمر هرتسليا الخامس**. هرتسليا: معهد الدراسات المتعددة المجالات، 2004.

الأجنبية

- Agbaria, Ayman K. "The Social Studies Education Discourse Community on Globalization: Exploring the Agenda of Preparing Citizens for the Global Age." *Journal of Studies in International Education*. vol. 15, no. 1 (February 2011).
- _____. "Arab Civil Society and Education in Israel: The Arab Pedagogical Council as a Contentious Performance to Achieve National Recognition." *Race Ethnicity and Education*. vol. 18, no. 5 (September 2015).

- _____. "The 'Right' Education in Israel: Segregation, Religious Ethnonationalism, and Depoliticized Professionalism." *Critical Studies in Education*. vol. 59, no. 1 (February 2018).
- _____. "Israeli Education and the Apartheid in South Africa: Ongoing Insights." *Intercultural Education*. vol. 29, no. 2 (April 2018).
- Agbaria, Ayman K., Muhanad Mustafa & Yousef T. Jabareen. "'In your face' Democracy: Education for Belonging and its Challenges in Israel." *British Educational Research Journal*. vol. 41, no. 1 (February 2015).
- *Education at a Glance 2016: OECD Indicators*. Paris: OECD Publications, 2016. at: http://bit.ly/2WtJivL
- Fischer, Shlomo, Yotam Hotam & Philip Wexler. "Democracy and Education in Postsecular Society." *Review of Research in Education*. vol. 36, no. 1 (March 2012).
- Gibton, Dan. "Post-2000 Law-Based Educational Governance in Israel: From Equality to Diversity?" *Educational Management Administration & Leadership*. vol. 39, no. 4 (July 2011).
- Harvey, David. *A Brief History of Neoliberalism*. Oxford: Oxford University Press, 2007.
- Hellinger, Moshe, Isaac Hershkowitz & Bernard Susser. *Religious Zionism and the Settlement Project: Ideology, Politics, and Civil Disobedience*. New York: State University of New York Press, 2018.
- Hotam, Yotam & Philip Wexler. "Education in Post-secular Society." *Critical Studies in Education*. vol. 55, no. 1 (2014).
- Jabareen, Yousef T. & Ayman K. Agbaria. "Minority Educational Autonomy Rights: The Case of Arab-Palestinians in Israel." *Virginia Journal of Social Policy & the Law*. vol. 24, no. 1 (2017).
- Kuczera, Małgorzata, Tanja Bastianić & Simon Field. *Apprenticeship and Vocational Education and Training in Israe*l. Paris: OECD Publishing, 2018.
- Maron, Asa & Michael Shalev (eds.). *Neoliberalism as a State Project: Changing the Political Economy of Israel*. Oxford: Oxford University Press, 2017.
- Ohana, David. *Political Theologies in the Holy Land: Israeli Messianism and its Critics*. Routledge Jewish Studies Series. London/ New York: Routledge, 2010.
- Paz-Fuchs, Amir, Ronen Mandelkern & Itzhak Galnoor (eds.). *The Privatization of Israel: The Withdrawal of State Responsibility*. New York: Palgrave Macmillan, 2018.

- Pinson, Halleli & Ayman K. Agbaria. "Neo-Liberalism and Practices of Selection in Arab Education in Israel: Between Control and Empowerment." *Diaspora, Indigenous, and Minority Education*. vol. 9, no. 1 (2015).
- Ram, Uri. "National, Ethnic or Civic? Contesting Paradigms of Memory, Identity and Culture in Israel." *Studies in Philosophy and Education*. vol. 19, no. 5-6 (November 2000).
- Rouhana, Nadim N. "Homeland Nationalism and Guarding Dignity in a Settler Colonial Context: The Palestinian Citizens of Israel Reclaim Their Homeland." *Borderlands*. vol. 14, no. 1 (2015).
- _____ (ed.). *Israel and its Palestinian Citizens: Ethnic Privileges in the Jewish State*. Cambridge: Cambridge University Press, 2017.

أحمد أمارة | *Ahmad Amara

قراءة في الموجة الثانية من "الخلاص/ التخليص" الصهيوني للأرض

الاستيلاء على الأراضي في قضاء بئر السبع

A Reading of the Second Wave of Zionist "Redemption" Seizing Land in Beersheba

ملخص: تشهد منطقة قضاء بئر السبع (النقب) موجةً رئيسة ثالثة من الاستعمار الصهيوني يمكن اعتبار بدايتها في عام 2005، مع اعتماد الحكومة الإسرائيلية ما يُعرف بخطة تطوير النقب. وتواصل النتائج المترتّبة على هذه الخطة التأثير بصورة ملموسة في منطقة بئر السبع، ولا سيما في سكانها الفلسطينيين. يُناقش هذا البحث السياسات والممارسات الإسرائيلية القديمة - الجديدة ويعرض روابطها التاريخية، مع تركيز خاص على الآليات القانونية التي تستخدمها إسرائيل لتحقيق أهدافها في عملية التهويد. ويُبيّن أنّ الموارد الإسرائيلية لتنفيذ الهدم والإخلاء ستزيد، وستزداد معها حِدّة العنف، ما يزيد من احتمالات مواجهة عنيفة واسعة في الأعوام القريبة، وتحديدًا مع ازدياد قوة اليمين الإسرائيلي المتطرف ومؤسساته من أجل الاستيطان، التي تعمل في ظل أيديولوجيا الصهيونية الدينية المتزايدة.

كلمات مفتاحية: قضاء بئر السبع، النقب، الاستيطان، الصهيونية الدينية.

Abstract: Beersheba District/Negev is seeing a third major wave of Zionist settlement whose beginning can be traced to 2005 with the Israeli government's adoption of the Negev Development Plan. The expected results of this plan continue to have tangible effects on the Beersheba region, particularly its Palestinian inhabitants. This study discusses the old-new Israeli policies and practices and presents their historical links, focusing on the legal instruments used by Israel to realise its aims of Judaisation. It shows that Israeli resources available for demolition and eviction are set to increase, and the violence deployed will rise with them, increasing the chances of a violent confrontation in the coming years – specifically with the growth in the power of the extreme Israeli right and its institutions in order to settle, which work under the growing religious Zionist ideology.

Keywords: Beersheba, Negev, Religious Zionism.

* محاضر في جامعة نيويورك، فرع تل أبيب، محامٍ وخبير في القانون العثماني.
Lecturer at NYU, Tel Aviv branch; Lawyer and expert in Ottoman Law.

مقدمة

مع إنشاء إسرائيل، انصهر قادة الحركة الصهيونية ومؤسساتها وأيديولوجيتها ضمن مؤسسات الدولة واندمجت فيها. ولا تزال العقيدة الصهيونية حتى اليوم هي التي تُسيّر إسرائيل؛ ولم تنتهِ حالة الاستعمار الصهيوني لفلسطين البتّة. وقد اتّخذ هذا الاستعمار أشكالًا مختلفة، مستخدمًا أدوات مادية وخطابية منوعة، ومرّ عبر مستويات متعدّدة في شتى المناطق الفلسطينية. ولدى المقارنة بحالات استعمار استيطانية أخرى ما زالت تتمتّع بمنظومة استعمارية بنيوية قائمة، لا تزال إسرائيل تتميز وتعمل بوصفها حالةً استعمارية فاعلة. وفي الأعوام القليلة الماضية، خضع قضاء بئر السبع، أو النقب كما يُعرف اليوم، لإجراءات استعمارية مكثّفة، تتمحور حول طرفَي المعادلة الصهيونية: تجريد فلسطين من هويتها الفلسطينية وتهويدها في الوقت نفسه[1].

غدا بئر السبع مجدّدًا جبهة مواجهة نشطة؛ إذ تُنفّذ اليوم العملية الصهيونية الساعية لـ "مصادرة الأراضي"، التي إذا ما كانت قد تمّت قبل قيام إسرائيل من خلال شرائها، سيتمّ "تخليصها" من الأيادي الفلسطينية من خلال المصادرة والاستيطان اليهودي ونزع ملكية الفلسطينيين للأراضي. وحظي النقب منذ ثلاثينيات القرن العشرين على الأقل، باهتمامٍ خاصٍ ضمن المشروع الصهيوني، خصوصًا في نظر زعيمه دافيد بن غوريون. ففي تلك الفترة، دون غيرها، باشر الصندوق القومي اليهودي بشراء الأراضي في تلك المنطقة. وقد شهد العقدان الأوّلان من إنشاء دولة إسرائيل موجةً جديدةً من طرد الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم وتهجيرهم، تلاها تجميع من بقي من البدو الفلسطينيين في مراكز حضرية. وبَنت إسرائيل بالتزامن مع ذلك، مستوطنات يهودية جديدة مؤقتة ودائمة، ولا سيما لليهود الشرقيين، وشقّت طرقًا جديدة، وتولّت تنفيذ مشروع ما يُعرف بناقل المياه القُطري National Water Carrier of Israel بغية إيصال المياه من بحيرة طبرية إلى صحراء النقب[2].

---

1 التهويد هو القوى المكانية والسياسية والخطابية المرتبطة بالتوسّع اليهودي والسيطرة اليهودية على إسرائيل/ فلسطين. وتجري هذه العملية بالتوازي مع عملية طمس الهوية العربية، يُنظر:

Oren Yiftachel, *Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2006), pp. 1-9, 101-130;

لمزيد من التفصيلات بشأن عملية التأميم ومصادرة الأراضي، يُنظر:

Sabri Jiryis, "The Legal Structure for the Expropriation and Absorption of Arab Lands in Israel," *Journal of Palestine Studies*, vol. 2, no. 4 (Summer 1973), pp. 82-104; Alexandre Kedar, "The Legal Transformation of Ethnic Geography: Israeli Law and the Palestinian Landholder 1948-1967," *Journal of International Law and Politics* (New York University), vol. 33, no. 4 (2001), pp. 923-1000.

2 تهويد النقب في الخمسينيات والستينيات.

تشهد المنطقة موجةً رئيسة ثالثة من الاستعمار الصهيوني، يمكن اعتبار بدايتها في عام 2005، مع اعتماد الحكومة الإسرائيلية ما يُعرف بخطة تطوير النقب. وتواصل النتائج المترتّبة على هذه الخطة التأثير بصورة ملموسة في منطقة بئر السبع، ولا سيما في سكانها الفلسطينيين. ويسعى هذا البحث لمناقشة السياسات والممارسات الإسرائيلية القديمة - الجديدة وعرض روابطها التاريخية، مع تركيز خاص على الآليات القانونية التي تستخدمها إسرائيل لتحقيق أهدافها في عملية التهويد.

أولًا: الإطار النظري: المحو والشطب

شهدت الأعوام الأخيرة تناميًا أساسيًا في استخدام الإطار الاستعماري الاستيطاني في الدراسات الفلسطينية، وتطبيقه على السياسات والممارسات الإسرائيلية في إسرائيل داخل الخط الأخضر، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة[3]. وجرت تنظيرات عدة بشأن الاستعمار والاستعمار الاستيطاني[4].

نشأت الحركة الصهيونية في وقت كانت الإمبريالية والاستعمارية مقبولتين إلى حدٍّ بعيد؛ إذ كانتا تمثّلان حينذاك أساس النظام السياسي العالمي. ولهذه الأسباب، سعت الصهيونية لربط نفسها وجهودها بإحدى القوى الاستعمارية، خصوصًا بريطانيا، فحصلت على دعم استعماري محدود ومقيد للصهيونية في أثناء العهد العثماني، أعقبه إعلان بلفور وقيام نظام الانتداب. لذلك، لا يمكن فصل الصهيونية عن جوهرها الاستعماري، أو عن السياق الاستعماري الذي انبثقت منه واكتسبت منه قوتها. وكان القادة الصهيونيون وبريطانيا مدركين أنّ تحقيق الأهداف الصهيونية غير ممكن من دون حرمان السكان العرب من حقوقهم في انتهاك يُراوح بين القضاء الفعلي على المجتمع وفضائه، وأشكال من الإخضاع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

---

3 Elia Zureik, *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism* (London: Routledge & Kegan Paul, 1979); Mansour Nasasra et al. (eds.), *The Naqab Bedouin and Colonialism: New Perspectives* (London: Routledge Press, 2014); Ahmad Amara et al. (eds.), *Indigenous (In)Justice: Human Rights Law and Bedouin Arabs in the Naqab/ Negev* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2012).

4 لمزيد من المعلومات، يُنظر:

George Fredrickson, "Colonialism and Racism: The United States and South Africa in Comparative Perspective," in: George Fredrickson (ed.), *The Arrogance of Race: Historical Perspectives on Slavery, Racism, and Social Inequality* (Middletown: Wesleyan University Press, 1988); Daiva Stasiulis & Nira Yuval-Davis (eds.), *Unsettling Settler Societies: Articulations of Gender, Race, Ethnicity and Class* (London: Sage, 1995); Stefan Kipfer, "Fanon and Space: Colonization, Urbanization, and Liberation from the Colonial to the Global City," *Environment and Planning D: Society and Space*, vol. 25, no. 4 (2007); Derek Gregory, *The Colonial Present: Afghanistan, Palestine, Iraq* (London: Blackwell, 2004); Patrick Wolfe, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native," *Journal of Genocide Research*, vol. 8, no. 4 (2006), pp. 387-409.

لم تسعَ الحركة الصهيونية للنأي بنفسها عن الاستعمار إلا في العقود القليلة المنصرمة. في حين تبعت في أعوامها الأولى، قوى استعماريةً، ونظر بعض قادتها إلى نفسه بصفته مستعمرًا وإلى استيطانه في فلسطين باعتباره مشروعًا استعماريًا، وأسّست الحركة الصهيونية "صندوقًا ائتمانيًا استعماريًا" لجمع الأموال من أجل تمويل نشاطاتها الاستعمارية في فلسطين، وأطلقت على إحدى مؤسساتها المتخصّصة بشراء الأراضي "الجمعية اليهودية للاستعمار في فلسطين"، المعروفة باسم "بيكا" Palestine Jewish Colonization Association, PICA. وعلى غرار الهيكليين الألمان German Templers قبلهم، أشار الصهيونيون إلى مستوطناتهم بصفتها مستعمرات، مُشدّدين على الطبيعة الأجنبية لاستيطانهم في أراضٍ أجنبية. ونتيجةً للتغييرات الطارئة على السياسة الدولية وإدانة الاستعمار بعد الستينيات، ارتفعت الأصوات التي انتقدت تصنيف الحركة الصهيونية بوصفها استعمارًا. وكما أشار جدعون شمعوني في تعليقه على رأي إدوارد سعيد الذي رأى أنّ الحركة الصهيونية حركة استعمارية: "إنّ تصنيف أيّ شيءٍ بأنه استعماري أو استشراقي هو وصمه بما لا يمكن إصلاحه"[5]. وذهب الادّعاء المضاد إلى أنّ الصهيونية حركة تحرّر وطني ذاتي، وسلّط الضوء على بُعدها عن السلطات البريطانية[6]. وشدّد آخرون على الفرق بين الصهيونية والكيانات الاستعمارية الأخرى، مثل عدم وجود حاضنة أو "دولة استعمارية أُمّ"، بل الاعتماد على شراء الأراضي والعمل المأجور، وليس الاستغلال الاقتصادي للسكان الأصليين وللموارد الطبيعية للبلاد[7]. وجرى اقتراح تصنيفات أخرى للصهيونية، منها "استعمار Colonization من دون استعمارية Colonialism"[8]، أو "استعمارية غير رسمية"[9]، أو مشروع استعمار استيطاني يسعى لضمان بقاء مجموعة إثنية[10].

---

5 Gideon Shimoni, "Postcolonial Theory and the History of Zionism," *Israel Affairs*, vol. 13, no. 4 (October 2007), pp. 859-871; Selwyn Ilan Troen, "De-Judaizing the Homeland: Academic Politics in Rewriting the History of Palestine," *Israel Affairs*, vol. 13, no. 4 (October 2007), pp. 872-884.

6 Anthony D. Smith, "Zionism and Diaspora Nationalism," *Israel Affairs*, vol. 2, no. 2 (Winter 1995); Dan Horowitz & Moshe Lissak, *Trouble in Utopia: The Overburdened Polity of Israel* (New York: State University of New York Press, 1989); Shimoni, pp. 865.

7 Anita Shapira, *Sword of the Dove: Violence in Labor Zionism* (Tel Aviv: Am Oved, 1992); Ran Aaronsohn, "Settlement in Eretz-Ysrael-A Colonialist Enterprise? 'Critical' Scholarship and Historical Geography," *Israel Studies*, vol. 1, no. 2 (Fall 1996), pp. 214-229.

8 يوحي ران أرونسون (ص 217) في تمييزه بين الاستعمارية والاستعمار "أنّ المصطلحيْن يصفان في الواقع، موضوعيًا، نوعين مميّزيْن من النشاطات ومختلفين كليًا. ويمكنني القول إنّ الاستعمار ظاهرة جغرافية أساسًا، جوهرها الهجرة وإقامة مستوطنات للمهاجرين في أرض جديدة تتميز من المستوطنات التقليدية الأقدم، في حين أن الاستعمارية هي ظاهرة سياسية واقتصادية تتصف بالهيمنة والاستغلال القسري الذي تمارسه دولة على أراضٍ وسكان خارج حدودها"، يُنظر: Aaronsohn, pp. 216-218.

9 Arnon Golan, "European Imperialism and Palestine: Was Zionism as Form of Colonialism?" *Space & Polity*, vol. 5, no. 2 (August 2001), p. 138.

10 Oren Yiftachel, "Israeli Society and Jewish-Palestinian Reconciliation: 'Ethnocracy' and its Territorial Contradictions," *Middle East Journal*, vol. 51, no. 4 (Autumn 1997), p. 505.

يُعدّ إطار الاستعمار الاستيطاني أساسيًا لفهم حالة بئر السبع، وسياسات إسرائيل بخصوص الأرض، والتحول العام للوقائع الجيوسياسية لفلسطين؛ إذ تتمحور سياسة إسرائيل حول سيطرة اليهود على فلسطين من خلال تملّكهم مزيدًا من أراضي الفلسطينيين، واستيطانها واستخدامها، أو الاكتفاء بضمان سيطرتهم عليها وادّخارها لمشروعات التهويد المستقبلية وفرض السيادة اليهودية عليها. لكن بعيدًا عن النزع الفعلي لملكية الأراضي والسيطرة عليها، يقتضي التهويد تغيير هوية الأرض الفلسطينية ومشهدها العام. ويشمل ذلك مصادرة الأراضي وتدمير القرى الفلسطينية والحدّ من توسّعها باتّباع سياسات التنظيم والتخطيط وتجميع الفلسطينيين وإعادة تسمية المواقع الفلسطينية وادّعاء وجود جذور يهودية وبناء تاريخ يهودي لشتى المواقع. وقد سعت السلطات الإسرائيلية في الوقت ذاته لتسويغ هذه الممارسات باستخدام آليات قانونية وخطاب تاريخي يصف الوجود الفلسطيني بأنه غير شرعي وعرَضي، ويصوّر الفلسطينيين مجرمين ومتعدّين على أراضي أجدادهم. واعتمدت الدراسات العلمية، خصوصًا تلك التي يُجريها باحثون إسرائيليون، هذه الحجج. ولذلك، فإنّ استخدام وجهة النظر الاستعمارية، يفضح أيضًا "سياسة عدم التسييس" التي تناولها الباحثون سابقًا في دراساتهم، لأنه يُظهر كيف أنّ التغاضي عن الوضع الاستعماري يُخفي اضطهاد الدولة والاضطهاد العرقي.

إنّ العلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين علاقةٌ استعمارية، بما فيها علاقتها بمواطنيها الفلسطينيين[11]، حيث تتعامل إسرائيل مع النقب حاليًا بصفتها جبهةً داخلية يجب إخضاعها لمشروعها. ولا تمثّل الجنسية الإسرائيلية الممنوحة للفلسطينيين داخل إسرائيل، بعد عام 1948، ضمانةً حقيقية لحقوقهم؛ إذ تُعرَّف إسرائيل قانونيًا بأنها وطن لليهود وليس للمواطنين الإسرائيليين. وتمارس البنى الاستعمارية الإسرائيلية عملها على أساس تقسيم عرقي. وقد عرَّف بعض الباحثين مؤخرًا هذه المواطَنة الإسرائيلية باعتبارها مواطَنة استعمارية استيطانية[12]. وباختصار، تعمل إسرائيل أو الصهيونية، بصفتها نظامًا استعماريًا استيطانيًا، في مناطق جغرافية مختلفة في فلسطين، بغضّ النظر عن الوضع القانوني الدولي للأرض، أكانت "مُحتلّة" بحسب القانون الدولي، أم ملكًا للسكان، أكانوا مواطنين أم لا.

---

11 Michael Hechter, *Internal Colonialism: The Celtic Fringe in British National Development* (Berkeley: University of California Press, 1975); Zureik; David Walls, "Central Appalachia: Internal Colony or Internal Periphery?" Sonoma State University, 2008, accessed on 13/6/2019, at: https://bit.ly/2KN3lla

12 Nadim N. Rouhana & Areej Sabbagh-Khoury, "Settler-colonial Citizenship: Conceptualizing the Relationship between Israel and its Palestinian Citizens," *Settler Colonial Studies*, vol. 5, no. 3 (2015), pp. 205-225.

ثانيًا: التنمية بوصفها عملية تهويد: جبهة النقب

اعتمدت الحكومة الإسرائيلية رسميًا في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 الخطة القومية الاستراتيجية لتطوير النقب (يشار إليها لاحقًا في هذه الدراسة باسم "الخطة" أو "خطة النقب")[13]. ووُضع إطارٌ زمنيٌ للخطة، يمتدّ 10 أعوام بين 2006 و2015، وبميزانية قدرها 17 مليار شيكل إسرائيلي جديد (نحو 4.7 مليارات دولار). وتضمّنت الخطة 4 أهداف رئيسة لإنجازها خلال تلك الفترة، هي: زيادة عدد سكان النقب من 535 ألفًا إلى 900 ألف نسمة؛ زيادة عدد العاملين في النقب من 164 ألفًا إلى 300 ألف عامل؛ تقليص الفجوة/ أوجه القصور في الدخل في النقب بنسبة 60 في المئة مقارنةً بالدخل القومي؛ زيادة معدل الطلاب اليهود في النقب ليماثل المعدل الوطني وزيادة نسبة الطلاب البدو من 2.2 في المئة إلى 5 في المئة. وأضافت الخطة أنّ تطوير النقب يركز على 5 مجالات رئيسة: التنمية الاقتصادية، خصوصًا الاستثمار والسياحة وصناعات التكنولوجيا المتقدمة؛ التعليم؛ الإسكان والاستيطان ومنه تسهيل شراء الأراضي وتوفير بيئة مريحة ونوعية للعيش؛ جودة البنية التحتية والبيئة المحيطة خصوصًا تطوير طرق النقل والتنمية ومنها تحسين البلدات البدوية كي تجذب البدو من "الشتات" (القرى غير المعترف بها)؛ المجتمع المحلي والريادة، ولا سيما الشباب، وذلك كله من أجل منع "الهجرة المعاكسة" من النقب واستقطاب سكان جدد وأقوياء إليها[14].

صحيحٌ أنّ الخطة كانت مخصّصة لمنطقة معيّنة، إلا أنها عُدَّت ذات قيمة استراتيجية وطنية. فهي تسعى، بالنسبة إلى اليهود، لكبح الهجرة المعاكسة من النقب وجذب مئات الآلاف من اليهود إليها. أما بالنسبة إلى البدو، فتسعى الخطة إلى جعل البلدات جاذبة للبدو الذين يعيشون خارجها. كما تشير الخطة إلى "مشكلة البدو"، وهو المصطلح الذي تستخدمه الحكومة الإسرائيلية. ويتمحور جوهر هذه "المشكلة" حول مطالب البدو بحقوقهم في الأراضي ووجود قرى بدوية تسعى الحكومة الإسرائيلية لهدمها وتجميع سكانها في مناطق أخرى. وتشكّل هذه المشكلة في نظر الحكومة الإسرائيلية عائقًا أمام تحقيق أهداف خطة تطوير النقب.

سعت خطة النقب أيضًا لتقديم حلٍّ لمشكلة البدو. ولذلك، تضمنت بندًا لتنمية البلدات البدوية الموجودة. وللمفارقة، صُرّح بوضوح أنّ هذه التنمية لا تجري لأنها ضرورية، نظرًا إلى السياسات الإسرائيلية في التمييز والإهمال، بل "لجعل هذه البلدات جذابة" وخيارًا أفضل للبدو من القرى غير المعترف بها. وهي إذًا ليست لمصلحة القاطنين في هذه البلدات، بل لتشجيع الآخرين على الانتقال إليها. ولم تتضمن

13 صيغت في الأصل في عام 2003، ثمّ أُجريت عليها تعديلات عدة بقرارات حكومية لاحقة.

14 "Cabinet Resolution 4415," the Official Site of the Israeli Ministry of Construction and Housing, 20/11/2015, accessed on 13/6/2019, at: www.moch.gov.il (in Hebrew)

الخطة أي إشارةٍ واضحة إلى مسائل ملكية الأراضي أو الاعتراف بالقرى[15]، بل كثيرًا ما يُصوَّر هؤلاء الفلسطينيون بصفتهم مسألةً أمنية، كذلك قُراهم ومطالبتهم بالأراضي، إضافة إلى أنهم عقبةٌ تُعرقل عملية التنمية/ التهويد: "عَدَّت الحكومة، ولا تزال تُعدّ، مطالب البدو بملكية مساحات شاسعة مُضرّة بالتنمية الحالية والمستقبلية لموارد الأراضي"[16]. وهكذا، تطلّبت الخطة والقرارات اللاحقة المتعلقة بتنفيذها تخصيص موازنات كبرى لتطبيق القانون، أي لهدم المنازل ورفع دعاوى مضادة لدعاوى البدو بالأراضي بصفتها طريقة "لحماية موارد الدولة" وتمكين المستوطنات اليهودية من التوسع في النقب.

يمثّل اعتماد خطة تطوير النقب بداية جديدة لاستيطان إسرائيلي جديد للنقب، ما يضع المنطقة وسكانها في إطار مسار استعماري متسارع. وفي أثناء مناقشة اعتماد الخطة رسميًا، شكّلت الحكومة الإسرائيلية في كانون الثاني/ يناير 2005 وزارة جديدة "لتطوير" النقب والجليل. وتمثلت إحدى مهماتها الرئيسة في تنفيذ خطة تطوير النقب. ومن ثمّ، تتناول هذه الدراسة السياسات الإسرائيلية المتعلقة بقضايا الأرض والسكن في منطقة بئر السبع بعد عام 1948 والمراحل المختلفة التي مرت بها، بالتركيز على الاستخدام الإسرائيلي للقانون في هذه العمليات. وتختتم الدراسة بعرض التطورات الرئيسة الأخيرة في المنطقة وآثار خطة تطوير النقب في المنطقة وفي سكانها الفلسطينيين.

ثالثًا: مسألة الأرض والسكن من منظور تاريخي

بدأت مسألة النقب في الأعوام الأخيرة تجذب انتباه الباحثين أيضًا؛ إذ كثيرًا ما درس باحثون إسرائيليون، غالبيتهم من علماء الأنثروبولوجيا، البدو، مع التركيز على عملية توطينهم وعلى مسألتي التحديث والتنمية. وجرى تناول مسألة الأرض ضمن هذا الإطار. وركّز الباحثون (والمنظمات غير الحكومية) على القرى غير المعترف بها، من دون تركيز يُذكر على الجوانب القانونية والأصول التاريخية لمسألة ملكية الأرض ودور السياسات التمييزية الإسرائيلية في بلورة حالة غير شرعية في بئر السبع. ونظرًا إلى اعتماد الموقف القانوني للحكومة على حجج جغرافية وقانونية وتاريخية، تبرز الحاجة إلى إجراء دراسات مستفيضة عن واقع بئر السبع في ظل العهدين العثماني والبريطاني؛ لا لأنّ الاستعانة بالتاريخ

---

15 Shlomo Swirski, "Current Plans for Developing the Negev: A Critical Perspective," ADVA Center (January 2007), p. 14, accessed on 13/6/2019, at: https://bit.ly/32rkS7o

16 D.F. Horner, "Planning Bedouin Settlements: The Case of Tel Sheva," *Third World Planning Review*, vol. 4, no. 2 (1982), pp. 165.

يُنظر مثلًا بيان الموقف الذي يوصي بإخلاء المنطقة من البدو بحجة أنه إذا كانت الحكومة قادرة على إجلاء 8 آلاف مواطن – في إشارة إلى إخلاء المستوطنات اليهودية في قطاع غزة في عام 2005 – "كانوا يعيشون في مساكن قانونية، فبمقدورها أيضًا إجلاء آلاف المواطنين ممن يعيشون في مساكن غير قانونية"، يُنظر: Swirski, p. 65.

والاستمرارية التاريخية تساعد في فهم الواقع الحالي فحسب، بل أيضًا لأنّ الاستخدام المباشر للقوانين العثمانية والبريطانية والحقائق التاريخية في قضية بئر السبع، يُسبغ على هذه المسائل أهميةً كبرى تتطلب إجراء المزيد من الأبحاث[17].

عند إقامة إسرائيل، بات 90 في المئة من بدو بئر السبع الفلسطينيين، الذين كان عددهم 90 ألفًا (ينتمون إلى 8 قبائل بدوية: الأحيوات والعزازمة والحناجرة والجُبارات والترابين والتياها والوحيدات والظُلَّام) لاجئين في المناطق المجاورة. أما الباقون الذين يُقدّر عددهم بنحو 13 ألف شخص، فأصبحوا مواطنين إسرائيليين. في حين أنّ أولئك الذين عاشوا أصلًا في المنطقة الخصبة بين بئر السبع وغزة، أجبرتهم السلطات الإسرائيلية على النزوح عن مسكنهم والانتقال إلى منطقة مغلقة، صارت تعرف باسم "السياج"، وتشكل مساحتها 8 في المئة من مساحة قضاء بئر السبع[18]. فالتحقوا هناك بالذين بقوا في أماكن إقامتهم الأصلية، وخضعوا جميعًا للحكم العسكري الإسرائيلي حتى عام 1966 على غرار سائر المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل[19]. وتحوّلت التجمعات السكانية المتعدّدة في السياج إلى قرى كبرى، مكوّنة ممن بقوا في مواقعهم الأصلية وممن أتوا إلى هذه الأراضي تنفيذًا لطلب الجيش الإسرائيلي بالإقامة فيها. وباتت هذه المستوطنات تُعرف لاحقًا بالقرى غير المعترف بها.

لم يرَ بن غوريون في البدو في عام 1948 عقبةً أمام الاستيطان اليهودي في النقب، لكنه ارتأى تقليص عددهم إلى 10 آلاف[20]. وناقش مسؤولون حكوميون بعد عام 1948 خيارات عدة متعلقة بالمجتمعات البدوية، ومنها ترحيلها، أو تجميعها في مراكز حضرية، أو نقلها إلى مدن أبعد شمالًا لتشكّل قوى عاملة. لكن تقرّر أخيرًا إعادة توطين أولئك السكان في بلدات شيّدتها الدولة في مشروع حضَري قسري، يهدف إلى

---

17 للاطلاع على مراجعة أكاديمية للموضوع، يُنظر:
Alexandre Kedar, Ahmad Amara & Oren Yiftachel, *Emptied Lands: A Legal Geography of Bedouin Rights in the Negev* (Redwood City, CA: Stanford University Press, 2018).

18 يُشار إليها أيضًا باسم "المنطقة المحظورة". وهي منطقة مثلثة الشكل تقريبًا، تقع بين مدن عراد وديمونة وبئر السبع، يُنظر:
Hussein Abu Hussein & Fiona McKay, *Access Denied: Palestinian Access to Land in Israel* (London: Zed Books Ltd, 2003), p. 114.

19 بخصوص السياسة تجاه المواطنين العرب عمومًا، وكذلك النظام العسكري، يُنظر:
Shira Robinson, *Citizen Strangers: Palestinians and the Birth of Israel's Liberal Settler State* (Redwood City, CA: Stanford University Press, 2014); Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority* (Austin, TX: University of Texas Press, 1980); Alina Korn, "Crime and Law Enforcement in the Israeli Arab Population under the Military Government," in: Noah Lucas & Ilan Troen (eds.), *Israel: The First Decade of Independence* (Albany, NY: State University of New York Press, 1995), pp. 659-679; Don Peretz, "Early State Policy towards the Arab Population, 1948-1955," in: Laurence J. Silberstein (ed.), *New Perspectives on Israeli History: The Early Years of the State* (New York: New York University Press, 1991), pp. 82-102; Nadim Rouhana, *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict* (New Haven: Yale University Press, 1997).

20 Joseph Ben-David, *Ha-Beduim be-Yisrael* [*The Bedouin in Israel*] (Jerusalem: Mekhon Yerushalayim le-Heqer Yisrael, 2004), pp. 278-79. (in Hebrew)

تجميعهم على أقل مساحة ممكنة من الأراضي. صحيح أنّ الدولة ارتأت في البداية أنّ 3 بلدات ستكون كافيةً لهذا الغرض، إلا أنّ عدد البلدات المشيّدة بلغ بحلول التسعينيات 7 بلدات[21].

تشير التقديرات إلى وجود نحو 250 ألف بدوي فلسطيني يعيشون في قضاء بئر السبع اليوم، يمثّلون 34 في المئة من مجموع سكانه. ووفقًا لإحصاءات الدولة، بلغ عددهم 206 آلاف شخص في عام 2012، يعيش 130 ألفًا منهم في البلدات السبع التي أنشأتها الدولة، في حين يعيش الباقون في قرى موزّعة. وقرّرت الحكومة الإسرائيلية بعد عام 2000 تسوية أوضاع بعض هذه القرى وإضفاء الطابع القانوني عليها، على أمل أن يتركّز مجموع السكان في البلدات السبع وفي هذه القرى. وحتى وقتنا الحالي، أضفَت السلطات الإسرائيلية الطابع القانوني على 11 قرية، إلا أنّ عدد المقيمين المسجلين رسميًا في هذه القرى المعترَف بها حديثًا أقل من 10 آلاف نسمة، أما الباقون فيعيشون في القرى غير المعترف بها[22]. وتُعدّ هذه البلدات من أفقر التجمعات السكانية في إسرائيل، بحسب تقارير رسمية، حيث تفتقر إلى البنية التحتية الملائمة وفرص العمل وجودة المعيشة. أما القرى غير المعترف بها التي يضم كل منها 200 إلى 6 آلاف شخص، فتفتقر عمومًا إلى الخدمات الأساسية كلها، مثل الكهرباء والمياه وجمع النفايات والطرق المعبّدة، وهي مُعرّضة للإخلاء والهدم[23].

ينبثق "الطابع غير القانوني" للقرى من تصرفات وتجاوزات إسرائيلية متعلّقة أساسًا بسياسات تقسيم الأراضي وتخطيطها، حيث أقرّت إسرائيل في عام 1965 قانون التنظيم والبناء الذي يُنظّم استخدام الأراضي والبناء. وحدّد القانون أغراضًا خاصة لاستخدام الأراضي، وفرض الحصول على رخصة لبناء المساكن في المناطق المخصصة لذلك. لكن عند إعداد المخططات الحكومية المتعلّقة بتقسيم الأراضي في بئر السبع، استبعدت سلطات التخطيط الإسرائيلية من المخططات الرسمية القرى البدوية الفلسطينية الموجودة بالفعل. وعوضًا عن ذلك، قسّمت السلطات هذه الأراضي المسكونة إلى مناطق عسكرية أو صناعية أو مناطق خضراء، لا سكنية. ونتيجةً لذلك، ما عادت هذه القرى موجودة على الخرائط الرسمية، لكنها مرئية لسلطات "تطبيق القانون" فحسب، لأنها تتعامل مع هذه القرى باعتبارها مبنيةً بطريقة غير

---

21 H. Porat, *The Bedouin-Arab in the Negev between Migration and Urbanization, 1948-1973* (Beersheba: Negev Center for Regional Development, Ben-Gurion University, 2009), pp. 1-38.

22 يُنظر: الموقعان الرسميان للمجلسين الإقليميين للقرى الإحدى عشرة المعترف بها حديثًا، أي مجلسيْ القيسوم ونيفي ميدبار، في: https://bit.ly/2nstMmL؛ https://bit.ly/35eiF25؛ يُنظر أيضًا: هيئة تنمية واستيطان بدو النقب: https://bit.ly/2SRqHXN

23 Ismail Abu-Saad, "Introduction: State Rule and Indigenous Resistance among al-Naqab Bedouin Arabs," *HAGAR: Studies in Culture, Polity, and Identities*, vol. 8, no. 2 (2008), pp. 2-24, especially p. 15.

كان العدد الرسمي للبدو في عام 2005، طبقًا لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، 150500، شوهد في 2019/11/7، في: https://bit.ly/2ns8ohu

قانونية من دون رخص حكومية، وهي بنظرها غير شرعية أيضًا لأنها بُنيت على "أراضي الدولة"[24]. فكيف عدَّت السلطات الإسرائيلية هذه الأراضي التي كانت في حيازة أصحابها منذ أجيال لأغراض الرعي أو السكن أو الزراعة من أملاك الدولة؟ وكيف عُدَّ بعض السكان الفلسطينيين مجرمين لمجرد استمرارهم بالعيش على أرضهم؟ هل جرى الاستيلاء على تلك الأراضي كغيرها في مناطق مثل الجليل؟

رابعًا: قوانين الأراضي الإسرائيلية وقضية بئر السبع

اعتمدت إسرائيل في إطار جهودها في مجال الشرعية وسائلَ قانونيةً خدمةً لأهدافها الاستعمارية؛ فسنَّت السلطات قوانين جديدة، ولجأت إلى قوانين ترقى إلى ما قبل تأسيس إسرائيل، أي قوانين عثمانية وبريطانية، لتسهيل تجريد الفلسطينيين من أملاكهم بمصادرة أراضيهم وتجريم استعمالها. وكانت هناك أنظمة قانونية مختلفة مُطبّقة في فلسطين على فئات مختلفة من الأراضي والسكان، لكن طُبّقَت كلها في منطقة بئر السبع. فبموجب قانون أملاك الغائبين لعام 1950، سيطرت إسرائيل فعليًا على الممتلكات المنقولة وغير المنقولة كلها لمجموع اللاجئين الفلسطينيين[25]. وفاقت مساحة الأراضي المصادرة بموجب هذا القانون في منطقة شمال بئر السبع 1.7 مليون دونم[26]. وعلى الرغم من هذا التجريد الهائل من الملكية، بقيت أراضٍ واسعة في حيازة الفلسطينيين، وهو ما لم تحتمله إسرائيل، فبحثت عن وسائل أخرى للاستيلاء على مزيد منها.

سنّت إسرائيل في عام 1953 قانون استملاك الأراضي الذي شرّع بمفعول رجعي عمليات مصادرة الأراضي التي جرت عقب حرب 1948 مباشرة. وأُرسي القانون أساسًا لمصادرة مزيد من الأراضي لأغراض التنمية أو الاستيطان أو الأمن. ومن أصل 1.25 مليون دونم من الأراضي المصادرة بموجب هذا القانون، تشير

---

24 عن البلدات والقرى غير المعترف بها، وكذلك جوانب التخطيط لقضايا البدو، يُنظر:
HAGAR: Studies in Culture, Polity, and Identities, vol. 8, no. 2 (Nov. 2008), special issue on Bedouin Arab Society in the Negev/ Naqab; Ghazi Falah, "Israeli State Policy toward Bedouin Sedentarization in the Negev," *Journal of Palestine Studies*, vol. 18, no. 2 (Winter 1989), pp. 71-79.

25 بحسب الباحث الأميركي مايكل فيشباخ، استولت إسرائيل بموجب هذا القانون على 4865334 دونمًا، و55 ألف منزل وشقة، و8 آلاف عمل تجاري. فقانون أملاك الغائبين (قانون نقل الملكية) عرَّف "الغائب" تعريفًا فضفاضًا. وهكذا، عُدّ 75 ألف مواطن عربي فلسطيني إسرائيلي غائبين بموجب هذا القانون، على الرغم من أنهم يعيشون في إسرائيل، وهم يُعرفون باسم "الغائبون الحاضرون"، يُنظر: هيلل كوهين، **الغائبون الحاضرون، اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ سنة 1948**، ترجمة نسرين مُغربي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003)، ص 23؛ ولمعرفة المزيد عن استخدام القانون، يُنظر:
Yifat Holzman-Gazit, *Land Expropriation in Israel: Law, Culture and Society* (London: Ashgate, 2007), pp. 101-117; Abu Hussein & McKay, pp. 6976.

26 Michael R. Fischbach, *Records of Dispossession: Palestinian Refugee Property and the Arab-Israeli Conflict* (New York: Columbia University Press, 2003), pp. 30, 50-51, 80.
قدرت الأمم المتحدة أن الممتلكات الفلسطينية المهجورة بعد عام 1948 تبلغ 16335443 دونمًا، بينما عدَّت السلطات الإسرائيلية غالبية الأراضي غير المسجلة "أراضيَ للدولة" وليست أراضيَ فلسطينية.

التقديرات إلى مصادرة 137400 دونم من أراضي الفلسطينيين في بئر السبع[27]. وبحلول عام 2011، تمكّنت إسرائيل بموجب هذا القانون أيضًا وباستخدام أدوات قانونية وإجراءات إدارية أخرى، من السيطرة على أكثر من 93.5 في المئة من الأراضي في إسرائيل[28]. وتبقى المسألة الأهم في النزاع الحالي على الأراضي في بئر السبع، هي عملية تسوية ملكية الأراضي.

هدفت عملية تسوية الأراضي التي أقرّتها حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين في عام 1928 إلى إثبات هوية مالكي كل قطعة أرض في البلاد، بالاستعانة أساسًا بإجراء شبه قضائي. وتعتمد العملية على إجراء مسح عقاري يرسم حدود الأرض بتقسيمها إلى مربعات محدّدة، تُقسّم إلى قطع أصغر. وتمكّن البريطانيون حتى عام 1948 من تسجيل نحو 5.5 ملايين دونم من أراضي فلسطين البالغة مساحتها 26 مليون دونم. وبما أنّ البريطانيين منحوا الأولوية لتسجيل مناطق الاستيطان اليهودي، كانت قرابة 5 ملايين دونم واقعة ضمن حدود ما ستصبح إسرائيل[29]. واستأنفت إسرائيل العملية بعد عام 1948، ابتداءً من المنطقة الشمالية، لكن مجموعة شروط تشريعية وقضائية جديدة قيّدت بدرجة كبرى قدرة أصحاب الأراضي الفلسطينيين على تثبيت ملكيتهم لها وتسجيلها[30].

في خضم معارك عام 1948، وبعد سقوط مدينة بئر سبع في أيدي القوات العسكرية الصهيونية، سطّرت مجموعة من شيوخ البدو رسالة إلى القائد العسكري الإسرائيلي، أشهروا فيها استسلامهم وقبولهم بالسيادة الإسرائيلية شريطة مراعاة إسرائيل لهم واعترافها بحقوقهم في الأراضي[31]. لكنّ أراضي من بقي في إسرائيل لم تُسجَّل رسميًا. وورد في تقرير سري وضعه مكتب مستشار الحكومة للشؤون العربية في عام 1966، أنّ السواد الأعظم من أراضي النقب صودر بالفعل وسُجّل رسميًا بصفته ملكًا للدولة، باستثناء

---

27 Haia Noach, *The Existence of the Non-Existent Villages* (Haifa: Pardes, 2009), p. 36; George Bisharat, "Land, Law, and Legitimacy in Israel and the Occupied Palestinian Territories," *American University Law Review*, vol. 43 (1994), p. 519.

28 تضمّ الأراضي الحكومية الأراضي التي يملكها الصندوق القومي اليهودي. يُنظر:
The Israel Land Authority website, accessed on 7/10/2019, at: https://bit.ly/2os0SUh
أما نسبة الـ 7 في المئة الباقية من الأرض، فهي ملكية خاصة تُقسم مناصفة تقريبًا بين اليهود والعرب. ويُنظر: Kedar, p. 947.

29 Dov Gavish & Ruth Kark, "The Cadastral Mapping of Palestine, 1858-1928," *Geographical Journal*, vol. 159, no. 1 (March 1993), pp. 70-80; Geremy Forman, "Settlement of Title in the Galilee: Dowson's Colonial Guiding Principles," *Israel Studies*, vol. 7, no. 3 (2002), pp. 61-83.

30 بشأن تمديد فترة الامتلاك المسموحة بموجب القوانين الإسرائيلية، يُنظر: Forman; Abu Hussein & McKay, p. 118.

31 رسالة مشايخ بئر السبع للقائد العسكري الإسرائيلي، أرشيف الدولة الإسرائيلي.

الأراضي التي يتوقع أن تفضي مصادرتها إلى مواجهة مع البدو[32]. وعلى الرغم من مطالب قادة البدو المتكررة بتسجيل أراضيهم، بما فيها تقديم عرائض رسمية، لم تَشرع الحكومة الإسرائيلية في تسوية ملكية الأراضي في شمال النقب، بما فيها السياج، إلا في عام 1970. بحلول عام 1979، رفع البدو الفلسطينيون 3220 دعوى بأراضٍ مساحتها 1.5 مليون دونم. وتضم الأراضي المُطالَب بها قرابة 600 ألف دونم من أراضي الرعي، و200 ألف دونم أخرى كانت قد صودرت بالفعل وسُجلت باعتبارها أراضيَ للدولة[33]. وبلغت المساحة النهائية للأراضي المطالب بها بحسب الأرقام الرسمية 778856 دونمًا[34].

في أثناء فترة رفع دعاوى الأراضي، شكّلت الحكومة الإسرائيلية في عام 1975 لجنة خاصة للبتّ بدعاوى أراضي البدو[35]، لكنها، عوضًا عن الاضطلاع بعملية قضائية - إدارية على النحو المُبيّن في القانون، شرعت في اتباع مسار بيروقراطي - إداري صار نمطًا مألوفًا لها. وتلك محاولة لتجنّب المواجهة مع المجتمعات المحلية من جرّاء الإنكار الإسرائيلي الكامل للحقوق في الأراضي، ولتقليص مساحة الأراضي التي ستُمنح لأصحاب الدعاوى إلى أدنى حد ممكن. وترأست اللجنة المحاميةُ بْلِيا ألبيك من مكتب المدعي العام، وكانت ألبيك معروفة في تلك الفترة بسبب دورها البارز في إضفاء الطابع القانوني على مصادرة الأراضي في الضفة الغربية لمصلحة المستوطنات الإسرائيلية[36]. وبالاستعانة بالوسائل التشريعية عينها المُطبّقة في مصادرة الأراضي في الضفة الغربية، أي قانون الأراضي العثماني لعام 1858 ومرسوم الأراضي الموات البريطاني لعام 1921، خلصت لجنة ألبيك إلى أنّ الأراضي المُطالب بها بالدعاوى كانت أراضيَ موات، ولذلك فهي أراضٍ للدولة[37].

---

32 ISA/GL/17003/1, vol. c., "Settling the Bedouin in the Negev," Office of the Advisor on Arab Affairs (1966).
ورد في التقرير: "أُعلن عن إجراء تسوية للأراضي في جنوب النقب لأكثر من 9 ملايين دونم، منها 7.5 ملايين دونم سُجلت بالفعل بصفتها ملكية للدولة. كذلك سُجل في منطقة شمال غرب النقب أكثر من مليون دونم ملكية للدولة". كما ذكر التقرير: "إن الصعوبة الرئيسة أمام الدولة تكمن في إقرار الملكية الرسمية لـ 400 ألف دونم من الأراضي الزراعية، ويمتلكها حاليًا البدو [...] من الواضح أن تسجيل هذه الأراضي بصفتها للدولة بهذه الطريقة [...] ستصحبه مواجهات عنيفة مع البدو الذين زرعوا هذه الأراضي أعوامًا عدة. وما يزيد من صعوبة ذلك [...] هو أن الصندوق القومي اليهودي كان قد اشترى من البدو أراضي في النقب في أثناء الانتداب البريطاني".

33 "Summary Report of the Experts Team on Land Settlement on the Siyag and the Northern Negev," Ministry of Justice of Israel (Jerusalem, 20 October 1975), p. 3 (hereafter, "Albeck Report"), Copy with the author. (in Hebrew)

34 Joseph Ben-David, *A Feud in the Negev: Bedouins, Jews, and the Land Dispute* (Ra'anana, Israel: Center for Studying the Arab Society in Israel, 1996), pp. 73, 75; Falah, p. 76.

35 تشمل واجبات مأمور الأراضي بموجب المرسوم ترسيم حدود الأرض التي جرت التسوية بشأنها، وإعداد قائمة بالدعاوى، وإعداد قائمة بالحقوق، ونشر هذه الوثائق. وكانت هذه الواجبات تنفذ في فترة تراوح بين أيام وعدة شهور، تبعًا للظروف.

36 "By Hook and by Crook: Israeli Settlement Policy in the West Bank," B'Tselem, Jerusalem, July 2010, p. 25, accessed on 7/10/2019, at: https://bit.ly/1ijy29M (in Hebrew)

37 "Albeck Report."

توافقت مواقف القضاء الإسرائيلي مع موقف ألبيك. فالأول معروف بدوره في تسهيل تجريد الفلسطينيين من ملكيتهم الأراضي، وعمله بمنزلة ذراع للحكومة الإسرائيلية في جهودها تلك. وفي عام 1974، رفعت عائلة الهواشلة دعوى أمام محكمة قضاء بئر السبع، تطلب فيها تسجيل أراضيها، فقررت المحكمة أنّ ليس للعائلة حقوق قانونية، وأنّ أراضيها كانت أراضي موات. واستأنفت العائلة القرار إلى المحكمة العليا التي أيدت القرار السابق وأصدرت في عام 1984 حُكمًا مثّل نقطة تحول وأصبح يعرف بسابقة الهواشلة، حيث مهّدت الهواشلة الطريق لمئات من الدعاوى اللاحقة حتى الآن[38]. ويستند المبدأ القضائي للموات، أو مبدأ النقب الميت، إلى تشريعات عثمانية وبريطانية أساسًا، وجرى صوغه في إطار الرواية الصهيونية عن أنّ حياة البداوة تعتمد الترحال من دون ارتباطهم بالأرض، إضافةً إلى خطاب همجية البدو وإجرامهم. وتَزْعم السلطات الإسرائيلية أنها تُطبّق تشريعات غير إسرائيلية فحسب. وتعرَّف الأرض الموات بموجب المادة 6 من قانون الأراضي العثماني كما يلي: "الأراضي الموات إذا كانت ليست في تصرف أحد من الأشخاص، ولا متروكة ومخصصة للأهالي، هي المحلات البعيدة عن القرى والقصبات، بدرجة لا تسمع بها من أقاصي العمران صيحة الشخص الجهير الصوت، يعني الخالية التي تبعد عن أقصى العمران مسافة ميل ونصف تخمينًا، يعني مقدار نصف ساعة". بينما يرد في المادة 103 من القانون نفسه: "المحلات الخالية التي لم تكن في تصرف أحد بالطابو ولم تتخصص من القديم لأهالي القرى والقصبات وتبعد عن القصبة أو القرية بدرجة لا تسمع بها صيحة الرجل الجهير من أقصى العمران كالجبال والقفار والبعول والبلان والمراعي هي الأراضي الموات"[39].

بموجب المادة نفسها، فإنّ كل من يُحيي أرضًا مواتًا ويجعلها منتجة، يحصل على حق ملكيتها باعتبارها أرضًا أميرية، وإنْ فعل ذلك من دون إذن من المأمور[40]. وعدّل الانتداب البريطاني المادة 103 من خلال مرسوم الأرض الموات، ساعيًا لزيادة السيطرة الحكومية على الأراضي العامة. واقتضى التعديل الجديد الحصول على إذن حكومي مُسبق لإحياء الأرض الموات، وعُدّ المزارعون غير الحاصلين على إذن متعدّين، وينبغي ملاحقتهم قضائيًا. وفي الوقت نفسه، سمح المرسوم بالتسجيل خلال شهرين لمن يدّعي حقوقًا بأرضٍ موات[41].

---

38 Civil Appeal, 218/74, Selim Ijdeia' al-Hawashlih v. The State of Israel (1974).

39 النص موجود بالترجمة الأردنية الرسمية للقانون، يُنظر: "قانون الأراضي العثماني" (1858)، دائرة الأراضي والمساحة الأردنية، شوهد في 2019/6/14، في: https://bit.ly/2WO8AbC

40 في تلك الحالة، يتعين عليه تسديد قيمة الأرض قبل إحيائها.

41 Martin Bunton & Martin P. Bunton, *Colonial Land Policies in Palestine 1917-1936* (Oxford: Oxford University Press, 2007), pp. 30-59; Norman Bentwich (ed.), *Legislation of Palestine 1918-1925*, vol. 1 (Alexandria: Whitehead Morris Limited, 1926), pp. 135-36.

سعت هذه التعديلات لجعل الدولة نفسها مالكة للأراضي ولتعزيز قبضتها عليها. والمفهوم العثماني "للأراضي العامة" هو أنها أراضٍ للدولة يمكن للمزارعين زراعتها. أما المفهوم البريطاني لها، فهو إبقاؤها تحت سيطرة الدولة وبعيدًا من متناول العامة، ما لم تخصص الحكومة خلاف ذلك.

ورد في مبدأ الموات الإسرائيلي الذي يأخذ هذه الأحكام العثمانية والبريطانية في الحسبان أنه عند تحديد الأرض الموات، ينبغي قياس مسافة 1.5 ميل من بلدة أو قرية حديثة، ولا تُعدّ خيام البدو نقطة قانونية في هذا القياس[42]. ثم مضى المبدأ أبعد من ذلك، ليدّعي أنّ تلك البلدة أو القرية ينبغي أن تكون قد شُيدت قبل عام 1858، زمن سنّ قانون الأراضي العثماني. لكنّ القانونين العثماني والبريطاني لم يتضمّنا شروطًا كهذه. وبهذا، وضعت السلطات الإسرائيلية نقطة زمنية تتناقض مع منطق القانون، وبالتأكيد مع روح قانون الأراضي العثماني. كما وضعت عبئًا ثقيلًا على عاتق أصحاب الدعاوى الفلسطينيين لتقديم دلائل يعود تاريخها إلى عام 1858. فحتى مطلع القرن العشرين، عاش عشرات الألوف من الفلسطينيين البدو في عشرات التجمعات السكنية، ولا سيما في الخيام مع وجود بيوت حجرية قليلة. ولم تنشأ مدينة بئر السبع إلا في عام 1900، أي بعد 42 عامًا من إصدار قانون الأراضي العثماني. وخلص المبدأ أخيرًا إلى أن عام 1921 كان الفرصة الأخيرة للبدو لتسجيل أراضيهم كما اقتضى المرسوم، وعليهم ألا يلوموا إلا أنفسهم لعدم قيامهم بذلك[43].

بموجب هذا التفسير القانوني، فإنّ زمن ملكية الأرض، مهما كان قديمًا، لا يؤهّل أصحاب الدعاوى الفلسطينيين امتلاك الأرض، ولا يُعدّون أصحابها وأسيادها قبل إنشاء دولة إسرائيل بفترة طويلة. وإنكار وجود نشاط زراعي واسع في المنطقة، إلى جانب حجج حياة الترحال للبدو، يُصوّران أصحاب الدعاوى الفلسطينيين بصفتهم لا يمتلكون أي حقوق قانونية بأراضيهم، ولا يرتبطون بها. وعُدَّت الأرض قاحلة غير منتجة لا تزدهر إلا بوضع أيادٍ يهودية عليها[44]. ولذلك، ارتأت الدولة أنّ التعويض المالي يمكن أن يحل محل الارتباط "العرَضي" بالأرض، فسعت لدفع تعويض بالحد الأدنى لأصحاب الدعاوى، شريطة موافقتهم على التنازل عن دعاواهم، وهجر أماكن إقامتهم، والانتقال إلى إحدى البلدات التي شيّدتها الدولة.

---

42 ورد في المبدأ أنه سيُنظر بعامل الـ 1.5 ميل للمسافة فحسب، مع إبطال عاملي الصوت والمشي.

43 CA 518/61, *State of Israel v. Salach Badran*, 16(3) PD 1717, at 1720; CA 323/54, *Ahmad Hamda v. Al Kuatli*, 10(2) PD 853, 854; CA 342 / 61 *State of Israel v. Sawaaed and others*, PD TO(2), 469.

44 Ronen Shamir, "Suspended in Space: Bedouins under the Law of Israel," *Law and Society Review*, vol. 30, no. 2 (1996), p. 236.

تجدر الإشارة إلى أن مزاعم حياة الترحال تساعد في جعل هذا النزاع طبيعيًا، وتصوّره على أنه نزاع بين دولة حديثة وقبائل بدوية ترقى إلى ما قبل الحداثة.

بالفعل، كانت لجنة ألبيك أول من قدّم اقتراحًا بالتعويض، مع التوصية بتجميد الدعاوى قاطبة والانتقال إلى المفاوضات[45]. لكن عندما أثبت مخطط ألبيك فشله، عرضت السلطات تعويضًا أكبر. وعلى الرغم من ذلك، لم يوافق إلا عددٌ قليل جدًا من أصحاب الدعاوى على التعويض، لكنّ كثيرين منهم أُجبروا على ذلك في الثمانينيات، في إثر اتفاقية السلام مع مصر ونقل القواعد العسكرية الإسرائيلية من سيناء إلى النقب، ما اقتضى تهجير بعض الأسر الفلسطينية[46]. وحتى عام 2008، لم تجرِ تسوية إلا 12 في المئة من إجمالي دعاوى الأراضي (380 من أصل 3220)، وتغطي مساحة قدرها 205670 دونمًا (أقل من 20 في المئة من إجمالي مساحة الأراضي المُطالب بها)[47]. ويبدو أنّ الحكومة الإسرائيلية كانت تأمل في حل "مشكلة البدو" بتجميد دعاوى الأراضي، وتقديم حدٍ أدنى من التعويضات، وحرمان القرى من الخدمات. وفي موازاة ذلك، واصلت الحكومة عمليات هدم المنازل في القرى وغيرها من تكتيكات "تطبيق القانون"، مثل تدمير المحاصيل وفرض غرامات وإصدار لوائح اتهام ضد سكان بئر سبع بسبب البناء من دون تصاريح أو التعدي على أراضي الدولة. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن "مشكلة البدو" بقيت قائمة وكبرت، فارتأت الحكومة الإسرائيلية استخدام أساليب وخطط جديدة للتعامل معها، ولا سيما بعد عام 2005، باعتماد خطة تطوير النقب.

خامسًا: شؤون حالية ومستقبلية في منطقة بئر السبع في ظل خطة النقب

أسفر اعتماد خطة النقب عن تغييرات عدة على أرض الواقع في مجالات الأراضي والسكن والخدمات والبنى التحتية والموازنات والجيش وتطبيق القانون وغيرها. ونجم عن الخطة واقع جديد في

---

45 لكن إلى جانب هذا الإنكار التام للحقوق الشرعية بالأراضي، توقعت لجنة ألبيك ألا توافق المحكمة العليا الإسرائيلية على تهجير البدو من دون تعويض. ولذلك أوصت الحكومةَ بإظهار "حسن النية" وتجاوز القانون الرسمي الصارم لتمنح البدو تعويضًا معيّنًا يتم التفاوض عليه شريطة تخلي أصحاب الدعاوى عن دعاواهم والانتقال إلى إحدى البلدات التي أنشأتها الدولة. كانت هناك في عام 1975 بلدتان بدويتان، يُنظر:

"Albeck Report," p. 1.

46 Shlomo Swirski & Yael Hasson, *Invisible Citizens: Israeli Government Policy toward the Negev Bedouin* (Tel Aviv: ADVA Center, 2006), pp. 16-19.

يمكننا القول عمومًا إن خطة ألبيك للتعويض قدمت باقة منوعة من التعويضات تضم مزيجًا من الأرض البديلة والنقود ومياه الري، وتضم تعويضًا بنسبة 20 في المئة في الأراضي التي تزيد مساحتها على 400 دونم، يُنظر:

"Albeck Report," pp. 2-3.

جاء الاقتراح الرسمي الأخير في إطار القرار 1028 لمجلس إدارة دائرة أراضي إسرائيل. حملت القرارات السابقة الأرقام 813 و932 و996.

47 "Final Report of the Committee to Propose a Policy for Arranging Bedouin Settlement in the Negev," Goldberg Committee, Jerusalem, 11 December 2008. (in Hebrew)

المنطقة، ما أفضى إلى المباشرة بمشروعات وخطوات جديدة. وسنتناول في ما يلي القضايا الرئيسة المتعلقة بفلسطينيي بئر السبع، أي الأرض والسكن، ثم نناقش قضايا أخرى تضمّنتها خطة النقب وتؤثر تأثيرًا كبيرًا في الواقع اليومي ومستقبل المنطقة وسكانها الفلسطينيين.

1. الأراضي والسكن

مع أخذ قرار الهواشلة نقطة انطلاق لحل مشكلة البدو، اتّسم موقف الحكومة الإسرائيلية بإنكار قانوني مطلق من ناحية، واعتراف عملي جزئي بحقوق البدو في أراضيهم من ناحية أخرى. وشكّلت الحكومة الإسرائيلية منذ السبعينيات عشرات اللجان والهيئات الخاصة لمعالجة قضايا البدو الفلسطينيين، مثل الأرض والتعليم والسكن ومسائل إدارية أخرى. فبين عامي 1996 و2000 فقط، شكلت الحكومة لجنتين وزاريتين و5 فرق مشتركة بين الوزارات لتقديم توصيات بشأن مشكلة البدو[48]. لكن تلك المحاولات لم تثمر إلا عن تقارير وتوصيات من دون أي أثر يُذكر. وفي ظل تزايد عدد السكان و"السكن غير المشروع"، اتجهت الحكومة الإسرائيلية إلى اتباع نهج أكثر شمولية بعد عام 2000؛ إذ بينما لم يوجد في عام 1960 إلا 100 مسكن عُدّت "غير شرعية"، ارتفع هذا العدد إلى 410 مساكن في عام 1962[49]، وإلى 1000 مسكن في عام 1966، ثم إلى 5944 مسكنًا في عام 1986، ليصل إلى 42500 مسكن في عام 2007[50]. وبالمثل، ارتفع عدد سكان النقب البدو من 27460 نسمة حين تقديم دعاوى الأراضي في عام 1970، إلى نحو 200 ألف نسمة في عام 2010[51]. ولم ينجح المشروع القسري، لأنّ البلدات لم تقدم حلًا تبتغيه الدولة أو السكان، ولم تتبدّد القرى[52]. ورفضت الحكومة الإسرائيلية مطوّلًا إضفاء الطابع القانوني على مزيد من المواقع البدوية الفلسطينية غير البلدات السبع. لكن بعد عام 2000، قررت الحكومة أولًا الاعتراف بـ 6 من هذه القرى البدوية الـ 45 غير المعترف بها، وهو اعتراف جزئي زاد حتى وقتنا الحالي إلى 11 قرية[53]. وشكّل هذا الاعتراف الجزئي فشلًا أيضًا لأنه لم يشمل كامل مساحة القرية الأصلية، ولم يعترف بحقوق أصحاب الدعاوى في ملكية الأراضي، وتوقف نجاحه على حل مسألة الأراضي[54].

---

48 Israel State Comptroller Report, note 52B, 2001, accessed on 7/10/2019, at: https://bit.ly/2KMKCpO (in Hebrew)

49 ISA/GL/17001/22, "Recommendation of Inter-ministerial Committee on Locating Sites for Future Bedouin Settlement," 14 September 1962. Israel State Archives GL/17001/22. (in Hebrew)

50 Ahmad Amara, "The Battle for Land and Housing Rights of the Negev Bedouin," *Housing and ESC Rights Law Quarterly*, vol. 5, no. 1 (2008), pp. 1-6; Falah, p. 72; M. Grinberg & Y. Stern, "State Demolishes 17 Houses in Unrecognized Bedouin Village in Negev," *Ha'Aretz*, 6/12/2006, accessed on 11/7/2019, at: https://bit.ly/2qyZ50g

51 Porat, *The Bedouin-Arab*, p. 176.

52 "Albeck Report," p. 1.

53 Israel Prime Minister Office, "Government Resolution no. 2562" (2000), accessed on 7/10/2019, at: https://bit.ly/31YkkH1 (in Hebrew)

54 ذكرت رسالة موجهة من وزارة العدل الإسرائيلية إلى منظمة هيومن رايتس ووتش أن هناك في القرى 3 آلاف قطعة أرض خالية، يُنظر: "Off the Map: Land and Housing Rights Violations in Israel's Unrecognized Bedouin Villages," Human Rights Watch, 30/3/2008, accessed on 7/10/2019, at: https://bit.ly/31XW0VH

وانتُقدت بشدة المعالجة الإسرائيلية لمشكلة البدو في تقرير صدر عن مراقب الدولة الإسرائيلية في عام 2001، وسلّط الضوء على إهمال الدولة لدعاوى الأراضي والتخلف في البلدات وعدم تطبيق القانون على الإطلاق[55]. كما فرض صمود السكان المحليين بالبقاء في أراضيهم والاحتجاج وإعادة بناء منازلهم المدمرة وتقديم عرائض متكررة للمحاكم الإسرائيلية لتأجيل عمليات الهدم والحصول على الخدمات، ضغوطًا إضافية على الدولة.

لذلك، سعت السلطات الإسرائيلية منذ عام 2003، وفي أثناء صوغ خطة تطوير النقب، لإيجاد حل أشمل. فباشرت وزارة العدل الإسرائيلية بداية، في عام 2004، بتنفيذ استراتيجية جديدة تتعلق بدعاوى الأراضي المُجمّدة عبر رفع الحكومة "دعاوى مضادة" لتلك الدعاوى. واختار مكتب المدعي العام منازعة أي من الدعاوى وفق معايير مجهولة، ما يسفر في نهاية المطاف عن رفع النزاع إلى المحكمة. وبالفعل، وعقب الاعتماد الرسمي لخطة النقب وتكريس موازنات خاصة لهذا الغرض، بات هناك حتى الوقت الحاضر أكثر من 500 دعوى نازعتها الدولة ورُفعت إلى المحكمة. وصدرت مئات القرارات حتى الآن، وكلها لمصلحة الدولة، حيث تحرم الفلسطينيين من أي ملكية للأراضي وتأمر بنقل الأرض وتسجيلها باسم الدولة[56]. وتزامنت هذه السياسة الجديدة مع تنامي عمليات هدم المنازل، وكانت تسعى لممارسة ضغط كبير على البدو للقبول بالحل الذي تعرضه الحكومة[57]. وهكذا، في عام 2018، هدمت السلطات الإسرائيلية 2326 مبنى في النقب، 604 من بينها منازل[58].

تدرك الحكومة الإسرائيلية أنها تحتاج إلى موارد كبرى من الوقت والمال لحل "مشكلة البدو"، خصوصًا إذا كان حلًا قسريًا. لذلك، اتخذت الحكومة في عام 2007 خطوة شائعة الاستخدام بتشكيل لجنة جديدة برئاسة القاضي المتقاعد أليعازر غولدبيرغ لإيجاد حل لمسألة النقب. إلا أنّ الحكومة أمرت اللجنة بالحدّ

---

55 Israel State Comptroller Report (note 84).

56 بحلول أيار/ مايو 2008، كانت الدولة قد تقدمت بنحو 450 دعوى مضادة، وحكمت المحكمة في 80 قضية، وجميعها لمصلحة الدولة، يُنظر:

"Testimony of Ilan Yishoron before the Goldberg Committee, General Director of the Bedouin Advancement Administration before the Goldberg Committee" (20 May 2008), minutes of the Goldberg Committee, pp. 123-26 (author's copy).

في المؤتمر السنوي لاتحاد المخططين في جامعة بن غوريون في 10 شباط/ فبراير 2011، تحدث نائب مدير الهيئة المسؤولة عن شؤون أراضي البدو وسكنهم إيلان يشورون في جلسة خاصة، بعنوان "المضي قدمًا نحو حل مشكلة البدو".

57 رأى هفاتزلت ياهل، رئيس هيئة تسوية الأراضي في مكتب المدعي العام في النقب بشأن سياسة الدعاوى المضادة: "كما يبين التاريخ ووفقًا لخبرتي، فإن الطريقة الموازية لتنفيذ الإجراء القانوني ضرورية لأنها تشجع على الحل الوسط وعلى التوصل لتسويات متفق عليها".
Havatzelet Yahel, "Land Disputes between the Negev Bedouin and Israel," *Israel Studies*, vol. 11, no. 2 (Summer 2006), p. 14.

لمزيد من الإحصاءات، يُنظر:

The Coexistence Forum in the Negev website, accessed on 7/10/2019, at: https://bit.ly/1foAGKw

58 "Mechanism of Dispossession and Intimidation, Demolition Policy in Arab Bedouin communities in the Negev/ Naqab," Negev Coexistence Forum (June 2019), accessed on 7/10/2019, at: https://bit.ly/35g1ahB (in Hebrew)

من تعويضات الأراضي والاكتفاء بـ 100 ألف دونم[59]. وأعدّت اللجنة في كانون الأول/ ديسمبر 2008 تقريرًا أوصى بالاعتراف بمزيد من القرى وفق مخططات لتقسيم الأراضي القائمة، وأوجدت صيغة تعويض في دعاوى الأراضي. وأوصت بتحسين تطبيق القانون[60]. وعمل تقرير غولدبيرغ بمنزلة أساس لتقارير لاحقة ومشروعات قوانين قُدّمت بهذا الخصوص.

اعتمدت الحكومة الإسرائيلية تقرير غولدبيرغ وشكلت فريقًا لتنفيذه برئاسة إيهود برافر من مكتب رئيس الوزراء، الذي شغل في السابق منصب نائب رئيس مجلس الأمن القومي[61]. وفي إثر انتقاد سياسيين يهود للعرض "السخي" لغولدبيرغ وبرافر، كلّف رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، يعقوب عميدرور، رئيس مجلس الأمن القومي والموظف السابق في الاستخبارات العسكرية، بمراجعة الخطة. واعتمدت الحكومة في عام 2011 مخطط عميدرور - برافر المنقحة[62]. وفي عام 2012، أُدرجت الخطط المنقحة في ما صار يُعرف بمخطط برافر[63].

تشير التقديرات إلى أنّ الخطة المنقحة قلّصت مساحة الأراضي المقترحة للتعويض من 183 ألف دونم إلى 90 ألفًا، ويتوقع أن تُهجر عشرات الألوف من الفلسطينيين البدو من قراهم[64]. وأثارت مسوّدة مشروع القانون معارضة كبرى واحتجاجات عامة بفعل تهديده البالغ للمجتمع الفلسطيني. فشرعت الحكومة الإسرائيلية، في مسعى للتخفيف من حدّة المقاومة الحتمية، في "عملية إصغاء" لمشروع القانون برئاسة وزير من حزب الليكود هو بيني بيغن. وعدَّ كثيرون هذه العملية بمنزلة حيلة مصطنعة لتسهيل سنّ القانون؛ فبيغن لم يُجرِ أي تغييرات مهمة على الخطوط العامة لمخطط التعويض أو الاعتراف بالقرى. وبالمثل، دعت وثيقة بيغن أيضًا إلى تطبيق صارم للقانون (الإخلاء وهدم المنازل)، واقترحت أن يكون أمام أصحاب الدعاوى 5 أعوام فقط للمطالبة بالتعويض عن أراضيهم التي رفعوا دعاوى من أجلها، وإلا

---

59 Ahmad Amara, "The Goldberg Committee: Legal and Extra-Legal Means in Solving the Naqab Bedouin Caste," *HAGAR: Studies in Culture, Polity, and Identities*, vol. 8, no. 2 (Nov. 2008), pp. 227-243.

60 تقارب تعويضات الأراضي المدعى بها 20 في المئة عينًا، و30 في المئة نقدًا.
بشأن لجنة غولدبيرغ، يُنظر: Amara, "Goldberg Committee".

61 قرار الحكومة رقم 4411 بتاريخ 18 كانون الثاني/ يناير 2009. وقد أكد القرار أنّ قضية البدو ذات أولوية وطنية.

62 Jonathan Cook, "The Negev's Hot Wind Blowing," Middle East Research and Information Project, 25 October 2011, accessed on 7/10/2019, at: https://bit.ly/2Mn94xi; Government Resolution no. 3707 (11 September 2011), accessed on 7/10/2019, at: https://bit.ly/2wY7dHD

63 Ministry of Justice of Israel, accessed on 7/10/2019, at: https://bit.ly/2Rh3Ncz

64 Jaki Khuri, "6,000 Bedouin Demonstrate against the Prawer Plan in front of the PM Office," *Ha'Aretz*, 12/11/2011; "Commentary of Association for Civil Rights in Israel on the plan," The Association for Civil Rights in Israel, accessed on 7/10/2019, at: www.acri.org.il

سيفقدونها. واختتم بيغن وثيقته بشكر خالص إلى إيهود برافر "الذي عمل بتفانٍ واتساق وعزيمة مدة 8 أعوام لوضع حدٍ لمِحن البدو"[65].

اعتمد مجلس الوزراء الإسرائيلي في كانون الثاني/ يناير 2013 توصيات بيغن ومسودة مشروع قانون برافر المعدّل. وبعد 4 شهور، في أيار/ مايو 2013، نالت مسودة مشروع القانون موافقة اللجنة الوزارية للتشريع. عارض بعض نواب الكنيست الإسرائيليين مشروع القانون لأنه سخي جدًا، واشترطت اللجنة الوزارية لمنح موافقتها تقليص حدود المنطقة التي يمكن فيها منح الأراضي كتعويض، واختصرت مدة طلب التعويض من 5 إلى 3 أعوام، وأوصت بتشكيل لجنة حكومية تشرف على تنفيذ الخطة وبزيادة عدد قوات الشرطة لتنفيذ الخطة. نجح مشروع القانون المعدل في حزيران/ يونيو 2013 في الجولة الأولى من التصويت في الكنيست، لكن عملية التشريع جُمدت بعد بضعة شهور[66]. ولم يحصل على المستوى التشريعي أيّ تقدمٍ يُذكر باستثناء مشروع قانون معدّل قليلًا، قدّمه وزير الزراعة والتنمية الريفية، أوري أريئيل، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، لكنه لم يُطرح للتصويت بعد[67].

توجّهت سياسة الحكومة الإسرائيلية نحو سنّ قانون جديد وشامل، يكون بديلًا من الهيئات البيروقراطية المختلفة والقرارات الإدارية. وسعت أيضًا لتحديد موعد نهائي لانتهاء صلاحية الدعاوى القديمة بالأراضي والمستمرة منذ عقود. لكن في غياب قانون كهذا، خطا الكنيست خطوة نحو الأمام في "تطبيق القانون" بإقرار تعديلات قانونية عدة على "السكن غير المشروع"؛ إذ مُنِحت الشرطة والسلطة التنفيذية مزيدًا من الصلاحيات التي تتيح لها هدم المنازل والإخلاء وتوجيه التّهم مع الحدّ من المراجعات القضائية. ومع بداية تنفيذ خطة النقب، برزت الحاجة إلى استخدام موارد الدولة، ومنها العنف الحكومي، لحلّ مشكلات البدو. وتتجلّى هذه التحولات ضمن خطة النقب التي تعكس أيضًا التغييرات السياسية والاقتصادية الإسرائيلية، ولا سيما صعود أحزاب سياسية قومية - دينية تدفع باتجاه مزيد من الاستعمار في فلسطين وتحرير الاقتصاد الإسرائيلي برئاسة نتنياهو.

---

65 "Summary of the Listening Process Regarding the Bill on Arranging the Bedouin Settlement in the Negev," 23 January 2013, p. 13 (author's copy). (in Hebrew)

66 "The Prawer-Begin Bill and the Forced Displacement of the Bedouin," Position Paper by Adalah and the Forum for Coexistence in the Negev, *Adalah's Newsletter*, vol. 104, no. 108 (2013), accessed on 7/10/2019, at: https://bit.ly/2ZjpTOc

67 أكثر ما يلفت هنا هو أنّ السلطة المسؤولة عن "مشكلة البدو" وتنفيذ القانون، انتقلت من مكتب رئيس الوزراء إلى وزير الزراعة والتنمية الريفية.

2. خطة النقب والجيش

يتعلق قسم كبير من خطة النقب بالجيش الإسرائيلي، حيث ورد في الخطة أنها تقوم على نقل القواعد العسكرية الإسرائيلية من وسط البلاد إلى النقب، وإنشاء مجمع عسكري مركزي يضم قواعد تدريب منوعة (يُعرف باسم "باهاديم" أو مجمع أريئيل شارون)، ونقل الوحدات الحاسوبية المركزية ووحدات الاستخبارات التكنولوجية. وافتُتح مجمع التدريب في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014. وذكر الموقع الإلكتروني له أنّ إنشاءه يمثّل جزءًا من استيطان النقب، ومن "جعل الصحراء تزدهر"[68]. وعلى نحو متصل بذلك، وكجزء من نقل القواعد العسكرية، تعمل الحكومة الإسرائيلية على جبهات مختلفة لتأمين تنقّل العسكريين وتسهيل معيشتهم، ولذلك قدّمت إعانات للأسر والمستوطنات اليهودية المحلية. كما شرعت أيضًا في إنشاء أحياء جديدة حصريًا للعسكريين في المستوطنات اليهودية الموجودة. ويُدرج هذا كله ضمن جلب 300 ألف مقيم يهودي جديد إلى النقب[69].

أنشأت وزارة الأمن مديرية خاصة لتنفيذ الخطة والقرارات الحكومية المختلفة[70]. ويُفترض إخلاء 19 قاعدة عسكرية في تل أبيب، يرجع تاريخ إنشاء بعضها إلى فترة الانتداب؛ وأُخلي قسم منها بالفعل. وتُقدّر المساحة الإجمالية للأراضي التي أُخليت بنحو 8 آلاف دونم، ستُستخدم على ما يبدو في مشروعات التطوير العقاري. واقترحت خطةٌ عرضها رئيس الوزراء نتنياهو بناء 60 ألف وحدة سكنية على أراضي 3 قواعد عسكرية رئيسة. لكن هذه المشروعات انتُقدت باعتبارها لمصلحة شركات التطوير العقاري، وظهرت مطالب ببناء مساكن شعبية مدعومة من الدولة عوضًا عنها. وتتوقع وزارة الأمن استمرار إخلاء القواعد العسكرية حتى عام 2023[71].

استدعى انتقال القوات العسكرية إلى النقب تطوير البنية التحتية للنقل المدني والعسكري لخدمة القوات العسكرية في العديد والعتاد. ولهذه الطرق قيمة أمنية، إضافة إلى أنها تساهم في ربط منطقة بئر السبع بالمنطقة الوسطى. وبالفعل شُقت طرق جديدة، وجرى تحديث الطرق الحالية، وتوسيع السكك الحديدية، وافتُتح مرفق للقطارات السريعة. إلا أنّ هذه المشروعات والخطط المستقبلية كلها تتجاهل وجود تجمعات الفلسطينيين البدو "غير المرئيين"، ويحدث كل ما سبق على حسابهم؛ إذ ستمرّ مشروعات البنية التحتية عبر مواقع إقامتهم ومدافنهم، وستَسد الطرقَ الحالية التي تقود إلى قراهم، وتفضي إلى مزيد من هدم المنازل. فعلى سبيل المثال، سيمر امتداد طريق عابرة إسرائيل السريعة رقم

68 https://bit.ly/1NjU4av

69 https://bit.ly/2WG3rly

70 https://bit.ly/1kBPvBo

71 https://bit.ly/2F8EfcN

6 عبر القريتين الفلسطينيتين خشم زنة وبير الحمام، وستهجِّر سكة الحديد بين ديمونة ويروحام 1400 شخص من سكان قرية رخمة، وقد تؤثر مخططات مشروعات المواصلات إجمالًا في حقوق حياة 50 ألف مواطن فلسطيني وتنتهكها[72].

3. خطة النقب والاستعمار اليهودي

إلى جانب مشروعات الاستيطان الموجهة نحو الجيش، ناقشت الحكومة الإسرائيلية مخططات لإنشاء مستوطنات يهودية جديدة. وبحلول عام 2015، بلغ عدد المواقع اليهودية 126 موقعًا، مقارنةً بـ 18 موقعًا قانونيًا للفلسطينيين البدو[73]. أما في منطقة السياج التي حُدّدت منذ البداية على أساس اعتبارات أمنية لإبقاء البدو بعيدًا عن الحدود وعن المواقع اليهودية في الخمسينيات، فأضحى امتداد السكان الآن في نظر السياسيين الإسرائيليين تهديدًا أمنيًا خطرًا، يُتوقع أن يوجِد تواصلًا جغرافيًا بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ولذلك، تسعى الحكومة لتوسيع المستوطنات اليهودية وتقليص الفضاء الفلسطيني.

في حزيران/ يونيو 2018، طرح وزير الإسكان خطة الاستيطان اليهودية للنقاش في الكنيست. وناقشت الخطة العمليات الجارية لتخطيط 5 مستوطنات جديدة وبنائها، وتوسيع المواقع اليهودية الموجودة، والتخطيط لما مجموعه 15 مستوطنة يهودية ريفية وبلدة صغيرة[74]. وفي أثناء النقاش، أوضح الوزير يوآف غالانت، وهو قائد القيادة الجنوبية السابق في الجيش الإسرائيلي، أهداف الخطة، حيث صرّح أمام الكنيست: "ليس الجنوب عرضة للهجمات من غزة فحسب، فالسيطرة البدوية غير المشروعة [على الأراضي] تقضم السيادة الصهيونية في النقب [...] ويتعرض النقب لمخاطر، وهناك خشية شديدة من سيطرة معادية"[75]. وأردف: "ما نراه اليوم على الأرض هو عمليات إنشاء غير مشروعة مطلقة العنان. إنها فلسطينية وإسلامية [...] يحدث هذا كله في حين تتمثل رؤية خطة الاستيطان في إنشاء مناطق جوار [يهودية] في منطقة يتزامن عبورها اليوم وخطر رمي الحجارة وزجاجات المولوتوف"[76]. تضمّنت المستوطنات المقترحة 3 مستوطنات على الأقل، يُفترض بناؤها كليًا أو جزئيًا على أنقاض القريتين البدويتين الفلسطينيتين قطامات وبئر هداج، إضافة إلى أم الحيران ذات القضية المعروفة[77].

---

72 Bimkom- Planners for Planning Rights, at: https://bit.ly/2QKZ8h8

73 https://bit.ly/2Ki6E4e

74 قرارات الحكومة الإسرائيلية، مثل القرار رقم 2265 (2002)، 3349 (2008)، 3345 (2018)، 4492 (2019).

75 https://bit.ly/2Idoh2U

76 https://bit.ly/2Ieo1AN

77 https://bit.ly/2SSFQIo

تُعدّ قضية أم الحيران أحدث مثال صارخ على الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي. فهي تضم 1000 فلسطيني كانوا في الأصل يقيمون في منطقة وادي سُبالة شمال غرب بئر السبع حتى هجّرتهم السلطات الإسرائيلية بعد عام 1948 مباشرة، عندما أُمر السكان بمغادرة محل إقامتهم مؤقتًا، مدة 6 شهور. إلا أنّ هذه الفترة مُدّدت مرارًا، تلتها سلسلة أخرى من الطرد وإعادة التوطين حتى أُعيد توطينهم بصورة نهائية في أم الحيران في عام 1956. وخصصت الحكومة غالبية أراضيهم الأصلية لمصلحة مستوطنة شوفال الجماعية اليهودية. لكن في عام 2003، أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر بإخلاء أم الحيران وهدمها. ففي أثناء بلورة خطة النقب، أعدّت الحكومة خطة لاستبدال أم الحيران بمستوطنة إسرائيلية جديدة اختارت لها اسم "حيران". ومنذئذ، رفع السكان دعاوى لإبطال أوامر الهدم وتسوية وضع إقامتهم. وطالب السكان ببساطة بإضفاء الطابع القانوني على وضع قريتهم وجعلها جزءًا من مستوطنة حيران المستقبلية، أو العودة عوضًا عن ذلك إلى أراضيهم الأصلية. لكن السلطات الإسرائيلية رفضت المقترحات كلها، بحجة أن البدو كانوا متعدّين على أراضي الدولة. ثم أمرت المحكمة العليا الإسرائيلية بإخلاء القرية في أيار/ مايو 2015.

بدأت السلطات أعمال البنى التحتية للمستوطنة اليهودية الجديدة في أثناء سير إجراءات المحكمة. وفي إثر قرار المحكمة، حَرثت حقول أم الحيران ودمّرَت محاصيلها. وقبل بزوغ فجر 18 كانون الثاني/ يناير 2017، اقتحم عدد كبير من الشرطة والجرافات القرية في مشهد حربي، فدمرت 8 منازل، واعتقلت وجرحت عشرات السكان، وقتلت المربي يعقوب أبو القيعان، حيث أطلقت النار عليه، ففقد السيطرة على سيارته وصدم شرطيًا في إثر ذلك وقتله. وعلى الرغم من أنّ أبو القيعان أُصيب بطلق ناري، فإن الشرطة أطلقت ذخيرة حية عليه، ومنعت المسعفين من تقديم أي مساعدة له لبضع ساعات. وخلُص تحقيق الطب الشرعي إلى أنّ أبو القيعان نزف مدة 30 دقيقة قبل أن يموت، ما يعني أنه كان سيعيش لو تلقّى علاجًا طبيًا ملائمًا. واحتجزت الشرطة جثة أبو القيعان مدة أسبوع كامل قبل أن تسمح بدفنها بعد صدور أمر من المحكمة بتحرير الجثة[78]. وسارع وزير إسرائيلي ومفوض الشرطة جلعاد أردان إلى اتهام أبو القيعان بالانتماء إلى "داعش" وبتنفيذ عملية إرهابية. لكن في أثناء التحقيق، رفضت وحدة التحقيق التابعة للشرطة ذلك الاتهام. وخلُص تقرير سري أصدره جهاز الأمن العام إلى أنّ ذلك لم يكن هجومًا إرهابيًا، وأن الشرطة هي التي فتحت النار قبل تدهور السيارة وفقدان السيطرة عليها. ومع ذلك، أبى المدعي العام توجيه الاتهام إلى أي من رجال الشرطة، وتجاهل الدلائل الجليّة في هذا الخصوص[79].

---

78 "Adala: The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel," The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel, accessed on 7/10/2019, at: https://bit.ly/2nxH69E; "The Time has Come for Israel to Recognize the Bedouin Villages of 'Atīr and Umm al-Ḥīrān," Negev Coexistence Forum for Civil Equality, *Position Paper* (2015), accessed on 7/11/2019, at: https://bit.ly/2CkpLEL

79 Gidi Weitz, "Secret Shin Bet File on 2017 Cop Killing: Not Terrorism, but a Police Failure," *Haaretz*, 11/6/2018, accessed on 7/10/2019, at: https://bit.ly/2JxNqI6

لا بد في هذا الصدد من الإشارة إلى أنه قبل يوم واحد فقط من صدور قرار أم الحيران، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قرارها بشأن هدم قرية سوسيا الفلسطينية في الضفة الغربية وإخلائها. تقع سوسيا جنوب الخليل على بعد 20 كلم شمال شرق أم الحيران. وعلى غرار أم الحيران، هُجِّر سكانها 3 مرات سابقًا، وكانوا يعيشون في كهوف وخيام، ويحدوهم الأمل بالبقاء في أراضيهم الحالية. ومع ذلك، مثلهم مثل باقي البدو في منطقة جنوب الخليل وشرق القدس وخان الأحمر ومحيط أريحا، يخضعون جميعهم لممارسات مخططات الترحيل والتجميع لإخلاء المنطقة (ج) في الضفة الغربية من سكانها الفلسطينيين. وتُبين سوسيا وأم الحيران عمل الاستعمار الاستيطاني على جانبي الخط الأخضر، وكيف أنّ جهاز الأمن الإسرائيلي والتهويد يتعاملان مع الفلسطينيين بصفتهم خطرًا وقضية أمنية بغضّ النظر عن مكانتهم القانونية.

خاتمة

من الواضح تمامًا اتجاه هبوب الرياح في منطقة بئر السبع. ففي ظل خطة النقب ومكوناتها المختلفة، نشهد تخصيص موازنات متزايدة لما تدعوه إسرائيل "إنفاذ القانون" ضد مخالفيه. وعزّزت هذه الموازنات تعداد رجال الشرطة، وأسّست وحدات خاصة لهدم المنازل، وخصصت موازنات للإجراءات القضائية بزيادة موظّفي مكتب المدّعي العام لرفع دعاوى مضادة وتنفيذ الإجراءات الأخرى كلها المطلوبة والمتعلقة بهدم المنازل.

تشير هذه الدلائل إلى المنطق الحالي لتلك الموجة للممارسة الإسرائيلية في "تخليص" الأراضي وتحقيق حق العودة اليهودي، في مقابل ازدياد عمليات الهدم والإخلاء والتجميع وتزوير التاريخ. وإضافة إلى العمل المؤسساتي الرسمي للدولة، تعمل إلى جانبها جمعيات استيطانية خاصة، تهدف إلى تهويد النقب وتحث الدولة على تنفيذ عمليات هدم أوسع ضد عرب النقب وتخصيص أراضٍ لمستوطنات يهودية (مثلًا جمعية رجافيم). وإذا راقبنا عن كثب المنطق الجغرافي - السياسي لمشروع التهويد، فسنلاحظ عملية إعادة هندسة وتخطيط الحيّز على نحوٍ يهدف إلى تركيز عرب النقب على أقلّ بقعة من الأرض، وعلى بعدٍ من حدود 1967 لأهداف أمنية تسعى في الوقت نفسه لتعزيز الوجود اليهودي - الإسرائيلي على مناطق الحدود (وليس بالضرورة الخط الأخضر، أي حدود هدنة 1949) لفرض واقع جغرافي سياسي جديد، يعمل على شقي الخط الأخضر أيضًا، بترحيل وهدم قرى فلسطينية بدوية وغيرها في منطقة جبل الخليل. تعكس تلك التطورات المنطق والعقدة الأمنية الإسرائيلية في مراحل تأسيسها "لتعزيز الثغور". ومع زيادة التطورات الأمنية والعلاقات الجيوسياسية بالنسبة إلى قطاع غزة، بات مُلحًّا في نظر قادة الأمن الإسرائيليين تعزيز الثغور والسيطرة على النقب على نحو أفضل، فضلًا عن أنها منطقة الاحتياط الأفضل لخطط إسرائيل التوسعية والاقتصادية جنوب منطقة المركز.

مما لا شك فيه أنّ الموارد الإسرائيلية لتنفيذ الهدم والإخلاء ستزيد، وستزداد معها حدّة العنف، ما يزيد من احتمالات مواجهة عنيفة واسعة في الأعوام القريبة، وتحديدًا مع ازدياد قوة اليمين الإسرائيلي المتطرف ومؤسساته من أجل الاستيطان، التي تعمل في ظل أيديولوجيا الصهيونية الدينية المتزايدة. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى التوجّه القانوني الجديد وفرض ممارسات جديدة أكثر عنفًا أيضًا لتأمين سياسة الدولة، وهي الحكم على شيخ العراقيب السبعيني الشيخ صياح الطوري الذي بدأ في نهاية عام 2018 تنفيذ حكم بالسجن مدة 10 شهور بتهم الاعتداء على أراضي الدولة. بما أنّ الهدم المتكرر للعراقيب (أكثر من 140 مرة) ومصادرة الأخشاب والمعادن التي تستعمل للبناء وهدم المرافق الأخرى في القرية لم تردع صمود أهلها، وجدت إسرائيل الحاجة إلى اتخاذ منهج جديد يرمي إلى كسر المعنويات عن طريق شيخها الطوري الذي أوصى قبل دخوله السجن بالصمود واستمرار النضال. لذا، سيشهد المستقبل القريب لمنطقة النقب تسارعًا على مستوى التهويد، إلا أنه في ظل غياب البديل أو مقترح حلول عادلة، وفي ظل صمود السكان في أراضيهم، لن يودي ذلك التسارع بعمليات الهدم والإخلاء والممارسات القضائية الجديدة توازيًا مع الاستيطان اليهودي والتوسع إلى إخلاء مناطق واسعة أو إلى تركيز الفلسطينيين في النقب وحل قضية البناء "غير القانوني". لن تحلّ تلك الممارسات القضية، إنما تعكس النفسية الإسرائيلية في إدارة الصراعات بإطار سيطرة نوعًا ما، ولا تسعى لحل الصراعات.

المراجع References

العربية

- العارف، عارف. **تاريخ بير السبع وقبائلها**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999 [1934].
- كوهين، هيلل. **الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ سنة 1948**. ترجمة نسرين مُغربي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003.

العبرية

- Ben-David, Joseph. *Ha-Beduim be-Yisrael* [*The Bedouin in Israel*]. Jerusalem: Mekhon Yerushalayim le-Heqer Yisrael, 2004.
- "By Hook and by Crook: Israeli Settlement Policy in the West Bank." B'Tselem, Jerusalem, July 2010. at: https://bit.ly/2Rx2HtF
- "Final Report of the Committee to Propose a Policy for Arranging Bedouin Settlement in the Negev." Goldberg Committee, Jerusalem, 11 December 2008.
- "Final Report of the Committee to Propose a Policy for Arranging Bedouin Settlement in the Negev." Goldberg Committee, Jerusalem. 11 December 2008.
- Jacoby, Dany (ed.). *One Land Two Peoples*. Jerusalem, 1999.
- "Mechanism of Dispossession and Intimidation, Demolition Policy in Arab Bedouin communities in the Negev/Naqab." Negev Coexistence Forum (June 2019). at: https://bit.ly/35g1ahB
- Porat, H. *The Bedouin-Arab in the Negev between Migration and Urbanization, 1948-1973*. Beersheba: Negev Center for Regional Development, Ben-Gurion University, 2009.
- Shapira, Anita. *Sword of the Dove: Violence in Labor Zionism*. Tel Aviv: Am Oved, 1992.
- "Summary of the Listening Process regarding the Bill on Arranging the Bedouin Settlement in the Negev." 23 January 2013.
- "Summary Report of the Experts Team on Land Settlement on the Siyag and the Northern Negev." Ministry of Justice of Israel. Jerusalem, 20 October 1975.

الأجنبية

- Aaronsohn, Ran. "Settlement in Eretz-Ysrael-A Colonialist Enterprise? 'Critical' Scholarship and Historical Geography." *Israel Studies*. vol. 1, no. 2 (Fall 1996).

- Abed, George (ed.). *The Palestinian Economy*. London/ New York: Routledge Library Editions, 1988.
- Abu Hussein, Hussein & Fiona McKay. *Access Denied: Palestinian Access to Land in Israel*. London: Zed Books Ltd, 2003.
- Abu-Saad, Ismail. "Introduction: State Rule and Indigenous Resistance among al-Naqab Bedouin Arabs." *HAGAR: Studies in Culture, Polity, and Identities*. vol. 8, no. 2 (2008).
- Amara, Ahmad. "The Battle for Land and Housing Rights of the Negev Bedouin." *Housing and ESC Rights Law Quarterly*. vol. 5. no. 1 (2008).
- _____. "The Goldberg Committee: Legal and Extra-Legal Means in Solving the Naqab Bedouin Caste." *HAGAR: Studies in Culture, Polity, and Identities*. vol. 8, no. 2 (Nov. 2008).
- Amara, Ahmad et al. (eds.). *Indigenous (In)Justice: Human Rights Law and Bedouin Arabs in the Naqab/Negev*. Cambridhe, MA: Harvard University Press, 2012.
- Ben-David, Joseph. *A Feud in the Negev: Bedouins, Jews, and the Land Dispute*. Ra'anana, Israel: Center for Studying the Arab Society in Israel, 1996.
- Bentwich, Norman (ed.). *Legislation of Palestine 1918-19*25. Alexandria: Whitehead Morris Limited, 1926.
- Bisharat, George. "Land, Law, and Legitimacy in Israel and the Occupied Palestinian Territories." *American University Law Review*. vol. 43 (1994), pp. 467-561.
- Bunton, Martin & Martin P. Bunton. *Colonial Land Policies in Palestine 1917-19*36. Oxford: Oxford University Press, 2007.
- Cook, Jonathan. "The Negev's Hot Wind Blowing." Middle East Research and Information Project. 25/10/2011. at: https://bit.ly/2Mn94xi
- Falah, Ghazi. "How Israel Controls the Bedouin in Israel." *Journal of Palestine Studies*. vol. 14. no. 2 (Winter 1985).
- _____. "Israeli State Policy toward Bedouin Sedentarization in the Negev." *Journal of Palestine Studies*. vol. 18, no. 2 (Winter 1989).
- Fischbach, Michael R. *Records of Dispossession: Palestinian Refugee Property and the Arab-Israeli Conflict*. New York: Columbia University Press, 2003.
- Forman, Geremy. "Settlement of Title in the Galilee: Dowson's Colonial Guiding Principles." *Israel Studies*. vol. 7, no. 3 (2002).

- Fredrickson, George (ed.). *The Arrogance of Race: Historical Perspectives on Slavery, Racism, and Social Inequality*. Middletown: Wesleyan University Press, 1988.
- Gavish, Dov & Ruth Kark. "The Cadastral Mapping of Palestine, 1858-1928." *Geographical Journal*. vol. 159, no. 1 (March 1993).
- Golan, Arnon "European Imperialism and Palestine: Was Zionism as Form of Colonialism?" *Space & Polity*. vol. 5, no. 2 (August 2001).
- Gregory, Derek. *The Colonial Present: Afghanistan, Palestine, Iraq*. London: Blackwell, 2004.
- M. Grinberg & Y. Stern, "State Demolishes 17 Houses in Unrecognized Bedouin Village in Negev," *Ha'Aretz*, 6/12/2006, accessed on 11/7/2019, at: https://bit.ly/2qyZ50g
- Hechter, Michael. *Internal Colonialism: The Celtic Fringe in British National Development*. Berkeley: University of California Press, 1975.
- Holzman-Gazit, Yifat. *Land Expropriation in Israel: Law, Culture and Society*. London: Ashgate, 2007.
- Horner, D.F. "Planning Bedouin Settlements: The Case of Tel Sheva." *Third World Planning Review*. vol. 4, no. 2 (1982).
- Horowitz, Dan & Moshe Lissak. *Trouble in Utopia: The Overburdened Polity of Israel*. New York: State University of New York Press, 1989.
- Ilan Troen, Selwyn. "De-Judaizing the Homeland: Academic Politics in Rewriting the History of Palestine." *Israel Affairs*. vol. 13, no. 4 (October 2007).
- Jiryis, Sabri "The Legal Structure for the Expropriation and Absorption of Arab Lands in Israel." *Journal of Palestine Studies*. vol. 2, no. 4 (Summer 1973).
- Kedar, Alexandre, Ahmad Amara & Oren Yiftachel. *Emptied Lands: A Legal Geography of Bedouin Rights in the Negev*. Redwood City, CA: Stanford University Press, 2018.
- Kedar, Alexandre. "The Legal Transformation of Ethnic Geography: Israeli Law and the Palestinian Landholder 1948-1967." *Journal of International Law and Politics* (New York University). vol. 33, no. 4 (2001).
- Khuri, Jaki. "6,000 Bedouin Demonstrate against the Prawer Plan in front of the PM Office." *Ha'Aretz*, 12/11/2011.
- Kipfer, Stefan. "Fanon and Space: Colonization, Urbanization, and Liberation from the Colonial to the Global City." *Environment and Planning D: Society and Space*. vol. 25, no. 4 (2007).

- Lucas, Noah & Ilan Troen (eds.). *Israel: The First Decade of Independence*. Albany, NY: State University of New York Press, 1995.
- Lustick, Ian. *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*. Austin, TX: University of Texas Press, 1980.
- Nasasra, Mansour et al. (eds.). *The Naqab Bedouin and Colonialism: New Perspectives*. London: Routledge Press, 2014.
- Noach, Haia. *The Existence of the Non-Existent Villages*. Haifa: Pardes, 2009.
- "Off the Map: Land and Housing Rights Violations in Israel's Unrecognized Bedouin Villages." Human Rights Watch. 30/3/2008. at: https://bit.ly/31XW0VH
- "The Time has Come for Israel to Recognize the Bedouin Villages of ʿAtʿr and Umm al-Ḥīrān." Negav Coexistence Forum for Civil Equality. *Position Paper*. at: https://bit.ly/2MOjwRJ
- Robinson, Shira. *Citizen Strangers: Palestinians and the Birth of Israel's Liberal Settler State*. Redwood City, CA: Stanford University Press, 2014.
- Rouhana, Nadim N. *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict*. New Haven: Yale University Press, 1997.
- Rouhana, Nadim N. & Areej Sabbagh-Khoury. "Settler-colonial Citizenship: Conceptualizing the Relationship between Israel and its Palestinian Citizens." *Settler Colonial Studies*. vol. 5, no. 3 (2015).
- Shamir, Ronen. "Suspended in Space: Bedouins under the Law of Israel." *Law and Society Review*. vol. 30. no. 2 (1996).
- Shimoni, Gideon. "Postcolonial Theory and the History of Zionism." *Israel Affairs*. vol. 13, no. 4 (October 2007).
- Silberstein, Laurence J. (ed.). *New Perspectives on Israeli History: The Early Years of the State*. New York: New York University Press, 1991.
- Smith, Anthony D. "Zionism and Diaspora Nationalism." *Israel Affairs*. vol. 2, no. 2 (Winter 1995).
- Stasiulis, Daiva & Nira Yuval-Davis (eds.). *Unsettling Settler Societies: Articulations of Gender, Race, Ethnicity and Class*. London: Sage, 1995.
- Swirski, Shlomo & Yael Hasson. *Invisible Citizens: Israeli Government Policy toward the Negev Bedouin*. Tel Aviv: Adva Center, 2006.
- _____. "Current Plans for Developing the Negev: A Critical Perspective." ADVA Center (January 2007). at: https://bit.ly/32rkS7o

- Walls, David. "Central Appalachia: Internal Colony or Internal Periphery?" Sonoma State University, 2008. at: https://bit.ly/2KN3lla
- Wolfe, Patrick. "Settler Colonialism and the Elimination of the Native." *Journal of Genocide Research*. vol. 8, no. 4 (2006).
- Yahel, Havatzelet. "Land Disputes between the Negev Bedouin and Israel." *Israel Studies*. vol. 11, no. 2 (Summer 2006).
- Yiftachel, Oren. "Israeli Society and Jewish-Palestinian Reconciliation: 'Ethnocracy' and its Territorial Contradictions." *Middle East Journal*. vol. 51, no. 4 (Autumn 1997).
- _____. *Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2006.
- Zureik, Elia. *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism*. London: Routledge & Kegan Paul, 1979.

عدنان أبو عامر | *Adnan Abu Amer

في الرؤى الإسرائيلية الاستشرافية لمستقبل قطاع غزة

On the Israeli Plans for the Future of Gaza

ملخص: تتناول هذه الدراسة الرؤى الإسرائيلية الاستشرافية لمستقبل قطاع غزة، وتحديدًا رؤى المؤسسة الإسرائيلية الرسمية بشقيها السياسي والعسكري وما تمتلكه من مخططات وتصورات مستقبلية، في ظلّ العبء الذي بات يشكله القطاع على إسرائيل، رغم انسحابها منه في عام 2005. وتُبرز الورقة أنّ إسرائيل، بمستوييها السياسي والعسكري، لا تمتلك خيارًا مرجحًا مئة في المئة لحلّ المعضلة القائمة في غزة، رغم ما تبذله عقولها وأدمغتها في العثور على أفضل الحلول، وإن شئت، أقلها تكلفة، وأخفها ضررًا. لتخلص الدراسة إلى أنّ الخيارات الاستشرافية الواردة ذات فرص متقاربة بالتحقق أو الإخفاق، ويبقى الميدان القائم بين الجانبين على حدود غزة، هو الذي قد يرجح خيارًا على آخر؛ بالنظر إلى التطورات الأمنية التي قد تسفر عن الاحتكاكات القائمة بين حماس وإسرائيل.

كلمات مفتاحية: غزة، حماس، إسرائيل، صفقة القرن، الأمن القومي.

Abstract: This study describes the Israeli visions for the future of the Gaza Strip, in particularly the Israeli political and military establishment and its future plans for the burden that the Gaza Strip presents for Israel in spite of its withdrawal in 2005. It highlights that Israel both politically and militarily has no other 100% likely option to solve the Gaza dilemma, despite the great mental effort exerted to find the best and perhaps least costly (or least damaging) solution. The study concludes that the future options available are as likely to fail or succeed, and events on the borders of Gaza are likely to result in the adoption of one or the other given the security threat posed by ongoing tensions between Hamas and Israel.

Keywords: Gaza, Hamas, Israel, Deal of the Century, National Security.

* رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الأمة بغزة، فلسطين.

Head of Political Science, Umma University, Gaza, Palestine.

مقدمة

شهدت المؤسسات البحثية ودوائر صنع القرار الإسرائيلي في الأعوام الأخيرة حالةً من البحث الديناميكي المتواصل بشأن العثور على صيغة مريحة في التعامل مع قطاع غزة، وبخاصة منذ مرحلة ما قبل الانسحاب الإسرائيلي من القطاع في أيلول/ سبتمبر 2005، وما بعدها. وما زالت تبرز العديد من التصورات الإسرائيلية الاستشرافية تجاه المستقبل المتوقع للقطاع، في ظل تذبذب العلاقة الإسرائيلية معه، بين توترٍ أمني وصل حدّ اندلاع ثلاث حروب، وتوقع حرب رابعة، وحصار اقتصادي وصل حدّ الكارثة الإنسانية.

ولعل تأزم العلاقة في الشهور الأخيرة بين إسرائيل وقطاع غزة أعاد الأمور إلى مرحلة ما قبل الانسحاب الإسرائيلي من غزة، حين كانت تراوح الخيارات الإسرائيلية بين عمليات عسكرية دورية، أو تنفيذ عمليات اجتياح لبعض المناطق إن دعت الحاجة، وربما إعادة احتلال القطاع في الخيار المتطرف؛ ما يجعل تقديم هذه الرؤية الاستشرافية الإسرائيلية تجاه قطاع غزة مسألةً تحتل أولوية متقدمة.

وقد حفلت المكتبة الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة بإصدار العديد من الدراسات والأبحاث التي تستعرض الخيارات الإسرائيلية تجاه غزة. ولئن تناولت في معظمها الأبعاد العسكرية والأمنية، فإنها أغفلت بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية؛ نظرًا إلى أنّ ما يهم الإسرائيليين بالدرجة الأولى هو أمنهم قبل كل اعتبار. وفي الوقت ذاته، لم تصدر دراسات وأبحاث فلسطينية أو عربية تتناول العناوين السابقة ذاتها، واقتصر الأمر على مقال هنا وتقرير هناك، ما ينم على قصور واضح في هذا الجانب.

تقدم هذه الدراسة قراءةً ميدانية لاستشراف السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في غزة، في ضوء التطورات السياسية المحلية، والإقليمية، والدولية، وما يتردد بشأن صفقة القرن، متناولةً بالدرس والتحليل قضايا تقييم السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة بين الاحتلال والانسحاب (1967-2005)، وإسرائيل وغزة بين الحصار والحروب الثلاث (2006-2015)، والخيارات الاستشرافية الإسرائيلية نحو غزة (إعادة الاحتلال، أو الانفصال الكلي، أو الإلحاق بمصر).

تركز الدراسة بصورة أساسية على ما تمتلكه المؤسسة الإسرائيلية الرسمية بشقيها السياسي والعسكري من مخططات وتصورات مستقبلية لقطاع غزة، في ظل الأعباء التي بات يشكلها على إسرائيل، رغم انسحابها منه قبل 14 عشر عامًا. مع العلم أنّ هناك حالة من التباين الجوهري بين دوائر صنع القرار تجاه تحديد الوجهة الإسرائيلية النهائية للقطاع ودخول اعتبارات سياسية وحزبية في كل مخطط، على الرغم من أنّ المسألة تخص الدولة بعامة، بما يتجاوز مصلحة حزبية أو انتخابية، كما حظي مستقبل القطاع بموقع متقدم في برامج الأحزاب الإسرائيلية خلال الانتخابات الحادية والعشرين للكنيست في 9 نيسان/ أبريل 2019.

ومن ثمّ تبرز أهمية الدراسة في كون غزة باتت تشغل أوساط صنع القرار الإسرائيلي ودوائره في السنوات الأخيرة، في ظلّ التطورات السياسية والعسكرية التي صاحبتها، وتحديدًا بعد الحروب الأخيرة بين عامي 2008 و2014، والتهديد بحربٍ رابعة باتت نذرها تلوح في الأفق. فقد خرجت جملة من التصورات الإسرائيلية، الرسمية منها والبحثية والأكاديمية، لتحديد المصير النهائي لغزة، بين إعادة احتلالها من جديد لتجريدها من مقدرتها العسكرية ودعوة لترسيخ الانفصال عنها كليًا، بما في ذلك القضايا المدنية والاقتصادية، ورغبة في إخراج خطط قديمة من الأدراج، ومنها إعادة القطاع إلى السيطرة المصرية، كما كان عليه الوضع قبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1967.

تسعى الدراسة للتعرف إلى المخططات المستقبلية الإسرائيلية تجاه غزة، والاعتبارات القائمة عند اختيار أي مخطط، وتسليط الضوء على مساعي إسرائيل لتنفيذ أيّ مخطط في ضوء تعقيدات الواقع الفلسطيني والإسرائيلي، وبحث الفرضية القائمة بلجوء إسرائيل إلى إبقاء غزة بالفلك ذاته من الاستنزاف الاقتصادي والأمني، وأخيرًا قراءة فرص الخيار الإسرائيلي المتمثل بإعادة قطاع غزة إلى السيطرة المصرية، ومدى علاقته بالخطط السياسية السائدة حاليًا ضمن ما يسمى صفقة القرن.

أولًا: تقييم للسياسة الإسرائيلية تجاه غزة بين الاحتلال والانسحاب (1967-2005)

منذ الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، عرف القطاع مختلف أشكال القمع والاضطهاد الذي مارسته سلطات الاحتلال على سكانه، اقتصاديًا ومعيشيًا وسياسيًا وأمنيًا. فعلى الصعيد الاقتصادي والمعيشي، تحول القطاع إلى سوق استهلاكية للاقتصاد الإسرائيلي من جهة، ومورّدًا للأيدي العاملة الرخيصة من جهة أخرى. أما سياسيًا، فقد حاربت إسرائيل كلّ شكلٍ من أشكال المظاهر الوطنية، فزجّت بالرموز السياسية في غياهب السجون، وأبعدت العشرات خارج القطاع، ومنعت أي ممارسة للحياة الحزبية. وعلى الصعيد الأمني، لم تتوان الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في تحويل غزة إلى بقعة لممارسة كل أعمالها الشنيعة ضد الفلسطينيين، من حيث الإسقاط في حبائل مخابراتها، ونشر الرذيلة بين شبابها، ونزعهم من أيّ انضمام أو انخراط في الفصائل الوطنية.

استمر هذا الوضع حتى اندلعت انتفاضة الحجارة (1987-1993)، التي جسّدت ثورةً وتمردًا على السياسة الإسرائيلية بمختلف أشكالها المتمثلة بالممارسات المشار إليها. ورغم ما قدمته الانتفاضة من أداء وطني كبير، وانخراط شمل كل أبناء غزة، فإن النتيجة التي جسدها اتفاق أوسلو شكّلت وأدًا للانتفاضة قبيل نضوجها بالشكل الذي يمكّن الفلسطينيين من حصاد نتائجها النهائية. وبعد إقامة السلطة الفلسطينية في غزة، وفقًا لاتفاق أوسلو، وحصول تطورات سياسية متلاحقة انتهت أخيرًا بمفاوضات كامب ديفيد،

التي ساهم فشلها في اندلاع انتفاضة الأقصى أواخر عام 2000، وتخلّلها تحوّل قطاع غزة والضفة الغربية إلى ساحة واسعة لعمليات المقاومة المسلحة.

شهدت المدن الإسرائيلية موجةً واسعة من العمليات الاستشهادية التي أسفرت عن سقوط مئات من القتلى الإسرائيليين وآلاف الجرحى، وأسفرت عن تنفيذ إسرائيل لعملية السور الواقي عام 2002 التي شملت اجتياح الضفة الغربية؛ ما شكل انتكاسة لاتفاق أوسلو، وتدمير مؤسسات السلطة الفلسطينية.

أما في قطاع غزة، فقد انطلقت سلسلة هجمات مسلحة ضد المستوطنين والجنود، أسفرت عن سقوط العشرات من القتلى ومئات الجرحى، ردّ عليها جيش الاحتلال بعمليات عسكرية داخل مدن القطاع ومخيماته، توّجها بالانسحاب المفاجئ منه في أيلول/ سبتمبر 2005، سواء بسبب ضربات المقاومة المسلحة في غزة، أو رغبة من إسرائيل في التخفف من الأعباء الاقتصادية في غزة، في خطوة لم تحصل منذ احتلالها عام 1967.

ويجدر الحديث هنا عن دوافع خطة الانسحاب التي قادها أريئيل شارون، رئيس الحكومة الأسبق، الذي تحدث قبل أشهر من الانسحاب عن مساواة مكانة مستوطنة نتساريم المزروعة وسط غزة لمكانة تل أبيب[1]. وتتحدث وجهات نظر إسرائيلية وفلسطينية عن وجود نيات أخرى لإسرائيل من هذا الانسحاب؛ فهو فضلًا عن كونه جاء نتيجة تضررها، واستنزافها العسكري والأمني، فإنّ البعض يربطه بما آلت إليه الأوضاع في غزة بعد سنوات من الانسحاب، بدليل ما تعيشه اليوم من انقسام مع الضفة الغربية، وحصار مفروض عليها محكم الإغلاق، عقب سيطرة حماس عليه منذ أواسط عام 2007.

ثانيًا: إسرائيل وغزة بين الحصار والحروب الثلاث (2006-2015)

بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع في عام 2005 بأشهر معدودة، شهدت الأراضي الفلسطينية، ومنها قطاع غزة، الانتخابات التشريعية الثانية في كانون الثاني/ يناير 2006، التي وافقت إسرائيل على إجرائها بعد مفاوضات مع السلطة الفلسطينية والإدارة الأميركية، وأسفرت عن فوز حماس بنسبة كاسحة، بحصولها على 76 مقعدًا من أصل مقاعد المجلس التشريعي البالغة 132 مقعدًا.

1 موقع ويللا الإخباري، 2002/4/25، شوهد في 2019/3/22، في: https://news.walla.co.il/item/212791

وقد دفع فوز حركة حماس بالانتخابات، وحالة الاستقطاب الفلسطيني الداخلي التي حدثت، عقب رفض حركة فتح الاعتراف بنتائجها، إلى إعلان إسرائيل بالتعاون مع الرباعية الدولية[2] فرض شروط على حماس كي تسلم بفوزها الانتخابي، وتوافق على صعودها السلس في الهرم السياسي الفلسطيني. ومثّلت هذه الشروط التي أعلنتها إسرائيل أمام حركة حماس مطالب تعجيزية؛ ما عجل بدخول غزة فصلًا جديدًا من السياسة الإسرائيلية، بعدما ظنّ الفلسطينيون والإسرائيليون معًا أنّ إسرائيل انسحبت من غزة إلى غير رجعة.

لم تكتف إسرائيل بسياسة الحصار لقطاع غزة، بل فتحت سجلًّا جديدًا من العمليات العدوانية بين عامي 2006 و2014، تخلّلها سقوط آلاف الشهداء الفلسطينيين وعشرات آلاف الجرحى ودمار هائل في البنى التحتية للقطاع، وتثبيت للكارثة المتحققة التي يعانيها سكانه إلى اليوم.

لقد كانت سيطرة حماس على غزة نافذة مهمة لها للتزود بالعتاد العسكري، وبناء قدراتها القتالية، في ظلّ غياب الرقابة الأمنية الرسمية للسلطة الفلسطينية، بالتزامن مع توافر الأنفاق التجارية التي ظهرت بين غزة وسيناء، واستفاد منها الجناح العسكري لحماس في الارتقاء بإمكانياته التسليحية؛ ما جعل منها تهديدًا جديًا للجبهة الجنوبية لإسرائيل، وبدأت إسرائيل تطلق على غزة اسم "حماستان"[3].

وشنّت إسرائيل بين عامي 2008 و 2014 ثلاث حملات عسكرية عدوانية كبيرة ضد قطاع غزة[4]، إلى جانب جولات تصعيدية خاطفة جاء آخرها في أيار/ مايو 2019، وجاءت بأهداف متقاربة وعناوين متشابهة، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- إبقاء حماس في حالة ضغط أمني وعسكري، وإشغالها بتوفير إجراءات الدفاع والحماية بدل التفكير بالخطط الهجومية ضد إسرائيل.
- تطبيق سياسة "جزّ العشب" المتعلقة بضرب أيّ قدرات عسكرية جديدة لحماس، وجعلها في حالة استنزاف لوجستي على مدار الوقت.
- الاستمرار في معاقبة الشعب الفلسطيني في غزة بسبب الحاضنة الشعبية التي يوفرها لحماس، وحالة الالتفاف الشعبي حول الحركة بلا تذمر أو احتجاج، رغم صعوبة الحال وقسوة الظروف.

---

2 أُنشئت لجنة الرباعية الدولية في مدريد عام 2002 نتيجة تصاعد الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وبعد عامين من اندلاع انتفاضة الأقصى، بمشاركة كلٍّ من الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة. وقدم مبعوثها الدبلوماسي البيروفي ألفارو دي سوتو في حزيران/ يونيو 2007 استقالته من مهمته، قائلًا إنّ اللجنة الرباعية اكتفت بالتفرّج على موقف إسرائيل القائم على الرفض تجاه الفلسطينيين، وإنّ المقاطعة التي فرضها المجتمع الدولي على الفلسطينيين بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية افتقدت بُعد النظر، وكانت لها عواقب وخيمة على الشعب الفلسطيني.

3 مصطلح "حماستان" من ابتكار الجنرال عاموس غلعاد الرئيس السابق للدائرة السياسية والأمنية بوزارة الحرب الإسرائيلية، أطلقه في 2007/5/20، بقوله إنّ حماس تريد تحويل قطاع غزة إلى "حماستان"، في إطار محاولة لزعزعة استقرار الأنظمة في الشرق الأوسط، على حدّ زعمه لتأليب الدول المجاورة.

4 عدنان أبو عامر، **الحرب الإسرائيلية الثالثة على غزة: الأسباب، اليوميات، النتائج** (الرياض: دار البيان، 2014)، ص 37.

- محاولة تخفيض سقف حماس السياسي، ظنًا من إسرائيل أنّ استمرار الضربات العسكرية ضدها قد يدفعها إلى ذلك.
- محاولات إسرائيل تذكير المجتمع الدولي بأنّ وجود حماس في غزة هو نموذج مشابه لما هو عليه الحال مع باقي الجماعات الإسلامية التي يحاربها العالم، وترويج روايتها المزعومة بأنّ "حماس هي داعش، وداعش هي حماس"[5].

حققت إسرائيل بعضًا من أهدافها، وأخفقت في تحقيق أخرى، لكن النتيجة الإجمالية لهذه الحروب أنها حولت غزة إلى حقل تجارب لأسلحتها القتالية، وإبقائها تحت الرادار الإسرائيلي، وجعلها في حالة استنزاف دائم، رغم الخسائر الكبيرة التي مُنيت بها إسرائيل في هذه الحروب، وظهور حماس قوةً عسكريةً يمكن أن توجعها، رغم الفارق الهائل في موازين القوى بين الجانبين، كمًا ونوعًا.

قبل اندلاع هذه الحروب، وخلالها، وبعدها، فرضت إسرائيل حصارًا اقتصاديًا معيشيًا مُحكمًا على قطاع غزة منذ عام 2006، لحق جميع جوانبه الحياتية، وبات الفلسطينيون فيه يعيشون في ظروف لا توصف بأنها إنسانية، ولسان حال إسرائيل أنّ "غزة: لا تحيا ولا تموت"؛ حتى إنّ وزير حربها السابق أفيغدور ليبرمان أعلن أنّ السياسة الإسرائيلية في غزة تهدف إلى "إبقاء رؤوس الفلسطينيين فوق الماء، دون الغرق"[6].

وقد أسفر هذا الحصار الإسرائيلي لغزة، المدعوم محليًا عبر السلطة الفلسطينية، وإقليميًا عبر مصر، ودوليًا عبر الكثير من المؤسسات المالية والاقتصادية وبعض العواصم النافذة، عن تراجع مريع في معدلات الحياة والنمو، وازدياد مظاهر الفقر والمديونية، وتدهور في المؤشرات الصحية والغذائية، بهدف الضغط الإسرائيلي على الفلسطينيين في القطاع؛ لأنهم يشكلون حاضنة شعبية حامية لحماس، ومدافعة عنها[7].

واليوم، وفي وقت تزداد وتيرة التصعيد الإسرائيلية ضد غزة، في ظلّ تعثر مسار التهدئة ومباحثاتها بين المقاومة وإسرائيل، يترقب الجانبان إمكانية اندلاع عدوان عسكري رابع على غزة، سيكون بالضرورة أشد قسوة من كل عدوانها السابق على القطاع، نظرًا إلى رغبة الجانبين في تحقيق نتائج متبادلة "بالجملة"، بدلًا من جولات التصعيد المتقطعة التي تستنزفهما بصفة تدريجية، من دون أن يحقق أي طرف ما يصبو إليه من أهداف متناقضة.

---

5 نتنياهو، "حماس هي داعش وداعش هي حماس"، صحيفة **إسرائيل اليوم (عبري)**، 2014/8/24، شوهد في 2019/4/2، في: https://bit.ly/2Qdr9PL

6 "ليبرمان يكشف ست استراتيجيات إسرائيلية تجاه غزة"، صحيفة **مكور ريشون (عبري)**، 2018/1/19، شوهد في 2019/4/12، في: https://bit.ly/2VDYnc9

7 المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، **غزة.. مئة ألف ساعة من العزل** (جنيف: 2017).

ثالثًا: قراءة في الخيارات الاستشرافية الإسرائيلية نحو غزة

في الوقت الذي ما زالت فيه غزة تشكل جرحًا إسرائيليًا نازفًا، رغم كل الحروب العسكرية والحصار والضغوط الاقتصادية، فإنّ هذه المحاولات لم تؤت أكلها في إخضاع غزة، ولم تستطع أن تحقق الأهداف الإسرائيلية بتثبيت الهدوء على حدودها.

وقد تفاقم النقاش الإسرائيلي تجاه غزة بعد اندلاع مسيرات العودة أواخر آذار/ مارس 2018، وحصول عشر موجات من التصعيد العسكري الإسرائيلي ضد غزة، آخرها في أيار/ مايو 2019، وخشية الجانبين (الاحتلال والمقاومة) من تدهور الأوضاع إلى حربٍ رابعة، ما أفسح المجال لخروج تصريحات رسمية، وعقد ندوات حوارية، وصدور مقالات وأبحاث ودراسات تحاول تقديم توصيات لصانع القرار الإسرائيلي[8].

وتبرز اليوم أمام دوائر صنع القرار في تل أبيب، السياسية منها والعسكرية والأمنية، جملة من الخيارات والبدائل المتوقعة تجاه غزة[9]؛ لأنها باتت تشكّل معضلةً إسرائيلية ليس لها حل. ولا تجعل مراوحتها بين الاستنزاف الأمني والتصعيد العسكري الوضع فيها قابلًا للاستقرار فترة طويلة من الزمن. ويمكن على نحوٍ عام الحديث عن الخيارات التالية، واستعراض سلبياتها وإيجابياتها، من وجهة النظر الإسرائيلية، في ضوء المكاسب والخسائر التي قد تعود على إسرائيل من هذا الخيار أو ذاك.

1. الخيار الأول: إعادة احتلال غزة

منذ انتهاء حرب غزة الأخيرة في عام 2014، وبعد انقضاء قرابة خمس سنوات على إعلان وقف إطلاق النار بين المقاومة والاحتلال، بدأت الحدود الشرقية لقطاع غزة تشهد مسيرات العودة، منذ أواخر آذار/ مارس 2018، يتخللها أحيانًا توتر أمني، يصل في بعض الأحيان إلى حدّ التهديد باندلاع حرب رابعة. ودأب القادة العسكريون والساسة الإسرائيليون في التصريح أكثر من مرة في الأشهر السابقة، وتحديدًا بعد بدء مسيرات العودة، أنّ الحرب القادمة في غزة، في حال اندلعت، ستكون الأخيرة؛ ما يعني أنها تشمل إعادة احتلال القطاع، وتجريد حماس من سلاحها، وإعادة الأمور لما كانت عليه قبل الانسحاب الإسرائيلي من القطاع في عام 2005.

يعلم الإسرائيليون أكثر من سواهم أنّ إعادة احتلال القطاع ليس أمرًا هينًا، بل هي عملية دامية ومعركة ضارية ومواجهة ستخلف آلاف القتلى والجرحى من الجانبين، وليس هناك "بوليصة تأمين"

---

8 Nevo Brand, Pnina Shuker & David Siman-Tov, "The March of Return: Operative Achievement and Strategic Failure," Tel Aviv University, *INSS Insight*, no. 1063 (May 30, 2018), accessed on 21/5/2019, at: https://bit.ly/2WWfCXJ

9 شلومو سامي ترجمان (القائد الأسبق للمنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي)، "الحياة على حافة الهاوية: إسرائيل وقطاع غزة"، **تحليل السياسات**، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 2018/6/27، شوهد في 2019/4/12، في: https://bit.ly/2HUrhQD

تضمن لإسرائيل أن تحقق أهدافها من هذا الخيار الأكثر صعوبة والأغلى تكلفة. ومع ذلك، فإنّ هذا الخيار الاستشرافي الإسرائيلي تجاه غزة ليس نسخةً واحدة غير قابلة للتفكيك، بل يشمل بدائل جانبية وسيناريوهات فرعية، على النحو التالي:

أ- الاحتلال الكامل

يعني الاحتلال الكامل من الناحية العسكرية أن تزجّ إسرائيل كامل جيشها وجزءًا كبيرًا من عتادها العسكري في قطاع غزة، لإعادة فرض السيطرة العسكرية العملياتية الميدانية عليه، من أقصاه إلى أقصاه؛ سيطرةً كاملة غير منقوصة، تمامًا كما كان عليه الحال قبل أيلول/ سبتمبر 2005، حين أقدمت إسرائيل على تنفيذ خطة الانفصال أحادي الجانب عن القطاع.

ولا يتوقف هذا الخيار عند أبعاده العسكرية العملياتية فحسب، رغم أهميتها وخطورتها؛ ذلك أنّ آثاره السياسية وتبعاته الاقتصادية وعواقبه الأمنية لا تقل خطورةً وأهمية، ما يجعل دراسة هذا الخيار تستغرق وقتًا وجهدًا كبيرين لدى دوائر صنع القرار الإسرائيلي.

لذلك يجدر بنا تقديم قراءة عملياتية لاستعراض طبيعة هذا الخيار الميداني على الأرض، ومحاولة التعرف إلى أهدافه، ومعرفة دوافعه السياسية والعسكرية والأمنية، وما قد يعترضه من إشكالات وعقبات.

ذلك أنه تتزايد في الأوساط العسكرية والسياسية الإسرائيلية، خاصة من جنرالات الجيش بصفوف الاحتياط ورموز اليمين، الدعوات المتكررة إلى ضرورة إيجاد حل جذري لما يسمونه "معضلة غزة"، المتمثلة في الترسانة الصاروخية والقدرات العسكرية والإمكانيات التسليحية المتطورة، القادرة على إصابة وسط إسرائيل بحالة كبيرة من الشلل التام، بصورةٍ تتضاعف عما كانت عليه في حرب عام 2014، حين أوقفت كبرى شركات الطيران العالمية رحلاتها إلى إسرائيل[10].

يعتقد أصحاب هذه الدعوات "الاستئصالية" أنّ الحلول الجزئية المتمثلة بالحملات العسكرية "الموسمية" كلّ عدة أشهر وأعوام، لن تحلّ مشكلة غزة، بل تزيدها تعقيدًا ومراكمة، وتستفيد حماس منها في تطوير قدراتها العسكرية وخوض مناورات حية، وترفع من شعبيتها بين الفلسطينيين والعرب، بوصفها حركة مقاومة "أذلّت" إسرائيل، رغم التكلفة البشرية الباهظة التي يدفعها الفلسطينيون في غزة عند كل عدوان إسرائيلي.

يرى الإسرائيليون المنظرون لهذا الخيار أنه وإن كلّف إسرائيل أثمانًا بشرية واقتصادية وعسكرية باهظة وثمينة، لمرة واحدة، فإنه يكافئ المكاسب التي ستجنيها من ذلك، ومنها:

---

10 كوبي ميخائيل وأودي ديكل، "تحدي حماس والخيار الأصوب لإسرائيل"، ترجمة مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، 2014/7/7، شوهد في 2019/4/28، في: https://bit.ly/2wdGxSW

- القضاء المبرم على حماس وباقي فصائل المقاومة؛ بحيث لا تبقي لها أثرًا من قوة عسكرية قد تشكل تهديدًا ليس لإسرائيل كاملة فحسب، بل للجبهة الجنوبية المسماة غلاف غزة.
- إرسال رسالة ردع للقوى المعادية لإسرائيل في المنطقة، كحزب الله في لبنان، وسورية، وإيران، تستعيد من خلالها صورتها الردعية التي تآكلت خلال الحروب الأخيرة على غزة بين 2008 و2014، وحرب لبنان عام 2006.
- تكرار نموذج عملية "السور الواقي" عام 2002، التي مثّلت "انتصارًا" إسرائيليًا على المقاومة، من خلال اجتياح كامل للضفة الغربية، ودخولها بيتًا بيتًا، واستباحة مدنها وقراها ومخيماتها، بما شكل إلغاء مؤقتًا لاتفاق أوسلو الذي قسم مناطقها إلى "أ، ب، ج"، والاعتقاد الإسرائيلي الواسع أنه لولا هذه العملية لتواصلت العمليات التفجيرية الفلسطينية حتى الآن[11].
- "التكفير" عن خطيئة الانسحاب الإسرائيلي من غزة، والطي العملي لصفحة اتفاق أوسلو، وإعادة رسم السيطرة الإسرائيلية على جميع الأراضي الفلسطينية، تمهيدًا للحلّ السياسي الذي سيفرض على الفلسطينيين فرضًا، وليس تفاوضًا.

لا يخفي أصحاب هذه الدعوات الإسرائيلية الدامية أنّ هذا الخيار الخطير يحمل مخاطر جمة، على مختلف الصُعد، وفي جميع المجالات:

- يصاب جميع الإسرائيليين بالفزع الشديد من أيّ ذكر أو حديث عن قتلى في معارك مع العدو خارج حدودهم، فكيف إذا دار الحديث عن تقديرات مفزعة، ترصد أعداد القتلى الإسرائيليين المتوقع سقوطهم بالمئات في أحياء غزة وشوارعها وأزقتها، في ظلّ ما تحوزه المقاومة من مقدرات تسليحية فتاكة، كفيلة بأن تجعل من غزة حقول ألغام قابلة للانفجار أمام أي دورية إسرائيلية أو قوة راجلة؟
- ربما لا يقل الخوف والجزع الإسرائيليان في الحديث عن أسرى إسرائيليين محتملين في هذه المعارك الضارية عن الهواجس من الجنود القتلى؛ فإسرائيل الدولة، بأسرها، ما زالت تعيش آثار صفقة التبادل الأولى مع حماس عام 2011، وردود الفعل السلبية الداخلية على استمرار الحركة في أسر أربعة إسرائيليين منذ انتهاء حرب عام 2014.
- يدرك أصحاب هذه الدعوات أنّ إعادة احتلال قطاع غزة بالكامل يعني بالضرورة تحمل مسؤولية الأعباء المعيشية والاقتصادية والإدارية لمليوني فلسطيني هم سكان القطاع، بعد أن تحرّرت منه إسرائيل منذ قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، وهو ما يواجه برفض شبه كامل من مختلف الأوساط السياسية والأمنية والاقتصادية في إسرائيل، في ظل الاحتياجات

11 إلياس حنا، "السور الواقي وخيارات إسرائيل العسكرية"، الجزيرة نت، 2004/3/24، شوهد في 2019/3/28، في: https://bit.ly/2Jx7oCo

اليومية التي يتطلبها سكان القطاع، وما قد يسفر عنه من عدم قدرة إسرائيلية على الوفاء بهذه الالتزامات.

- تعاني إسرائيل بصورة جدية ما تعتبره تشويهًا لصورتها على مستوى الرأي العام العالمي، من حيث اتهامها بارتكاب جرائم حرب، وشنّها الحروب على المدنيين الفلسطينيين، واقترابها من نموذج نظام الفصل العنصري السابق في جنوب أفريقيا، حتى إنّ اسمها بات مقترنًا في الكثير من الأدبيات العالمية بمفردة "الأبارتهايد"، وستكون إعادة احتلال القطاع هدية مجانية على طبق من ذهب لأعداء إسرائيل، الذين سيضيفون جرعة جديدة إلى قائمة اتهاماتهم لها.
- لا تضمن إسرائيل في حال أتمت مهمتها العسكرية بالقضاء على حماس أن تأتي السلطة الفلسطينية لاستلام مهمات الأمور الإدارية والمعيشية في القطاع، لعدم رغبتها في الظهور كما لو أتت على ظهر دبابة إسرائيلية؛ ما يعني تورطًا إسرائيليًا في القطاع حتى إشعار آخر، وهذا يعني عودة إلى الوراء عقودًا وسنوات طويلة.

ب- الاحتلال المؤقت، ثم الانسحاب

يحاول أصحاب هذا الخيار التخفيف من حدّة الخيار السابق الذي يكلف إسرائيل خسائر بشرية وأعباء مادية وانسدادًا سياسيًا؛ ما يجعلهم يهربون إلى خيار أقل تكلفة، وأخف وطأة، وأرخص ثمنًا، وهو الاحتلال المؤقت للقطاع، أو بعض أجزاء منه، ثم الانسحاب منه، متى ما تحققت الحاجة منه.

صحيح أنّ هذا الخيار له قابلية أكثر، وحماسة أكبر، سواء عند الساسة أو العسكر في إسرائيل، لكن الأمور الميدانية قد تكون قابلة للتدحرج، والدخول في متاهة من العمليات العسكرية التدريجية؛ ما قد يورط إسرائيل في المحظور الذي تهرب منه.

ويقتضي هذا النموذج من خيار الاحتلال المؤقت من إسرائيل القيام بتقطيع أوصال قطاع غزة، إلى عدة مناطق متفرقة، شمالًا ووسطًا وجنوبًا، وتبدأ بنشر قواتها العسكرية في داخل كل منطقة على حدة، بمنأى عن المنطقة الأخرى، من خلال منع التواصل الجغرافي والإمداد اللوجستي والدعم العسكري، وهي بذلك تعمل على تحييد باقي الكتائب والألوية والفرق التابعة لقوى المقاومة في المناطق التي لم تشهد بعد اجتياحًا إسرائيليًا[12].

يمكن أن ينجح هذا الخيار بأقل قدر من الخسائر الإسرائيلية لو لم يتوافر عامل أساسي؛ إذ تعلم إسرائيل بوجود شبكة أنفاق للمقاومة مترابطة تحت الأرض، ويتحدث بعضهم عن غزة أخرى تحت الأرض، توصل شمالها بوسطها، ووسطها بجنوبها، وربما شرقها بغربها، ما يعني ألا تكون الطريق

12 عمير ربابورت، "سبع ملاحظات أمام جولة القتال في غزة"، **يسرائيل ديفينس**، 2018/6/1، شوهد في 2019/4/9، في: https://bit.ly/2HeTxel (بالعبرية)

معبدة أمام الجيش الإسرائيلي ومركباته وحاملات جنده، في ظل استعدادات المقاومة، وجاهزيتها لهذا الخيار العسكري الإسرائيلي.

لقد مثلت الأنفاق سلاحًا استراتيجيًا تحوزه المقاومة في غزة، كفيلًا يضمن لها أن تكبد إسرائيل خسائر بشرية باهظة في جنودها بين قتلى وأسرى؛ ما يعني المزيد من تورطها في القطاع، ومن ثمّ العودة إلى الخيار الأول، وهو احتلاله بالكامل، الذي تحسب له ألف حساب.

وتأخذ المؤسسة العسكرية الإسرائيلية مخاوف هذا الخيار في الاعتبار، لكنها قد لا تعني مانعًا نهائيًا من دون أن تذهب في اتجاهه، رغم تبعاته وتكلفته الباهظة، إن تزامنت جملة من الاعتبارات الداخلية الإسرائيلية، أو الخارجية الفلسطينية والإقليمية.

2. الخيار الثاني: الانفصال الكامل

منذ أن قرّرت إسرائيل الانسحاب من غزة ضمن خطة الانفصال أحادي الجانب عام 2005، بقيت بعض الارتباطات القائمة مع القطاع، ولا سيما في القضايا الخدماتية والحياتية، كالمياه، والكهرباء، والبنى التحتية، والمعابر التجارية، والعلاج والطبابة، والتصدير والاستيراد، وغيرها. وقد شكّل هذا الإبقاء على ما يمكن وصفه بالحبل السري بين غزة وإسرائيل عدم إتمام لخطة الانفصال، فبدا شارون كما لو أخرج قواته من قلب غزة، وأبقاها على حدودها، وحين خرج آخر جندي من بوابة كيسوفيم وسط القطاع في اتجاه إسرائيل، لم يلق بالمفاتيح لأهل غزة، بل أبقاها بيديه، وربما كان ذلك لاعتبارات إسرائيلية، لإبقاء السيطرة على القطاع، وعدم منح الفلسطينيين الحرية الكاملة، والسيادة على مواردهم الطبيعية، ولذلك بقيت عملية الانسحاب منقوصة غير كاملة[13].

وقد شهدت الأسابيع والأشهر الأخيرة نشر عدد من المشاريع الإسرائيلية والخطط التي تقدم بها بعض الوزراء والباحثين الإسرائيليين، وتدور معظمها في مسألة إتمام الانفصال عن القطاع، سواء من خلال إلحاقه بمصر، وهو الخيار الذي سنتناوله لاحقًا، أو من خلال إقامة جزيرة مائية على شواطئ غزة، أو لسان بحري يشبه الرصيف الذي يصل بين غزة وقبرص في قلب البحر المتوسط.

وبغض النظر عن التفاصيل الدقيقة والفنية لهذه المشاريع، فإنها كانت تصطدم في العادة بالمعارضة الصارمة من طرفين:

---

13 عاموس يدلين وغلعاد شير، "12 عامًا على الانفصال عن غزة: مكاسب وإخفاقات"، نشرة **مباط عال**، معهد أبحاث الأمن القومي، تل أبيب، نشرته جريدة **الأيام** الفلسطينية في 2017/8/10، شوهد في 2019/4/23، في: https://bit.ly/2HHA1JE

- ترى أجهزة الأمن الإسرائيلية، ولا سيما جهاز الأمن العام "الشاباك"، في هذه المشاريع أنبوب الأوكسجين الذي يعوض حماس عن شبكة الأنفاق التي دمرتها مصر على حدود رفح-سيناء، وأمدّت حماس بمختلف أنواع الأسلحة والقدرات العسكرية والإمكانيات التسليحية. ومن ثمّ، فإنّ حماس قد ترى في هذا الميناء أو الرصيف أو الجزيرة، من وجهة نظر "الشاباك" بديلًا تعوض ما فقدته في السنوات الماضية من تهريب المعدات اللوجستية، من خلال داعميها الذين سيستغلون هذه المنافذ أيما استغلال.
- وترى الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أنّه إذا كانت الأنفاق وفرت لحماس بعض القذائف والتقنيات العسكرية منحتها قدرة لبناء ترسانة صاروخية ومقدرات تسليحية يحسب لها حساب، فإنّ الميناء أو الرصيف البحري أو اللسان المائي، أيًا كان مسماه، ورغم الرقابة الإسرائيلية والدولية عليه، ستسعى حماس من خلاله لنقل المزيد من المعدات والوسائل المتطورة من بعض دول المنطقة.
- تخشى بعض الأوساط السياسية الإسرائيلية ذات التوجهات اليمينية أن تشكل غزة لاحقًا كيانًا سياسيًا مناهضًا لإسرائيل، يمتلك جميع أركان الدولة والكيان السياسي، وهذه المرة بموانئ بحرية إلى العالم الخارجي، رغم وجود رقابة أمنية صارمة على الداخل والخارج من غزة وإليها، ما يجعل إسرائيل محاطةً بمزيد من الكيانات المعادية لها، وتتربص بها، بجانب سورية ولبنان.

وفي الوقت ذاته، ترى أوساط إسرائيلية أخرى أنّ منح غزة هذا المنفذ البحري نحو العالم الخارجي قد يمهد الطريق لتخلص إسرائيل من تحمل أعبائها المالية والإدارية والمعيشية، ويعمل على استكمال خطأ شارون في عدم إتمام خطة الانفصال عن غزة.

صحيحٌ أنّ الموانع الأمنية قد تحول دون إبرام مثل هذه الحلول المتعلقة باستكمال الانفصال عن غزة، لكن هناك دوافع سياسية إسرائيلية تريد التمهيد لإقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة، بما يتماشى مع التوجهات السياسية الجارية للإدارة الأميركية فيما يسمى "صفقة القرن"، وتقوم بالأساس على أن منشأ الدولة الفلسطينية بصورة نهائية في غزة[14]، وبعض ما يتبقى في الضفة الغربية، بعد استقطاع المستوطنات والطرق الالتفافية والتجمعات الاستيطانية.

لكن هناك إجراءات وخطوات ذات طابع إداري لوجستي، تتقاطع مع قرارات سياسية محلية فلسطينية وإسرائيلية وإقليمية ودولية، قد لا تجعل الطريق الإسرائيلية معبدة في اتجاه تطبيق هذا الخيار، على النحو التالي:

---

14 "تفاصيل مذهلة حول مستقبل غزة ضمن صفقة القرن"، سما الإخبارية، 2018/6/24، شوهد في 2019/4/26، في:
https://bit.ly/2JXhhZ9

- الفلسطينيون ليسوا على قلب رجل واحد فيما يتعلق بمدى واقعية هذا الطرح، وهناك جملة من الهواجس والمخاوف الفلسطينية أن يكون هذا الحل ذو المدخل الإنساني المعيشي ذا دوافع سياسية، ذات طابع استراتيجي، تريد التخلص من حل الدولتين للشعبين. ولم تبق هذه الهواجس الفلسطينية حبيسة الصدور؛ فقد أعلنت فصائل فلسطينية رئيسة، تقودها حركة فتح، العمود الفقري للسلطة الفلسطينية، أنها ضد هذا الخيار؛ لأنه يعمل على تثبيت الانقسام الفلسطيني القائم عمليًا منذ عام 2007، ولذلك تريد هذه القوى التعامل مع الملف الفلسطيني عمومًا، وأزمة غزة خصوصًا، ضمن رزمة واحدة، بعيدًا عن تقسيم المقسم أو تجزئة المجزأ. وتشعر حماس أنّ أزمتها تتفاقم في القطاع في ظلّ فرض الحصار الإسرائيلي، وزيادة العقوبات التي أعلنتها السلطة الفلسطينية منذ عام 2017 لإجبار الحركة على تسليم القطاع، ما قد يجعلها تقبل بأي حلول مؤقتة، تحت يافطة الاحتياجات الإنسانية كما حصل في تفاهماتها مع إسرائيل في تشرين الأول/ أكتوبر 2018 بوساطة مصر وقطر والأمم المتحدة، كي تمنحها طوق النجاة للحيلولة دون انفجار الأوضاع في غزة، من غير أن يعني أنها متساوقة مع المقاصد الإسرائيلية النهائية.
- الإقليم العربي وتحديدًا مصر، معنيٌّ أكثر من سواه بعدم إخلاء مسؤولية إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويصرّ أن تبقى إسرائيل المسؤولة عن توفير احتياجات الفلسطينيين في القطاع ومتطلباتهم، أو على الأقل تمكين السلطة الفلسطينية من العودة إلى غزة، بأي طريقة كانت، وتخشى أن تكون لإسرائيل نيات مستقبلية متعلقة بتوريطها في غزة، كما سيأتي الحديث لاحقًا.
- المجتمع الدولي وإن كان يتفهم الأزمة الإنسانية المتفاقمة في القطاع، ويبذل جهودًا مضنية للحد من انفجار الوضع المعيشي، سواء من خلال دول محددة أو منظمات دولية إغاثية، فإنه لا يبدي تشجعًا كبيرًا أو تحمسًا مرتفع الوتيرة في اتجاه هذا الحل الإسرائيلي بالانفصال النهائي عن القطاع، من دون أن يكون للأمر ترتيبات سياسية معينة. فما زال المجتمع الدولي، باستثناء الولايات المتحدة الأميركية، يبدي اقتناعًا كاملًا بحلّ الدولتين للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي؛ ما يجعله مصرًا على الإبقاء على ربط قطاع غزة بالضفة الغربية، بحيث يشكلان معًا، ومعًا فقط، النطاق الجغرافي للدولة الفلسطينية القادمة، ويجعل الأسرة الدولية (الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وروسيا، والدول العربية، وباقي مسميات المنظمات الدولية) غير متشجعة لهذه الحلول الانفرادية الخاصة بغزة، رغم تفهمها للمأساة الإنسانية الحاصلة في القطاع. وتبقى الولايات المتحدة وحيدة، وربما مع إسرائيل، متحمسة لإيجاد حلول مؤقتة ذات بعد إنساني لأزمة غزة المعيشية، قد تضمن أبعادًا سياسية، بالتزامن مع وصول الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وفرضه جملة قرارات وخطوات تحرق سنوات ضوئية من الصراع، على أنها عابرة، وليست دائمة، مع

أن هذه السياسة عملت، وما زالت تعمل، على طي ملفات كبيرة من هذا الصراع، كالقدس واللاجئين والضفة الغربية، وقد لا يتبقى ما يمكن أن يتفاوض عليه الجانبان، الفلسطيني والإسرائيلي، في مرحلة ما بعد ترامب؛ فالتاريخ لا يعود إلى الوراء.

3. الخيار الثالث: إلحاق غزة بمصر

في غمرة البحث الإسرائيلي عن الحلول السياسية والخيارات المعيشية والبدائل الاستراتيجية والسيناريوهات الأكثر ترجيحًا لمستقبل الوضع في قطاع غزة، وحين تتم المفاضلة بين هذه الحلول والخيارات والسيناريوهات، تأخذ إسرائيل في الاعتبار أقلها تكلفة وأخفها ضررًا وأكثرها فائدة.

ولم يغب خيار إعادة الوصاية المصرية على قطاع غزة عن إسرائيل منذ تنفيذ خطة الانفصال أحادي الجانب، بصفتها إحدى الجهات التي من المتوقع أن تستلم مفاتيح القطاع، ولا سيما بعد إحكام حماس سيطرتها عليه أواسط عام 2007، وإعلان إسرائيل أنّ القطاع بات كيانًا معاديًا لا تتعامل معه؛ ما ولد الفكرة بأن تكون مصر في الواجهة، وتتعامل مع حماس مباشرة.

واليوم، بعد انسداد أفق المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس من جهة، ووصول الأمور في مباحثات التهدئة بين حماس وإسرائيل إلى طريق متعثر من جهة ثانية، وتزايد الأحاديث الإسرائيلية عن إمكان تنفيذ عملية عسكرية كبيرة في القطاع تؤدي إلى القضاء على حماس، وإسقاطها نهائيًا، من جهة ثالثة، خرجت في إسرائيل فكرة إعادة قطاع غزة إلى الإدارة المصرية من جديد[15].

قد لا يكون التوجه الإسرائيلي يقضي بالضرورة العودة إلى ما قبل عام 1967، من حيث السيطرة المحكمة عسكريًا وأمنيًا وإداريًا للسلطات المصرية على قطاع غزة، لأمور مهمة:

- تغير الظروف الأمنية والأوضاع الميدانية في قطاع غزة عما كان عليه الوضع قبل خمسين عامًا؛ فلم تعد غزة هي ذاتها، لا سكانًا ولا منظمات ولا قدرات، بل طرأت تغيرات جوهرية وكبيرة على صعيد البنية السكانية والديموغرافية والتنظيمية والعسكرية.
- تقدر إسرائيل جيدًا أنّ إمكانية تطويع الإرادة الفلسطينية في غزة للسياسة المصرية ليست ميسرة إلى هذا الحد، سواء بسبب الخلافات الفكرية والأيديولوجية بين حماس المسيطرة على غزة والسلطات المصرية في القاهرة، أو في ظلّ التباين الشاسع في المواقف السياسية بينهما، فمصر وإسرائيل تريان في بعضهما صديقين، وربما حليفين، في حين أنّ علاقة القاهرة بحماس اضطرارية وليست طوعية، بحكم دكتاتورية الجغرافيا، والمصالح الأمنية المؤقتة، وكذلك

15 عاموس غلعاد، "لا لاحتلال غزة، يجب إضعاف حماس"، **إسرائيل اليوم** (عبري)، 2018/5/31، شوهد في 2019/4/18، في: https://bit.ly/2QhsIfB

فإن ما يربط حماس بإسرائيل لا يتسم إلا بالعداء والمواجهة. وقد لا يقدم هذا التوصيف حلًا سحريًا للمعضلة الأمنية الإسرائيلية تجاه غزة، لأنّ العلاقة القائمة بين حماس ومصر تشهد حالة من التذبذب وعدم الاستقرار، وتخضع عادة لاعتبارات ومعايير مصرية أكثر من كونها فلسطينية؛ الأمر الذي يجعل حماس في حالة ريبة وتشكك من أي تفاهمات مصرية - إسرائيلية تخص غزة.

- الدافعية المصرية للعودة لقطاع غزة تقترب من الصفر؛ فالمصريون، وهذا بعلم قطاعات واسعة من الإسرائيليين، ليسوا متحمسين كثيرًا للعودة بالأمور عقودًا طويلة إلى الخلف، وليسوا معنيين كثيرًا بالعودة إلى الوراء حين كانوا مسيطرين على قطاع غزة في المرحلة التي سبقت اندلاع حرب عام 1967، لأنّ مصر ترى في غزة عبئًا اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا، ولا تريد إضافة أحمال إلى أحمالها المثقلة بالأساس.
- تدرك إسرائيل توافر رغبة مصرية في حل مشكلة غزة المتفاقمة، خشية من أن تلقي بظلالها السلبية على الحدود المجاورة لها. ورغم الرغبتين المصرية والإسرائيلية، فلا يبدو أنهما استطاعتا تجاوز الموقف الحاد الصارم للسلطة الفلسطينية الرافض لإجراء أي تحسينات في غزة عبر تجاوزها، والقفز عنها، من خلال توقيع اتفاقيات ثنائية بين حماس وإسرائيل برعاية مصرية أو أممية؛ الأمر الذي وجد ترجمته في محاولة إحباط وعرقلة جهود التوصل لتهدئة أمنية في عامي 2018 و2019.
- رغم حالة الضعف المحيطة بالسلطة الفلسطينية، سياسيًا وماليًا، لكنها كما يبدو تملك أوراق قوة تلوح بها أمام إسرائيل، يقف على رأسها التنسيق الأمني بين أجهزة أمن الجانبين. وقد لوحت أكثر من مرة بإمكانية وقف هذا التنسيق، رغم صعوبة ذلك، لكن الإسرائيليين يعتقدون أنّ استمرار تنسيقهم الأمني وعلاقتهم القائمة مع السلطة الفلسطينية، بعيدًا عن حالة الجمود السياسي أبقى لهم وأكثر جدوى من إنجاز تسوية مع حماس، قد تشمل موافقة على إشراف مصري على القطاع، بعيدًا عن التوافق مع السلطة الفلسطينية.
- لا يثق الإسرائيليون بسواهم عند حفظ أمنهم، حتى لو كانت هناك علاقات أمنية وثيقة مع المصريين؛ لأنّ الشواهد على هذه الخروقات كثيرة، كما هو الحال في سيناء والحدود الجنوبية لإسرائيل، وظهور تهديدات تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية. صحيح أنّ هناك تنسيقًا أمنيًا وتعاونًا عملياتيًا عالي الوتيرة بين القاهرة وتل أبيب، لكن الأخيرة لم تكتف بذلك، ونفذت بنفسها عمليات قصف جوي في قلب سيناء، على مرأى ومسمع من القوات المصرية، وربما بعلم مسبق منها. واليوم الوضع الأمني في غزة أكثر خطورة وحساسية، سواء بسبب امتلاك حماس قدرات عسكرية أكثر مما هو متوافر للجماعات المسلحة في سيناء، أو بسبب عدم وجود مسافة

جغرافية واسعة بين غزة والمستوطنات الجنوبية؛ ما يجعل خطرها أكثر وتكلفتها أغلى، أو في ظل التعقيدات السياسية الحاصلة في المشهد الفلسطيني.

وربما يعيد التفكير الإسرائيلي مجدّدًا في الحديث عن إلقاء غزة في الحضن المصري، ما أفصح عنه عدد من الجنرالات الإسرائيليين خلال وعقب تنفيذ خطة الانفصال عن غزة في عام 2005، حين كان يتم تسويق هذه الخطة من خلال تحميل مصر مسؤولية الإشراف على شؤون غزة. صحيح أنّ الفكرة آنذاك لم تجد رواجًا في الأوساط الفلسطينية والإسرائيلية لأسباب عديدة، ذاتية وموضوعية، لكن تطورات السنوات والأشهر الأخيرة في القطاع أخرجت هذه الخطة من أدراج المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

يعتقد الإسرائيليون أنّ هذا الخيار الخاص بإعادة غزة للإدارة المصرية دوافعه اقتصادية ومعيشية بالدرجة الأولى؛ وفي ضوء ذلك بدأت تخرج التصريحات الدولية التي تتحدث عن إقامة مشاريع اقتصادية واستثمارية خاصة لسكان قطاع غزة، شرط أن يكون مقرها في سيناء المصرية، وهو ما يعني نقل مفاتيح السجن الغزي هذه المرة، من السجان الإسرائيلي إلى المصري، مع منح الأخير حوافز مالية هائلة، تجعله أكثر تقبلًا لاستيعاب المسألة الغزية تحت شعار المساهمة في حل الأزمة الإنسانية.

وقد شهدنا في الآونة الأخيرة موافقة إسرائيلية لافتة على تزويد مصر لغزة بالبضائع التموينية والاحتياجات المعيشية من خلال معبر رفح الخاص بحركة الأفراد، والطريق الجانبي له، بعيدًا عن معبر كرم أبو سالم الرئيس؛ وهو ما در على موازنة الحكومة في غزة، التي تديرها حماس، أموالًا جديدة، وأعطى مؤشرًا إيجابيًا على إمكانية تطوير هذه الفكرة لتصبح العلاقات التجارية المصرية الفلسطينية في غزة مباشرة، من دون وسيط إسرائيلي.

4. الخيار الرابع: عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة

ابتداءً، جاء ترحيل هذا الخيار إلى الترتيب الأخير؛ كون التوجه الإسرائيلي يقضي بإبقاء الانقسام الفلسطيني حقيقة قائمة إلى إشعار آخر، وهي مستفيدة من هذه الحالة غير السوية في الساحة الفلسطينية، وبذلت، وما زالت تبذل، جهودًا كبيرة سياسية وأمنية واقتصادية من أجل ترسيخ هذا الانقسام بين الفلسطينيين، سياسيًا بين حماس وفتح، وجغرافيًا بين الضفة الغربية وقطاع غزة، واجتماعيًا بين سكان المنطقتين.

يعتقد الإسرائيليون أنّ الخيار المتمثل بإعادة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة يعتبر آخر الخيارات الإسرائيلية؛ لأن ذلك يعني وضع حد لحالة التدهور في المشهد السياسي الفلسطيني، بعكس الرغبة الإسرائيلية، لكن هذا الخيار تحول دون تطبيقه العديد من التحديات والعقبات[16].

16 "وزراء إسرائيليون يعارضون عودة عباس إلى غزة"، موقع روسيا اليوم، 2018/8/14، شوهد في 2019/5/2، في: https://bit.ly/30BglzR

ولا يبدو أنّ هذا الخيار عليه إجماع إسرائيلي، على النحو التالي:

- التوجه السائد في الحكومة الإسرائيلية التي تم تشكيلها بعد انتخابات نيسان/ أبريل 2019، وأفرزت ائتلافًا يمينيًا متطرفًا يدعو إلى تأبيد الانقسام الفلسطيني، ويؤيد إبقاء الوضع القائم في غزة على حاله. وهناك أغلبية وزارية لا تطالب بعودة السلطة الفلسطينية للقطاع، بل إنها مستعدة لإجراء مفاوضات غير مباشرة مع حماس، التي تناصبها العداء، وتعلن عن رغبتها في القضاء عليها، في وقت تستمر القطيعة السياسية مع السلطة الفلسطينية، التي تعلن استعدادها للعودة للمفاوضات معها، على الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية.
- هناك توجه أشدّ يمينيةً في الحكومة الإسرائيلية، وإن كان لا يمثل أغلبية، يرى أنّ بقاء السلطة الفلسطينية حتى في الضفة الغربية، خطأ يجب تصحيحه، فكيف والحال بطلب إعادتها إلى غزة. ويدعو هذا التوجه إلى التخلص منها نهائيًا، والعودة بالأمور لما كانت عليه قبل توقيع اتفاق أوسلو، وإنشاء السلطة الفلسطينية، أي إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، من خلال نموذج الحكم الذاتي وروابط القرى.
- لعل من الأصوات الإسرائيلية القليلة المطالبة بعودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع تلك الموجودة في المعارضة الإسرائيلية، حزبا العمل وأزرق - أبيض وميرتس وبعض النخب الإعلامية والبحثية، لكنها ليست ذات تأثير في المشهد السياسي ودوائر صنع القرار.
- تبدو السلطة الفلسطينية أشدّ الأطراف رغبة في العودة للسيطرة على غزة، على الأقل من الناحية السياسية، لاستعادة زمام المبادرة من حماس، والمحافظة على الوحدة الجغرافية للكيان السياسي، وترسيخ صورتها بوضعية الممثل الشرعي والوحيد لكل الشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجوده؛ حيث دأبت إسرائيل على تذكير السلطة بأنها لا تمثل سكان غزة، لأنها لا تسيطر هناك.
- ترى إسرائيل أنّ عودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة لن تكون قرارًا تلقائيًا فوريًا، بقدر ما يكون الأمر متوقفًا على اعتبارات تخص الجانبين الأساسيين، حماس وإسرائيل، في ظل حالة الضعف التي تحيط بالسلطة.
- حماس من جهتها ليست في وارد الترحيب التلقائي والفوري بعودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع، وهو ما تعلمه إسرائيل وتدركه؛ لأنّ الحركة أقامت لنفسها بنية عسكرية وترسانة تسليحية كبيرة، بينما تعلن السلطة الفلسطينية صباح مساء، تصريحًا وليس تلميحًا، أنها بصدد وضع يدها على كل سلاح غير سلاحها الرسمي، ما قد يكبح جماح أي خطة سياسية متفق عليها للعودة إلى غزة.

المفارقة اللافتة أنه بينما تواصل السلطة الفلسطينية إعلان اشتراطها أي عودة لها إلى غزة بوجود سلاح واحد، يعني إلغاء أي سلاح آخر، فإنّ إسرائيل لم تعد تتحدث عن نزع سلاح حماس كليًا وباقي الفصائل، وتراجع المطلب الإسرائيلي ليكون وقف تزود هذه الفصائل بالأسلحة الثقيلة، وعدم تطوير قدراتها العسكرية، بعد قناعتها العملياتية أنّ هذا شرط تعجيزي لن يؤدي في النهاية إلى تحقيق تسوية في القطاع، رغم أنه أصبح طلبًا موافقًا عليه دوليًا عقب الحرب الإسرائيلية الأولى على غزة 2008-2009.

خاتمة

تشكل هذه القراءة الاستشرافية للخيارات الإسرائيلية تجاه قطاع غزة حصيلة للنقاشات التي شهدتها دوائر صنع القرار ومراكز البحث ومخازن التفكير في إسرائيل خلال السنوات السابقة، وتحديدًا منذ الانسحاب الإسرائيلي من القطاع عام 2005، وحتى كتابة هذه الورقة.

ولا يعني ما سبق أنّ هذه الخيارات الاستشرافية الإسرائيلية للتعامل مع التحدي الذي تمثله غزة هي الوحيدة والحصرية، التي ليس لها بدائل أخرى، فقد تكون هناك أفكار أخرى خارج الصندوق، كما يقولون، لكن الواضح أنّ السيناريوهات التي انشغلت بها هذه الدراسة تشكل عصارة التفكير الإسرائيلي طوال الأعوام الماضية، ولكل منها كما رأينا إيجابيات وسلبيات، فرص ومخاطر.

من الأهمية القصوى تأكيد أنّ هذه البدائل الإسرائيلية، وإن اختلفت بمسمياتها وبعض تفصيلاتها، فإنها تعبّر بصدق عن حجم الأزمة الإسرائيلية المتمثلة في عدم وجود حل سريع وغير مكلف لأزمة غزة.

صحيح أنّ غزة لا تكاد ترى بالعين الإسرائيلية المجردة، بالنظر إلى باقي التهديدات الأمنية الوشيكة بإسرائيل، لكن قوتها كما يقولون في ضعفها، ولعل اقتراب المسافات الجغرافية بين غزة وإسرائيل من النقطة صفر، يجعلها على تماس يومي بالتطورات والأحداث الإسرائيلية، مؤثرة ومتأثرة.

ومع ذلك، فربما لا تمتلك إسرائيل، بمستوييها السياسي والعسكري، خيارًا مرجحًا مئة في المئة لحل المعضلة القائمة في غزة، رغم ما تبذله عقولها وأدمغتها في العثور على أفضل الحلول، وإن شئت، أقلها تكلفة، وأخفها ضررًا.

مع العلم أنّ السياسة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة، وتحديدًا اليمين الذي يقوده رئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو، باتت "تقدّس" الأمر الواقع، وتفضل إدارة الأزمة مع الفلسطينيين، ولا سيما في غزة، من دون الذهاب إلى وضع الحلول المتفق عليها معهم موضع التنفيذ، رغبةً من إسرائيل في عدم دفع استحقاقات هذه الحلول.

كل ذلك يجعل الخيارات الاستشرافية الواردة في متن هذه الدراسة ذات فرص متقاربة بالتحقق أو الإخفاق، ويبقى الميدان القائم بين الجانبين على حدود غزة هو الذي قد يرجح خيارًا على آخر؛ بالنظر إلى التطورات الأمنية التي قد تسفر عن الاحتكاكات القائمة بين حماس وإسرائيل.

المراجع References

العربية

- أبو عامر، عدنان. **الحرب الإسرائيلية الثالثة على غزة: الأسباب، اليوميات، النتائج**. الرياض: دار البيان، 2014.
- ترجمان، شلومو سامي (القائد الأسبق للمنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي). "الحياة على حافة الهاوية: إسرائيل وقطاع غزة". **تحليل السياسات.** معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. 2018/6/27. في: https://bit.ly/2HUrhQD
- المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان. **غزة ... مئة ألف ساعة من العزل**. جنيف: 2017.
- ميخائيل، كوبي وديكل أودي. "تحدي حماس والخيار الأصوب لإسرائيل". ترجمة مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية. 2014/7/7. في:https://bit.ly/2JKqG7j

الأجنبية

- Nevo, Brand. Pnina, Shuker & David Siman-Tov. "The March of Return: Operative Achievement and Strategic Failure." Tel Aviv University. *INSS Insight*. no. 1063. 30/5/2018. at: https://bit.ly/2WWfCXJ

ترجمات

Translations

شابتاي شوفال | *Shabtai Shoval

ترجمة: هيئة التحرير | Translated by: Editorial Board

استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي لعام 2030

Israel's National Security Strategy for 2030

ملخص: تعرض هذه الورقة للتصوّر الاستراتيجي للأمن القومي لعام 2030 الذي وضعته الحكومة الإسرائيلية في عام 2018. وتقوم هذه الاستراتيجية على صوغ السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بتحولات الموقف الأميركي لمصلحة إسرائيل، في ظلّ حكم الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وتضاعف مكانة الولايات المتحدة بصفتها قوة عظمى في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا، مقابل تعزّز مكانة روسيا بصفتها قوة عظمى في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وكذلك على المستوى العالمي، والعودة إلى ساحة عالمية ثنائية القطب. كما تعرض لسيناريوهات كشف إيران (الذي سيكون بشكلٍ مفاجئ نسبيًا) عن قدراتها النووية، ولسيناريوهات التسوية مع السلطة الفلسطينية في مرحلةٍ ما بعد أبو مازن، والتسوية الضمنية المؤقتة مع حركة حماس، وأخيرًا، لسيناريوهات استمرارية الأنظمة التي تحكم الدول التي تتعامل سريًّا أو بشكل شبه علنيّ مع إسرائيل.

كلمات مفتاحية: إسرائيل، الأمن القومي، السيناريوهات المستقبلية، فلسطين.

Abstract: This paper discusses the strategic vision for national security in 2030 that the Israeli government adopted in 2018. This strategy is based on constructing future scenarios for transformations in US support for Israel under Trump and the weakening of the US's great power status in the Middle East and Europe vis-à-vis the position of Russia in the same region and globally, and the return to a bipolar world. It also considers scenarios in which Iran might surprisingly uncover its nuclear capabilities, in which it arrives at a settlement with a post-Abbas Palestinian authority, a temporary settlement with Hamas, and finally, scenarios for the perseverance of governing regimes that currently deal with Israel whether openly or in secret.

Keywords: Israel, National Security, Future Scenarios, Palestine.

* Shabtai Shoval, "Israel's National Security Strategy for 2030," Israel Defense, 11/9/2018, accessed on 2/2/2019, at: https://bit.ly/2B2TUaY

مقدمة

قدّم مؤخرًا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى الحكومة الإسرائيلية تصوّرًا استراتيجيًا للأمن القومي لعام 2030. وبحلول ذلك العام، سيبلغ نتنياهو من العمر 81 عامًا. ونظرًا إلى الوضع السياسي الحالي المؤسف، وغياب المتنافسين المتساوين من حيث المكانة، إضافة إلى القيود الديموغرافية، قد يبقى نتنياهو في السلطة، أو يُعاد انتخابه رئيسًا للوزراء حتى في عام 2030.

في حال أقدمنا على بلورة توقّعات بشأن الأسُس التي ستُبنى عليها عقيدة الأمن القومي في المستقبل، فهل ستختلف عن الأفكار التي جرى تقديمها إلى الحكومة؟

تُشكّل عملية صوغ السيناريوهات المستقبلية إحدى مهمات قسم المراقبة في مديرية الاستخبارات التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، الذي يعمل بشكل مستقل عن قسم التحليل في المديرية. وقد يتعرّض أي تحليل أو جهاز بحث، يقدّم توقعات قصيرة المدى في ما يخصّ منطقة الشرق الأوسط، للتشكيك وتبيان خطئه؛ بل قد يُصاب بأكثر من ذلك، في حال وصل نطاق التوقّعات إلى 12 عامًا في المستقبل. يعدّ البعد الزمني المتوقّع في مثل هذه التنبؤات أمرًا غاية في الأهمية. غير أنّ التفكير "المبنيّ على السيناريو" أمرٌ حيوي في عملية التداول في استراتيجية الأمن القومي. ويمكننا إظهار مدى أهمية السيناريوهات المتعلّقة باستراتيجية الأمن القومي من خلال التطرّق إلى مسألة توافر القدرة النووية لإيران.

لنفترض أن مؤسسة الدفاع تستعد لمواجهة إيران في عام 2030، وستبدو مواجهة إيران آنذاك على غرار تلك المعتمدة اليوم، إذا اعتبرنا أنّ إيران لم تكن قد اكتسبت قدرةً نووية، وإذا افترضنا وجود نظام مشابه للنظام الحالي. غير أنّ مهمة هذه المواجهة ستختلف جذريًا إذا افترضنا أن إيران باتت تمتلك قدرة نووية. في هذه الحالة، يتغير ميزان القوى بين إسرائيل وإيران. وهناك احتمال لأن تعمد إيران، متذرّعةً بالمظلّة النووية، إلى نشر فرق بريّة بما في ذلك عناصر مدرّعة، في العراق وسورية. في السيناريو الأول، يجب على إسرائيل، قبل كل شيء، أن تعزز قوتها الجوّية، بينما في السيناريو الثاني سيجد جيش الدفاع الإسرائيلي نفسه مجبرًا على مواجهة تهديد بري جديد وخطر تتعرّض له الدولة، ما سيعزّز أهمية القدرات العسكرية المدرّعة الإسرائيلية. وفي مثالٍ آخر، إذا استلمت جماعة الإخوان المسلمين مقاليد السلطة مرة أخرى في مصر، سيعيد الوضع الجديد إحياء النقاش بشأن نشر القوات البرية لجيش الدفاع الإسرائيلي، وتعزيز قدرات إسرائيل الدفاعية في النزاعات المسلحة بين الدول.

إنّ سيناريوهات مثل سيناريو امتلاك إيران قدرات نووية، أو تسلّم جماعة الإخوان المسلمين زمام الحكم في مصر مرة أخرى، أو تفكّك النظام الهاشمي في الأردن، ليست سيناريوهات مستحيلة. ففي الوقت الذي لا يشكّل اندلاع انتفاضة ثالثة [في الضفة الغربية] و"الإرهاب الفلسطيني" تهديدًا لإسرائيل

من الناحية الاستراتيجية، سيكون للتغّيرات الجيوسياسية التي لا تدخل ضمن السيطرة الإسرائيلية تأثير حاسم في قدرة إسرائيل على مواجهة التهديدات.

بغضّ النظر عن البعد المتوقّع، يمكننا تناول بعض هذه الاتجاهات التي قد يكون احتمال حدوثها مرتفعًا، بصفتها اتجاهات يجب على إسرائيل مواجهتها في سياق استراتيجية الأمن القومي التي تختارها.

الولايات المتحدة الأميركية: العودة إلى ساحة عالمية ثنائية القطب

صحيح أن الرئيس دونالد ترامب "جيّد لليهود"، لكنه ليس بالدرجة نفسها في ما يتعلّق بمكانة الولايات المتحدة الأميركية عالميًا. وحتى لو بقيَ ترامب في البيت الأبيض ولاية ثانية، فلن تتجاوز مدّة إدارته في الحكم رسميًا عام 2024. ويسهل القول إنّ ترامب "جيّد لليهود"، خصوصًا في ما يتعلق بالنزاع مع إيران؛ إذ أدّى إلغاء الولايات المتحدة خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية JCPOA إلى أن تبقى إيران أسيرةً لالتزاماتها تجاه الأوروبيين (ما يُبطئ التقدّم الإيراني في مجال تطوير الأسلحة النووية) من جهة، لكنها باتت مرغمة أيضًا على قبول العقوبات الاقتصادية الأميركية الصارمة من جهة أخرى. أمّا في ما يتعلق بقضية القدس، فلم يساعد الرئيس ترامب في هذا المجال، بل قد يتسبّب في بعض الأضرار.

تقوّضت مكانة الولايات المتحدة تجاه حلفائها، تمامًا كما المنفعة العائدة على إسرائيل، وذلك من خلال عزلة الحلفاء وتفادي المواجهة مع روسيا على المستوى الدفاعي. وخيّم على علاقات الولايات المتحدة بحلف شمال الأطلسي (الناتو) والدول الأوروبية والصين جوٌّ متلبّدٌ بالأزمات. وبحلول نهاية ولاية الرئيس ترامب الأولى، من المتوقّع أن تشهد هذه العلاقات المزيد من التدهور. وإذا أُعيدَ انتخاب الرئيس ترامب لولاية ثانية، فلا شكّ في أن مسألة إلغاء الاتفاقات والتخلّي عن التحالفات والحروب التجارية واعتماد سياسة غير واضحة وجامحة، ستُفاقم تدهور العلاقات المتوتّرة بين الولايات المتحدة والدول الغربية والصين. وستشهد العزلة الصارمة التي فرضها الرئيس ترامب تجاه الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة تداعيات على فترة الانتعاش المتوقّعة عندما يحلّ رئيس آخر محلّه (وفقًا لقانون "حركة الرقّاص" Law of pendulum، أي انتخاب رئيس ديمقراطي).

سيواجه خلف الرئيس ترامب في البيت الأبيض صعوبة في استرجاع مكانة الولايات المتحدة بصفتها قوة عظمى في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا. وخلافًا للعدائية التي تحكم العلاقات بين إدارة ترامب وحلفاء الولايات المتحدة، يبدو أنّ ترامب ضعيف ومتوارٍ عن الأضواء، مقارنة بروسيا. ومن الواضح أنّه يبذل

المستحيل لتفادي أي مواجهة جدّية مع روسيا. وقد يكون لتلك العوامل كلّها تأثيرٌ سلبي في قوة الولايات المتحدة بصفتها قوة عالمية، في حين تتعزّز مكانة روسيا بصفتها قوة عظمى في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وكذلك على المستوى العالمي. فبوتين باقٍ خلافًا لترامب. ونجح في تحقيق شعارَيه "روسيا أولًا" و"اجعل روسيا دولة عظمى مرة أخرى"؛ وإن كان ذلك على حساب خسارة اقتصادية كبرى (فرض عقوبات). وكثير من الروس مستعدّ لدفع ثمن الوضع الاقتصادي السيئ الناجم عن تكتيكات بوتين، في مقابل الشعور بالشرف والعزّة المرافقين لاستعادة روسيا مكانتها بصفتها قوة عظمى.

روسيا: دولة ذات مكانة هشّة، لكن ضرورية

تؤثر مكانة الولايات المتحدة المتدهورة تجاه الدول الغربية، وتفاقم الصراع بينها وبين الصين في إسرائيل. فروسيا التي اضطلعت بدور ثانوي حتى أعوام خلت، تحوّلت إلى عاملٍ استراتيجي مهمّ بالنسبة إلى إسرائيل في مواجهة التهديد الإيراني، وفي العمليات التي تجري في سورية. ولا تملك إسرائيل خيارًا سوى الاستمرار في تطبيق سياسة نتنياهو المتمثلة في تعزيز العلاقات مع روسيا وتبادل المصالح معها، مع الحفاظ على العلاقات بالولايات المتحدة. وتستطيع إسرائيل أن تعتمد هذه السياسة بسهولة كبرى، ما دام ترامب في سدّة الرئاسة و"متأثر بشدة" بروسيا؛ إذ قد يطمح رئيس آخر إلى تقييد التنسيق بين إسرائيل وروسيا.

إيران: قوّة إقليمية ونووية

بيّنت سياسة الخداع التي تمارسها كوريا الشمالية في وجه الولايات المتحدة مرّة أخرى أهمية تطوير أسلحة نووية لدى نظام يخشى غزوًا أميركيًا؛ إذ يبدو أن كوريا الشمالية لن تتخلّى عن قدراتها النووية. ومن جهتها، تستعد إيران لمرحلة الكشف عن قدراتها النووية؛ وستفعل ذلك بشكل مفاجئ نسبيًا. فبعد الانتهاء من عملية تزويد صواريخها بالقدرة على حمل أجهزة نووية بفاعلية تجاه النطاقات المعنيّة، ستختار إيران التوقيت المناسب لإتمام العملية النووية. ومن المنطقي الافتراض أن إدارة ترامب أو الإدارة الأميركية اللاحقة لن تلجأ إلى الخيار العسكري من أجل إلحاق الضرر بالقدرة النووية الإيرانية بعد أن جرى الكشف عنها. وفقًا لذلك، قد تضطر إسرائيل حتمًا، وبحلول عام 2030، إلى أن تتعامل مع إيران بصفتها دولةً تمتلك قدرة نووية. وستكون التداعيات الدبلوماسية والعسكرية لمثل هذا الوضع بعيدة المدى. فعلى سبيل المثال، مارست إيران سياسة ضبط النفس في مواجهة الهجمات الإسرائيلية على قواتها في سورية. فهل ستحافظ إيران النووية على صبرها بالدرجة نفسها، أم أنها ستستخدم قدراتها النووية بغية غزو سورية من خلال إرسال قواتها البريّة القوية وتهديد إسرائيل من خلال نشر فرق مدرّعة على طول الحدود؟

السلطة الفلسطينية (مرحلة ما بعد أبو مازن): عامل التوازن

ليس لأي تسوية دبلوماسية مع السلطة الفلسطينية أهمية حقيقية تنفيذية تُذكر. فغالبية الفلسطينيين (1.5 مليون) تعيش في قطاع غزة وتدعم حركة حماس. ولن تقبل حماس حتمًا بأي اتفاق قائم على مفاوضات تجريها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل. واقتنعت إسرائيل أخيرًا أنّ حركة حماس هي التي تحكم قطاع غزة. وتنطوي تطلّعات إسرائيل الطائشة المتعلّقة بالتفاوض مع الفلسطينيين بشأن إقامة دولتهم، على سوء فهم لرغبات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية الحقيقية. إنّ تجنب إجراء أي مفاوضات يمكن أن تؤدي – لا قدّر الله – إلى إقامة دولة فلسطينية، هو لمصلحة تحقيق السلطة الفلسطينية وتكريس وجودها. فما يهمّ السلطة الفلسطينية هو الهدوء والاستقرار؛ لذلك ستترك أيّ مفاوضات مع إسرائيل آثارًا وخيمة على السلطة. إضافة إلى ذلك، وفي حال حصول هذه المفاوضات، ستُلحق النتيجة المتوقّعة أضرارًا جسيمة بالسلطة الفلسطينية: إقامة دولة فلسطينية مستقلّة، والتنازل عن حق العودة والتوصّل إلى تسوية بشأن القدس؛ إذ تشكّل إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية أكبر مصدر تهديد للسلطة الفلسطينية. وإضافة إلى فقدان الملايين من الفلسطينيين صفة اللاجئين ومواجهة المطالبة بتحمّل مسؤولية اقتصاد متدهور، يعتمد الوجود الفعلي للسلطة الفلسطينية على أسلحة الجيش الإسرائيلي التي تحميها من حركة حماس. ولذلك سيستحيل على السلطة الفلسطينية تحمّل تكلفة هذه الدولة لأنها ستهدّد فعليًا بالقضاء على سيطرة حركة فتح.

ما سيزيد الأمور تعقيدًا هو مسألة رحيل أبو مازن [محمود عباس] من السلطة؛ ما سيفجّر صراعًا عنيفًا بشأن من سيتولّى السلطة من بعده. وفي حين شكّلت خطوة مثل المفاوضات مع إسرائيل صعوبة بالنسبة إلى زعيمٍ يحظى بالدعم على الأقل من حركة فتح، فإن زعيمًا جديدًا يحاول كسب الشرعية من الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية في وجه منافسيه لن يخاطر ويخوض مغامرة خطرة مثل التفاوض مع إسرائيل. وفي مقابل ذلك، يبدو أنّ الحفاظ على الوضع الراهن واحتواءَه هو المصلحة الرئيسة للسلطة الفلسطينية وإسرائيل. وقد يؤدي إضعاف السلطة الفلسطينية إلى تدهور الأوضاع، وإلى انتفاضة جديدة، وإلى تعزيز سيطرة حركة حماس؛ لذلك يتعيّن على إسرائيل والسلطة الفلسطينية تجنّب المفاوضات الدبلوماسية بأي ثمن لمصلحة القضية الفلسطينية ومصلحة القضية الإسرائيلية معًا.

"حماستان": تسوية افتراضية

تريد حركة حماس أن تتولى الحكم، ورضخت إسرائيل للأمر الواقع. فكلا الطرفين يريد الحفاظ على هذا الوضع؛ إذ تعمل حركة حماس على تعزيز الإحساس بدور الضحية لدى الشعب الفلسطيني من جهة، والمحافظة على صورة إسرائيل بصفتها العدوّ الأول من جهة أخرى. غير أنّ الحفاظ على الاستقرار في حد

ذاته لا يعرّض حماس للخطر؛ إذ تطمح إسرائيل وحماس إلى تحقيق توازن مستقر لتحقيق مصالحهما المتبادلة. وفي النهاية، سيتوصل الطرفان إلى مثل هذه التسوية، بما في ذلك إطلاق سراح أسرى حركة حماس، والقيود المفروضة على استعمال القوة العسكرية من الطرفين. وستستمرّ هذه التسوية، إلى حدٍ بعيد، كما هي في حالة السلطة الفلسطينية وحزب الله؛ أي ما دامت لن تتغيّر مصالح حركة حماس التي تكمن في الحفاظ على الوضع الراهن.

مصر والسعودية والأردن: دول معصومة إلى أجل غير مسمّى؟

لا يمكن التنبؤ باستمرارية الأنظمة التي تحكم الدول التي تتعامل سريًّا أو بشكل شبه علنيّ مع إسرائيل، ومن الصعب توقّع انهيارها. فقد يؤدي هذا الانهيار إلى ظهور تهديدات جديدة وإضافية لإسرائيل، ولن تتمكن هذه الأخيرة من التأثير في هذه العملية أو منع حصولها. وفي حال وقوع مصر في أيدي جماعة الإخوان المسلمين، أو إذا وقع الأردن في أيدي عناصر داعش (الذين قد يعششون في مخيّمات اللاجئين السوريين في الأردن)، أو بات في أيدي الفلسطينيين، فقد تتحوّل هذه البلدان مرة أخرى إلى دول عدوّة لإسرائيل.

ليس جيش الدفاع الإسرائيلي في صدى التخطيط اليوم لحرب مدرّعات أو لامتلاك قدرة فعلية لشن حرب بين الدول. وربما يدفع أيّ تحوّل بعيد المدى يطرأ على البلدان التي تقع ضمن الدائرة الأولى (الداخلية) الجيشَ الإسرائيلي إلى تغيير استراتيجيته. فوجود دولة عدوّة على حدود إسرائيل قد يفرض على الجيش الإسرائيلي الإبقاء على جاهزيته لاستعادة الانتقال من وضعية جيش يركّز على الإرهاب المنظّم، إلى جيش مستعد لمواجهة دولة عدوّة ومدرّب على ذلك.

إنّ مسار نتنياهو عبر الزمن، حتى عام 2030، مبرّر تمامًا. فنحن لسنا حقًا إزاء خطر ظهور حدث بعيد الاحتمال قد يؤدي إلى تغيّر كبير في الأوضاع الراهنة، حيث تتوسل إيران وحركة حماس وحزب الله بغية التوصّل إلى اتفاق سلام شامل مع إسرائيل. فالسيناريوهات المرجّحة الحدوث هي التي يجب أن تشكّل قاعدة للتفكير الاستراتيجي بشأن الأمن القومي الإسرائيلي. وبحلول عام 2030، سيتعين على نتنياهو أو خلَفه التعامل مع واقع مفروض يكون في الاحتمالات كلها امتدادًا مباشرًا للاتجاهات التي تنشأ اليوم. وفي حال ظهور حدث مفاجئ بعيد الاحتمال، لن يكون ذلك مطابقًا للجانب المتفائل من معادلة القوة.

أمنون رامون | *Amnon Ramon

رعايـا لا مواطنـون: السياسـة الإسرائيلية تجـاه العرب في القدس الشرقية 1967-2017

Residents, not Citizens: Israeli Policy toward the Arabs in East Jerusalem, 1967-2017

ملخص: هذا النص ترجمة لملخّص كتاب أعدّه الباحث الإسرائيلي أمنون رامون ونشره معهد القدس لبحث السياسات. ويتناول مكانة الفلسطينيين في القدس، بعد قانون الضمّ الإسرائيلي، في أعقاب احتلال الجزء الشرقي منها في حرب حزيران/ يونيو 1967. ويقدّم صورةً عامةً عن مجمل النقاش الذي يدور في الكتاب، ويحمل أبعادًا تاريخية وسياسية وقانونية. تتناول القضية المركزية لهذا الكتاب كيفية تقرير وضع السكان العرب الذين يعيشون في المناطق التي ضمّتها إسرائيل، وتعرض موقف القيادة الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي تجاه السكان العرب في القدس الشرقية ومناطق أخرى جرى الاستيلاء عليها في الحرب. ويركّز الكتاب على الوضعية الاجتماعية والقانونية للعرب في القدس الشرقية، والأشكال المتنوعة التي اتخذتها هذه الوضعية طوال السنوات الخمسين الماضية.

كلمات مفتاحية: إسرائيل، القدس، القدس الشرقية، 1967، السكان العرب.

Abstract: This article is an abridged translation of a book by the Israeli researcher Amnon Ramon and published by the Jerusalem Institute for Policy Studies. It discusses the position of Palestinians in Jerusalem since the Israeli annexation following its occupation of East Jerusalem in the Six Day War of 1967. It presents a broad picture of the discussion in the book, which covers historical, political and legal dimensions. The central issue of the book is how the situation of Arab residence in areas annexed by Israel has been fixed, considering the position of the Israeli leadership and Israeli society towards the Arab population in Est Jerusalem and other areas seized during the war. It focuses on the social and legal status of Arabs in East Jerusalem and the various forms it has taken in the last fifty years.

Keywords: Israel, Jerusalem, East Jerusalem, 1967, Arab Population.

* Amnon Ramon, *Residents, not Citizens: Israeli Policy toward the Arabs in East Jerusalem, 1967-2017* (Jerusalem: Jerusalem Institute for Policy Research, 2017).

تقديم

عقدت الحكومة الإسرائيلية في 11 حزيران/ يونيو 1967 أوّل اجتماعٍ لها، بعد الانتصار الساحق في الحرب، واتخذت في هذا الاجتماع قرارًا بضمّ القدس الشرقية إلى دولة إسرائيل. وهو قرار حصل على إجماع مطلق، بعكس قضايا أخرى وعلى رأسها مستقبل الضفة الغربية. ومع ذلك، فقد اختلف الوزراء بشأن قضايا إجرائية كالتدابير القانونية المطلوبة لإرساء السيادة الإسرائيلية في القدس الشرقية؛ هل يجب إصدار قانون خاص يعلن القدس الشرقية جزءًا من دولة إسرائيل، أم ينبغي اعتماد تشريعات "ثانوية" أضيق لتفادي إثارة معارضة شديدة من جانب المجتمع الدولي؛ أي لم يكن هناك أيّ خلاف داخل الحكومة بشأن قضية "توحيد القدس" في حدّ ذاتها.

ولم تولِ مناقشات الحكومة أو المداولات الأخرى مسألة وضع السكان العرب في الأراضي التي ضمّتها إسرائيل تقريبًا أيّ اهتمام؛ إذ تركّزت أغلبية النقاشات على قضية الأماكن المقدسة، ومخاوف الوزراء من عدم قبول العالَمَين المسيحي والإسلامي السيطرة اليهودية الإسرائيلية على هذه الأماكن المقدسة.

تتناول القضية المركزية لهذا الكتاب كيفية تقرير وضع السكان العرب الذين يعيشون في المناطق التي ضمّتها إسرائيل، وهي أراضٍ تُقارب مساحتها 70 كيلومترًا مربعًا، ويقيم فيها نحو 70 ألف نسمة. ويكشف البحث في هذه القضية عن طبقات أعمق تعكس موقف القيادة الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي تجاه السكان العرب في القدس الشرقية ومناطق أخرى جرى الاستيلاء عليها في الحرب. لقد ترك ذلك الموقف، ولا يزال، عواقب بعيدة الأثر على واقع الحياة في القدس الشرقية. ويستند تناولنا التالي للموضوع إلى وثائق في محفوظات الدولة في القدس صدرت مؤخرًا، وخصوصًا محاضر الاجتماعات الحكومية التي وُضِعَت في متناول الباحثين.

إذًا، يركّز الكتاب على الوضعية الاجتماعية والقانونية للعرب في القدس الشرقية، والأشكال المتنوعة التي اتخذتها هذه الوضعية طوال السنوات الخمسين الماضية. وبمعنى أوسع، يتناول السياسة الإسرائيلية تجاه عرب المدينة. فيرصد الجزء الأول منه تاريخ الوضع القانوني للإقامة، وكذلك موقف السلطات الإسرائيلية من السكان العرب في السياق العام "لتوحيد" القدس. ويعرض الجزء الثاني مجرى الأمور الراهن فيما يتعلّق بالوضع القانوني للإقامة في السنوات الأخيرة، ويدرس الآثار بعيدة المدى لهذا الوضع الفريد في حياة العرب في القدس الشرقية. ويقدّم الجزء الثالث تحليلًا مقارنًا لوضع عرب القدس الشرقية من منظور القانون الدولي بقلم البروفيسور يائيل رونين. ويتقصّى الفصل الختامي بدائل مختلفة للوضع في سياق سيناريوهات مستقبلية متنوعة للمدينة، سواء في غياب اتفاق سياسيّ أم في حالة المضيّ في اتفاق مؤقّت أو نهائيّ. وفي المجمل يوفّر الكتاب مادّةً للتفكير والتداول في قضية مركزية، أصبحت بعد خمسين عامًا من "توحيد" القدس قضيةً مهمشة.

جرى التطرق للمرّة الأولى إلى وضعية عرب القدس الشرقية في اجتماع الحكومة في 11 حزيران/ يونيو 1967. وقد أثار هذا الموضوع الوزير موردخاي بنتوف ممثّل حزب العمّال الموحد "مابام"، الذي قال ردًّا على تعليقات الوزراء المطالبين بإصدار قانون خاصّ بضمّ القدس الشرقية وعلى رأسهم مناحيم بيغن: "أودّ الإشارة إلى شيء واحد. نحن دولة ديمقراطية، وإذا صدر قرار بتوسيع القدس لتشمل كلّ الأراضي الجديدة، فإنّ السكان العرب على الجانب الآخر سيصبحون عندئذٍ مواطنين في إسرائيل". فقاطعه بيغن قائلًا: "ليس بالضرورة". فأدرك بنتوف مباشرةً مغزى مشروع بيغن وحذّر من خلق فئتين مختلفتين من السكان في العاصمة، مواطنين يهود لدولة ديمقراطية وسكّانٍ عرب بوضعية أدنى ويخضعون للأحكام العرفية. وأكّد قائلًا: "سنمارس التمييز منذ البداية، يجب أن نتوقع ذلك". وعلّق الوزير يوسف سابير زميل بيغن في قيادة "غاحال" (ائتلاف حزب حيروت مع حزب الليبراليين): "أيًّا كانت طبيعة الحلول، لا يمكننا النظر إلى أيّ عربيّ تحت سيطرتنا اليوم كموضوع للاضطهاد أو الطرد أو التمييز". لكنّ تصريحات رئيس الوزراء ليفي أشكول تعطي الانطباع بأنّه مثل معظم الوزراء يميل إلى اعتبار عرب القدس الشرقية مواطنين مستقبليين في دولة إسرائيل. فقد قال: "[القدس] ليست كأيّ مكان آخر فيه 800 ألف أو 900 ألف عربيّ كما في الضفة الغربية. سنحافظ قطعًا على القدس مع كلّ العرب فيها. وكلّما أسرعنا في إرساء حياة طبيعية كان ذلك أفضل". يمكن في رأيي اعتبار هذا النقاش، وخصوصًا تعليق بيغن، تصوّرات أوّلية للقرارات الإسرائيلية النهائية لتحويل عرب القدس الشرقية إلى رعايا لا مواطنين في دولة إسرائيل.

أجرت الحكومة في الأسبوعين اللاحقين أربع مناقشات حول "توحيد المدينة"، وتأثير ضمّ القدس الشرقية في مستقبل الضفة الغربية. وأبدى بعض الوزراء قلقهم من استخدام القرارات المتعلّقة بحدود الأراضي التي ضُمَّت وبالوضع القانوني لعرب القدس الشرقية أدلّةً على نيات إسرائيل تجاه الضفة الغربية. وكانت الحكومة في 25 حزيران/ يونيو 1967 على وشك الموافقة على اقتراح قدّمه اللواء رحبعام زئيفي (الملقب بغاندي)، وهو الشخصية الرئيسة في لجنة المسؤولين والعسكريين التي رسمت الحدود الجديدة للمدينة، ويقضي بضمّ مساحة كبيرة تبلغ 200 كيلومتر مربع فيها 22 حيًّا وقريةً، معظمها غير تابع للقدس، مع قرابة 100 ألف مقيم عربيّ (قدّم زئيفي إلى الحكومة حسابات مفصلة عن عدد السكان العرب في خياراتٍ بديلة). إلا أنّ تدخل وزير الدفاع موشي ديان في اللحظة الأخيرة قلّص مساحة الأراضي التي ضُمّت إلى 70 كيلومتراً مربعًا، يقطنها قرابة 70 ألفًا من السكان العرب. وكانت الحجتان الرئيستان لوزير الدفاع هما العامل الديموغرافي، أي تقليل عدد السكان العرب في الأراضي التي ضُمت، واعتراضه على غرس إسفينٍ بين المنطقتين الجنوبية والشمالية للضفة الغربية، من شأنه أنْ يُعقّد أيّ حلٍّ سياسي في المستقبل. صرّح ديان في 25 حزيران/ يونيو أثناء اجتماع حكومي: "أعرف الشهية اليهودية [...] إنّ دمج أرض مطار (قلنديا - عطروت) وعين فارة (ينبوع وادي قلط) ليس ضمًا للنصف الآخر من القدس، بل تقسيم للضفة الغربية إلى قسمين جنوبي وشمالي، وأنا أعارض ذلك. فما دامت هذه الأرض في أيدينا

يمكننا استخدام المطار، لكنّني لا أؤيد [ضمّ] قلنديا أو عشر قرى أخرى يسكنها 20 ألف شخص بسبب وجوده".

وفي الوقت نفسه، كان يدور نقاش حول وضع السكان العرب في المناطق التي ضُمّت، في اجتماع للّجنة الوزارية لشؤون القدس في 21 حزيران/ يونيو 1967، لمناقشة مضاعفات الفوضى المتوقعة إثر "توحيد المدينة". طرح عوزي نركيس قائد المنطقة الوسطى في الاجتماع سؤالًا جوهريًا: "من سيكون المواطن في القدس الشرقية؟". فأجاب وزير العدل يعقوب شابيرا: "يجب توفير الخدمات لجميع السكان"، لكنْ "قانونًا لا تُمنَح الجنسية تلقائيًا". وأوضح تسفي تيرلو الذي شغل منصب مساعد المستشار القانوني في مقرّ القيادة العامة لجيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية: "لم نمنح الجنسية تلقائيًا للعرب في إسرائيل". وكانت هذه أيضًا روح تصريحات النائب العام موشيه بن زئيف ونائب وزير الداخلية يسرائيل بن مئير.

نستطيع بعد تقليب الآراء هذه تخمين وجهة النظر الناشئة في وزارة العدل بعد عشرة أيام فقط من انتهاء الحرب، بأنّ عرب القدس الشرقية (على الأقلّ معظمهم) لن يحصلوا تلقائيًا على الجنسية الإسرائيلية لكنّهم، في المرحلة الأولى، يحصلون فقط على وضع قانونيّ بوصفهم رعايا. استخدم وزير العدل وموظفوه مثال عرب إسرائيل الذين لم يُسجّلوا عند نهاية حرب 1948 في السجلات الرسمية التي وُضعت ضمن حدود الدولة في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948. فقد أغفلت تلك السجلات العرب الذين كانوا يقيمون وقتذاك في النقب وأجزاء من الجليل الغربي و"المثلث" (تجمّع المدن العربية المحاذية للخط الأخضر)، فضلًا عن كثيرين غيرهم ممّن كانوا غير مدركين أهمية التسجيل في دولة لم تُرسَم حدودها النهائية بعد. عاد آلاف العرب أيضًا إلى مناطق داخل حدود الدولة بعد توقيع اتفاقات الهدنة، بطريقة رسميّة عبر "لمّ شمل الأسرة" أو عن طريق التسلّل إلى قراهم ومنازلهم.

نتيجةً لذلك، ظهرت بعد تأسيس الدولة حالة لا يحصل فيها نحو 100 ألف شخص يقيمون فعليًّا في دولة إسرائيل، عُرفوا باسم "الغائبون الحاضرون"، على الجنسية إلا بموجب المادة الخامسة من قانون الجنسية الإسرائيلي لعام 1952، أيّ "التجنس". وهذه المادة تشترط تقديم طلب رسمي إلى وزارة الداخلية وتلبية عدد من المعايير، أحدها كان "إلمامًا بسيطًا باللغة العبرية". ومُنِحت الجنسية بحسب ما يرى وزير الداخلية حصرًا، وكان على صاحب الطلب إعلان ولائه لدولة إسرائيل. وفعلًا أكد حينها عضو الكنيست رستم بستوني من حزب مبام: "لا يمكن هذا القانون أن ينكر حقوقنا [كعرب] في أن نكون مواطنين في بلدنا. لقد وُلدنا على أرضه وعشنا عليها طوال أجيال، وسنواصل العيش". لقد فُهم أنّ أحكام المواطنة لم يُقصد بها سكان البلاد الأصليون، بل الأجانب الذين يرغبون في الاستقرار فيها.

تنطبق هذه الحالة إلى حدّ بعيد على عرب القدس الشرقية. فمن وجهة نظرهم كانوا سكانًا في المدينة منذ زمن سحيق، ثم أصبحوا أيضًا من سكان دولة إسرائيل بعد أن تم تطبيق القانون الإسرائيلي والسلطتين القضائية والإدارية الإسرائيليتين على القدس الشرقية ضدّ إرادتهم. غير أنّهم من منظور القانون الإسرائيلي، بناءً على الحكم الصادر في عام 1988 من محكمة العدل العليا (رقم القرار: 282 / 88، عنوان القضية: مبارك عوض ضدّ رئيس الحكومة إسحاق شامير)، يجب اعتبارهم حاصلين على تصريح بالإقامة الدائمة في إسرائيل، على أساس قانون دخول إسرائيل الصادر في عام 1952 (حتى لو لم يدخلوا إسرائيل، بل هي التي أتت إليهم). ويمكن بسهولة إنهاء وضع إقامتهم إذا استقروا خارج إسرائيل (حصلوا على المواطنة أو الإقامة الدائمة في بلد معيّن) أو إذا كانوا يقيمون بالخارج (بما في ذلك في الضفة الغربية) أكثر من سبع سنوات من دون زيارة إسرائيل. لا يمكن المقيم في القدس الشرقية الحصول على الجنسية الإسرائيلية إلا بالتجنّس، أي تقديم طلب إلى وزارة الداخلية وتلبية الشروط المذكورة سابقًا. وغنيّ عن القول إنّ نسبة كبيرة من السكان العرب لا يستطيعون أن يصبحوا مواطنين لأسباب مختلفة. هناك أيضًا عقبات قانونية أمام تجنيس الأزواج المقيمين خارج حدود عام 1967. وحتى يومنا هذا، اختارت أقليّة صغيرة فقط (نحو 20 ألفًا، أي 6 في المئة من عرب القدس الشرقية) التقدّم بطلب للحصول على الجنسية الإسرائيلية والتغلّب على العقبات الموصوفة سابقًا.

ما زال للقرار "المؤقّت" (الذي أصبح بمرور الوقت حالةً دائمةً)، بمنح عرب القدس الشرقية وضع المقيمين في إسرائيل بدلًا من مواطنين فيها، تداعيات بعيدة المدى تؤثر في جميع جوانب الحياة في القدس الشرقية حتى يومنا هذا. وكان عرب القدس الشرقية حتى عام 1988، مثل سكّان الضفة الغربية، يحملون الجنسية الأردنية بدلاً من الجنسية الإسرائيلية. وقد سُمِح لهم بالحفاظ على الجنسية الأردنية بإذن إسرائيل وحتى تشجيعها. ولذلك استطاع عرب القدس الشرقية الاحتفاظ بعلاقات بالضفة الغربية والأردن والبلدان العربية بواسطة سياسة "الجسور المفتوحة" التي وضعها ديان. بل يوجد في القدس الشرقية فرع غير رسمي لوزارة الداخلية الأردنية (في غرفة التجارة) حيث يمكن المرء تجديد جواز سفره الأردني، رغم أنّ إسرائيل تعتبر الأردن دولةً معادية [في ذلك الوقت]. كان تأثير الأردن في القدس الشرقية واضحًا في عدد من المجالات الأخرى أيضًا، ففي سبعينيات القرن الماضي بدأت جميع مدارس القدس الشرقية تدرس المنهاج الأردني بعد أن فشلت إسرائيل في تطبيق مناهجها (من الصعب الاعتقاد أنّ ذلك قد يحدث لو كان عرب القدس الشرقية يحملون الجنسية الإسرائيلية). واستمرّت في العمل في القدس الشرقية المحكمة الشرعية الأردنية التي تتعامل (وفق الشريعة الإسلامية) مع قضايا الأحوال الشخصية (زواج وطلاق وميراث وشؤون الوقف المتعلقة بالوصاية على الملكيات الإسلامية)، وواصل حراس الأوقاف في الحرم القدسي الشريف الحصول على رواتبهم من الحكومة الأردنية.

كان الحل "المؤقت" للإقامة الإسرائيلية والجنسية الأردنية مناسبًا لجميع الأطراف. فلقد أراد معظم سكان القدس الشرقية الحفاظ على جنسيتهم الأردنية وكانوا غير قادرين أو غير راغبين في اتخاذ خطوة استباقية بطلب الجنسية الإسرائيلية. يطمح الأردن إلى الاحتفاظ بعلاقته بالقدس الشرقية، على أمل أن يتمكّن من استعادة السيطرة بعد انسحاب إسرائيل. لم يعترف المجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية، بضمّ إسرائيل وأيّدت الإبقاء على الوضع الراهن. أمّا من جانب إسرائيل، فمن الواضح أنّ الحكومة ليس لديها مصلحة في فرض الجنسية الإسرائيلية وزيادة عدد المواطنين العرب في القدس وفي إسرائيل ككلّ.

أدى اندلاع الانتفاضة الأولى أواخر عام 1987، التي عزّزت الهوية الفلسطينية لعرب القدس الشرقية، والقرار الأردني بفكّ الارتباط مع الضفة الغربية في صيف 1988 إلى وضع جديد؛ حيث فقد معظم سكان القدس الشرقية فيه تدريجًا الجنسية الأردنية الكاملة. ويحمل الغالبية اليوم جوازات سفر أردنية مؤقتة هي في الواقع نوع من جوازات مرور. وليس لدى الغالبية العظمى من عرب القدس الشرقية - ويشكلون 40 في المئة من سكان عاصمة إسرائيل - جنسية كاملة إسرائيلية أو أردنية.

مثّلت عملية أوسلو، وإنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994، ومَنْح عرب القدس الشرقية حقّ التصويت في انتخابات مؤسسات السلطة الفلسطينية في رام الله، وتطبيق منهاج فلسطينيّ في مدارس القدس الشرقية، عواملَ فاقمت تعقيد وضع عرب القدس الشرقية الممزقين بين هويتهم بصفتهم مقيمين في إسرائيل وحاملين لجوازات سفر أردنية مؤقتة وفي الوقت نفسه يَعتبرون أنفسهم جزءًا من الشعب الفلسطيني. ونتيجةً لهذه التطورات، لا تنطبق القوانين الإسرائيلية والسلطتان القضائية والإدارية الإسرائيليتان فعليًا على العديد من جوانب حياة عرب القدس الشرقية. ويمكن القول إنّ قرار ضمّها "أجوف" إلى حدّ بعيد، ويتعلّق أولًا وقبل كلّ شيء بالأرض وليس بالبشر المقيمين عليها. أمّا المجتمع الدولي، فهو يشكّك دائمًا في ضم إسرائيل. ويؤدّي عدم المساواة الجوهرية بين السكان اليهود والعرب إلى مفاقمة تعقيد تشكيل منتديات اجتماعية واقتصادية وثقافية للتعاون. وفي الواقع تتجاهل نسبة كبيرة من السكان اليهود في القدس تمامًا جيرانهم الفلسطينيين، ولا تعتبرهم شركاء متساوين في إدارة القدس بالتأكيد. وبالمثل، فإنّ القيادة الإسرائيلية نادرًا ما تُعير اهتمامًا لحاجات عرب القدس الشرقية الذين لا يشاركون في الانتخابات البلدية والوطنية ولا يُمثّلون في المؤسسات السياسية للمدينة أو الدولة. تعدّ هوية عرب القدس الشرقية معقّدةً ومتعدّدة الأوجه، كما يوضح الدكتور طارق أبو حامد، أحد سكان قرية صور باهر، والذي تولى منصبًا كبيرًا في وزارة العلوم والتكنولوجيا الإسرائيلية. ففي حديث مع الصحافي والكاتب الإسرائيلي إليعازر ياري، قال أبو حامد: "أودّ أنْ أقول بضع كلمات عن فصام الشخصية عندي. لدى عرب القدس الشرقية ميزات عديدة. يستطيع المرء السفر في أنحاء العالم بجواز سفر أردنيّ يتيح دخول الدول العربية أو أيّ بلد في العالم من دون مشكلة. ويستطيع أيضًا استخدام وثيقة سفر إسرائيلية تتيح السفر في أنحاء العالم. قضية جوازات السفر تعكس حالةً عامّةً من الفصام؛ نحن لا نريد إسرائيل ونريدها بشدّة"[1].

1 E. Yaari, *Beyond the Mountains of Darkness* (Herzelia: 2015), pp. 55-54 (in Hebrew).

مجموعة مؤلفين

التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية

في ظل التقلبات الشديدة في أسعار النفط وتأثيراتها الكبيرة في موازنات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تهيمن قضية التنويع الاقتصادي على النقاش في دوائر الخبراء وصنّاع القرار الاقتصادي فيها. وفي الآونة الأخيرة، تبذل هذه الدول مساعيَ حثيثة من أجل تحقيق هذا الأمر، لكن الصعوبات التي تواجهها، كضعف الموارد الأخرى غير الطاقة والأزمات السياسية التي تعصف بها وضعف الموارد البشرية، تعقّد مسألة اعتماد سياسات تؤدي إلى مثل هذا التنويع في الوقت الراهن.

تعالج البحوث المضمّنة في هذا الكتاب جملةً من القضايا المتصلة بموضوع التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، بدءًا بخططه واستراتيجياته، مرورًا بدور العمالة والقوى العاملة فيه، ووصولاً إلى مستقبل التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، استنادًا إلى التحديات التي تواجهها، وحاجتها إلى اعتماد أنموذج تنموي جديد، بعيدًا من نظم الريع الاقتصادية التقليدية.

ميشال كوراتش ومايا شوشين | *Michal Korach & Maya Choshen

ترجمة: هيئة التحرير | Translated by: Editorial Board

القدس: الحقائق والاتجاهات

Jerusalem: Facts and Trends

ملخص: يتناول هذا التقرير المميّزات الديموغرافية في القدس من منظور إسرائيلي. وهو مأخوذ من الكتاب السنوي لعام 2018 الذي يُصدره معهد القدس لبحث السياسات الإسرائيلية، ويُقدّم معطيات في كل المحاور الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية وغيرها. ويتناول هذا النصّ المترجم، وهو جزء من الكتاب، معطيات حول سكان القدس اليهود والفلسطينيين؛ إذ ينطلق المعهد والكتاب من مفهوم القدس الموحدة الإسرائيلي في تعامله مع المعطيات، ويعتبر السكان الفلسطينيين في القدس جزءًا من المواطنين العرب في إسرائيل، ويتعامل ديموغرافيًّا معهم من خلال هذا المفهوم. ومع ذلك، فإنّ المعطيات الواردة في النصّ مهمّة لفهم التحوّلات الديموغرافية في القدس، والتوازن السكاني فيها، وتحوّلات الديموغرافيا في المدينة.

كلمات مفتاحية: القدس، إسرائيل، الديمغرافيا، العرب، اليهود.

Abstract: This translated report considers the demographic features of Jerusalem from an Israeli perspective. It is an excerpt from the 2018 Yearbook produced by the Jerusalem Institute for Strategic Studies, and presents elements on all social, economic and demographic aspects. It presents data on the Jewish and Palestinian inhabitants of Jerusalem, beginning from the Israeli premise of a united Jerusalem in its approach to the data and considering the Palestinian inhabitants to be part of the broader population of Arabs in Israel. Nonetheless, the information available in this text is important for an understanding of demographic developments and population balance in Jerusalem.

Keywords: Jerusalem, Israel, Demography, Arabs, Jews.

* Michal Korach & Maya Choshen, *Jerusalem: Facts and Trends* (Jerusalem: Jerusalem Institute for Policy Research, 2018), pp. 16-27.

عدد السكان

القدس هي أكثر مدن إسرائيل كثافةً سكانيةً. ففي نهاية عام 2016، بلغ عدد سكانها 882700 نسمة، أي ضعف عدد سكان تل أبيب، ثاني أكبر مدينة في إسرائيل (438800 نسمة)؛ في حين بلغ عدد سكان مدينة حيفا، ثالث أكبر مدينة، 279600 نسمة، واحتلّت مدينة ريشون لتسيون المرتبة الرابعة من حيث عدد السكان (247300 نسمة) تليها مدينة بتاح تكفا (236200 نسمة). وهي تضم أكبر عدد من اليهود في إسرائيل[1] (نحو 550100)، وأكبر عددٍ من العرب (نحو 332600).

وتُعدّ القدس مدينةً مختلطةً. ففي عام 2016، شمل عدد سكانها 550100 يهودي[2] و332600 عربي (319800 مسلم - 96 في المئة؛ و12600 مسيحي - 4 في المئة و200 درزي)، و3200 مسيحي غير عربي، و10300 مقيم من دون تصنيف دينيّ.

وفي عام 2016، مثّل سكان القدس نحو 10 في المئة من إجمالي سكان إسرائيل، وبلغ عدد سكانها اليهود 8 في المئة من إجمالي اليهود في إسرائيل، بينما بلغ عدد سكانها العرب 18 في المئة من إجمالي سكّان إسرائيل العرب.

وعلى مرّ السنين، حدث انخفاض في نسبة اليهود في القدس، وهو الأمر الذي تزامن مع زيادة موازية في نسبة العرب. فقد انخفضت نسبة اليهود فيها من 74 في المئة عام 1967 إلى 72 في المئة عام 1990، و68 في المئة عام 2000، و62 في المئة عام 2016. وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد العرب فيها من 26 في المئة عام 1967 إلى 28 عام 1990، و32 في المئة عام 2000، و38 في المئة عام 2016.

تضمّ القدس أكبر عددٍ من اليهود بين مدن إسرائيل. ففي عام 2016، بلغ عدد سكانها اليهود 550100، أي أكثر بنسبة 31 في المئة من عدد يهود ثاني أكبر مدينة في إسرائيل، تل أبيب (419600). وتضمّ القدس أيضًا أكبر عددٍ من اليهود الأرثوذكس المتزمتين (الحريديم) في إسرائيل. ووفقًا لتقييم يستند إلى الدراسة الاستقصائية عن اليد العاملة أجراه المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، كان يقيم في المدينة 220000 من الحريديم، أي 25 في المئة من إجمالي سكان إسرائيل المتديّنين. وفي المقابل، بلغ عدد السكان في بني براك (أكبر مدينة حريدية في إسرائيل) 189000 نسمة، ولكنّ هذا الرقم يشمل سكانًا غير الحريديم أيضًا.

---

1 ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإنّ عبارة "السكان اليهود" تعني جميع السكان غير العرب بمن فيهم اليهود، والمسيحيون غير العرب والأشخاص غير المصنّفين بحسب الدين.

2 يشير هذا الرقم إلى اليهود فقط.

الشكل (1)

سكان القدس بحسب المجموعة السكانية، 1922-2016*

* من عام 1948 - السكان داخل حدود بلدية القدس الخاضعة لولاية دولة إسرائيل.

الشكل (2)

سكان القدس بحسب المجموعة السكانية (%)، 1922-2016*

* من عام 1948 - السكان داخل حدود بلدية القدس الخاضعة لولاية دولة إسرائيل.

تضمّ القدس أيضًا أكبر عددٍ من العرب في إسرائيل، إذ بلغ عدد سكانها العرب 332600 نسمة في عام 2016. وهو أكبر بكثيرٍ من عددهم في المدن العربية الكبرى الأخرى في إسرائيل: الناصرة (75900)، ورهط (64500)، وأم الفحم (53300)، والطيبة (41600) وشفا عمرو (40500).

الشكل (3)

سكان القدس وتل أبيب وحيفا بحسب المجموعة السكانية، 2016

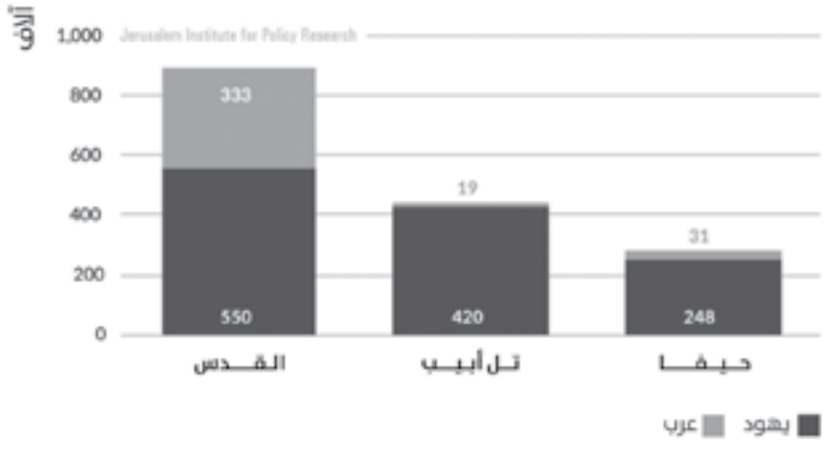

تعدّ نسبة العرب في القدس (38 في المئة) أكبر بكثيرٍ من نسبتهم في إسرائيل (21 في المئة) وفي المدن المختلطة الرئيسة حيفا (11 في المئة) وتل أبيب (4 في المئة). في حين تبلغ نسبة العرب في اللد وعكا نحو 30 في المئة من السكان، وفي نتسيرت عيليت 25 في المئة والرملة 23 في المئة.

يمثّل المسيحيون العرب 4 في المئة من سكان القدس العرب. ففي عام 2016، بلغ عددهم 12500 نسمة. وكانت المدن التي تضمّ أكبر عددٍ من العرب المسيحيين في إسرائيل في ذلك العام هي: الناصرة (22200)، وحيفا (15500)، والقدس (12500) وشفا عمرو (10100).

طبيعة الهوية الدينية

سكان القدس هم الأكثر تنوعًا وتباينًا بين مدن إسرائيل. وتشكّل هذه الهوية الدينية أحد العوامل التي تميّز بين مختلف المجموعات السكانية في القدس.

وجدت دراسة استقصائية اجتماعية أجراها المكتب المركزي للإحصاء، وشملت أشخاصًا سنهم 20 سنةً فأكثر، في الفترة 2014-2016 (في المتوسط) أنّ 20 في المئة من يهود القدس علمانيون، و26 في المئة محافظون (محافظون متدينون ومحافظون ليسوا متدينين جدًا) و19 في المئة متديّنون، و34 في المئة حريديم.

وكانت نسبة اليهود العلمانيين في القدس (20 في المئة) أقل من المتوسّط في إسرائيل (44 في المئة) وفي تل أبيب (66 في المئة) وحيفا (57 في المئة). وبلغت نسبة المحافظين المتدينين في القدس 26 في المئة، وهي أقل من نظيرتها في إسرائيل (35 في المئة) وحيفا (32 في المئة) ومماثلة لنظيرتها في تل أبيب (27 في المئة). وبلغت نسبة سكان القدس المتدينين (19 في المئة) وهي أعلى من نظيرتها في حيفا (13 في المئة) وتل أبيب (12 في المئة) وإسرائيل (11 في المئة). وكانت نسبة الحريديم (34 في المئة) هي الأعلى بين مدن إسرائيل الكبرى، قياسًا على تل أبيب (2 في المئة)، وحيفا (4 في المئة)، وإسرائيل (9 في المئة).

التوزيع الجغرافي

في نهاية عام 2016 بلغ عدد سكان القدس 882700 نسمة، منهم 61 في المئة في القدس الشرقية (في المناطق التي ضمت إلى المدينة عام 1967) و39 في المئة في القدس الغربية. ويسكن في القدس الشرقية 40 في المئة من اليهود و60 في المئة من العرب، بينما أغلبية سكان القدس الغربية (99 في المئة) هم من اليهود.

في نهاية عام 2016، كان 542400 من سكان القدس (يهودًا وعربًا) يعيشون في مناطق ضُمّت إلى المدينة في عام 1967، ويشكّلون 61 في المئة من إجمالي سكان المدينة. وعلى مرّ السنين، حدثت زيادة نسبية في عدد الذين يعيشون في هذه المناطق. ففي عام 1972، أصبحت نسبتهم 29 في المئة من سكان المدينة، وارتفعت إلى 46 في المئة عام 1983، وإلى 59 في المئة عام 2005، وإلى 61 في المئة عام 2016.

في عام 2016، كان 214600 يهودي يعيشون في المناطق التي جرى ضمّها عام 1967، ويشكلون 40 في المئة من إجمالي سكان تلك المناطق. وفي سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته، ارتفع عددهم ارتفاعًا ملحوظًا في إثر بناء أحياء يهودية كبيرة في هذه المناطق. وفي عام 1972، أصبح العدد 8700 يهودي، يمثّلون 10 في المئة فقط من سكان هذه المناطق. وفي عام 1983 ارتفع الرقم إلى 39 في المئة، واستمر في الارتفاع حتى عام 1990، ليصل إلى 49 في المئة. ولكن منذ ذلك الوقت، بدأت نسبة اليهود تنخفض تدريجيًا، ووصلت إلى 40 في المئة عام 2016.

في عام 2016، كان عدد سكان الأحياء اليهودية الكبيرة التي بنيت في مناطق ضمت بعد عام 1967 على النحو التالي: 46100 في راموت ألون، 41900 في بسغات زئيف، و30900 في جيلو، و22400 في نيف ياكوف، و20700 في هار حوما، 14800 في رمات شلومو، و14500 في شرق تلبيوت.

الشكل (4)

السكان اليهود الذين سنهم 0 سنة فأكثر في إسرائيل، والقدس، وتل أبيب وحيفا بحسب الهوية الدينية، 2014-2016 (المتوسط)

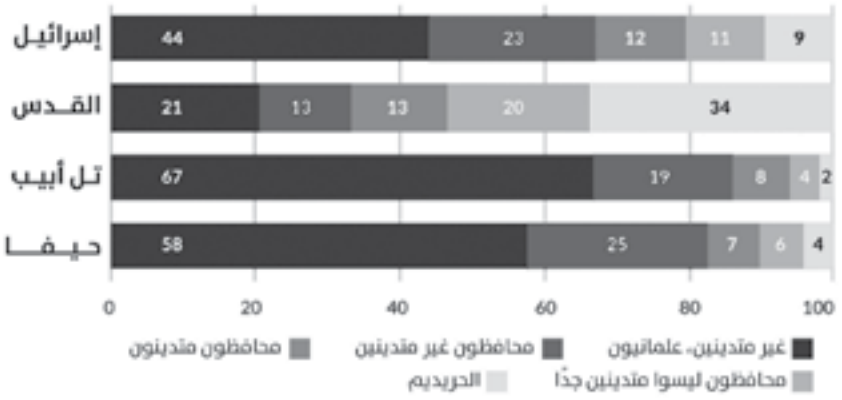

النسبة المئوية للسكان الذين سنهم 20 سنةً فأكثر.

الشكل (5)

سكان القدس بحسب التوزيع الجغرافي والمجموعة السكانية، 2016

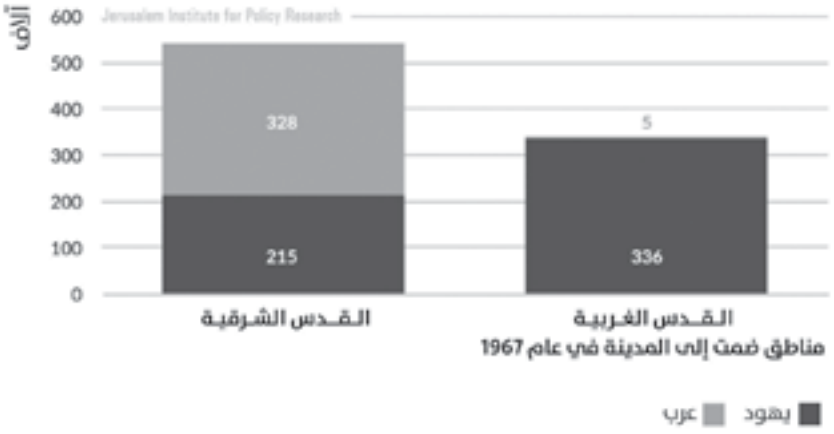

الشكل (6)

سكان المناطق التي ضمت إلى القدس عام 1967 (نسبة مئوية من مجموع سكان القدس، 1972-2016)

الشكل (7)

سكان المناطق التي ضمت إلى القدس عام 1967، بحسب المجموعة السكانية، 1972-2016

في عام 2016، كان 327700 عربي يقيمون في مناطق جرى ضمّها إلى القدس بعد عام 1967، ومثّلوا 60 في المئة من إجماليّ سكان هذه المناطق و99 في المئة من سكان المدينة العرب. وكانت البلدات التالية أكبر الأحياء العربية من حيث عدد السكان في هذه المناطق: بلدة بيت حنينا (39200)، وقرية الطور ومنحدرات جبل الزيتون (26500)، وحي كفر عقب (26300)، والحي المسلم في المدينة القديمة (25400)، وحي رأس العامود (23900)، وبلدة شعفاط (22300) وجبل المكبر (22300). أما الأحياء التي سجّلت أكبر عددٍ من العرب المسيحيين فهي بلدة بيت حنينا (3000)، والحي المسيحي في المدينة القديمة (2600)، وقرية بيت صفافا (1200) والحي المسلم في المدينة القديمة (1100).

الشكل (8)

سكان المناطق التي جرى ضمها إلى القدس عام 1967، بحسب المجموعة السكانية (نسبة مئوية %)، 1972-2016

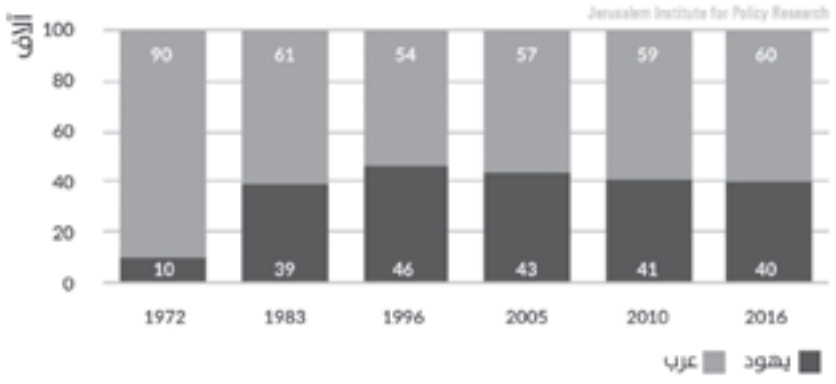

الجدول (1)

سكان المناطق التي جرى ضمها إلى القدس عام 1967، أحياء مختارة، 1985-2016

الحي	1985	1992	2000	2006	2016
راموت ألون	20100	38100	37900	41400	46100
بسغات زئيف	14800	29400	36500	41900	41900
جيلو	23900	30400	27600	27100	30900
نيف ياكوف	-	-	20300	20200	22400
هار حوما	-	-	-	5700	20700
رمات شلومو	-	-	11300	14700	14800
شرق تلبيوت	11800	15200	12800	12200	14500

الخريطة (1)

سكان القدس، بحسب المجموعة السكانية ومستوى تجانس الحريديم، 2015*

* جرى تحديد مستوى تجانس الحريديم استنادًا إلى نسبة أصوات الأحزاب الحريدية في انتخابات الكنيست التاسع عشر في كانون الثاني/ يناير 2013. ويزداد هذا التجانس بازدياد تلك الأصوات.

النمو السكاني

في عام 2016، ازداد عدد سكان القدس بنحو 16900 نسمة (2.0 في المئة)؛ حيث ازداد عدد اليهود 8100 (1.5 في المئة) والعرب 8800 (2.7 في المئة).

تشير هذه البيانات إلى أنّ معدل نموّ السكان العرب يفوق نظيره لدى اليهود. وتشير مراجعة البيانات المجمّعة على مرّ السنين إلى أنّه خلال نصف العقد الماضي (2012-2016)، راوح معدّل النمو السنوي للسكان العرب بين 2.5 في المئة و2.7 في المئة، وللسكان اليهود بين 0.9 في المئة و2.2 في المئة. وتختلف معدّلات النمو بين العرب المسيحيين والمسلمين اختلافًا كبيرًا. ففي الفترة 2012-2016، راوحت نسبة نمو المسلمين بين 2.5 و2.8 في المئة، مقابل 0.8 و1.0 في المئة للمسيحيين، باستثناء عام 2013، عندما بلغت النسبة 2.7 في المئة.

وفي عام 2016، كان معدل النمو السكاني في القدس 2.0 في المئة مساويًا نظيره في إسرائيل (2.0 في المئة)، وأعلى منه في تل أبيب (1.4 في المئة) وحيفا (0.2 في المئة).

وكان معدل نمو السكان اليهود في القدس 1.5 في المئة أقلّ من نظيره في إسرائيل (1.9 في المئة) وأعلى من معدلات تل أبيب (1.2 في المئة) وحيفا (0.1 في المئة). وفي المقابل، كان معدل النمو السكاني في القدس (2.7 في المئة) أعلى بقليل من معدّلات إسرائيل عمومًا (2.2 في المئة) وحيفا (1.8 في المئة) ولكنه أقل من معدل تل أبيب (5.0 في المئة)[3].

يتميّز سكان القدس بصغر السنّ النسبي. ففي عام 2016، كان العمر الوسيط للسكان 24 سنة؛ أي إنّ نصف السكان تقلّ أعمارهم عن 24 سنة. وللمقارنة، كان العمر الوسيط لسكان تل أبيب وحيفا أكبر بكثير من سكان القدس، حيث بلغ 36 و38 عامًا على التوالي. وكان إجمالي العمر الوسيط لسكان إسرائيل 30 سنة.

ويُعزى انخفاض العمر الوسيط في القدس إلى ارتفاع نسبة المجموعات السكانية من الحريديم والعرب في المدينة، والتي تتميّز بتركيبة عمرية فتيّة بسبب كثرة عدد الأطفال لدى كلّ أسرة.

يُعدّ يهود القدس أكبر سنًا من عربها. ففي عام 2016، كان العمر الوسيط لسكّانها اليهود 25 سنة، مقابل 21 سنة للعرب. وفي العام نفسه، بلغ العمر الوسيط ليهود إسرائيل عمومًا 32 سنة، وللعرب 23 سنة.

تتميّز القدس بارتفاع نسبة الأطفال في عمر 0 إلى 14 سنة، ووجود نسبة صغيرة من المواطنين المسنّين بعمر 65 سنةً فأكثر. ففي عام 2016، مثّل الأطفال 34 في المئة من إجمالي سكان القدس، مقابل 18 في المئة في

3 تجدر الإشارة إلى أن معدل تل أبيب عام 2016 كان أعلى من الأرقام المسجلة عامي 2014 و2015، حيث زاد عدد السكان العرب بنحو 2.0 في المئة.

الشكل (9)

متوسط معدل النمو السكاني السنوي في القدس بحسب الفترة والمجموعة السكانية، 1967-2016

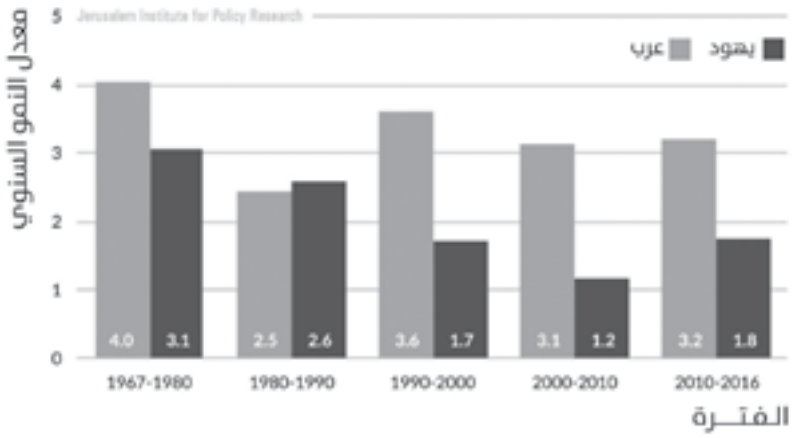

تل أبيب، و20 في المئة في حيفا، و28 في المئة في إسرائيل. ومثّل الأطفال 32 في المئة من يهود المدينة، مقابل 36 في المئة بين عربها.

وكانت نسبة المواطنين المسنّين (65 سنةً فأكثر) منخفضةً نسبيًا في القدس، إذ مثّلوا 9 في المئة من سكّانها، مقابل 15 في المئة في تل أبيب و20 في المئة في حيفا و11 في المئة في إسرائيل كلها. ومثّل المسنّون 12 في المئة من يهود القدس، مقابل 4 في المئة من عربها.

يتّسم اليهود الحريديم[4] بتركيبة عمرية فتيّةٍ جدًا، وهي أصغر من نظيرتها لدى العرب. حيث بلغت نسبة الأطفال في عمر 0 إلى 14 سنةً 40 في المئة بين الحريديم في القدس، مقابل 27 في المئة بين اليهود عمومًا (العلمانيين والتقليديين والمتدينين)[5]. وبلغت نسبة المسنّين (65 سنةً فأكثر) بين الحريديم 7 في المئة، مقابل 15 في المئة بين اليهود عمومًا.

ويتّسم العرب المسلمون في القدس أيضًا بتركيبة عمرية فتيّة، وهي أصغر بكثير ممّا هي لدى العرب المسيحيين. ويمثّل الأطفال في عمر 0 إلى 14 سنة 37 في المئة من العرب المسلمين و21 في المئة من

4 يشير ذلك إلى السكان اليهود الذين يعيشون في أحياءٍ معظم سكانها متدينون. وحُدّدت هذه الأحياء بحسب نسبة الأصوات للأحزاب الحريدية في انتخابات الكنيست التاسعة عشرة (البرلمان الإسرائيلي) في كانون الأول/ يناير 2013. وصُنّف سكان الأحياء الذين لم يحتلّوا المرتبة 1 حتى 5 على مقياس التجانس الحريدي على أنّهم يهودٌ بصفة عامة. يُنظر: https://bit.ly/33sYmwg (Hebrew)

5 يُنظر الملاحظة 6.

الخريطة (2)

النمو السكاني في القدس 2016

العرب المسيحيين. ويمثّل المواطنون المسنّون (65 سنة فأكثر) 4 في المئة من العرب المسلمين و14 في المئة من العرب المسيحيين.

في عام 2016، كانت المجموعة السكانية ذات التركيبة العمرية الأكبر سنًا في القدس هي المسيحيين من غير العرب؛ حيث بلغ عدد هذه المجموعة 3200 نسمة فقط، والعمر الوسيط فيها 43 سنة. والعرب

المسيحيون أيضًا مسنّون نسبيًا، بعمر وسيط 34 سنة. وكانت أصغر المجموعات السكانية هي الحريديم، بعمر وسيط 19 سنة، والعرب المسلمين، بعمر وسيط 21 سنة.

الجدول (2)

سكان القدس بحسب الفئة العمرية، والمجموعة السكانية والدين، 2016

	الأطفال (0 إلى 14 سنة)	المسنون (65 سنة فأكثر)	العمر الوسيط *
إجمالي سكان القدس	**%34**	**%9**	**24**
السكان اليهود	**%32**	**%12**	**25**
اليهود عمومًا (علمانيون، وتقليديون ومتدينون)[6]	%27	%15	30
اليهود الحريديم[7]	%40	%7	19
السكان العرب	**%36**	**%4**	**21**
عرب مسلمون	%38	%4	21
عرب مسيحيون	%21	%14	34
مسيحيون غير عرب	**%18**	**%19**	**43**

* العمر الذي يزيد عليه 50 في المئة من السكان.

6 ينظر الملاحظة 6.

7 المرجع نفسه.

الشكل (10)

التركيبة العمرية في القدس بحسب المجموعة السكانية، 2016

الشكل (11)

التركيبة العمرية للسكان اليهود في القدس، 2016

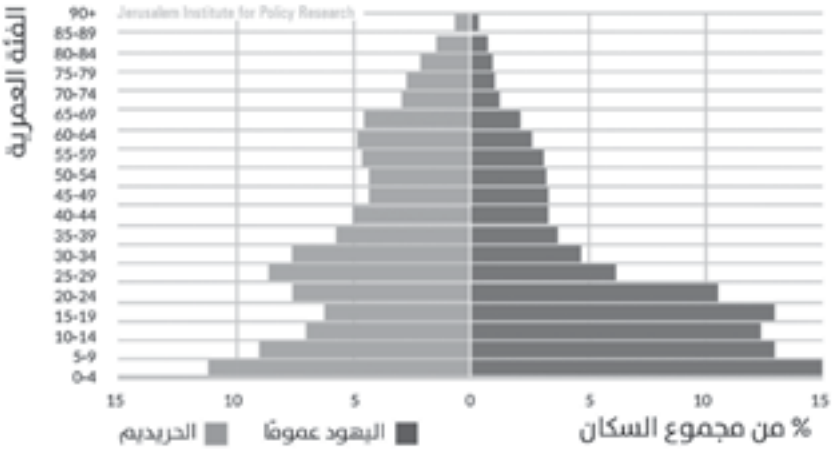

الشكل (12)

التركيبة العمرية للسكان العرب في القدس بحسب الدين، 2016

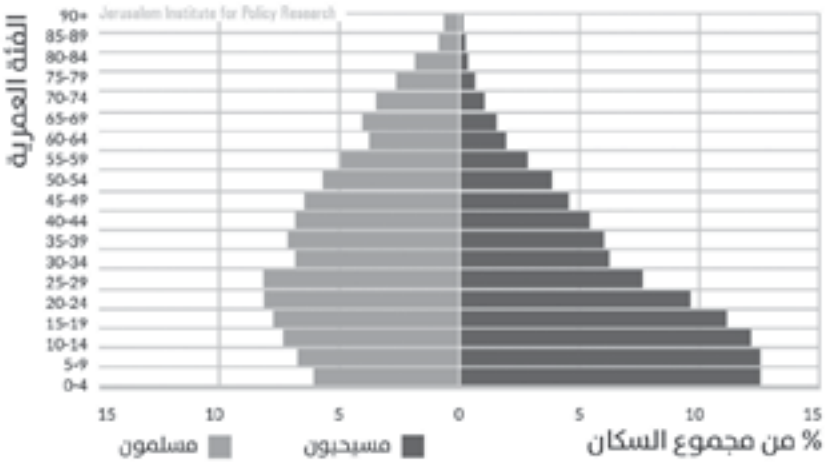

مراجعات

Book Reviews

هيئة التحرير | *Editorial Board

مخطط "إسرائيل 2020" عقب ربع قرن

قراءة في كتاب إسرائيل 2020: خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع

The Israel 2020 Plan after 25 years

A reading of the book *Israel 2020: Detailed Plan for the Future of State and Society*

إسرائيل 2020: خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004-2005)، 6 مجلدات.

مقدمة

رؤية "إسرائيل 2020" هي خطة تفصيلية وضعتها إسرائيل لاستشراف مستقبل الدولة والمجتمع الإسرائيليين على مدى ربع قرن، من منتصف تسعينيات القرن العشرين إلى حدود عام 2020. وقد ساهم في إعدادها نحو 250 خبيرًا إسرائيليًا متنوعي الاختصاصات من مختلف الوزارات والمؤسسات الرسمية والأكاديمية في داخل إسرائيل، من كل الجامعات، ومن الوزارات الأساسية العشر، والجيش، والمخابرات، والوكالة اليهودية، وسلطة المياه، ودائرة أراضي إسرائيل، ومن بين الجاليات اليهودية في العالم، وخبراء من عدة دول كالدنمارك، وبريطانيا، والسويد، واليابان، وهولندا، وألمانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأميركية.

صدرت الرؤية باللغة العبرية في عام 1997 عن معهد إسرائيل للتكنولوجيا (التخنيون) في 17 مجلدًا[1]، تغطي شتّى التخصّصات والمجالات[2]. وقد أولاها مركز دراسات الوحدة العربية أهميةً كبيرة، من باب أنها الأشمل عن تصورات العدو الإسرائيلي لمستقبله، والتي يتناول فيها جوانب الحياة في الدولة العبرية كافة، مركّزًا على الأرض والاستيطان والمصادر البشرية والطبيعية، وأنها الأبعد مدى زمنيًا، والأكثر اعتمادًا على سيناريو سلام عربي - إسرائيلي[3]. وقد انتقى مركز دراسات الوحدة العربية بعض مضامين الدراسة (المجلدات 1-6) وترجمتها إلى العربية ونشرها في ستة أجزاء[4].

تعالج الدراسة ثلاثة مسارات رئيسة تتعلق أولًا بإسرائيل في عام 2020 في حال استتباب السلام أو عدمه؛ وثانيًا بالإمكانيات والشروط التي من شأنها أن ترفع إسرائيل في عام 2020 إلى مصاف الدول الصناعية الأكثر تقدمًا؛ وثالثًا بالعلاقة المثلى بين إسرائيل والشتات اليهودي. وقد لجأ المخططون الإسرائيليون إلى وضع أربعة سيناريوهات للحالة الواحدة: سيناريو بقاء الشيء على أصله، وسيناريو تحقيق سلام شامل، وسيناريو متشائم بالنسبة إلى أهداف الخطة، وأخيرًا السيناريو الأكثر ترجيحًا من وجهة نظر المخططين.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنظر إلى أهمية المخطط، فقد تبنّت الحكومة الإسرائيلية توصياته جزئيًا في عام 2005 ضمن المخطط التوجيهي التنظيمي الخامس والثلاثين، وعليه اعتمدته قانونيًا[5].

---

1 في الواقع كانت 18 مجلّدًا، لكن أحدها حول الأمن لم يوزّع إلا في إطار مغلق على النخبة.

2 وهي على النحو التالي: 1. موجز؛ 2. صورة المستقبل؛ 3. الاحتمالات: البدائل وتقييمها؛ 4. إسرائيل في أجواء السلام؛ 5. إسرائيل في مصاف الدول الصناعية؛ 6. إسرائيل والشعب اليهودي؛ 7. استمرارية الوضع القائم؛ 8. البديل الاقتصادي؛ 9. البديل الاجتماعي؛ 10. البديل الطبيعي البيئي؛ 11. المواصلات والاتصالات؛ 12. الطاقة؛ 13. نظام المساحات المفتوحة؛ 14. نظام التعليم؛ 15. توجهات لتطور مستدام؛ 16. اعتبارات مالية اقتصادية وبلدية؛ 17. عملية التنفيذ وساسة الأرض.

3 انظر في ذلك مقدمة الطبعة العربية لسلمان أبو ستة (مج 1: **مبادئ التخطيط البعيد المدى**).

4 **إسرائيل 2020: خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع** [6 مجلدات]، راجع الترجمة عن العبرية إلياس شوفاني وهاني عبد الله (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004-2005): مج 1: **مبادئ التخطيط البعيد المدى** (2004)؛ مج 2: **"صورة المستقبل" وسبل تحقيقها** (2004)؛ مج 3: **الخطة الشاملة لإسرائيل: تقييم البدائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية** (2004)؛ مج 4: **إسرائيل في محيط يسوده السلام** (2005)؛ مج 5: **إسرائيل في مسار الدول المتقدمة** (2005)؛ مج 6: **إسرائيل والشعب اليهودي** (2005).

5 راجع في ذلك: مجموعة مؤلفين، **قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني**، ج 2: **الكولونيالية الاستيطانية وإعادة تصور مستقبل المشروع الوطني** (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

المعالم العامة لمخطط "إسرائيل 2020"

يمكن تجميع أهم الأهداف الرئيسة التي اعتمدها مخطط "إسرائيل 2020" في ثلاثة أبعاد رئيسة تشكّل قطب رحاه وخيطه الناظم ومدار السيناريوهات التي تضمّنها، وهي في المقام الأول البعد الديموغرافي، ثم البعد الاقتصادي والتنموي، وأخيرًا الأبعاد السياسية والجيوسياسية والأمنية الكامنة وراء رهانات تحقيق سلام شامل ودائم مع الفلسطينيين والعرب.

1. مسألة السكان والشتات اليهودي

المسألة الديموغرافية مركزية في هذه الرؤية، على نحو موصول بمركزيتها في الرؤى الصهيونية التبشيرية، مع تركيز المخطط على قضية جاذبية إسرائيل للشتات اليهودي في العالم لهجرة يهودية جماعية إلى إسرائيل. وفي هذا الصدد، يجري الحديث في هذا المخطط عن اليهود بوصفهم شعبًا واحدًا متجانسًا ولكنه موزعٌ جغرافيًا. كما لا يغيب عن المخططين طرح السؤال الأساسي المتمثل في الموازنة بين فائدة هجرة يهود العالم إلى إسرائيل وبقائهم في بلدانهم الغربية الأصلية حيث مكانتهم راسخة وحيث هم مسيطرون على المال والسياسة، ويحققون لإسرائيل فوائد ومصالح قد تكون أكبر من فوائد هجرتهم ومصالحها.

وتراوح الإسقاطات الديموغرافية في المخطط بين سيناريوهين رئيسين، هما سيناريو استئناف حالة العداء، الذي من شأنه أن يرى حجم السكان العرب في "أرض إسرائيل الكاملة" في نهاية فترة المخطط يتساوى مع حجم السكان اليهود، إذ يتضاعف السكان العرب في المناطق المدارة ويصل إلى 4 ملايين نسمة، بينما يصل عدد العرب في إسرائيل إلى مليوني نسمة، في حين سيزداد عدد السكان اليهود داخل الخط الأخضر ليصل إلى 6 ملايين نسمة؛ وهو ما من شأنه، وفقًا للمخطّطين، أن تكون له عواقب كثيرة على قوة العمل داخل إسرائيل وعلى طبيعة العمل الموكل لكل فئة.

أما سيناريو اتفاق السلام الشامل، فيرى أن عدد السكان اليهود سيصل أيضًا إلى 6 ملايين نسمة، في مقابل نحو مليوني نسمة للأقلية العربية، أي ربع سكان إسرائيل. وهو ما يشكّل تحسنًا جوهريًا مقارنةً بسيناريو تجدد حالة العداء، محسّنًا أيضًا العلاقات بالطائفة الدرزية، وظروف الهجرة إلى إسرائيل عقب تحقيق السلام.

2. إسرائيل في مصاف الدول الثماني الأولى في العالم

يتمثل الهدف الرئيس الثاني لمخطط "إسرائيل 2020" في السعي إلى وضع إسرائيل في مصاف الدول الثماني الأولى في العالم. ويثمّن المخطط إنجازات إسرائيل، ولا سيما في مجال التحديث التكنولوجي بوصفه قوةً دافعة في الصناعة العسكرية والصناعات الأخرى، بيد أنه يدعو إلى تكثيف الجهود من أجل تحقيق

قفزة كمية ونوعية إضافية خلال مداه الزمني، بحيث يصل الناتج القومي الإجمالي لإسرائيل إلى 220 مليار دولار في عام 2020 (نحو 27 ألف دولار للفرد في السنة)، أي بزيادة أكثر من ضعف الناتج القومي الإجمالي لإسرائيل في بداية المخطط.

ويلجأ المخطط إلى القياس بأربعة مسارات، هي مسار الدول الموجودة على هامش العالم الصناعي، ومسار أوروبا الغربية، ومسار أميركا الشمالية، ومسار اليابان. ويحبّذ المخطط اقتداء إسرائيل أكثر بمسار أوروبا الغربية بوصفه الأقرب إليها وإلى بنيتها. وهو يؤكّد، في هذا الصدد، أنّ الخلل في الفارق مع النموذج الأوروبي لا يكمن في جانب التطور الصناعي فحسب، بل أيضًا في الجانب الديموغرافي، رابطًا ذلك مجددًا بأهمية الهجرة الجماعية للشتات اليهودي إلى إسرائيل.

3. إسرائيل في أجواء السلام

ينظر المخططون إلى هذا السيناريو، سيناريو تحقق السلام، مستحضرين مبدأين مهمين: تعزيز الأمن القومي لإسرائيل، وضمان استمرار التفوق العسكري الإسرائيلي على العرب وتعزيزه، ولا سيما من أجل ضمان السيطرة على الأرض.

ويتوقع المخطط في هذا الصدد أنه خلال 30 عامًا، سيوجد في فلسطين، بين البحر والنهر، دولة إسرائيل وكيان فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، له إدارة ذاتية، مع تقييد بارز في مجال الجيش والأمن، مع احتمال أن يشترك في تركيبة فدرالية أو كونفدرالية مع الأردن. وهذا معناه الرفض لدولة فلسطينية عاصمتها القدس وعدم عودة اللاجئين. ويرى المخططون أنّ سيناريو السلام من شأنه أن يعود على إسرائيل بفوائد خارجية كثيرة منها زيادة الاستثمارات (الأجنبية وليست بالضرورة العربية)، وجذب المهاجرين اليهود.

ماذا تحقق من المخطط بعد ربع قرن؟

بعد نحو ربع قرن من وضع المخطط بين عامي 1994 و1995، ماذا تحقق منه على أرض الواقع؟ على المستوى الديموغرافي أولًا، من المهم أن نلحظ أنّ أهم الإسقاطات الديموغرافية للمخطط قد تحققت، إذ انتقلت ساكنة إسرائيل من 5 ملايين و200 ألف نسمة في بداية المخطط في عام 1995 إلى 8 ملايين ونصف في نهايته تقريبًا (في عام 2019).

كما نلحظ أيضًا أنّ القضية الديموغرافية لا تزال إشكالية داخل الكيان الصهيوني إلى اليوم، سواء من جهة طغيان فكرة أغلبية العنصر اليهودي في الدولة على حساب دولة الحق والقانون، أو من جهة استفحال

الشكل (1)

تطور ساكنة إسرائيل في ربع قرن (1995-2019)

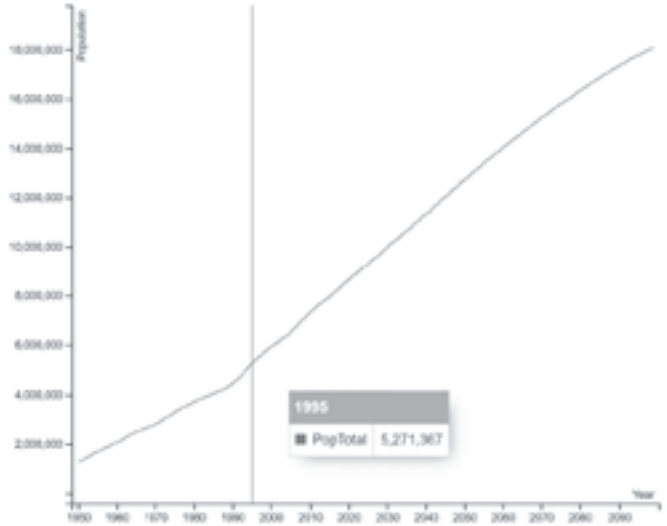

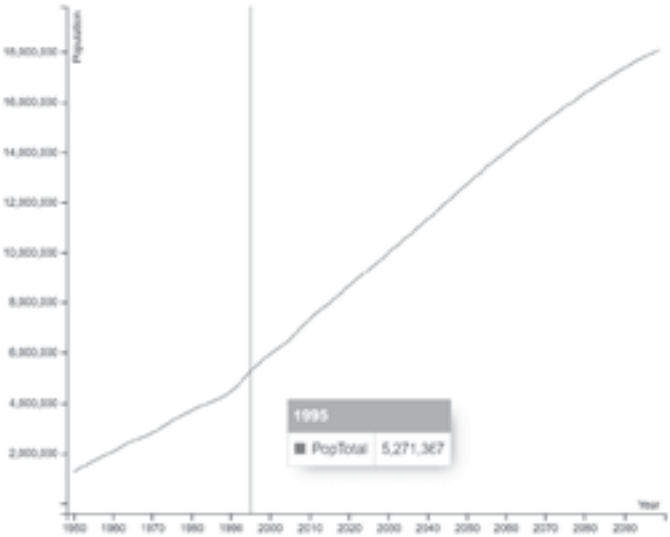

المصدر:

World Population Review, "Israel Population 2019," accessed on 22/6/2019, at: https://bit.ly/1rpAoK3

إشكالية تزايد العنصر اليهودي المتدين ("الحريديم")[6]. ويبقى الموضوع الذي طرحه المخطط بشأن الموازنة بين فائدة هجرة يهود العالم إلى إسرائيل وبقائهم في بلدانهم الغربية الأصلية، حيث مكانتهم راسخة، سجاليًا إلى اليوم. ويظلّ الاتجاه السائد هو زيادة الهجرة إلى إسرائيل من الجاليات التي لا تنفع إسرائيل كثيرًا، والمحافظة على وجود اليهود في البلاد المهمة[7].

من جهة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية واللحاق بركب الدول الثماني الأولى في العالم، حققت إسرائيل نتائج فاقت حتى توقعات السيناريو التفاؤلي في مخطط "إسرائيل 2020" بمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ انتقل الأخير من 100 مليار دولار في عام 1995 إلى أزيد من 353 مليار دولار في عام 2017 (بالقيمة الاسمية)، بما يمثل أزيد من 42 ألف دولار للفرد، وبما يضعها في المرتبة 22 عالميًا من جهة الدخل.

وتتوزع هذه النتائج الاقتصادية البارزة على مجالات عدة، ومنها المجال الجامعي والبحث العلمي والابتكار التكنولوجي. ففي عام 2018، أتت ستّ جامعات إسرائيلية ضمن الـ 500 جامعة الأولى في العالم في "التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم"، المعروف باسم "تصنيف شانغهاي"[8]، منها اثنتان ضمن الـ 100 الأولى في العالم. أما الدول العربية مجتمعة، فلم تُدرج سوى خمس جامعات فقط[9]. وفي مجال العلوم والتكنولوجيا، أصبحت إسرائيل من بين أكثر الدول تطورًا على المستوى العالمي؛ فقد أنفقت 4.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير المدني في عام 2015، وهي أعلى نسبة في العالم[10]. وفي عام 2019، احتلت إسرائيل المرتبة الخامسة بين أكثر دول العالم ابتكارًا من خلال مؤشر بلومبيرغ للابتكار[11]. وهي تحتل المرتبة الثالثة عشرة في العالم بالنسبة إلى الإنتاج العلمي مقيسًا بعدد المنشورات العلمية لكل مليون مواطن[12]. وفي عام 2014، كانت حصة إسرائيل من المقالات العلمية

---

6 ينظر في ذلك: مهند مصطفى، "قراءة في التحولات الديموغرافية والسياسية والفكرية للمتدينين في إسرائيل واستشراف تأثيراتها المستقبلية"، ضمن هذا العدد.

7 بخصوص الواقع الديموغرافي الحالي وإسقاطاته المستقبلية، انظر: يوسف كرباج، "الديموغرافيا والصراعات في إسرائيل - فلسطين: توقعات للمستقبل"، في: **الكولونيالية الاستيطانية**، ص 141-161.

8 وهي في عام 2018:

Technion-Israel Institute of Technology, The Hebrew University of Jerusalem, Weizmann Institute of Science, Tel Aviv University, Bar-Ilan University, Ben-Gurion University of the Negev.

انظر:

"Academic Ranking of World Universities," ShanghaiRanking (2018), accessed on 28/6/2019, at: https://bit.ly/2MqbFZo

9 وهي في عام 2018 أربع جامعات سعودية (جامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن)، وجامعة القاهرة بمصر.

10 "Gross Domestic Spending on R&D," OECD, accessed on 28/6/2019, at: https://bit.ly/1RLTs0e

11 Michelle Jamrisko, Lee Miller & Wei Lu, "These are the World's Most Innovative Countries," Bloomberg,22/1/2019, at: https://bloom.bg/2U5Fi27

12 Yarden Skop, "Israel's Scientific Fall from Grace: Study Shows Drastic Decline in Publications per Capita," *Haaretz*, 2/9/2013, accessed on 28/6/2019, at: https://bit.ly/2FsEsHT

الشكل (2)

تطور الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل في ربع قرن (1995-2017)

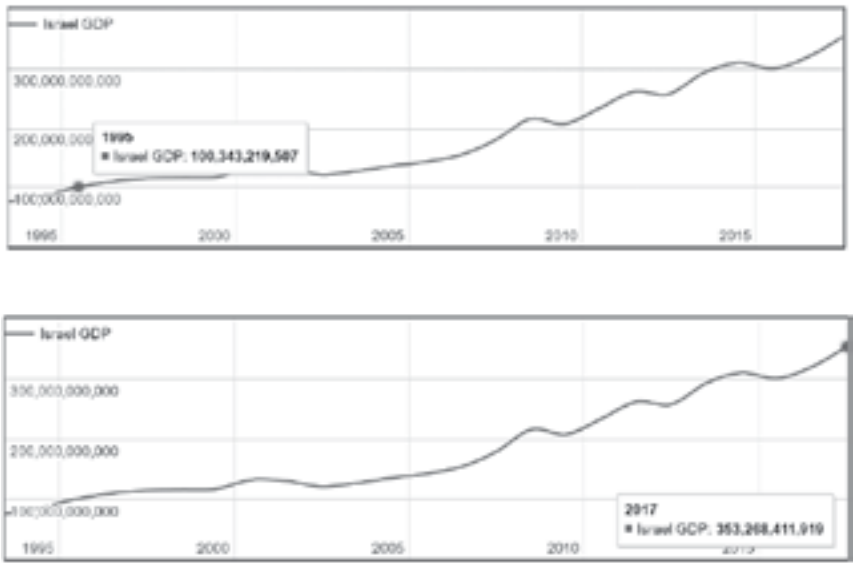

المصدر:

Worldometers, "GDP by Country," accessed on 22/6/2019, at: https://bit.ly/2X1NFSr

المنشورة في جميع أنحاء العالم 0.9 في المئة، أي على نحوٍ أعلى بكثير من نصيبها من سكان العالم (0.1 في المئة)[13]. كما أنّ لديها واحدًا من أعلى معدلات نصيب الفرد من براءات الاختراع المودعة[14]. كما تضم إسرائيل 140 عالمًا وفنيًا لكل 10 آلاف موظف، وهي نسبة من أعلى النسب في العالم. فهناك 85 لكل 10 آلاف في الولايات المتحدة، و83 لكل 10 آلاف في اليابان[15]. وفي عام 2012، أحصت إسرائيل 8337 باحثًا

13 "Gross Domestic Spending on R&D"; Ofri Ilani, "Israel Ranks Fourth in the World in Scientific Activity, Study Finds," *Haaretz*, 17/11/2009, accessed on 28/6/2019, at: https://bit.ly/2Y91F9w

14 Steven Karr, "Imagine a World Without Israel - Part 2," Huffington Post, 24/10/2014, accessed on 28/6/2019, at: https://bit.ly/2N7j29w

15 Eduard Shteinbuk, "R&D and Innovation as a Growth Engine: The Israeli Model and the Role of the OCS," National Research University – Higher School of Economics, 22/7/2011, accessed on 28/6/2019, at: https://bit.ly/2RzL24k

متكافئًا بدوام كامل لكل مليون نسمة، مقارنةً بـ 3984 في الولايات المتحدة، و6533 في جمهورية كوريا الجنوبية، و5195 في اليابان[16].

وأخيرًا، من جهة تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وهجرة يهود الشتات، فإنّ هذا هو البعد الأقل تحققًا في المخطط، وفقًا للسيناريو المرغوب فيه. إذ ظلّت إسرائيل مفعمةً بروح كولونيالية إحلالية عدائية تجاه الفلسطينيين. وخاضت في هذا الصدد، أي منذ بدء المخطط، عدة حروب في لبنان (2000، 2006)، وفي غزة (2008، 2012، 2014). ونرى جليًا اليوم استمرار النـزعة العسكرية العدوانية في إسرائيل التي ما فتئت تقود المنطقة إلى الدمار وعدم الاستقرار وانسداد آفاق المصالحة وعودة الفلسطينيين. ومن ثمّ، فالتفاؤل الذي يسم السيناريو المرغوب فيه في المخطط، باستقرار الوضع الجغرافي والسياسي وتطبيع العلاقات مع كل الدول العربية والإسلامية، يظلّ بعيد المنال.

مخطط "إسرائيل 2020" بعد ربع قرن

ومع وصولنا تقريبًا إلى نهاية الأمد الزمني لمخطط "إسرائيل 2020"، يبرز إلى الوجود مخطط "أميركي - إسرائيلي" جديد تحت مسمّى "صفقة القرن". وهو يسعى إلى تكريس الأهداف ذاتها المدونة في مخطط "إسرائيل 2020"، بصورة وبمسمّيات جديدة. وإن كانت هذه الصفقة محكومة بالفشل حتى الآن، فإنها تتضمن عددًا من الترتيبات التي تخدم مرام مخطط "إسرائيل 2020"، من نقل السفارة الأميركية إلى القدس، إلى الاعتراف بالسيادة على هضبة الجولان، إلى السعي إلى تصفية المشروع الوطني الفلسطيني، وغير ذلك.

ومن ثمّ، من المهم طرح أسئلة من قبيل: ماذا يعني هذا كله بالنسبة إلى العرب؟ وماذا يمكن أن يقوموا به مما من شأنه أن يواجه هذه الخطط الإسرائيلية؟ وهل توجد لديهم خططٌ تسعى إلى تطوير قدراتهم الذاتية لتحسين أوضاعهم الداخلية لمجابهة خطط إسرائيل؟ فإن كانت خطط إسرائيل المستقبلية تتميز بتضمينها ثوابت العقيدة الصهيونية المتمثلة في هوس السيطرة الإحلالية على الأرض وضمان الأغلبية الديموغرافية، ولا سيما من خلال منع عودة اللاجئين إلى ديارهم ومنع قيام دولة فلسطينية، وغير ذلك، ينبغي التأكيد أنّ مخطط "إسرائيل 2020" مثل غيره من المخططات الإسرائيلية الاستشرافية لا ينطوي على شيء خارق للعادة، بل يندرج ضمن الأنساق الاعتيادية للاستشراف وفق ما تقوم به جميع البلدان المتقدمة، ووفق ما تقوم به أيضًا بعض البلدان العربية في رؤاها القومية (رؤية السعودية 2030، رؤية الإمارات 2021، رؤية مصر 2030، وغيرها)، بيد أنّ الفارق الجسيم يكمن في الإرادة السياسية الفعلية

16 "Gross Domestic Spending on R&D."

لتحقيقها وإعمال السياسات العمومية الناجعة لذلك، على نحو مترابط بوجود دول عربية ديمقراطية تسعى إلى مصلحة مواطنيها وإلى مصالحها القومية، وليس لاستدامة حكم الأوليغارشية الحاكمة.

وإذ يُختتم المخطط الإسرائيلي "إسرائيل 2020" بالاقتباس الشهير لروبرت كينيدي: "ربما يتجاوز المستقبل مرمى بصرنا، لكنه لا يتجاوز نطاق سيطرتنا"[17]، فربما آن الأوان بالنسبة إلينا نحن العرب أن نستحضر أيضًا هذا المبدأ، ونبني رؤى استشرافية خاصة بنا تنسف الرؤى الإسرائيلية.

17 Robert F. Kennedy, "Our Future may Lie Beyond our Vision, But it is not Completely Beyond our Control," in: Robert F. Kennedy, *To Seek a Newer World* (Garden City, NY: Doubleday, 1967).

مجموعة مؤلفين

الجامعات والبحث العلمي في العالم العربي

شهدت البلاد العربية نشأة أولى المؤسسات العلمية والتعليمية في العالم، على نمط "جامع الصلاة – جامعة العلوم"، مع القرويين في المغرب، والزيتونة في تونس، والأزهر في مصر، والمدرستين النظامية والمستنصرية في العراق، وغيرها، وعلى الرغم من سيادة التعليم الديني والعلوم الدينية في هذه المراكز، فقد ظلّت قلاعًا للعلم والمعرفة والتنوير على مدى قرون، قبل أن تنتكس في عصور الانحدار عن طبيعتها التطوّرية، وتتهاوى في أتون دُجى الجمود والتقليد، وتغيب عنها الريادة العلمية، بل تتخلّف حتّى عن مواكبة ركب الحضارة.

يطرح هذا الكتاب أسئلةً مركزية في شأن الدور الذي يمكن أن تضطلع به المنظومة الجامعية في الدول العربية – إذا أُتيحت لها فُرص نشر المعرفة العلمية والتقانة وإنتاجها – وتمكين نموّ الاقتصاد الوطني، من خلال التنافس في الأسواق المحلية والعالمية، بفضل ما توفره من القدرات البشرية المؤهلة والبحوث الموجهة.

أحمد قاسم حسين | *Ahmed Qasem Hussein

كيف تُحضّر إسرائيل حروبها المستقبلية

مراجعة كتاب السلاح السيبراني في حروب إسرائيل المستقبلية: دراسات لباحثين إسرائيليين كبار

How Israel is Preparing its Future Wars

Book Review of *The Cyber Weapon in Israel Future Wars: Studies by Senior Israeli Researchers*

مجموعة مؤلفين

السلاح السيبراني في حروب إسرائيل المستقبلية: دراسات لباحثين إسرائيليين كبار

إعداد: رندة حيدر (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018)، 176 صفحة.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Researcher at the Arab Center for Research and Policy Studies.

يُعدّ مفهوم "القوة السيبرانية" من المفاهيم الجديدة التي احتلت مكانة أكاديمية في أدبيات العلوم السياسية، وبات يُستخدم في توصيف من توصيفات القوة "الصلبة"، أو "الناعمة"، أو "الذكية" وشرحها. ويرجع الفضل في التنظير لهذا المفهوم إلى عالم السياسة الأميركي جوزيف ناي الذي عرّف "القوة السيبرانية" بأنها القدرة على تحصيل نتائج مرجوّة من خلال الاعتماد على مصادر المعلومات المرتبطة بالفضاء السيبراني؛ أي إنها القدرة على استخدام الفضاء السيبراني بهدف إيجاد مزايا للدولة[1]، وتحقيق مصالحها، ومنحها قوة للتأثير في محيطها بما يضمن أمنها القومي. وجادل، في كتابه **القوة الناعمة**، أنه في عالم اليوم المتسم بالتطور المتسارع، ما عاد في الإمكان حساب قوة الدولة اعتمادًا على العناصر المادية، العسكرية والاقتصادية فحسب، حيث إنّ لتقدم العلم والتكنولوجيا آثارًا متناقضة في القوة المادية؛ فقد ظهر، مثلًا، عدد من التهديدات الأمنية، مثل الإرهاب والجرائم الدولية وانتشار الأوبئة والأمراض السارية، التي تتطلب امتلاك موارد القوة الناعمة لمواجهتها والتصدي لها[2].

تعمل وحدات النظام الدولي على اختلافها دولًا، ومنظمات، وأفرادًا على استشراف التحولات التي تطرأ على مفهوم القوة وأشكاله، وتحديد التهديدات التي تنتجها التطورات في مجال التكنولوجيا. بل إن دولًا باتت تتعامل مع هذه التحديات بمنطق السوق التجارية من خلال إنتاج أجهزة التجسس والتنصت وتدريب الأفراد للقيام بهجوم "سيبراني" والتصدّي لها، والتي تشمل عادةً المؤسسات الحيوية في الدولة، في ما بات يعرف اصطلاحًا بـ "الحرب السيبرانية". ويمكن اعتبار إسرائيل اليوم مصدرًا كبيرًا لأجهزة التجسس في العالم؛ حيث تُصدّرها من دون رقابة أو محاسبة إلى الحكومات الدكتاتورية والتسلطية في عدد من دول العالم لقمع المعارضة وملاحقة بعض الفئات الاجتماعية مثل المثليين جنسيًا. وفي تقرير صحافي أجرته جريدة **هآرتس**، نقلًا عن 100 مصدر في 15 دولة، جاء أنّ النظم الدكتاتورية في جميع أنحاء العالم تستغل هذه الأجهزة الإسرائيلية الصنع في التنصت على الناشطين الحقوقيين ومتابعة رسائل البريد الإلكتروني واختراق التطبيقات وتسجيل المحادثات، وذلك حتى في البلدان التي لا يربطها بإسرائيل تمثيل دبلوماسي. مع الإشارة إلى أن صفقات بيع أجهزة التجسس تعقد بإشراف وزارة الدفاع وحدها، مع عجز الكنيست على ممارسة الرقابة عليها، وعدم حصوله على التفصيلات الأساسية لهذه الصادرات[3].

يعالج هذا الكتاب تطور مفهوم الحرب السيبرانية في إسرائيل ودورها في العقيدة العسكرية للجيش الإسرائيلي، وذلك استنادًا إلى دراسات وأبحاث وضعها خبراء إسرائيليون في هذا المجال، ونشرتها مراكز

---

1 Joseph Nye, "Cyper Power," Harvard Kennedy School, Belfer center for Sciences and International affairs, 2010, p. 4, accessed on 31/3/2019, at : https://goo.gl/9yNekm

2 Joseph S. Nye, *Smart Power*, Adele Oliveri (Trans.) (Bari: Gius. Laterza & Figli, 2012), pp. 38-45.

3 Hagar Shezaf & Jonathan Jacobson, "Revealed: Israel's Cyber-spy Industry Helps World Dictators Hunt Dissidents and Gays," *Haaretz*, 20/10/2018, accessed on 5/01/2019, at: https://bit.ly/2J4UgRT

أبحاث إسرائيلية أو مجلات عسكرية متخصصة، ونقلها إلى العربية مترجمون يتعاملون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية. غالبية الدراسات مأخوذة من منشورات معهد دراسات الأمن القومي[4] الذي يُصدِر نشرة متخصصة بالموضوع ثلاث مرات في السنة، إضافة إلى مؤتمر سنوي يعقده في هذا الشأن. يحظى المعهد بسمعة أكاديمية جيدة، ويعتبر مرجعًا مهمًا للمسؤولين الإسرائيليين وصانعي القرار. أما المصدر الثاني لهذه الدراسات، فهو مجلة **معراخوت**، وهي مجلة فصلية تصدر باللغة العبرية عن هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي.

أقسام الكتاب

يقع الكتاب في ثلاثة أقسام، يعرض القسم الأول بناء على مقاربة منهجية الأطر النظرية التنظيمية لهذا المجال الجديد، بدءًا من إعلان إنشاء سلطة للدفاع السيبراني في إسرائيل، أوكلت لها مهمة إدارة جميع الجهود الدفاعية والعملانية في الفضاء السيبراني وتشغيلها وتنفيذها وفق الحاجة إلى المستوى القومي، بما يتيح الرد الدفاعي الكامل والدائم على الهجمات السيبرانية؛ ومن ضمن ذلك التعامل مع تهديدات الفضاء السيبراني والحوادث السيبرانية في الوقت الحقيقي. في حين خُصّص القسم الثاني لعرض عقيدة القتال السيبراني ودورها في الحروب المقبلة، وتضمن أربع دراسات تتناول بالبحث تطور تكنولوجيا الحرب السيبرانية في بناء قوة إسرائيل وتطوير عقيدة للقتال السيبراني من أجل بلورة عقيدة متكاملة وناضجة. أما القسم الثالث، فتناول دراسة الدفاع السيبراني ومسألة الدفاع الإسرائيلي في عصر الحرب السيبرانية، مثل الهجمات التي تعرضت لها إسرائيل في عامي 2013 و2014، ومحاولتها تطوير نموذج جديد للدفاع السيبراني يرتكز على أربعة مبادئ أساسية في الدفاع: الردع والكشف والدفاع وإلحاق الهزيمة، إضافة إلى مفهوم القدرة على التعافي.

تُجمع الدراسات التي يتضمنها هذا الكتاب على أنّ استخدام السلاح السيبراني في المواجهات العسكرية لا يزال غير قادر على حسم هذه المواجهات على الرغم من أهميته المتزايدة، وعلى أن لهذا السلاح دورًا في مجال الدفاع عن المنظومات وعن شبكات المعلومات أكثر منه في المجال الهجومي.

لكن الحيّز السيبراني في إسرائيل لا يقتصر على الجيش والدولة، بل أصبح يكتسي أيضًا أهميةً كبرى في عمل الشركات السيبرانية الخاصة التي تعتبر من الشركات الرائدة في هذا المجال في العالم. فما دور الشركات السيبرانية الإسرائيلية الخاصة؟ وما علاقتها بالأجهزة السيبرانية الرسمية بالجيش الإسرائيلي؟ خصوصًا أن الأعوام الأخيرة شهدت تزايدًا مطّردًا في عدد الشركات السيبرانية الخاصة في إسرائيل التي تعمل في

4 لمزيد من المعلومات، انظر: موقع معهد دراسات الأمن القومي، في: https://bit.ly/2CYm9ZJ

مجال الأمن السيبراني من خلال إنتاج برامج حماية ودفاع عن أنظمة الكمبيوتر وشبكات المعلومات في المصارف والشركات الخاصة، حتى في المنشآت العامة. لكن النشاط الأهم لهذه الشركات هو إنتاجها برامج تجسسية هدفها المراقبة والرصد والتعقب، تبيعها لجميع دول العالم، وبخاصة لدول أفريقية وجنوب أميركية، ودول عربية، تستخدمها هذه الدول في ملاحقة المعارضين للنظام وفي التجسس عليهم.

القوة السيبرانية الإسرائيلية: القرارات والأطر التنظيمية

تقوم الاستراتيجية التكنولوجية الإسرائيلية على مفهوم أساسي، تجسد في ضرورة قيادة التطورات التي تحدث في المجتمع وتوجيهها والتحكم فيها، وتحقيق الاندماج الكلي الذي يحقق أهداف الدولة، خصوصًا أن نظام التعليم في إسرائيل يقوم على الربط بين العلوم النظرية والعلوم التطبيقية[5]. ويستدعي هذا الأمر تحديثًا وإنشاءً لعدد من الهياكل والمؤسسات لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة في مطلع القرن الحادي والعشرين التي باتت تؤثر مباشرة في الأمن القومي للدول. ذلك أن الفضاء السيبراني بات مصدر تهديدات حقيقية تشمل المؤسسات الحيوية في صلب العقيدة الدفاعية للدول؛ ما دفع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في 18 أيار/ مايو 2011، إلى إنشاء "هيئة السايبر الوطنية"، خصوصًا بعد أن أصبحت إسرائيل هدفًا لهجمات في الفضاء السيبراني. وقد تطلّب هذا الأمر تعزيز قدرات إسرائيل الدفاعية في هذا المجال؛ حيث بات كل ما هو محوسب عرضة للاختراق والهجوم، ما يهدد المرافق والمؤسسات الحيوية التي تقدم الخدمات الأساسية إلى المواطنين، مثل الكهرباء والمياه والاتصالات[6].

في هذا القسم من الكتاب، تناول شموئيل إيفين ودافيد سيمان الحوارات والنقاشات داخل مؤسسة الحكم في إسرائيل التي قادت إلى هيكلة سلطة الدفاع السيبراني القومية التي بدأت عملها في نيسان/ أبريل 2016. والوظيفة الأساس المنوطة بها هي إدارة الجهود الدفاعية والعملانية في الفضاء السيبراني، وتشغيلها وتنفيذها وفق الحاجة على المستوى القومي، وبناء مقاربة منهجية بما يتيح الرد الدفاعي الكامل والدائم على الهجمات السيبرانية في الوقت الملائم، وتقويم الوضع القائم وجمع المعلومات الاستخبارية وتدقيقها والعمل مع المؤسسات ذات الاختصاص؛ ويكون مدير هذه السلطة تابعًا لرئيس هيئة الأركان السيبرانية القومية الذي يُعرف بأنه رئيس عملية الفضاء السيبراني القومية (ص 27).

---

5 صفا محمود عبد العال، **التعليم العلمي التكنولوجي في إسرائيل**، ط 2 (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004)، ص 261.

6 انظر: قراءة محمود محارب لكتاب شموئيل إيفين ودافيد سيمان طوف **حرب الفضاء الإلكتروني: تحديات على الصعيد العالمي والسياسي والتكنولوجي** (إسرائيل: معهد دراسات الأمن القومي، 2011)، في: محمود محارب، "إسرائيل والحرب الإلكترونية"، **مراجعات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011/8/10، شوهد في 2019/3/31، في: https://bit.ly/2TLc5hg

إنّ المبدأ المنطقي الذي يحكم إنشاء السلطة، بحسب رأي الباحثين إيفين وسيمان، هو أنّ الدفاع السيبراني يستوجب التعاون الوثيق بين أجزاء القطاع المدني كلها؛ ومن ثمّ تبرز الحاجة إلى تأسيس هيئة مدنية تركز اهتمامها كلّيًا على الأمن السيبراني، تتولّى في المستقبل العمل الذي يقوم به في العادة جهاز الأمن الإسرائيلي للدفاع عن البنى التحتية القومية الحيوية. كما عرض الباحثان للخلافات التي رافقت تأسيس السلطة في ما يتعلق بتوزيع المسؤولية بين الهيئات المختلفة. وصيغت في 9 حزيران/ يونيو 2016 مذكرة تفاهم بين السلطة وجهاز الأمن الإسرائيلي بهدف تنظيم العمل، لكن التوتر بقي قائمًا، ومن المرجح أن يستمر في المستقبل.

على مستوى موازٍ، مرّ الجيش الإسرائيلي بتغيرات مفاهيمية وتنظيمية؛ إذ قرر رئيس هيئة الأركان الجنرال غادي إيزيكوت، في حزيران/ يونيو 2015، تأسيس فرع مستقل يقود نشاط الجيش الإسرائيلي، الدفاعي والهجومي، في الفضاء السيبراني. وفي مرحلة أولية، أسست شعبة "سيبر" جزءًا من هيئة الأركان العامة، وأنشئت فرقة دفاع في قسم الاتصالات اللاسلكية، وأجريت تغيرات تنظيمية في جهاز الاستخبارات.

في آب/ أغسطس 2016، أصدرت لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست تقريرًا بشأن توزيع المسؤولية وسلطة الدفاع السيبراني في إسرائيل. وعرض التقرير عمل لجنة فرعية خاصة بالدفاع الفضائي السيبراني يرأسها عضو الكنيست إفي ريختر، الرئيس السابق لجهاز الأمن الإسرائيلي. وهدف اللجنة الاطلاع على استعدادات الدولة للدفاع السيبراني والإشراف عليها، وتفحّص مغزى قرار الحكومة بشأن تأسيس السلطة وتنفيذ هذا القرار.

وفقًا لتقرير اللجنة، فإن إجراءات العمل، كما عرضت على اللجنة، تجعل من تبعية رئيس السلطة لرئيس عملية الفضاء السيبراني القومية أمرًا لا حاجة إليه في الممارسة العملية؛ لأنّ رئيس السلطة مستقل، يعمل في صميم التزامه المهني (الدفاع الفضائي السيبراني)، ويتخذ القرارات، ويقوم بإجراءات عملية على الأرض من دون الحاجة إلى تفويض من رئيس الدائرة. وإضافة إلى ذلك، لم تقتنع اللجنة بأن هناك ضرورة لوجود هيئتين مستقلتين في ديوان رئيس الحكومة، تتعامل كلتاهما مع الفضاء السيبراني. وتوصلت اللجنة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي ترتبط بضرورة تحويل سلطة الدفاع السيبراني إلى وكالة أخرى لجمع المعلومات الاستخبارية؛ على اعتبار أنّ عملها يجب أن يستند إلى المعلومات التي تجمعها الهيئات الاستخبارية والبيانات المفتوحة. هذا مع ضرورة صوغ قانون "السيبر" بالتعاون مع جميع الأطراف ذات الصلة بالأنظمة الدفاعية والمدنية. وأن تخضع السلطة للقيود نفسها المفروضة على جهاز الأمن الإسرائيلي في ما يتعلق بالحقوق الفردية، والعمل على إعادة النظر في ترتيبات الأمن السيبراني بصفة دورية على مدى الأعوام الخمسة المقبلة؛ نظرًا إلى قوة التهديد وخبرة إسرائيل المحدودة نسبيًا على صعيد معالجة هذا التهديد.

غير أنّ التغيرات التنظيمية، مهما اتّصفت بالتعقيد، لا تشكل بالضرورة دليلًا على قدرات الدفاع عن الفضاء السيبراني، أو على تعزيز قوة هذا الدفاع. ولذلك يجب وضع المعايير والاختبارات العملية في ما له اتصال بقوة نظام الدفاع السيبراني، بما يتيح المجال لتقويم الوضع الحالي والقيمة المضافة إلى الفعل المستقبلي في الميدان.

عقيدة القتال السيبراني ودورها في الحروب المقبلة

يشمل هذا القسم أربعة أبحاث حول تطور تكنولوجيا الحرب السيبرانية وكيفية استخدام السلاح السيبراني في حروب إسرائيل المستقبلية. ففي بحثه "تطور تكنولوجيا الحرب السيبرانية في بناء القوة في إسرائيل"، حدّد جيل برعام الهدف من هذا البحث، في إظهار موقع تكنولوجيا الحرب السيبرانية في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي من خلال دراسة ثلاثة مجالات رئيسة: بلورة استراتيجية ملائمة لمواجهة التهديد الناجم عن تطور تكنولوجيا الحرب السيبرانية، وتخصيص الموارد والميزانيات المطلوبة، وإدخال تغييرات على بناء القوة العسكرية. وأشار برعام في بحثه إلى أنّ الركائز الثلاث لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي التقليدي لا تزال صالحة من أجل التصدي للتهديد السيبراني، وهي التالية:

- الردع: ذلك أنّ القدرات السيبرانية المتطورة تمكّن إسرائيل من ردع أعدائها.
- الإنذار المبكر: على اعتبار أنّ جمع إسرائيل معلومات عن أعدائها سيمنعهم في المستقبل من الوصول إلى قاعدة بياناتها.
- الحسم: تعتبر إسرائيل من الدول الرائدة من حيث قدراتها السيبرانية، وهو ما قد يمنحها تفوقًا في المعركة من خلال استخدام أدوات سيبرانية متقدمة لحسم المعركة.

أما في مجال الموارد والميزانيات، فنص قرار الحكومة الصادر في آب/ أغسطس 2016، المتعلق بإنشاء هيئة أركان سيبرانية قومية، على وجوب تخصيص اعتمادات محولة من وزارة المال عبر ديوان رئيس الحكومة. ويبرز برعام أنّ ميزانية هيئة الأركان السيبرانية تبلغ حاليًا 2.5 مليار شيكل، أي ما يعادل 1.2 مليار دولار أميركي، وهي موزعة على الأعوام الخمسة المقبلة، أي تبلغ 500 مليون شيكل سنويًا. مصدرها كالتالي: 100 مليون شيكل مرصودة من الميزانية العامة خصيصًا للهيئة، و400 مليون شيكل سيتم توفيرها من خلال تجميع للموارد من مصادر متعددة (ص 27).

يخلص برعام إلى أنّ إسرائيل أجادت استشراف خصائص التهديد الناجم عن تطور تكنولوجيا الحرب السيبرانية؛ فشرعت في إدخال التغيرات المطلوبة بناء على قوتها، على اعتبار الارتباط الوثيق بين طريقة معالجة التهديد السيبراني وأمن الدولة القومي، وارتكزت المعالجة على ثلاثة محاور:

- الأجهزة الأمنية والجيش ودوائر الاستخبارات والصناعة العسكرية والأمنية.
- الشبكات الوطنية الحساسة المعرضة لهجمات سيبرانية والخاضعة لتوجيهات "الهيئة الرسمية لحماية المعلومات".
- القطاع الخاص الذي يضم الشركات ومؤسسات مكشوفة أمام الهجمات السيبرانية.

في حين جادل رون تيرا، ضابط الاحتياط في الجيش الإسرائيلي، في بحثه "تطوير عقيدة للقتال السيبراني في المعركة التقليدية"، بأن المجال السيبراني يمر بسيرورة تطور تجعل منه نطاقًا جديدًا في القتال الذي تلجأ إليه الدولة على غرار الفروع القتالية الأخرى: البري والبحري والجوي أو الفضائي. وبناء عليه، يتطلّب ذلك تأسيس عقيدة عمل متكاملة وناضجة، تستمد، ولو جزئيًا، مكوّناتها من أنماط وتوجهات عسكرية شاملة، وتُدرج في المعركة التقليدية. ويرى أن القتال السيبراني يمر بمراحل تطور تكنولوجي أوّلية، يشبّهها بتطور الطيران العسكري، بظهور طائرة الاستكشاف الثنائية الجناح في الحرب العالمية الأولى، حيث اتضحت، منذ ذلك الوقت، القدرة الكامنة في الطيران على ضرب مراكز الثقل لدى العدو، فوق المنظومات الدفاعية الأرضية والمعطلات على الأرض.

يتسم الهجوم السيبراني اليوم وفي المستقبل المنظور بأفضلية كبيرة على المدافع ضد الهجوم السيبراني؛ ذلك أن على المدافع أن يدافع عن عدد أكبر من المنشآت والثروات، بدءًا بالخطط القتالية ومنظومات الأسلحة، مرورًا بمنظومات التحكم والمراقبة العسكرية، ومنظومات الاتصال العسكري، والبنى التحتية النظامية، والبنى التحتية الوطنية الحيوية. ويمتلك المهاجم أفضليتين: الأولى أنه يفرض على المدافع أن يدافع عن كل المؤسسات والمنشآت في حالة الهجوم السيبراني، والثانية أن في إمكان المهاجم تركيز جهده الهجومي على ما يختاره؛ وهو ما يتطلب حجمًا من القوى البشرية اللازمة للدفاع في المجال السيبراني أكبر من حجم القوى البشرية المطلوب للهجوم، على عكس القتال التقليدي.

وفي السياق ذاته، يتوصل إميليو إيزلو في بحثه "هل ثمة تأثير للسلاح السيبراني في الوسائل العسكرية التقليدية؟" إلى إجابة علمية وعملية عن هذا السؤال، من خلال سعي حكومات القوى الكبرى في النظام الدولي إلى تطوير قدراتها السيبرانية، سواء لتعزيز شبكة جمع معلوماتها الاستخبارية، أو لتكون أداة قوة سياسية. وتدل الكتابات الأكاديمية والعسكرية في ثلاث دول عظمى هي الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والصين على دعم استخدام السلاح السيبراني في حالات وقوع مواجهات، خصوصًا ما يتعلق منها ببنى حساسة. ويرى إيزلو في بحثه أن الهجمات السيبرانية يمكن أن تكون سلاحًا مفيدًا يستخدم في الضربة الأولى، لأنها تتمتع بميزة المفاجأة وجهل المصدر، وذلك بسبب صعوبة عزو العملية إلى أي طرف. وفي المقابل، جرى في المواجهات التي تدخلت فيها قوة عسكرية استخدام الهجمات السيبرانية مرات معدودة من أجل تحقيق الهدف العسكري، سواء من حيث هي مكوّن مساعد أو مموّه. ليخلص إلى أنه

في المستقبل القريب سيكون السلاح السيبراني أشدّ ملاءمة للعمليات السرية، ولتمرير رسائل سياسية مما هو لحسم الحرب وتغيير قواعد اللعبة؛ ما يعني أنّ الوضع لن يتغير في المستقبل البعيد.

تناقش المقالة الأخيرة في هذا القسم التهديد الذي يمثله الإرهاب في الفضاء السيبراني، وتفحص حقيقة تصورات هذا التهديد التي تشكلت في الأعوام الأخيرة، كما تفحص القدرات التي يمكن أن تحققها جهة فاعلة غير حكومية، وما إذا كان يمكن هذه القدرات أن تمثّل تهديدًا حقيقيًا لأمن الدول القومي. وجاء هذا البحث بعنوان "التهديد الذي تمثله المنظمات الإرهابية في الفضاء السيبراني"، وخلص كتّابه، غابي سيبوني ودانيال كوهين وأفيف روتبات، إلى أنّ مفهوم الدفاع ضد التهديدات السيبرانية التي مصدرها جهات إرهابية يجب أن يقوم على عدد من العناصر: الاستخبارات ومقاربة الدفاع المتعدد الطبقات ومقاربة الهجوم والتوعية العامة والدفاع المدني.

الدفاع السيبراني والمواجهات المستقبلية

يبدأ القسم الثالث من الكتاب بتحليل لجيل برعام بعنوان "الدفاع الإسرائيلي في عصر الحرب السيبرانية - تحليل"، يعرض فيه لتطور مفهوم الأمن القومي للكيان الإسرائيلي في مواجهة التهديدات الكثيرة، خصوصًا أن مفهوم الأمن القومي يشير دائمًا إلى مصطلح الردع وتطوير قدرات دفاعية وهجومية تثبط عزيمة العدو. وتنظر إسرائيل إلى الردع على أنه تراكمي؛ لأنها تعتبر كل حرب حلقة واحدة في سلسلة حروبها . ثم ينتقل الباحث إلى مفهوم الأمن القومي في ظل الحرب السيبرانية، ذلك أن الدفاع الفاعل، بحسب رأيه، يضمن استمرار عمل الأنظمة الحيوية في بلد ما، وتطوير القدرات العملانية في الساحة السيبرانية لخدمة قوة إسرائيل. وقدم برعام طرحًا عن ضرورة دمج المتطلبات الثلاثة الأصلية الخاصة بمفهوم أمن إسرائيل التقليدي بالتحولات المتسارعة في مجال الحروب السيبرانية؛ وهي الردع والإنذار المبكر والانتصار العملاني الحاسم.

ويحاجج ماثيو كوهين وشاك فرايليخ وغابي سبيوني في مقالتهم، "نموذج جديد للدفاع السيبراني: مبادئ الردع والكشف والدفاع وإلحاق الهزيمة، مع القدرة على التعافي"، بأنّ التهديدات السيبرانية لا تختلف جوهريًا عن التهديدات الأخرى. ويقدم البحث أنموذجًا مفاهيميًا لتطوير استجابة بالاعتماد على المبادئ الأربعة الكلاسيكية للاستراتيجية العسكرية: الردع، والكشف المبكر، والدفاع، وإلحاق الهزيمة، إضافة إلى القدرة على التعافي. ويستنتج الباحثون أنّ الهجمات السيبرانية لا تختلف معالجتها عن معالجة التهديدات الأخرى، اعتمادًا على المبادئ التقليدية للاستراتيجية العسكرية.

في حين رسم أوري آورون في مقالته، "تأثير المجال السيبراني في تصميم المنظومات"، مساحات التماس المحتملة بين بيئة القتال السيبراني والتحديات الأمنية التي تواجه إسرائيل. وفي سبيل ذلك، حلل المجال السيبراني بصفته ساحة قتال تتكون من ثلاث بيئات: البيئة المادية التي توجد فيها منظومات وخوادم وخيوط وكابلات، أي كل ما هو ملموس؛ والبيئة البشرية التي تحدد متطلبات تنفيذ العمليات الحسابية وتستخدم نتائجها لأغراضها المنوعة؛ والبيئة الخوارزمية (اللوغاريتمية) التي يتم فيها توصيل الأرقام بعضها ببعض، فتجري العمليات الحسابية عمليًا. ويمكن وصف الفرق بين المجالين السيبراني والعسكري، بأنّ الأخير يستخدم، على المستوى المادي، الأدوات الحركية "العتاد الحربي المادي"، وعلى مستوى العنصر البشري، يصار إلى تفعيل أدوات علم النفس التي تؤثر في الوعي. أما المستوى الخوارزمي، فيستند إلى أدوات سيبرانية توثر في البيانات المخزّنة في أنظمة الكمبيوتر وفي الطريقة التي تجري بها برامج التشغيل حساباتها.

في السياق ذاته، يحاول إيتمار وايتان ونير واليشع في مقالتهما، "التكنولوجيا في ساحة القتال المستقبلي"، تلمس الفروق الجوهرية بين ساحة القتال المستقبلية المتصورة وساحة القتال الحالية؛ إذ يمثّل دور التكنولوجيا المتطورة التي سيتم استخدامها في المستقبل العامل الحاسم في تحديد شكل ساحات القتال المستقبلية. ويجادل الباحثان بأنّ النظم التكنولوجية الجديدة كالمعدات ذاتية القيادة، والأسلحة الكهرومغناطيسية، والمنظومات المتطورة في مجال القيادة والتحكم، ستعيد تشكيل الحرب المستقبلية ورسمها من جديد.

خاتمة

توظّف إسرائيل القوة السيبرانية في إجمالي قوتها الصلبة والناعمة في آن واحد، متفوقةً بذلك نوعيًا على مستوى دول المنطقة ككل. وتبلغ نسبة إنفاقها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ما يعادل 4.21 في المئة من مجمل إنتاجها المحلي الإجمالي[7]، وهو أعلى بأضعاف مما تخصصه دول المنطقة العربية وسطيًا للبحث العلمي، حيث نسبة 0.3 في المئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي (المُنتَقَص أصلا بفعل النظام التراكمي الريعي) هي مخصّصة للبحث والتطوير[8].

في الحصيلة، يتبيّن جليًّا أنّ إسرائيل تعمل على استشراف التهديد المحدق ببناها التحتية نتيجة التهديدات السيبرانية، وفي تركيزها على إنشاء منظومة دفاع متطورة باستمرار على المستوى القطري، خصوصًا أنّ

7 Unesco, *Unesco Science Report: Towards 2030* (Paris: Unesco, 2015), p. 410.

8 Ibid., p. 27.

مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي يعود إلى مرحلة تشكيل الوطن القومي اليهودي في ظل الانتداب البريطاني، وظلّ هذا المفهوم يتطور في مواجهة التهديدات الكثيرة التي كان على الكيان الاستعماري الوليد أن يعالجها بعد احتلاله فلسطين. كما أنّ إسرائيل تستخدم التكنولوجيا والقوة السيبرانية للتطبيع مع النظم الدكتاتورية في المنطقة، من خلال تصدير أجهزة التجسس والتنصت على المعارضين في الدول التي تعاني انعدام الحريات وغياب الديمقراطية والمحاسبة؛ ما يتسبب في اعتقالٍ وقتلٍ للمئات من الأبرياء، في مسعى منها للبقاء في محيط تمزّقه الحروب والصراعات الداخلية.

مجموعة مؤلفين

سِيَر عشر جامعات حكومية عربية

تُعدّ دراسة مقارِنة للجامعات العربية الحكومية أمرًا ضروريًا؛ ومن ثمّ أتى هذا الكتاب الذي يهدف إلى التعرّف إلى جملة أمور من خلال استعراض أوضاع الهيئة التعليمية والطلاب والإدارة، في عشر جامعات حكومية عربية، منطلقًا من فرضية أساسها تشابه في الأوضاع العربية ينعكس تشابهًا في أوضاع الجامعات كمؤسسات حكومية.

يفتح الكتاب أسئلة كثيرة تستدعي وضع بحوث تعالج مشكلات وقضايا راهنة، من قبيل: ما الأسباب التي أدّت إلى تراجع التعليم الجامعي وتدنيّ مستوياته في مسار تنازلي؟ وما السياسات التي اتُّبعت للتمييز بين الفروع العلمية وفروع الاجتماع والإنسانيات؟ وما الدور الذي قامت به في مجال نشر المعرفة؟ وما حالة البحث العلمي؟ وما المؤثرات العلمية والمعرفية الخارجية لاكتساب الخبرات العالمية؟

مهند مصطفى | *Mohanad Mustafa

اتجاهات تغلغل مجتمع السوق في الجيش الإسرائيلي

مراجعة كتاب الجيش ومجتمع السوق في إسرائيل

Directions of market society penetration within the Israeli army

Book review of *The Army and Market Society in Israel* (Hebrew)

يغيل ليفي، نير غازيت، رينات موشيه، ألونا هرنس (محررون)

الجيش ومجتمع السوق في إسرائيل (بالعبرية)

(رعنانا (فلسطين المحتلة): الجامعة المفتوحة ومعهد تحليل السياسات، 2019)، 213 صفحة.

* مدير عام مركز "مدى الكرمل" في حيفا، ومحاضر في الكلية الأكاديمية في بيت بيرل.
General Director of Mada Karmel Centre, Haifa, Lecturer at Beit Berl.

يندرج هذا الكتاب في حقل دراسات الجيش والمجتمع في إسرائيل. فقد تطور هذا الحقل مؤخرًا، ولا سيما في دراسة التحولات الاجتماعية التي مرّ بها الجيش الإسرائيلي خلال العقود الأخيرة، والدراسات التي تهتم بدراسة التديّن والجيش، والتغيير الذي يحدث على المبنى الاجتماعي الديموغرافي في الجيش الإسرائيلي والمؤسسة العسكرية. وما يميّز هذا الكتاب هو طرقه بابًا جديدًا في دراسة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، يتمثل في مقاربة تأثير التحولات الليبرالية الجديدة واقتصاد السوق في الجيش الإسرائيلي، وما يحمل ذلك من تقاطع مع التحولات الاجتماعية في الجيش، ومفهوم "جيش الشعب" الذي يطلق على الجيش الإسرائيلي.

ومن ثمّ، يحاول الكتاب أن يقدم إجابة عن سؤال أساسي: ما تأثير التحولات الليبرالية الجديدة الاقتصادية ومجتمع السوق التي هيمنت على الاقتصاد الإسرائيلي منذ الثمانينيات، وأثرها في الجيش الإسرائيلي، سواء من حيث بنيته الاجتماعية، أم الدافعية إلى التجنيد، أم تحولات مفهوم النخبة العسكرية، وبنية الجيش الإسرائيلي التنظيمية ومنظومته الإدارية، وغيرها؟

ليس صدفةً، إذن، أنّ جميع محرري الكتاب جاؤوا من كليات علم الاجتماع وأقسامه في الجامعات الإسرائيلية، ومن بينهم المحرر الأول للكتاب، يغيل ليفي، الذي يعدّ من المتخصصين المهتمين بعلاقات الجيش والمجتمع في إسرائيل، وانصبّ اهتمامه البحثي في السنوات الأخيرة على دراسة التدين والتديين في الجيش الإسرائيلي، وأصدر في هذا المجال عشرات الكتب والمقالات العلمية والصحفية.

يعالج الكتاب مقاربات نظرية للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والجيش ومجتمع السوق (الفصل الأول، يغيل ليفي)، ثمّ يعرج إلى تناول العلاقة بين الجيش ومجتمع السوق، من خلال مقاربة تحولات المنطق المؤسساتي والإداري داخل الجيش (الفصل الثاني، ألونا هرنس)، وتحليل التحولات في الخدمة العسكرية الثابتة، وتأثيرات الليبرالية الجديدة في مفهوم "جيش الشعب" (الفصل الثالث، موطي سفراي)، ثم ينتقل الكتاب إلى معالجة مسألة انخراط المتدينين المتزمتين (الحريديم) في الجيش، وعلاقة ذلك بمفهوم جيش السوق (الفصل الرابع)، والعلاقة بين الخدمة العسكرية والحياة المهنية بعد الجيش (الفصل الخامس، كرميت فدان وايال بن اري). ليتطرق أخيرًا إلى مسألة السرديات الأمنية، وتحولات النزعة العسكرية الإسرائيلية، وارتباطها بانخراط النخبة العسكرية في الصناعات العسكرية، داخل إسرائيل وخارجها (الفصل السادس، أرئيلا غرسياني).

في مفهومي "مجتمع السوق" و"جيش السوق"

يستعرض الفصل الأول من الكتاب البنية النظرية التحتية للعلاقة بين مجتمع السوق والجيش. وينطلق من مقولة إنّ الليبرالية الجديدة في إسرائيل، وقد أصبحت المحرك للسوق منذ منتصف الثمانينيات،

قد تغلغلت في الجيش الإسرائيلي، وتمثل تلك بدايةً في تراجع الإنفاق الحكومي على الجيش، فضلًا عن صعود قيم المحاسبة والرقابة الاقتصادية على مصروفات الجيش وآليات إنفاقها، مثل مدى جدوى الإنفاق وميزانية الجيش بالنسبة إلى الخدمة الأمنية التي يوفرها للمواطنين. فدخلت قيم السوق في مفهوم نجاعة الجيش الاقتصادية، ولم يعد المجتمع مستعدًا لمنح الجيش موارد اقتصادية غير محدودة، كما كان في السابق. غير أنّ الفصل يشير إلى أنّ ثلاثة تحديات فرضها مجتمع السوق[1] على المؤسسة العسكرية. يتعلق التحدي الأول بالعلاقة بين الجيش والدولة؛ إذ نشأ الجيش الحديث مع صعود الدولة الحديثة، بينما تتراجع مكانة الجيش في فترة العولمة وضعف الدولة المؤسساتي، مقابل المؤسسات الدولية وقوى السوق. ومع هشاشة متغير الحدود الوطنية الإقليمية للدولة في حركة التجارة والهجرة، فإنّ ذلك انعكس على مكانة الجيش الذي ارتبط، أكثر من أيّ مؤسسة أخرى داخل الدولة، بالبعد الإقليمي للدولة. ويشير التحدي الثاني إلى أنّ القومية التي باتت، بحسب الكاتب، الأساس لمفهوم التضحية عبر الجيش، قد ضعفت أمام التوجهات الفردانية، وما بعد الحداثية، التي تبدي حساسية للتضحية بالحياة. ويرتبط التحدي الثالث بهجوم الليبرالية الجديدة على الحكومات، وعلى استهلاك الجيش الموارد، داعية إلى تقليص الإنفاق العسكري، وتنجيع عمل الجيش الذي يوفر خدمة مهمة، ولكنها باهظة الثمن.

يُفرق الكاتب بين "جيش المواطنين" Citizen Army، و"جيش السوق"؛ إذ يرجع جيش المواطنين تاريخيًا إلى ظهور الجيش الذي يعتمد على التجنيد الجماهيري في فرنسا الثورة، في القرن الثامن عشر، وتطور مع تراجع تدريجي لجيوش المرتزقة. ويتميز جيش المواطنين بمجموعة من المميزات، من أهمها أنّ مواطني الدولة يخدمون فيه، بوصفهم مواطنين، وللمواطن الجندي وعي مواطني. غير أنّ الخدمة العسكرية تجمّد مؤقتًا مواطنيته. ولإحداث هذا التوازن يقوم الجيش بعملية تبادلية مع المجتمع المدني، وذلك من خلال جنود الاحتياط، وهو نظام ظهر في القرن التاسع عشر. وتعتمد شخصية المواطن - الجندي على تحديد الحدود بين المجال العسكري والمجال المدني، وتنتج في النهاية ما يسمى "أمة بزيّ عسكري"؛ إذ يُتوقع من الجيش أن يكون وكيل تهيئة للمجندين الشبان، أو "مدرسة للأمة". ويكون للدولة دورٌ مركزي في تجنيد الموارد للجيش، فالسيطرة على الجيش تكون من خلال المواطنين بواسطة منتخبيهم. وينبع من دور الجيش فكرة التجنيد الشامل في صفوفه، وإنْ واجه التجنيد الشامل تجنيدًا انتقائيًا في مراحل معينة. غير أنّ فكرة التجنيد الشامل المبنية على واجب التجنيد القانوني للجيش تعتمد على المبدأ الذي يمنح الحق في حمل السلاح (في إطار جيش منظم)، بوصفه حقًا مدنيًا. ويشير الكاتب إلى أنّ هذه المميزات قد تراجعت وضعفت في أعقاب صعود جيش السوق.

---

1 "مجتمع السوق" هو مصطلح صكّه مايكل ساندل، ويعني به قيم السوق التي تغلغلت في كل مناحي الحياة، وفي الجهد الإنساني؛ إذ إنّ العلاقات الاجتماعية تتبلور بحسب توجهات السوق. يُنظر في ذلك:

Michael J. Sandel, *What Money Can't Buy: The Moral Limits of Markets* (New York: Farrar; Straus and Giroux, 2012).

قبل عرض مميزات جيش السوق، يشير الكتاب إلى أنّ الأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الإسرائيلي في أوائل الثمانينيات (ولا سيما التضخم المالي)، وتبنّي خطة "الاستقرار الاقتصادي" عام 1985، كانت بداية المسار لتقليص الإنفاق الحكومي على الجيش، بما في ذلك ميزانية الأمن عامةً. وجاء الانسحاب الأول للجيش الإسرائيلي، أوائل الثمانينيات، من لبنان فرصة لاستمرار تقليص الإنفاق على الأمن، الأمر الذي أدخل الجيش إلى دائرة ملائمة للتغييرات المتمثلة في تقلص الميزانيات الممنوحة له، والحاجة إلى إدارة موارده، بعدّه شركة اقتصادية، لنجاعة استعمال هذه الميزانيات، وتوفير خدمات الأمن للمواطنين. في الفترة 1985-2005 تراجعت نسبة الاستهلاك الأمني من الناتج المحلي، من 19 في المئة إلى نحو 5.5 في المئة، أي بتراجعٍ معدله 70 في المئة، مقابل ارتفاع الناتج المحلي ثلاثة أضعاف، بالمفهوم المعياري.

ويشير الكاتب إلى النقاش العام الجاري حول شأن الموارد الأمنية، فالعالم يمرّ بعملية خصخصة في الخدمات الأمنية، وتتعلق الخصخصة بمفهوم فقدان مورد الأمن، بما هو مورد جماهيري نقي، فبحسب سمالوسون، إنّ تعريف المورد الجماهيري النقيّ هو ذلك المورد الذي إذا استهلكه فرد فإنه لا يمسّ العرض المتوافر للآخرين، ولا يمكن منع أيّ فردٍ من التمتع به، سواء دفع ثمنًا لقاءه، أم لم يدفع. ويُعدّ مورد الأمن المثال التقليدي لمورد جماهيري نقيّ، فقد ظهرت خصخصة مورد الأمن في السياق الإسرائيلي، على سبيل المثال، في انسحاب الدولة من تحصين تجمعات سكنيّة من التهديدات الصاروخية، وتركت هذا الجانب لقوى السوق الخاصة.

وقد ظهر النقاش حول الجدوى المالية للخدمات العسكرية في أعقاب ثلاثة متغيرات: أولها أنّ معظم جيوش الغرب تحوّل، في النصف الثاني من القرن العشرين، من جيوش عاملين إلى جيوش أموال (أو ممتلكات)، مع إلغاء التجنيد الإجباري، وتعزيز استعمال التكنولوجيا، وهو ما رفع من تكلفة موارد الجيش؛ لذلك، ازداد الاهتمام الجماهيري بتكلفة الأمن الذي يوفره الجيش. أما المتغير الثاني، فهو أنّ الحروب تحولت إلى حروب من الصعب تسويغها؛ لما يرافقها من أثمان عالية، الأمر الذي زاد من الرقابة الجماهيرية على موارد الجيش. ويخصّ المتغير الثالث تحوّل السلاح إلى منتج للصناعة والتصدير، له سوقه العالمية، وهذا ما أسهم في ازدياد النقاش حولها.

إضافة إلى ما يرافق جيش السوق من نقاش واهتمام جماهيري بالجدوى المالية لمورد الأمن، يتميّز جيش السوق بنزع الصفة السياسية عنه، فالخطاب حول الجيش في سياق الليبرالية الجديدة يحاول قطع العلاقة بين موارد الجيش والمنطق السياسي الذي كان يوجه مهماته وتجهيزاته في مواجهة التهديدات؛ إذ إنّ الخطاب غير المسيّس يسعى لفرض مبادئ السوق التي تتمثل بتحضير الجيش للاستعداد لمواجهة التهديدات، من خلال الموارد المحدّدة له، بتنجيع العمل التنظيمي الإداري داخله. وفضلًا عن ذلك، تتحدّد مساحة العمل المتوافرة لجيش السوق بواسطة الموارد المالية والبشرية المتوافرة له. وتتعلق إحدى المميزات المهمة لجيش السوق بالعلاقة بين الدافعيّة للتجنيد واحتياجات السوق، فالتحول الذي

حدث في اعتبارية (مرموقية) الوحدات العسكرية، مثلًا، يتعلق باحتياجات السوق؛ إذ تشهد الجيوش صعودًا في عدد الراغبين في التجنّد في الوحدات التكنولوجية؛ لما تحمل من فرص عمل أكبر في سوق العمل العامة. وهذا التغير هو الذي وصفه عالم الاجتماع العسكري، شارلس موسكوس، بالتحول من فكرة التجنّد، بوصفها رسالة، إلى فكرة التجنّد، بوصفها مهنة.

تجليات مجتمع السوق في الجيش الإسرائيلي

يشير التمثل الأول إلى مجتمع السوق في الجيش الإسرائيلي، في المنظومة الإدارية في الجيش، وفي تغيير اعتبارية الوحدات العسكرية، ونمط الدافعية لدخول هذه الوحدات؛ فقد واجه الجيش الإسرائيلي تحديَين نبعا من مجتمع السوق، أولهما مواجهة الضغوط البنيوية النابعة من صعود قوة قطاع التكنولوجيا العليا ("الهايتك" Hi-tech) في الاقتصاد الإسرائيلي، وفي الاعتبارية الاجتماعية والاقتصادية التي رافقت هذا الصعود، لمن يعمل في هذا القطاع. وواجه الجيش هذا التحدي من خلال اتباع سياسة "الأولوية" Prioritization للوحدات التكنولوجية، والسايبر، والاستخبارات التكنولوجية التي تمثلها "الوحدة 8200" المشهورة في الجيش الإسرائيلي، ويتخرج فيها مهندسون وخبراء في هذا المجال للقطاع المدني. وهكذا تبيّن أنّ أبطال المجتمع الإسرائيلي في عهد الليبرالية الجديدة ليسوا أبطال الحرب، وإنما فئة الشباب التي تعمل في مجال الهايتك، وكسبت أموالها من خلال اختراع، أو براءة تكنولوجية ناجحة. وفي هذا الصدد، نتج نوع من العلاقة التبادلية بين الجيش والسوق؛ إذ إنّ وحدات الاستخبارات في الجيش تحولت إلى "العش" الذي تنمو فيه فئة الشباب الناجحة تلك، من جهة، وتحولت هذه الوحدات إلى قوة جذب لفئة الشباب الإسرائيلي التي تفضل الانخراط في هذه الوحدات؛ لأجل التأهل للانخراط والنجاح في مجتمع السوق بعدئذ، من جهة أخرى. وهذا ما يفسر صعود شرائح اجتماعية من الصهيونية الدينية في الوحدات القتالية، على حساب الشرائح العلمانية الأشكنازية التي تفضل الانخراط في الوحدات التكنولوجية.

أما التحدي الثاني الذي فرضه مجتمع السوق على الجيش الإسرائيلي، فهو الضغوط على الجيش لتبنّي خطاب المؤسسات الربحية وسياساتها الاقتصادية. وقد واجه الجيش هذا التحدي (الضغوط) من خلال تبني سياسات الدمج. فمع تبنّي سياسة الاستقرار الاقتصادي عام 1985، دخلت إلى الجيش منظومتان إداريتان. وفي بداية التسعينيات، جرى تبنّي منظومة "إدارة الجودة الشاملة" التي كانت مشهورةً ومنتشرة، في ذلك الوقت، في المؤسسات الربحية، وتهدف إلى ضمان بقاء المؤسسة منافسًا في السوق. ولا تزال هذه المنظومة فاعلةً في بعض وحدات الجيش الإسرائيلي، ولا سيما في سلاح البر وشعبة التكنولوجيا واللوجستيات التي تعزز جودة العمل وتقلص الموارد. ومع تراجع هذه المنظومة في أواخر

التسعينيات تبنّى الجيش الإسرائيلي منظومة سوق جديدة، سُمّيت "التخطيط الاستراتيجي" التي ظهرت من خلال التشديد على التعليم الأكاديمي للضباط والجنود، واستيعاب كبير لخبراء إداريين، ومستشارين تنظيميين، واقتصاديين ومهندسين من مجال الإدارة والصناعة، وبرزت في عملية توزيع القوة بين الأذرع المختلفة للجيش، وتوزيع الصلاحيات في إدارة الموارد داخل الجيش.

وفي الفصل الرابع، يناقش الكاتب مسألة تجنيد المتدينين المتزمتين (الحريديم) في الجيش، ويستعرض الصراع حول هذه المسألة، ومعارضة الأحزاب الدينية للخطط التشريعية لتجنيد المتدينين بعدد كبير، ودورها في إلغاء قانون التجنيد عام 2014 الذي فرض عليهم عقوبات مالية وجنائية في حال تخلّفوا عن التجنيد. ويدّعي الكاتب أنّ هناك موافقة خفيّة على تجنيد عدد كبير؛ لأسباب اقتصادية وليس مبدئية، على الرغم من معارضة الأحزاب الدينية الشديدة لتجنيد المتدينين. لذلك، فقد بلور المُشرّع الإسرائيلي منظومة تجنيد للمتدينين، تعتمد على إعطاء امتيازات اقتصادية. وأضافت عملية تجنيد المتدينين مرحلة جديدة في دمج قيم مجتمع السوق وسياساته في الجيش. وقد ظهرت هذه الامتيازات في إعلانات الجيش؛ لتشجيع المتدينين على التجنّد في الجيش، ومنها إعلان وتسويق مكثف في الإنترنت حول الفوائد الاقتصادية للمجتمع المتديّن من جراء الخدمة العسكرية، واستعمال جمعيات تعمل في الدفع بتشغيل متدينين خدموا في الجيش، وتشجيع فئة الشباب المتدين على التجنّد، وتقديم المساعدة المالية من الجيش لاستكمال التعليم والتأهيل المهنيّ للمتدينين، ومنحهم رواتب مرتفعة، وشروط خدمة مريحة، وتوفير توجيه مهني للّذين أنهوا خدمتهم.

إضافة إلى ذلك، يحلّل الفصل الخامس تغلغل أنماط الإدارة، وبناء "المسار المهني" Career داخل الجيش، من خلال سياسات وخطاب يميز، بالأساس، مجتمع السوق. ويؤكد الفصل من خلال لقاءات أجراها الكاتب مع ضباط في الجيش، شاركوا في عمليات عسكرية، أنهم عملوا للتقدم في التراتبية في الجيش، والدفع بمسيرتهم المهنية داخله، من خلال تبني أنماط إدارة وخطاب مأخوذة من مجتمع السوق، من دون الاكتفاء بتلك الأنماط المعروفة في الجيش، أي: التوجه المؤسساتي التقليدي؛ إذ يدمج الضباط البعد المؤسساتي (التقليدي في الجيش)، والبعد التشغيلي (من مجتمع السوق)، في إدارة تقدمهم في الجيش. ويرتبط ذلك بالجهد الذي تحلّله الكاتبة في الفصل الأخير من الكتاب، ويتعلق بالسرديات الأمنية للضباط الإسرائيليين، واندماجهم في السوق بعد الخدمة العسكرية؛ إذ تظهر سرديات أمنية جديدة، هدفها اندماج الضباط في سوق العمل الدولية، ولا سيّما في الصناعات العسكرية والخدمات الأمنية العالمية. وفي الماضي، ارتبطت "النزعة العسكرية" Militarism الإسرائيلية بالعلاقة بين الجيش والمجتمع المدني، بينما تمثل السرديات الأمنية الراهنة بوضوح عملية التسليع والتدويل للنزعة العسكرية الإسرائيلية؛ إذ يستغل ضباط من المجالين العسكري والأمني المهارات العسكرية والأمنية التي اكتسبوها من خدمتهم العسكرية (الخبرة، والمعلومات، والتجربة)؛ لأجل تطوير مكانتهم في السوق الإسرائيلية

والسوق الدولية، وموضعة تلك المكانة، فيدفعون بفكرة أنّ إسرائيل هي المكان الصحيح لصناعة الأمن الدولية. ولفهم هذا التحول في النزعة العسكرية، تحلّل الكاتبة السرديات الأمنية والعسكرية لإسرائيليين يموضعون أنفسهم ودولة إسرائيل في سوق السلاح والأمن الدوليتين، فيستعملون مبادئ الليبرالية الجديدة والتجارية، ويدمجونها في السردية الوطنية الجماعية؛ لتحقيق أهدافهم الشخصية على صعيد هذه التجارة المحلية والدولية.

خلاصات

يقدم هذا الكتاب قراءات لجوانب جديدة من تغلغل مجتمع السوق في المؤسسة العسكرية والجيش في إسرائيل؛ محاولًا إضافة طبقة أخرى من الدراسات والأبحاث في هذا المجال. وقد ركّزت الدراسات والتقارير على جانب واحد من تغلغل مجتمع السوق في الجيش، يتعلق بنجاعة استخدام الموارد المالية والبشرية في تنفيذ الجيش مهماته الوطنية، فضلًا عن دراسة موضوع الخصخصة في الجيش والخدمات الأمنية. ويكشف عن مساحات جديدة، مثل التجنيد، والسرديات الأمنية، والإدارة والتنظيم، وغيرها. وعلى الرغم من أنّ الكتاب يتعرّض لها تعرضًا أوليًا عبر فصوله، فهي إضافة معرفية مهمة في فهم التحولات التي تجري داخل المؤسسة العسكرية والجيش، في سياق اقتصاد الليبرالية الجديدة في إسرائيل منذ الثمانينيات.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أنّ تغلغل مجتمع السوق في الجيش الإسرائيلي، والسرديات الأمنية، لم يؤدِّ بعدُ إلى تصدع عميق في فكرة الجيش الإسرائيلي، بصفته صهيونيًا جيش الشعب، على الرغم من أنّ هنالك حاجة إلى دراسات وأبحاث تحلّل تحولًا مهمًا في الجيش الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، ويتعلق بتغلغل البعد "الميليشيوي" للجيش، وهو بلا شك بُعد ظهر أيضًا نتيجة تغلغل مجتمع السوق في الجيش.

مجموعة مؤلفين

لماذا يهاجر الشباب العربي؟

بحوث في إشكاليات الهجرة والمستقبل

لم يجر في الماضي إيلاء فئة الشباب الأهمية التي تستحقها في البلدان العربية بوصفها فئةً فاعلةً ومركزية، فإنّ الانتفاضات العربية المعاصرة قد أعادت تأكيد أهمية "الهِبة الديموغرافية" في المنطقة العربية، وأظهرت للعيان أنّ مستقبل البلدان العربية لن يكون ملكًا للشباب فحسب، بل إنهم هم من سوف يشكّلونه. ولَئِن شهدت المجتمعات العربية عبر التاريخ موجات مختلفة ومتعددة الأحجام من الهجرة، فإنّ الموجات المعاصرة لهجرات فئة الشباب، التي تشكّل قلبها النابض ورهانها الأساس، تطرح اليوم إشكالات كبرى بالنسبة إلى هذه المجتمعات لرفع التحديات المستقبلية التنموية والتحرّرية.

يطرح هذا الكتاب هذه الأسئلة وغيرها، في واقعها وإشكالاتها ورهاناتها، وفي سياقاتٍ متغيرة ومعولمة وموسومة على نحوٍ متزايد بالنزاعات والتحديات والفرص.

عبد اللطيف المتدين | *Abdellatif El Moutadayene

في تفكيك الرؤى الإسرائيلية للصراع العربي - الإسرائيلي

مراجعة كتاب الرؤية الإسرائيلية للصراعات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على أمن إسرائيل: دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيليين كبار

Deconstructing Israeli Views of the Arab-Israeli Conflict

Book Review of *The Israeli Vision of Middle East Conflict and its Impact on Israeli Security: Studies of Prominent Israeli Generals and Researchers*

أحمد خليفة (إشراف وتحرير)

الرؤية الإسرائيلية للصراعات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على أمن إسرائيل: دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيليين كبار

(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2017)، 179 صفحة.

* أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالكلية المتعددة التخصصات، جامعة مولاي إسماعيل، الراشيدية، المغرب.

Professor of Political Science and International Relations, Multidisciplinary College, Moulay Ismail, University, Er-Rachidia, Morocco.

عقب تقاعد كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين أو تخليهم عن تقلّد المسؤولية، عادةً ما يستمرون بعد تقاعدهم في الاضطلاع، على نحو مباشر أو غير مباشر، بدورٍ مهم في بلورة الرؤى الاستراتيجية والاستشرافية لبلدانهم، سواء على مستويات كلية Macro تهمّ البلد أو المنطقة ككل، أو على مستوياتٍ وسيطة Meso تهمّ مجالات عملهم والخبرة التي راكموها فيها على مدى السنين. ففي مجال وضع صور المستقبل واستراتيجيات التحضير له والعمل فيه، تُعدّ عوامل المعرفة العملية Know-how والخبرة المتراكمة ضروريةً ومؤكّدةً، لتفادي أخطاء الماضي، وإرساء أسس العمل في الحاضر من أجل تلمّس معالم الغد.

وقد اكتست أسئلة المستقبل هذه أهميةً مضاعفة في سياق عدم اليقين الذي وسم فترة ما بعد الثورات العربية لعام 2011، واضطراب المشهد الإقليمي، وانفتاح مآلات المستقبل أمام سيناريوهات متعددة، لا سيما بالنسبة إلى دولةٍ مثل إسرائيل سمتها الأساسية القلق الوجودي من المستقبل. فالربيع العربي قد كان ذا آثارٍ جمّة – في بداياته على الأقلّ – في إسرائيل، وولّد لديها تخوّفات كبرى من مخاطر تحولات المنطقة وبروز أنظمة عربية ديمقراطية تمثّل شعوبها حقًا. لا غرو إذًا أنّ الدوائر السياسية والفكرية والصحفية الإسرائيلية قد انكبّت على تتبّع ما يجري في المنطقة العربية بعامة والشرق الأوسط بخاصة، وتقصّي انعكاسات هذه التطورات على إسرائيل، وتقرير ما ينبغي للكيان الصهيوني عمله لمواجهة المخاطر الناجمة عن هذه التطورات.

وبوصفها إحدى أهمّ المؤسسات العربية التي تُعنى بالشأن الإسرائيلي تتبّعًا ودرسًا وتحليلًا، واكبت مؤسسة الدراسات الفلسطينية هذه الدراسات والبحوث والتقارير التي شارك فيها نخبة من كبار الباحثين والأمنيين والسياسيين الإسرائيليين، وانتقت من بين المئات منها ما ارتأت أنه الأهم والأكثر تعبيرًا عمّا يدور في هذه الدوائر الإسرائيلية، ثم ترجمتها إلى العربية، وأصدرتها في الكتاب الذي نقوم بمراجعته.

تكمن أهمية الكتاب في التعرّف إلى الرؤى الإسرائيلية للواقع العربي المتأزّم وخططها لمستقبل المنطقة، وما تعتزم انتهاجه من استراتيجيات لتحقيق غاياتها المستقبلية المحدّدة؛ على اعتبار أنّ القيادات السياسية والأمنية في إسرائيل غالبًا ما تولي أهميةً، لدى بلورة سياساتها، للتوصيات والتحليلات الواردة في الدراسات الصادرة عن مراكز الأبحاث الأكاديمية والاستراتيجية المتخصصة وفي دراسات ذوي الخبرة وتقاريرهم.

يقدّم الكتاب صورةً مركّزة للرؤية الإسرائيلية للصراعات في الشرق الأوسط، وانعكاساتها على أمن إسرائيل، في أعقاب الهزّة القوية التي مثّلها الربيع العربي، سواء فيما يتصل بدرس أسباب تحوّلات المنطقة وانعكاساتها على الشأن الإسرائيلي وتحليلها، أو في ما تعلّق بما ينبغي للكيان الصهيوني عمله لمواجهة هذه التغيرات وكيفية الاستفادة منها، أو حتى ما تعلّق بالإسهام في إعادة رسم المشهد العام في المنطقة، وتشكيل تحالفات استراتيجية جديدة مع الدول العربية.

تكاد غالبية الأبحاث المضمّنة بين دفّتي هذا الكتاب تؤكّد خطورة البرنامج النووي الإيراني، وبدرجةٍ أقلّ الحركات الإسلامية الصاعدة، ولا سيّما تلك المجموعات الموجودة في شبه جزيرة سيناء، وحماس في غزة، والجهاد الإسلامي في لبنان، وكذلك حزب الله الذي يوصف بأنه "التنظيم الإرهابي الأقوى في العالم".

تذهب إحدى خلاصات الكتاب إلى أنّ الأوضاع الحالية التي تمرّ بها المنطقة العربية، والتي أعقبت الانقلاب العسكري في مصر في عام 2013، والثورات المضادة التي تلته، قد تكون فرصة لعقد صفقة سلام بشروط ملائمة لإسرائيل مع الجناح السنّي "المعتدل" للدول العربية وليس مع الطرف الفلسطيني[1]؛ ولا سيما مع نظرة الارتياح الذي ينظر بها كتّابه إلى انهيار جيوش عربية نظامية كانت تمثّل تهديدًا لإسرائيل منذ إنشائها، مثل الجيشين العراقي والسوري.

يستهلّ الكتاب إفرايم كام وآخرون بدراسةٍ موسومة "الهزات الأرضية في الشرق الأوسط"، يتناولون فيها على نحوٍ وصفي تحليلي ما طرأ في منطقة الشرق الأوسط من تحولات جيوسياسية بعيْد الربيع العربي. ونقطة انطلاقهم في هذه الدراسة هي اعتبار أنّ المنطقة العربية تفتقر منذ بضعة عقودٍ إلى قيادة قادرة على مواجهة التحديات الجسيمة التي تعرضت لها، ومن ثمّ حلول قوى غير عربية في تأدية هذا الدور الريادي، وهي إيران وتركيا، وإلى حد ما إسرائيل، إضافة إلى قوى غير دولاتية متمثلة بالأساس في التنظيمات الجهادية. ويخلص هؤلاء إلى أنّ إسرائيل، وإن كانت قد استفادت من اضطراب المنطقة العربية من خلال تحسين تنسيقها الأمني مع مصر والأردن، وربما مع بلدان عربية أخرى، بفعل التهديدات الإرهابية الحقيقية أو المزعومة، فإنه ثمة إمكانية لتعزيز هذه المكاسب وتوثيق التعاون بين إسرائيل ودول عربية "معتدلة".

وفي دراسةٍ بعنوان "بيئة إسرائيل الاستراتيجية في السنوات 2011-2015 وتوصيات للسياسة الإسرائيلية في السنوات 2016-2020"، يؤكّد عاموس يادلين، وهو رئيس معهد دراسات الأمن القومي بإسرائيل، ضرورة بلورة استراتيجية إسرائيلية في ضوء التحولات التي جاء بها الربيع العربي، ومن أبرزها وفقًا للخبير الإسرائيلي، تفكّك بعض الدول العربية، وبروز تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" بوصفه فاعلًا رئيسًا في المنطقة، وعودة الاهتمام العسكري للقوى العظمى بالمنطقة، وعزل إيران، والالتقاء البراغماتي لمصالح إسرائيل وبعض البلدان السنية "المعتدلة". ومن أهم ما يخلص إليه يادلين من توصيات ضرورة تعزيز التنسيق والتفاهمات المتوازية مع الولايات المتحدة الأميركية لتبني استراتيجية عليا موحّدة تجاه المسألة الإيرانية، وهو ما تتجلى آثاره اليوم بجلاء. يضاف إلى إبرازه التهديد الأساسي الآخر لإسرائيل المتمثل في حزب الله، والذي يوصي يادلين بخصوصه بالتعامل معه ومع الدولة اللبنانية، بوصفهما كيانًا واحدًا في حال القيام بهجومٍ عسكري جديد.

1 وهي الرؤية التي جاءت متوافقةً إلى حدٍّ ما مع ما رشح إلى حدود تاريخه من "صفقة القرن".

عاموس يادلين هو أيضًا صاحب الدراسة الثالثة بعنوان "أن يكون لإسرائيل موقف من نظام الأسد واجب أخلاقي وضرورة استراتيجية"، والتي يعيد فيها تأكيد ما ذكره في دراساته السابقة من أنّ محور إيران - حزب الله يمثّل التهديد الأكبر لإسرائيل، ويتبنى هدفًا استراتيجيًا هو القضاء على إسرائيل. ومن ثمّ، فهو يوصي بإنشاء تحالفٍ سرّي لإسرائيل مع المعسكر السني المؤلف من دول الخليج والأردن ومصر وتركيا؛ على اعتبار أنّ مثل هذا التحالف، بالشراكة مع الولايات المتحدة، هو السبيل الأمثل من أجل إضعاف إيران وحزب الله وإطاحة الأسد في سورية.

ويذهب رون تيرا في دراسةٍ بعنوان "الاستراتيجيا الإسرائيلية لحقبة ما بعد سايكس - بيكو" إلى اعتبار حقبة سايكس - بيكو منتهيةً، فاتحةً المجال أمام منعطفٍ تاريخي مهم، قد يقود إلى مرحلة من التهديدات الجدية على أمن إسرائيل، من منطلق تفكّك بعض الدول العربية وبروز حروب أهلية وقوى غير دولاتية وتدخلات أجنبية، ومن ثمّ حالة عامة من عدم الاستقرار لا ينظر إليها تيرا بعين الرضا بالنسبة إلى أمن إسرائيل. ولذا فهو يقترح عددًا من التوصيات لتعزيز أمن الأردن، والتعاون مع مصر، وتسليح و/ أو تمويل بعض المجموعات الإثنية كالأكراد أو الدروز. ويذهب حتى إلى إمكانية تحقيق توازن في الجولان مع مجموعات تعتبرها إسرائيل إرهابية كـ "جبهة النصرة"، ما دام الهدف الأسمى هو درء وضع إيران و/ أو حزب الله موطئ قدم فيه.

أما نير بومس، فيناقش، في دراسةٍ بعنوان "علاقات حسن جوار على الحدود الشمالية؟ سياسة إسرائيل حيال الوضع الراهن في الجولان السوري المحتل"، تطور سياسة إسرائيل حيال المنظمات الإرهابية والمتمردة التي تسيطر على الجزء الجنوبي من هضبة الجولان السوري المحتل، ورغبتها في إقامة منطقة "آمنة" جنوب الجولان تحت حماية إسرائيلية إقليمية دولية.

يفترض كل من جدعون ساعر وغابي تسيبوني، في الدراسة السادسة وعنوانها "حان الوقت للقول وداعًا سورية، وداعًا سايكس - بيكو"، أنّ الحرب الأهلية في سورية قد جعلت من المستحيل العودة إلى سورية الموحدة التي كانت قائمةً حتى سنة 2010، وأنّ تقسيمها إلى عدد من الكيانات السياسية لا مندوحة عنه، من دون أن يكون نتاج التسويات الجديدة بنية فدرالية أو كونفدرالية.

عاموس يادلين هو أيضًا صاحب الدراسة الموسومة بـ "روسيا في سوريا والدلالات بالنسبة إلى إسرائيل: أهداف التدخل الروسي" التي تعالج موضوع التدخل الروسي في الحرب الدائرة في سوريا؛ أهدافه، ومساره، وإنجازاته، وحدوده. وفي ضوء هذه التطورات، يشجّع يادلين تطوير منظومة العلاقات الاستراتيجية الناشئة مع روسيا، على أساس اعتراف موسكو بمصالح إسرائيل في سورية ولبنان والجولان، ولا سيما بالنظر إلى تحجيم دور حزب الله وإيران فيهما.

ويطرح شلومو بروم ويورام شفايتسر، في دراستهما "هل ينبغي لإسرائيل وضع التيار السلفي – الجهادي على رأس سلم التهديدات؟"، السؤال بخصوص التهديدات ذات الأولوية بالنسبة إلى إسرائيل، معتبرين "المحور الشيعي" على رأس سلم هذه الأولويات من حيث كونهما معيارين رئيسين: قوة التهديد، وإمكان تحقّق هذا التهديد. أما يعقوب عميدرور، فيدرس فترة "الربيع العربي"، في دراسةٍ له عنوانها "العاصفة العارمة في الشرق الأوسط، الدلالة بالنسبة إلى إسرائيل" وما أفرزته من تهديدات بالنسبة إلى الكيان الصهيوني ومن فرصٍ للتعاون والتحالف وتحقيق مكتسبات أيضًا.

في القسم الثاني من الكتاب، يعكس آري شافيط، في مقال "انعكاسات الاضطرابات في المنطقة على وضع إسرائيل الاستراتيجي"، مدى الارتياح العام الذي يُلمس في الصحافة الإسرائيلية إزاء التطورات الاستراتيجية التي تطرأ في الشرق الأوسط وتُحيّد عددًا من التهديدات المباشرة لإسرائيل في الماضي، سواء القُطرية منها أو القائمة على ائتلاف عربي قوي. ويخصّ عاموس هرئيل حزب الله بالدرس والتحليل، في مقال عنوانه "الجيش الإسرائيلي يغير توجهه: حزب الله لم يعد تنظيمًا يخوض حرب عصابات، فقد صار جيشًا"، خاصةً قدراته العسكرية وخططه المحتملة التي يعرض بعضًا منها ومدى خطورتها على أمن إسرائيل. أما جدعون ساعر، فيعود في مقاله "كردستان أولًا: فرصة لتبني إسرائيل قوة صاعدة"، إلى الأوضاع الحالية في الشرق الأوسط في ظلّ انهيار نظام سايكس - بيكو القديم وتفكك الجمهوريات العربية في المنطقة، مما يضع إسرائيل أمام تحديات عديدة يقترح للتعامل معها بالأساس تعزيز التفاعلات مع الأكراد الذين فرضوا وقائع على أرض الواقع بدلًا من المعسكر السني. ويشدّد يائير شيلغ، في مقاله "علينا مدّ اليد إلى الدول العربية المعتدلة لحل المشكلة الفلسطينية"، على ضرورة حل القضية الفلسطينية التي فقدت الكثير من أهميتها في الساحتين الدولية والإقليمية، لكنها لا تزال نقطة حاسمة بالنسبة إلى مستقبل دولة إسرائيل؛ وذلك بشراكة مع الشركاء "العرب" الجدد وتهميش الشريك الفلسطيني الذي لم يعد في نظره شريكًا في السلام. وأخيرًا، يلقي عاموس هريئيل، في مقاله "روسيا تقيّد الجيش الإسرائيلي وتفرض على إسرائيل نظامًا سياسيًا جديدًا"، نظرة تقييمية على التدخل الروسي في سورية، ويتحدث عن تعديلات طارئة على الموقف الإسرائيلي مما يحدث هناك، خاصة بعد تكثيف الوجود العسكري الروسي الذي فرض قسرًا على إسرائيل التعامل معه، وفي ضوء عدم وجود أي تفاهمات لحلّ سياسي مع الولايات المتحدة.

في غياب رؤى عربية مضادة ومتسقة لمستقبل المنطقة ومستقبل دولها كلًا على حدة، من المهم جدًّا إذًا تناول هذه الرؤى الإسرائيلية السائدة بالدرس والتحليل. ومن أهم ما نستخلصه من هذا الكتاب أن الإسرائيليين يظلون مسكونين بمخاوفَ حقيقية، وفي مقدمتها المشروع النووي الإيراني. وفي هذا الصّدد، يقدم عاموس يادلين، رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية سابقًا، ورئيس معهد دراسات الأمن القومي حاليًا، توصيات بشأن الاستراتيجية التي يتعين على إسرائيل تبنّيها، وهو يبدي ارتياح الكيان الصهيوني لتجميد المشروع النووي الإيراني، "لأنّ إيران على مسافة عام واحد من إنتاج القنبلة النووية"،

مؤكّدًا ضرورة "أن تستغل هذه المهلة الزمنية بصورة أفضل لتبني قدرات معززة وجديدة لمواجهة إيران بكل أبعادها ونشاطاتها". ولا يتوقف الخبير الأمني عند هذا الحد، بل يذهب إلى درجة المطالبة بتدعيم قوة إسرائيل الناعمة و"تفوقها الأخلاقي"، وهو يرى في هذا الصّدد أن "تقرير غولدستون، والتخوف من شكاوى ودعاوى ضد إسرائيليين في محكمة الجنايات الدولية في لاهاي، ووسم المنتجات الإسرائيلية، ونشاط حركة المقاطعة وفرض العقوبات، والتحريض المتفلت الذي تتعرض له إسرائيل على الشبكة العنكبوتية، يعتبر نقطة ضعف واضحة في الأمن القومي". ومن الأكيد أنّ هذا القلق نابع من التخوفات المتزايدة لدى الإسرائيليين من تشوّه صورتهم في العالم، بفعل أعمالهم القمعية والوحشية وسياستهم الاستيطانية وحملات المقاطعة المتزايدة.

تقدم لنا هذه الدراسات والمقالات الإسرائيلية، بقلم بعض أبرز المنظّرين الصهاينة، فكرةً وافية عن الرؤى الإسرائيلية الاستراتيجية لمستقبل المنطقة، ومن ثمّ فرصةً للتفكير في عكسها وبلورة رؤى معاكسة تنهل من مكامن تخوفات الكيان الصهيوني وتعمل على تعزيزها في المستقبل، على نحو يعني إعادة تأكيد الحاجة الماسّة اليوم إلى بلورة رؤى مستقبلية عربية تستشرف مستقبل المنطقة على أسسٍ متسقة ومستدامة.

استشراف للدراسات المستقبليّة

مجلة **استشراف** دورية علمية محكّمة يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في شكل كتاب سنوي، آملًا أن يسدّ بها أحد أبرز الفراغات في المكتبة العلمية العربية، والمتمثل في الافتقار إلى مجلة علمية محكّمة في مجال استشراف صور الغد ودراسة مشاهد المستقبل. وينطوي إصدار هذه الدورية على استجابة علمية لتسديد دراسات الاستشراف في محيطنا العربي وتطويرها، والتي انطلقت عمليًّا منذ عقود، وعرفت فترات مدّ وجزر سمحت بتراكم علمي وكمّي نسبي يتيح البناء عليه تمحيصًا ونقدًا ومراجعةً لمزيدٍ من الدقة العلمية والعمق المنهجي والتناول الرصين، خدمةً لمشاريع النهوض بالوطن العربي وإدراك عناصره المحرّكة وتياراته الغالبة ذاتًا ومحيطًا.

لقد عرف وطننا العربي دراسات موسّعة، محدودة العدد، قُطرية وإقليمية، وعلى فتراتٍ متباينة، تندرج ضمن بحوث الاستشراف ودراسات المستقبل العلمية، تمكّن اليوم عبر مساءلة أفقها الذي حدّدت ومشاهدها التي أقرّت، من أن تقدّم زادًا ثريًّا يتيح حسن المراجعة، ويساهم في إثراء عمليات التطوير التي يهدف مشروع دورية **استشراف** الواعد، إلى تهيئة مناخها والتشجيع عليها. فقد سمحت هذه المشاريع وغيرها من الأعمال القطاعية أو الجهود الفردية لمتخصصين وأكاديميين عرب بتراكمٍ معرفي تمثّل في اشتغال الجماعة العلمية العربية المعنيّة بأسئلة العلاقة بين التنمية والاستشراف والمستقبل، وإنتاج بعضها دراساتٍ مميّزة في هذا المجال، وكذلك في إدماج الدراسات المستقبلية في بعض بنود جوائز البحث العلمي العربي الرصينة، وفي بعض الأقسام والاختصاصات الجامعية، وتشكيل مجموعة من المراكز للبحوث المستقبلية تتفاوت مستويات نشاطها وجدّيتها وفاعليتها، بما يؤكّد وجود البيئة الملائمة لاستقبال مشروع مجلة **استشراف**، وإمكانية تخصيبها بجهود الخبراء والباحثين النشطين لأرضية علوم المستقبل وفنونها في وطننا العربي، وإثرائها عمليات النقد والمراجعة والتطوير للبحوث العلمية والأدوات المنهجية الخادمة لفنون الاستشراف ومناهج الدراسات المستقبلية.

كما تبني مجلة **استشراف** على التراكم الثري الذي حقّقه علم الاستشراف الذي كوّن في عمره القصير العديد من محدّداته، لكنّه يبقى شأنه شأن سائر العلوم الاجتماعية علمًا في طور التكوّن ودائم التطوّر. ولربّما هو أحدث العلوم الاجتماعية القابلة لتطوّراتٍ نوعية كبيرة فيه بسبب حداثته، وطَرْقه مبكرًا إستراتيجية المنهجية التكاملية المركّبة العابرة للاختصاصات Interdisciplinary وخصوصية اشتغاله التي تدفع بطبيعتها للابتكار والاجتهاد وإذكاء الحدس والذكاء والتفكير في الإنسان وإعمال الفكر النقدي. ولقد

اعتمدت أبرز تطوّرات هذا العلم في ضوء عبور الاختصاصات على الدمج بين التقانات الوصفية الكمّية والنوعية. وقد لا يختلف علم الاستشراف في ذلك عن سائر العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى. لكن اختلافه النسبي يتحدّد في كون التقانات الوصفية الكمّية التي اعتمدها، وإن كانت مستمّدة من العلوم الأخرى، فهو يعيد إلى حدٍّ كبير صوْغ وظائفها، ويطوّر في إطارها تقانات مرنة أخرى هي صلبة من ناحية بنائها. وهو ما يثير أسئلة بشأن كيفية استخدام هذه التقانات، وعمّا تعنيه بالنسبة إلى واضعي الخطط ومستشرفي المستقبل. وفي إطار هذا الإدراك، تهتمّ الدورية بتقييم التجارب الاستشرافية المشروعاتية العربية علميًّا، للإفادة النقدية من هذا التقييم، وهو ما يمثّل أحد أبرز مجالات اهتمامها؛ وهو جزء من اهتمامها المركزي النظري والتطبيقي بتلك التجارب والمشاريع.

ومن ثمّ، تهدف دورية **استشراف** إلى إتاحة منبرٍ علمي رصين محكّم للباحثين والمفكّرين العرب الذين يهتمون بمسائل الاستشراف والمستقبل، يضمن استمرارية هذا الاهتمام، ويطوّره بانضمام أجيالٍ جديدة من الباحثين العرب الشبان إليه، ويطرح الاستشراف بوصفه مدركًا أساسيًّا في صلب جهاز مفاهيم الفكر العربي الحديث، ويغرس مفهوم الاستشراف في صلب مفاهيم عملية التنمية، ولا سيّما في مجال تطوير مدركات المخططين وصنّاع القرار وصائغي الإستراتيجيات وواضعي السياسات؛ لإعادة بناء منظوماتهم، وإدماج استشراف المستقبل، بطريقة رصينة في صلب مدركاتهم. كما تهدف في الوقت نفسه إلى التطوير المؤسسي لبعض الروابط والجمعيات العربية المعنيّة بدراسات المستقبل، وصولًا إلى تأسيس مجمع عربي للدراسات المستقبلية، وعقد مؤتمرات علمية سنوية بخصوص قضايا مستقبل الوطن العربي تترسّخ تقليدًا علميًّا سنويًّا.

وتشتدّ الحاجة العربية إلى دور دورية **استشراف** في ضوء ما يلي:

- تأصيل المساهمات العربية في هذا المجال وتطويرها، والدفع باتّجاه تكوين أجيال علمية جديدة تواصلها وتبني عليها لتتجاوزها، مع ما يصاحب ذلك من الاستثمار المعرفي في تطوير مناهج دراسات المستقبل وتنوير الوعي العامّ والخاص بأهمية الاستشراف وأولويته.
- مرحلة التحوّلات الاجتماعية الكبرى التي يمرّ بها الوطن العربي، والتي تشير إلى أزمة بنيوية تتميّز بخاصية فريدة، وهي طرح أسئلة المستقبل. وإذ يلتزم المركز العربي بدعم جهود ترشيد عملية التحوّل تلك في ضوء منظورها التاريخي على المدى الطويل، فإنّه يشدّد على التزامه العلمي بمقاربتها وطرح قضاياها وأسئلتها من منطلق علمي ووفقًا للضوابط العلمية؛ فغير خافٍ أنّ من أهمّ موضوعات العلوم الاجتماعية التغيّر الاجتماعي، وأنّ من أجل غايات هذه العلوم –وفي عدادها علم الاستشراف– إتاحة الحرية وترسيخها.
- إنّ الأزمة البنيوية الكبرى التي تواجه المجتمعات العربية اليوم تحتاج إلى هذا التأصيل والتطوير؛ فلقد وُلد علم الاستشراف في أحضان علم الاجتماع الحديث علمًا مستقلًّا عن النبوءات والتقديرات

والفروض الحدسية البسيطة في ظلّ الأزمة المالية - الاقتصادية العالمية الكبرى عام 1929 بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية، وبالنسبة إلى فرنسا بعد الاحتلال النازي لها.

- تطرح مرحلة التغيّر الاجتماعي الكبرى التي يمرّ بها الوطن العربي أسئلةً جذرية عن نماذج التنمية السابقة، مع توالد أفكار وتقديم فرضيات ودراسة إشكاليات بخصوص نماذج تنموية بديلة تفترض تطوير التفكير في المستقبل وتفعيله، من خلال إمعان التفكير في البدائل المحتملة والممكنة.

من هذا المنطلق، تتطلّع الدورية إلى تجذير الاستشراف منهجيًّا، وتكريس اختبار تقاناته، موليةً البعد التقني والمنهجي في الدراسات المستقبلية أو الاستشرافية اهتمامًا خاصًّا، لكي يستقرّ الشعور لدى الباحثين فيما بعد بضرورة اعتماد هذه التقنيات (أو ما ينبثق منها) عند إعداد الدراسات، والتركيز على الدراسات التي توظّف هذه التقانات في تكوين "فرق بحث" وليس الباحث الواحد؛ نظرًا إلى طبيعة هذه الدراسات التي تعتمد على التكامل المنهجي العابر للاختصاصات وصعوبة إنتاج دراسات استشرافية بجهدٍ فردي. وبوصفها مجلة/ كتابًا سنويًا، تطمح دورية **استشراف** إلى أن تكون مشروعًا تثير الأسئلة الشائكة في مجال عملية التنمية، عن طبيعة العلاقة بين الاستشراف والتخطيط العام والتخطيط الطويل المدى والخطة والإستراتيجية والسياسات. وهي أسئلة أثيرت بالفعل في التجارب الاستشرافية العربية كافة. كما أثيرت في أدبيات الاستشراف العالمية، ولا سيّما الفرنسية منها التي تنتمي إلى فضاء مدرسة الاستشراف الإستراتيجي.

الملحق 1

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

الكتب

اسم المؤلّف، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرّر، الطبعة (مكان النشر: الناشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة.

- نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.
- كيت ناش، السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلًا: ناش، ص 117.

أما إن وُجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يجري استخدام العنوان مختصرًا: ناش، **السوسيولوجيا**، ص 117.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق الموالي مباشرةً على النّحو التالي: المرجع نفسه، ص 118.

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي:

- ناش، كيت. السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة "وآخرون". مثال:

- السيد ياسين وآخرون، تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109.

ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين وآخرون، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالتالي:

✦ ياسين، السّيد وآخرون. تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

الدوريات

اسم المؤلّف، "عنوان الدّراسة أو المقالة"، **اسم المجلّة**، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال:

✦ محمد حسن، "الأمن القوميّ العربيّ"، إستراتيجيات، المجلد 15، العدد 2009) 1)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب:

✦ حسن، محمد. "الأمن القوميّ العربي". إستراتيجيات. المجلد 15. العدد 2009) 1)، ص 120-135.

مقالات الجرائد

تكتب بالترتيب التالي (تُذكر في الهوامش فحسب، ومن دون قائمة المراجع). مثال:

✦ إيان بلاك، "الأسد يحثّ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطّرق الدبلوماسية مع دمشق"، الغارديان، 17/2/2009.

المنشورات الإلكترونية

عند الاقتباس من مواد منشورة في مواقع إلكترونية، يتعين أن تذكر البيانات جميعها ووفق الترتيب والعبارات التالية نفسها: اسم الكاتب إن وجد، "عنوان المقال أو التقرير"، **اسم السلسلة** (إن وُجد)، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في 2016/8/9، في: http://www.....

ويتعين ذكر الرابط كاملًا، أو يكتب مختصرًا بالاعتماد على مُختصِر الروابط Bitly أو Google Shortner. مثل:

"ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4.5%"، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2012/12/25، في: http:// bit.ly/2bAw2OB

✦ "معارك كسر حصار حلب وتداعياتها الميدانية والسياسية"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10/8/2016، شوهد في 18/8/2016، في: http://bit.ly/2b3FLeD

الملحق 2
أخلاقيات النشر في مجلة استشراف

1. تعتمد مجلة **استشراف** قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والقراء (المحكّمين) على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، تُحيل المجلة البحث على قارئ مرجّح آخر.

2. تعتمد مجلة **استشراف** قُراء موثوقِين ومجرّبِين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.

3. تعتمد مجلة **استشراف** تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.

4. لا يجوز للمحرّرين والقراء، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أيّ شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلّف. وينبغي الإبقاء على أيّ معلومةٍ متميّزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال القراءة قيد السرّية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.

5. تقدّم المجلة في ضوء تقارير القراء خدمة دعم فنّي ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.

6. تلتزم المجلة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.

7. تلتزم مجلة **استشراف** بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.

8. احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.

9. احترام قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ مؤلّف من المؤلّفين، أو الشركات، أو المؤسّسات ذات الصّلة بالبحث.

10. تتقيد مجلة **استشراف** بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.

11. حقوق الملكية الفكرية: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلاته العلمية المحكّمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز العربي.

12. تتقيد مجلة **استشراف** في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.

13. المجانية: تلتزم مجلة **استشراف** بمجّانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلّفين من جميع رسوم النشر.

The full link to the exact page should be included. Please use an URL Shortener (Bitly) or (Google Shortner). Example:

- John Vidal, "Middle East faces water shortages for the next 25 years, study says," *The Guardian*, 27/8/2015, accessed on 31/10/2015, at: http://bit.ly/2k97Wxw
- Policy Analysis Unit-ACRPS, "President Trump: An Attempt to Understand the Background," *Assessment Report*, The Arab Center for Research and Policy Studies, accessed on 10/11/2016, at: http://bit.ly/2j36v5S

7. *Istishraf* is committed to providing quality professional *copy editing, proof reading and online publishing services.*

8. Impartiality: The editors and the reviewers evaluate manuscripts for their intellectual and academic merit, without regard to race, ethnicity, gender, religious beliefs or political views of the authors.

9. Conflicts of interest: Editors and peer reviewers should not consider manuscripts in which there is a conflict of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.

10. Confidentiality: Unpublished data obtained through peer review must be kept confidential and cannot be used for personal research.

11. Intellectual property and copyright: The ACRPS retains copyright to all articles published in its peer reviewed journals. The articles may not be published elsewhere fully or partially, in Arabic or in another language without an explicit written authorization from the ACRPS.

12. The editorial board of *Istishraf* fully respects intellectual property when translating and publishing an article published in a foreign journal, and will seek the right to translate and publish any work from the copyright holder before proceeding to do so.

13. *Istishraf* does not make payments for manuscripts published in the journal, and all authors and researchers are exempt from publication fees.

Annex II.

Ethical Guidelines for Publication in *Istishraf*

1. The editorial board of *Istishraf* upholds the confidentiality and the objectivity the peer review process. The peer review process is anonymized, with editors selecting referees for specific manuscripts based on a set of pre-determined, professional criteria. In where two reviewers cannot agree on the value of a specific manuscript, a third peer reviewer will be selected.
2. *Istishraf* relies on a network of experienced, pre-selected peer reviewers who are current in their respective fields.
3. *Istishraf* adopts a well-defined internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
4. Disclosure: With the exception of the editor in charge of the editing process (normally the Editor-in-Chief or designated deputies), neither the editors, nor the peer reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes and must be treated in confidence and must never be used for personal financial or other gain.
5. When deemed necessary based on the reviewers' reports, the journal may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.
6. The editors of *Istishraf* are committed to notifying the authors of all submitted pieces of the acceptance or otherwise of their manuscripts for publication. In cases where the editors of *Istishraf* reject a manuscript, the author will be informed of the reasons for doing so.

- Michael Gibbons et al., *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies* (London: Sage, 1994), pp. 220-221.

In later quotes: Gibbons et al., p. 35.

The corresponding bibliographical entry:

- Michael Gibbons et al., *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*. London: Sage, 1994.

Periodicals

Author's name, "article title," *journal title,* volume number, issue number (Month/season Year), page numbers.

- Joshua I. Weinstein, "The Market in Plato's Republic," *Classical Philology,* no. 104 (2009), p. 440.

The corresponding bibliographical entry:

- Weinstein, Joshua I. "The Market in Plato's Republic." *Classical Philology*. no. 104 (2009), pp. 439-458.

Articles in a Newspaper or Popular Magazine

N.B. Cited only in footnotes, not in the references/bibliography. Example:

- Ellen Barry, "Insisting on Assad's Exit Will Cost More Lives, Russian Says," *The New York Times*, 29/12/2012.

Electronic Resources

When quoting electronic resources on websites, please include all the following: Author's name (if available), "The article or report title," *series name* (if available), website's name, date of publication (if available), accessed on 9/8/2016, at: http://www...

Annex I.

Footnotes and Bibliography

Books

Author's name, *Title of Book*, Edition (Place of publication: Publisher, Year of publication), page number.

- Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99-100.
- Gabriel García Márquez, *Love in the Time of Cholera*, Edith Grossman (trans.), (London: Cape, 1988), pp. 242-55.

In quotes not immediately following the reference: Pollan, p. 31.

Where there are several references by the same author, add a short title: Pollan, *Omnivore's Dilemma*, p. 31.

In quotes immediately following the reference: Ibid., p. 32.

The corresponding bibliographical entry:

- Pollan, Michael. *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals*. New York: Penguin, 2006.

For books by three or more authors, in the note, list only the first author, followed by et al.:

is known to be social change, and among the noblest aims of these sciences—including future studies—is the provision and consolidation of freedom.

- Future studies was born out of modern social science as a discipline independent from forecasting, assessments, and simple intuitive hypotheses in the aftermath of the major world financial and economic crisis of 1926 for the United States and after the Nazi occupation for France. The major structural crisis facing Arab societies today dictates the consolidation of this discipline.
- The stage of major social transformation currently experienced by the Arab world raises radical questions about previous development models. It also generates ideas, puts forward hypotheses, and demands the study of problems about alternative development models to be developed and implemented in future by scrutinizing potential and possible alternatives.

From this starting point, *Istishraf* aspires to give future studies methodological roots and establish and test its techniques, giving this dimension of future studies the required attention it deserves. Researchers will also grasp the importance of adopting these techniques in their work, of concentrating on studies that use these techniques and of forming interdisciplinary research teams. As an annual publication, *Istishraf* aspires to raise thorny questions in the area of the development process, the nature of the relationship between forecasting and general and long-term planning, and between planning, strategy, and policy.

Like the rest of the social sciences, forecasting remains a discipline constantly in formation and under development. Because of its newness, its early adoption of a synthetic, integrative, and interdisciplinary methodological strategy, and its tendency for innovation, future studies is perhaps the newest discipline within the social sciences. The major developments in this field have thus depended on the synthesis between descriptive, quantitative, and qualitative techniques. In this respect, futurology may be no different to the other social and human sciences. Its relative difference, however, is demarcated in the quantitative descriptive techniques it has adopted—even if derived from other disciplines—having been reformulated, and in the other flexible techniques it has developed. This raises questions concerning how to use these techniques, and what they mean for planners and future forecasters – a key concern of this journal.

Ishtishraf thus aspires to provide a serious, adjudicated, academic platform for Arab researchers and thinkers interested in questions of forecasting and future studies that ensures the continuity of this interest and develops it by bringing in new generations of young Arab researchers. Through this journal, the ACRPS aims to instill the concept of forecasting at the heart of the region's development process by heightening the awareness of planners, decision makers, strategy formulators, and policymakers in the importance of future studies. In parallel, it aims at the institutional development of Arab associations and societies interested in this field, leading to the foundation of an Arab Academy for Future Studies, and the convening of annual academic conferences on issues pertaining to the future of the Arab homeland.

In publishing a journal on future studies the ACRPS took into account the following factors:

- The need to consolidate and develop Arab contributions to this field, and work to create new academic generations to continue and build upon this, together with knowledge investment to develop curricula for future studies and enlighten public and private awareness of the importance of forecasting.
- The ACRPS's commitment to support efforts of transformation in light of its long term vision of advancing Arab states. The main driver behind the social sciences

Istishraf for Future Studies

Istishraf is an annual peer-reviewed journal produced by the Arab Center for Research and Policy Studies (ACRPS). This latest addition to the ACRPS periodical series aspires to fill a major gap in Arab knowledge production represented by the need for a peer-reviewed Arab journal in the field of future studies. Although forecasting and future studies have existed in the Arab region for decades, the corpus of material already published in this field calls for a critical, methodical approach to improve the quality of output. In addition to its academic function, *Istishraf* will further serve to promote development in the Arab states and strive toward a better understanding of factors and trends affecting Arab development.

Only a handful of widescale future studies from the Arab world – be they national or regional – can be classified as academic future studies. Today, by means of an interrogation of the horizon they defined and scenarios they set out, it is possible to build on the wealth of existing material and to contribute to improve the processes of development in the field of future studies. Past projects and sectorial programs along with individual efforts by Arab specialists and academics have led to an accumulation of knowledge in this field. This can be seen in the collective academic endeavors to address the relationship between development and forecasting in the region; the production of excellent studies in this field and the incorporation of future studies as a category for serious Arab academic research prizes; its inclusion within some university departments and disciplines in the region and the formation of a group of centers for futurological research of varying scope, seriousness and effectiveness. These accomplishments confirm the existence of an environment receptive towards the goals of this journal, and the potential to enrich the field of futurology with concerted efforts from experts and researchers active in the Arab world.

مجموعة مؤلفين

العرب والصين

مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة

يتناول هذا الكتاب العلاقات العربية – الصينية في إطار سعي المركز العربي لدراسة علاقة العرب بهذا العملاق الآسيوي الذي يتنامى الإحساس بحضوره وتأثيره في ظل تحولات إقليمية ودولية كبيرة. وفيما يبدو أنّ الجوانب الاقتصادية والتجارية تكاد تكون الصفة الغالبة على العلاقات العربية - الصينية حتى الآن، فإنّ ملامح أخرى جديدة بدأت تظهر في السنوات الأخيرة مع تزايد اعتماد الصين على مصادر الطاقة من نفط وغاز لرفد نموّها الاقتصادي المستمر، وذلك بالتزامن مع إعادة تموضع أميركي تجاه الصين والمنطقة العربية على السواء.

وتمثّل مبادرة "بناء الحزام والطريق" التي أطلقتها الصين في عام 2013، لإحياء طريق الحرير القديمة وطريق الحرير البحرية، وتشغل المنطقة العربية حيزًا مهمًا في تنفيذها، محورًا مهمًا في هذا الكتاب يبحث في سبل النهوض بالعلاقات العربية - الصينية في إطار تنويع الشراكات بين العرب والقوى الصاعدة في العالم، بدلاً من الاستمرار في الاعتماد المفرط على الغرب في مجالات سياسية واقتصادية وأمنية متنوعة.

مجموعة مؤلفين

السياسات التنموية
وتحديات الثورة في الأقطار العربية

يبحث هذا الكتاب في السياسات التنموية في ظل تحديات الثورة في الأقطار العربية في واقع متغير. وتقدّم الأبحاث المضمّنة بين دفّتي هذا الكتاب مقاربات نقدية وبدائل تنموية من منظور التنمية المستقلة ومعوقات تحقيق الأجندة التنموية للألفية، وتحليلاً للعدالة الاجتماعية والإنفاق العام وتصور بدائل تنموية اجتماعية تحابي الفئات الفقيرة والمهمشة، وتطرح تغييرًا ديمقراطيًا من القاعدة وسياسات إصلاح تركز على الجانب الاقتصادي؛ ومن منظور أمارتيا سِن وعلاقة الحرية والتنمية ونقد نصوص المنظمات الدولية وبدائل لسياسات قطاعية بالنسبة إلى الصناعة والإنفاق العام وسياسات التشغيل ودراسة حالات اليمن والجزائر ومصر.

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هو مؤسسة بحثية فكرية مستقلة للعلوم الاجتماعية والإنسانية وبخاصة في جوانبها التطبيقية.

يسعى المركز من خلال نشاطه العلمي البحثي إلى خلق تواصل بين المثقفين والمتخصصين العرب في العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم وأمتهم وبينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية في عملية البحث والنقد وتطوير الأدوات المعرفية والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، كما يسعى المركز إلى بلورة قضايا المجتمعات العربية التي تتطلب المزيد من الأبحاث والمعالجات، وإلى التأثير في الحيز العام.

المركز هو مؤسسة علمية، وهو أيضًا مؤسسة ملتزمة بقضايا الأمة العربية وبالعمل لرقيها وتطورها، وهو ينطلق من كون التطور لا يتناقض والثقافة والهوية العربية، ليس هذا فحسب، بل ينطلق المركز أيضًا من أن التطور غير ممكن إلّا كرقي مجتمع بعينه، وكتطور لجميع فئات المجتمع، في ظروفه التاريخية وفي سياق ثقافته وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

يعنى المركز بتشخيص الأوضاع في العالم العربي وتحليلها، دولًا ومجتمعات وبتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتحليل السياسي بالمعنى المألوف أيضًا، ويطرح التحديات التي تواجه الأمة على مستوى المواطنة والهوية، و التجزئة والوحدة، والسيادة والتبعية والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمعات والدول العربية والتعاون بينها، وقضايا الوطن العربي بشكل عام من زاوية نظر عربية.

ويعنى المركز العربي أيضًا بدراسة علاقات العالم العربي ومجتمعاته مع محيطه المباشر في آسيا وإفريقية، ومع السياسات الأمريكية والأوروبية والآسيوية المؤثرة فيه، بجميع أوجهها السياسية والاقتصادية والإعلامية.

لا يشكل اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدراسات الثقافية والعلوم السياسية حاجزًا أمام الاهتمام بالقضايا والمسائل النظرية، فهو يعنى كذلك بالنظريات الاجتماعية والفكر السياسي عناية تحليلية ونقدية، وخاصةً بإسقاطاتها المباشرة على الخطاب الأكاديمي والسياسي الموجه للدراسات المختصة بالمنطقة العربية ومحيطها.

The Arab Center for Research and Policy Studies (ACRPS) is an independent research institute for the study of the social sciences and humanities, with particular emphasis on the applied social sciences.

The ACRPS strives to foster communication between Arab intellectuals and specialists in the social sciences and humanities, establish synergies between these two groups, unify their priorities, and build a network of Arab and international research centers.

In its commitment to the Arab world's causes, the ACRPS is based on the premise that progress necessitates the advancement of society and human development and the interaction with other cultures, while respecting historical contexts, culture, and language, and in keeping with Arab culture and identity.

To this end, the Center seeks to examine the key issues afflicting the Arab world, governments, and communities; to analyze social, economic, and cultural policies; and to provide rational political analysis on the region. Key to the Center's concerns are issues of citizenship and identity, fragmentation and unity, sovereignty and dependence, scientific and technological stagnation, community development, and cooperation among Arab countries. The ACRPS also explores the Arab world's political and economic relations with its neighbors in Asia and Africa, and the Arab world's interaction with influential US, European, and Asian policies in all their economic, political, and communication aspects.

The Center's focus on the applied social sciences does not detract from the critical analysis of social theories, political thought, and history; rather, this focus allows an exploration and questioning of how such theories and ideas have directly projected themselves on academic and political discourse and guided the current discourse and focus on the Arab world.

DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES

معهد الدوحة للدراسات العليا

معهد الدوحة للدراسات العليا مؤسّسة أكاديميّة مستقلّة للتعليم العالي والأبحاث في العلوم الاجتماعية والإنسانية والإدارة العامّة واقتصاديات التنمية.

يهدف المعهد من خلال برامجه الأكاديمية ونشاطات أساتذته البحثية إلى تحقيق رسالته المتمثلة في المساهمة في تكوين جيلٍ جديدٍ من الأكاديميين والباحثين المستقلين فكريًّا والمتمكّنين من المعايير العلمية العالميّة والأدوات البحثية المنهجية الحديثة القائمة على مبدأ تداخل التخصصات، ومن القادة المهنيين القادرين على الدفع قُدُمًا بالمعرفة الإنسانية والاستجابة إلى حاجات المنطقة العربية في سبيل التطوّر الفكري والاجتماعي والمهني.

ويسعى المعهد لتأسيس نواة لصرح فكري يفيد العالم العربي على نحو خاص. ويدعم المعهد البحوث العلمية التي تهتم بالقضايا العربية، في جوّ من الحرية المؤسسية والفكرية.

يعمل المعهد بالتعاون مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعجم الدوحة التاريخي للغة العربية على فتح المجال لطلبته وأعضاء هيئته التدريسية للبحث في أهم القضايا الراهنة التي تتعلق بالعالم العربي والمجتمع الدولي. ويعتبر إشراك الطلبة في أهم المشاريع البحثية في صلب اهتمامات المعهد.

يعتمد المعهد اللغة العربية أداةً للبحث العلمي، ولغةً رسمية في الخطاب العام، ولغةً أساسية للتعليم والبحث. وتُعدّ اللغة الإنكليزية لغةً مرافقة في التعلّم والبحث العلمي. وتستعمل اللغتان في طرح المواضيع المختلفة ودراستها.

The Doha Institute for Graduate Studies (DI) is an independent institute for learning and research in the fields of Social Sciences, Humanities, Public Administration and Development Economics in Doha.

Through its academic programs and the research activities of its professors, the DI aims to achieve its mission of contributing to the formation of a new generation of academics and intellectually independent researchers who are proficient in international scholarship standards and modern interdisciplinary research methodologies and tools, and leading professionals who can advance human knowledge and respond to the needs of the Arab region, resulting in social, cultural and intellectual development.

The institute seeks to establish an intellectual hub that will benefit the Arab region in particular. The Institute supports academic research that deals with Arab issues, in an atmosphere of institutional and intellectual freedom.

The Institute works in cooperation with the Arab Center for Research and Policy Studies and the Doha Historical Dictionary of Arabic Language to facilitate its students and faculty members in their research of the most important current issues related to the Arab world and the wider international community. The involvement of students in the most important research projects is at the heart of the Institute's interests.

The Institute adopts Arabic as its official and primary language for education and research. English serves as an accompaniment to Arabic, with both languages used in presenting and research.

دعوة إلى الكتابة

يدعو الكتاب السنوي "استشراف" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتّاب المهتمين بحقل الاستشراف والدراسات المستقبلية إلى الكتابة في صفحاته. وهو يقبل الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، ويفتح صفحاته أيضًا للترجمات ولمراجعات الكتب. تخضع كلّ المواد التي تصل إلى "استشراف" لتحكيم أكاديميين مختصين. ولذلك يتوخّى الكتاب السنوي "استشراف" التزام المعايير الدوليّة المتعارف عليها. ويضمن هذا الالتزام تراكمًا علميًا جادًا وجودة المادة التي تصل إلى القراء. ويهدف الكتاب السنوي "استشراف" إلى أن يكون طيّع الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، دون التضحية برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة إلى النشر باسم رئيس التحرير
على العنوان الإلكتروني الخاص بالكتاب:

istishraf@dohainstitute.org

شروط النشر

ينشر الكتاب السنوي "استشراف" البحوث الأصيلة التي لم يسبق نشرها جزئيًا أو كليًا، والتي تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها. وتُقدّم البحوث باللغة العربية وفق شروط النشر في المجلة، ويراوح حجم الأبحاث بين 6000 و8000 كلمة، بما فيها المراجع والجداول والملاحق. وتحتفظ هيئة التحرير بحقّها في قبول بعض الأوراق التي تتجاوز هذا الحجم في حالاتٍ استثنائية.

تقبل المجلّة ترجمات لمواد علمية أو تقارير تصبّ في حقل الاستشراف والدراسات المستقبلية، كما تقبل عروض الكتب من 1000 إلى 1200 كلمة، ومراجعات الكتب بحجمٍ أكبر إن كانت دراسات نقديةً، من 2500 إلى 3000 كلمة، على ألّا يمرّ على صدور الكتاب أكثر من ثلاث سنوات، وأن يجري الاتفاق بشأنها مسبقًا مع هيئة التحرير.

تخضع المواد المرسلة كلّها لتقييم محكّمين من ذوي الاختصاص والخبرة. وفي حال قبولها، ترسل الملاحظات المقترحة للكاتب لتعديل ورقته في ضوئها، قبل تسليمها للتحرير النهائي ونشرها.

يُرفق البحث بسيرة ذاتية موجزة للكاتب، وملخص للبحث بنحو 200-250 كلمة، إضافةً إلى كلمات مفتاحية. وفي حال وجود مخطّطات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي نُفِّذت بها في الأصل، بحسب برنامجَي "إكسيل" أو "وورد". ولا تُقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسل في هيئة صور.

Invitation to Submit Papers

The editors of Istishraf invite scholars interested in the field of forecasting and futures studies to submit papers for consideration in upcoming editions of the journal. Istishraf publishes theoretical and applied research across all the disciplines and specializations, in Arabic. The journal also features critical essays and book reviews. All submitted manuscripts are subject to the same rigorous peer-review process. The journal aims to advance forecasting and futures studies for diverse audiences of specialists and non-specialists alike while continuing to uphold its high academic standards.

All manuscripts submitted for publication should be addressed to
the Editor-in-Chief by email to: istishraf@dohainstitute.org

istishraf@dohainstitute.org

Guidelines

Only original work submitted exclusively for publication by Istishraf can be accepted. All submissions are to be between 6,000 and 8,000 words in length, inclusive of a bibliography, footnotes, appendices and the caption texts for images. The editors retain the right to publish longer pieces at their discretion.

Book reviews of between 1,000 and 3,000 words in length will be considered for submission to the journal, provided that the book covers a topic which falls within the scope of the journal and has been published in the previous three years.

All submissions are subject to evaluation by professional and experienced referees. Once accepted, any proposed changes are sent to the author to amend his or her paper, prior to final editing and publishing.

All submissions must include an abstract, ranging between 100 and 150 words in length as well as a list of keywords. All diagrams, charts, figures and tables must be provided in a format compatible with either Microsoft Excel or Word, alongside high-resolution images.